ISNI
296818

النظام الشرق أوسطي : كنظام اقتصاد سياسي

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة :

أمل عيسى الديك

Thesis
DS
63.1
.D55
2000

إشراف

د. عبد العزيز عياد

مكتبة جامعة بيرزيت
37153
BIRZEIT UNIVERSITY LIBRARY

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت ــ فلسطين

كانون ثاني/ 2000

الحساب المدى ٧١ - ٥ - ١١١

النظام الشرق أوسطي : كنظام اقتصاد سياسي

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة :

أمل عيسى الديك

تاريخ المناقشة

2000/1/27

لجنة المناقشة

د. عبد العزيز عياد

د. كمال عبد الفتاح عضواً

د. علي الجرباوي عضواً

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة من كلية الدراسات العليا جامعة بيرزيت ــ فلسطين

النظام الشرق أوسطي : كنظام اقتصاد سياسي

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة :

أمل عيسى الديك

تاريخ المناقشة

2000/1/27

لجنة المناقشة

د. عبد العزيز عياد

د. كمال عبد الفتاح عضواً

د. علي الجرباوي عضواً

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة من كلية الدراسات العليا جامعة بيرزيت ــ فلسطين

الإهداء

الى روح والدتي ... رحمها الله والتي لها الفضل الأكبر في التأثير على رسم مستقبلي هذا ، اهدي إلى روحها الطاهرة ثمرة جهدي هذا .

امل

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
ملخص الدراسة (باللغة العربية)	د-ذ
ملخص الدراسة (باللغة الانجليزية)	ر
المقدمة	ز-ع
الفصل الأول : الشرق اوسطية ؛ خلفيات تاريخية	32-1
أولا : جذور تأريخية الشرق أوسطية	9-2
ثانياً : الشرق أوسطية منذ بداية القرن العشرين لغاية الحرب العالمية الثانية	12 ــ 9
ثالثاً : الشرق اوسطية والحرب الباردة	20ــ 12
ــ مشاريع التحالف السياسي والاستراتيجي	17- 14
ــ مشاريع التعاون الاقليمي في المنطقة	20-17
رابعاً: الشرق اوسطية المعاصرة ومرحلة الوفاق الدولي	27-20
ــ المرحلة الاولى	22-20
-المرحلة الثانية	27-22
هوامش الفصل الأول	32-28
الفصل الثاني : الشرق أوسطية؛المشروع الأمريكي مقابل المشروع الأوروبي	79-33
أولا : النموذج الأمريكي للشرق اوسطية	52-35
أــ استراتيجية المشروع الامريكي	46-35
ــ سمات الاستراتيجية الامريكية	41-37
1 ــ على الصعيد العالمي	46-41
2 ــ على الصعيد الاقليمي الخاص بمنطقة الشرق الاوسط	46-41
ب ــ ترتيبات المشروع الأمريكي	51-46
ثانيا : المتوسطية ؛ المشروع الأوروبي	73-52
1ــ استراتيجية المشروع الاوروبي	63-53
2ــ ترتيبات المشروع الأوروبي	72-63
ــ البعد السياسي والأمني	68-67
ــ الشراكة الاقتصادية والمالية	72-68
ــ الشراكة الاجتماعية والثقافية	73-72
هوامش الفصل الثاني	79-74

الفصل الثالث : الشرق أوسطية ؛النموذج الإسرائيلي (الشرق الأوسط الجديد)	121-78
أولا : الجذور التاريخية	93-80
ثانياً: اهداف وابعاد المشروع الاسرائيلي	104-93
ــ الاستقرار السياسي	95-94
ــ البعد الأمني	97-95
ــ الأبعاد الاقتصادية	104-97
ثالثاً: المحتوى العام	116-104
1ــ آلية قيام النظام الشرق أو الإسرائيلي	106-104
2ــ المشاريع الإسرائيلية الإقليمية وشبه الإقليمية	116-106
ــ مشاريع مائية	109-108
ــ مشاريع خاصة بالطاقة	109
ــ مشاريع زراعية	111-109
ــ مشاريع خاصة بالبنية التحتية للنقل والمواصلات	113-111
ــ مشاريع سياحية	114-113
3ــ الدعم المالي	116-114
هوامش الفصل الثالث	121-117
الفصل الرابع : الشرق أوسطية في الرؤية العربية	161-122
أولا: الاستراتيجية العربية في مواجهة النظام الشرق أوسطي	132-123
ــ الاستراتيجية العربية في فترة الثمانينات لغاية عقد التسعينات	132-127
ثانياً : نظرة تقيمية لمجمل المشاريع المطروحة (الشرق أوسطي والمتوسطية)	146-132
1ــ النموذج الشرق اوسطي الأمريكي ــ الإسرائيلي	142-133
أ- وجهة النظر المعارضة للمشروع الشرق اوسطي	139-133
ــ المخاطر والمحاذير الاقتصادية	136-133
ــ المخاطر الاجتماعية والسياسية	139-136
ب - وجهة النظر التي تقلل من المخاوف المرتبطة بالشرق اوسطية	142-139
2ــ النموذج المتوسطي الأوروبي	146-142
ثالثاً : البديل العربي تحت المجهر	156-146
1ــ عناصر المشروع	156-148
ــ إحياء النظام الإقليمي العربي	151-148
ــ إنشاء سوق عربية مشتركة	153-151
ــ التنمية العادلة والمستقلة	154-153

ـــ الديمقراطية	156-154
هوامش الفصل الرابع	161-157
الخاتمة	166-162
الخرائط	177-167
خارطة رقم (1) توضح مناطق الشرق الاوسط بشكل عام	168
خارطة رقم (2) تبين حدود الشرق الاوسط قبل عام 1900	169
خارطة رقم(3) تبين حدود الشرق الاوسط حسب رؤية فالنتاين تشيرول	170
خارطة رقم (4) تبين حدود الشرق الاوسط حسب رؤية دافيد فرومكين	171
خارطة رقم (5)تبين حدود الشرق الاوسط رؤية كارل براون	172
خارطة رقم(6)تبين حدود الشرق الاوسط حسب رؤية معهد الشرق الاوسط بواشنطن	173
خارطة رقم(7)تبين حدود الشرق الاوسط حسب رؤية المعهد البريطاني للعلاقات الدولية	174
خارطة رقم (8) تبين حدود الشرق الاوسط حسب رؤية الجمعية الاسرائيلية للدراسات الشرقية	175
خارطة رقم(9) تبين حدود الشرق الاوسط حسب رؤية شمعون بيريز	176
خارطة رقم(10) تبين حدود الشرق الاوسط حسب رؤية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي	177
قائمة المراجع	190-178

ملخص الدراسة (باللغة العربية)

النظام الشرق اوسطي : كنظام اقتصاد سياسي

تبرز اهمية دراسة النظام الشرق اوسطي من خلال التعاطي معه على اســـاس انـــه نموذج جديد بدأ بالتشكل في ظل وجود نظام عالمي جديد . هذا النظام الذي يرتبط بتطوراتـــه الراسمالية وترتيباته الواقعية التي تقتضيها المرحلة الراهنة ، من توجهات نحو اقامة تكتـــلات اقتصادية كبرى على الصعيدين الدولي والاقليمي .جاء ذلك في سياق التزاحم الدولـــي علـــى منطقة الشرق الاوسط والهادف الى اخضاعها لترتيبات شرق اوسطية (امريكية اســـرائيلية ، مقابل ترتيبات متوسطية اوروبية)، والتي اعتبرات مطلباً ملحاً من متطلبات النظام العـــالمي الجديد .

وتنبع اهميته ايضاً من الاعتبارات الازموية الفكرية وغياب النموذج العربي البديل في مضمار تشكلية النظام الدولي وترتيباته الاقليمية ، خاصة على ضوء وجـــود تزاحـــم دولـــي واقليمي من اجل اخراج نماذج ومشاريع تؤدي الى بناء تكتلية اقتصادية وسياسية تحقق وجود دور فاعل لنفسها في التكوين العالمي المحتمل .

تنطلق هذه الدراسة قامت من ان فكرة النظام الشرق اوسطي الجديد ارتكز على اسس جيو سياسية ــ جيو اقتصادية ، من خلال العودة الى تطوره التاريخي كمفهوم ، وكنظام فـــي العصر الحديث وفي الوقت الراهن ، وقد راعت الدراسة طبيعة التطورات الدولية والاقليميـــة المواكبة لتطوره ، اضافة الى تلاقي وتضارب المصـــالح الدوليـــة الاقتصاديـــة والسياســـية والاستراتيجية . ارتبط ذلك بطبيعة نظرة القوى العالمية العظمى تاريخيـــاً لمنطقـــة الشـــرق الاوسط وفقاً لمصالحها واهتماماتها .

ركزت هذه الدراسة على هذا النظام كتطور اقتضته المرحلة التاريخية الراهنة ، وكجزء من اعادة ترتيب الاوراق الدولية في اطار صياغة نظام عالمي جديد قائم على مفهوم العولمة . ومن المفارقات التي كشفت عنها الدراسة ، ان تلك الترتيبات لم تلقى معارضة منهجية عربية رسمية فاعلة او طرح لنماذج عربية بديلة ، فالوطن العربي لا يزال غير محدد لاستراتيجيته وبدائلة التي قد تضعه على خارطة النظام العالمي المحتمل تشكله ، اذ ان هنالك تخوفات من الهيمنة الغربية على المنطقة العربية وتكريس تبعيتها في السوق الراسمالية العالمية ، وترى الدراسة ان اكثر النماذج المقترحة نجاحاً لاعادة ترتيب اوضاع المنطقة هو الشرق الاوسط الاسرائيلي الجديد . هذا النموذج الذي يسعى للتشكل على اسس شراكة حقيقية مع امريكيا او أي طرف دولي اخر بما يضمن لهذا النظام ان يكون له دور فاعل ، وكيان في اطار أي نظام عالمي جديد ، بغض النظر عن القوى المهيمنة عليه .

Abstract

"The Middle Eastern System " Idea As Apolitical- Economic Regime

The study of Middle east system importance emerge comes

new world system, in that its connected in the current stage with extended economical gams on both regional and international detention. This considers as requirement through the international intendance to establish formation in the Middle East by the U.S.A and Europe as an essential pre-request from the demands of the New World system.

Its importance comes also from the mintation conflicts and the a business of Arab alternative formation in the new world system context, especially in the course of international and reagent gamma in order to come up with new political and economical world system.

More ever, this study states that the idea of new Middle East depends on geo-political and geo-economical basics through its historical development. This study also discussed the international and raglan development in addition the connection and conflict of international political and economical interests.

This study concentrates on Middle East system as anew development came out as result of the current historical stage and international re-organizing in formality new international system. Out of the ironware issues that has been explained is the methodological formal operation to the idea. The Arab world is not ready yet to accept and to have a place on the international map. There are threats of international contract of Middle East economy through international capitalism.

This study explained also that the Israeli- middle east is a suggestive example of bringing up the Middle East in a new form in share with the U.S.A and Europe in order to join the new international system.

المقدمة

إن مصطلح الشرق الأوسط يعد من اكثر المصطلحات شيوعا واستخداما ، وبالرغم من ذلك يعد من أكثرها مثارا للجدل والاختلاف في الوقت نفسه . فهو مصطلح ارتبط بقوى الاستعمار الأوروبي التي بدأت اختراقاتها الاستعمارية منذ القرن الثامن عشر .وتعود بداية ذيوعه تعود إلى مطلع هذا القرن اذ اصبح اكثر ارتباطاً بالأبعاد الجيو استراتيجية ــ والجيوبوليتيكية . فكان اختراعاً من قبل ضابط بحري أمريكي يدعى الفرد ماهان ،عام 1902 ، الذي لم يحدده بأية حدود جغرافية بل رآه كمفهوم استراتيجي متحرك ومتغير اكثر مما هو مكان جغرافي ثابت.(1)

أصبحت الأهمية الجيو سياسية ــ والجيو اقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط ساحة تتنافس عليها القوى الاستعمارية الأوروبية الرئيسة (بريطانيا وفرنسا) ، من اجل السيادة على العالم بدءاً بالحرب العالمية الأولى ، فارتبط مصطلح الشرق الاوسط بتخطيط الدول الكبرى لمشاكل الأمن والدفاع في العالم .

ألا إن الانتشار الواسع لتعبير الشرق الأوسط جاء بعد الحرب العالمية الثانية ، وترافق ذلك مع ظهور عدد من الكتابات الغربية التي تتحدث عن دراسة قضايا الشرق الأوسط التي تم التعاطي معها كمعبر للتدخل في شؤون المنطقة ، خاصة الكتابات البريطانية. وبهذا توالت الأفكار والمخططات الإمبريالية (الأمريكية والبريطانية) ورافقتها المشروعات الصهيونية بعد أن اصبح كل منهما يخدم مشاريع الآخر .(2)

تأثرت تلك المخططات بالظروف الدولية ، من نظام استعماري بقيادة القوى الأوروبية، إلى نظام دولي يشهد تنافساً قطبياً ما بين الرأسمالية والشيوعية في ظل أجواء الحرب الباردة ،فقد صيغت أفكار ومشروعات شرق أوسطية وفقاً لمقتضيات مصالح مراكز القرارات المهيمنة على النظام العالمي ضمن عمليات الاستقطاب القائمة على أساس التفوق الاستراتيجي.اندرجت هذه المخططات في إطار نوعين من المشروعات ، منها مشروعات للتحالف السياسي الاستراتيجي خاصة التي طرحتها الولايات المتحدة بعد أن تبوأت زعامة العالم الغربي بعد الحرب العالمية الثانية ،وتمثل النوع الآخر في إقامة تعاون اقتصادي إقليمي في المنطقة بهدف تثبيت ودمج الكيان الإسرائيلي .

ادى انتهاء الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشيوعي الى ظهور أحادية قطبية متنفذة على الصعيد الإقليمي تمثلت بالولايات المتحدة ، التي وجدت فرصة لإعادة هندسة المنطقة وترتيب الأوضاع فيها في ظل نظام دولي جديد .

اعلن بوش عن هذا النظام بعد نشوب أزمة الخليج الثانية عام ، 1990 والذي احتوى على مضمونين : أحدهما سياسي والآخر اقتصادي وذلك على أساس عولمة الاقتصاد في ظل قوانين الرأسمالية المختلفة. إضافة إلى سيادة التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم ، خاصة وان هذا النظام اخذ يستيقظ وأمامه مجموعة من الاهتمامات والقضايا العالمية الجديدة . وتمثلت هذه القضايا بالصعود المفاجئ للقوى الاقتصادية الكبرى في المنافسة على زعامة العالم ، وبوجود صراعات سياسية واقتصادية والتي أصبحت تحل محل الصراعات السياسية والأيديولوجية التقليدية.

وفي هذه الأجواء ظهرت منطقة الشرق الأوسط كمسرح لهذا التنافس الجيو سياسي – والجيو اقتصادي ،فشهدت تلك الفترة طرح للعديد من المشاريع الشرق أوسطية تعنى بقيام نظام إقليمي شرق أوسطي معاصر،من اجل إيجاد شكل من أشكال التعاون والتنسيق بين البلاد الموجودة في منطقة الشرق الأوسط.

ولم يكن ممكنا أن يتم إحياء المشروع الشرق أوسطي بأية إمكانية واقعية للتحقيق بدون إنجاز سلام عربي إسرائيلي.وهنا غدت الشرق أوسطية الجديدة غير مقتصرة على أفكار بعض الأفراد سواء كانوا أكاديميين أم مسؤولين أم مؤسسات بحثية جامعية وإنما انتقلت لتصبح سياسات رسمية محددة من جانب الأطراف المباشرة في الشرق الأوسط والقوى الدولية المنقسمة في المنطقة. شهدت فترة ما بعد عام 1991 مبعثا لأهم المشروعات المطروحة حول الشرق أوسطية والتي اهتمت برسم خريطة للمنطقة في المستقبل في ظل التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي.ومن هذه الدراسات تقرير هارفارد الأمريكي الذي شارك فيه إضافة إلى الأمريكيين والأوروبيين مصريون ،فلسطينيون، أردنيون وسوريون ، ومشروع المجموعة الأوروبية حول قيام سوق موحدة في الشرق الأوسط . إضافة إلى مشروع بيريس (الشرق الأوسط الجديد) .

نتيجة لذلك ظهر جدل سياسي ونظري حول مفهوم الشرق الأوسط فمنهم من يعتقد بان ذلك في مجرى التاريخ وان هذا هو التقدم الذي يسير فيه العالم ومن لم يشارك في هذا

التحول سوف يفوته قطار التاريخ ، ثم يضطر بعد ذلك إلى الهرولة لانتهاز الفرصة التي قد يكون قد فات أوانها .

هناك من ينظر إلى المشروع الشرق أوسطي من منظار اقتصادي ويركز دعاة هذا الاتجاه على أن فتح أبواب التعاون بين دول الشرق الأوسط سوف يأتي بالخير العميم على هذه الدول جميعها. يأتي ذلك من خلال تنشيط التجارة المتبادلة والتي بموجبها ستتحول إلى سوق مشتركة من خلال زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة كما طرح ذلك بيريس في مشروعه الشرق أوسطي الجديد .

على الصعيد العربي نرى أن الحكومات العربية تراقب التوجهات والاهتمامات نحو عملية إحلال النموذج الشرق أوسطي محل النظام الإقليمي القائم شرق أوسطيا ، والذي يفسح مكانا للنظام الجديد وهو إسرائيل .عكف كثير من الباحثين على تحليل الصعوبات النفسية والعسكرية السياسية والاقتصادية التي تكتنف هذه المرحلة ، والتي بدأت مع عملية السلام وقد وجد العالم العربي نفسه مسوقا إلى التعامل والتفاعل مع المخططات الأمريكية للنظام الإقليمي الجديد من منطلق رد الفعل وليس من منطلق الفعل والمبادرة ، هذا النظام القائم على إعادة صياغة الأمن الإسرائيلي طبقا لظروف عصر جديد ومحاولات دولية جديدة والمبنية على أساس استخدام الحوافز الاقتصادية تحت لافتة السلام .

لا يوجد استعداد عربي لهذه المرحلة خاصة وأننا مقبلون على دخول القرن الحادي والعشرين . ولم يصدر عن القيادات السياسية والفكرية في المنطقة العربية رؤية شاملة تقابل أو تنادد التصورات التي تم وضعها سواء الشرق أوسطية المتمثلة بأمريكا وإسرائيل ، أم الشراكة المتوسطية الأوروبية التي تطرحها أوروبا كبديل للشرق أوسطية الجديدة .فالعالم العربي قد وقع في أرساف التنافس الدولي بين كل من الولايات المتحدة وأوروبا الموحدة .

ومهما تكن المواقف الأمريكية ،والأوروبية ، والإسرائيلية والعربية من الشرق أوسطية الجديدة فلا بد من النظر إليها في سياق الأحداث التي ولدتها وأخرجتها من جعبة الماضي إلى ظلال الحاضر والمستقبل ، فالشرق اوسطية لم تبق مجرد فكرة جامدة أو معزولة عن مجريات الأحداث الموجودة في العالم ، وانما اصبحت جزءاً منها ومتأثرة بها .

والتساؤل الرئيس الذي يطرح نفسه هنا ،هل ولادة الشرق أوسطية (النمـــوذج) فـــي الآونة الأخيرة والتي أخذت تتبلور في اواخر القرن العشرين كنظام إقليمي وكجزء من نظـــام عالمي جديد ، تختلف في المضمون عما كان مطروحاً سابقاً في بدايات هذا القرن ، وبالتـــالي تبلورت هذه الطروحات في ظل تبلور النظام العالمي الجديد بعد انهيار المنظومة الاشتراكية ؟

وهل يمكن أن نفسر ذلك على أن الشرق أوسطية الجديدة بترتيباتها الحالية تختلف في المضمون عما كانت مطروحة في بدايات هذا القرن وما رافق ذلك من تحول فـــي المفـــهوم الذي لم يعد مجرد ترتيبات جيو سياسية ــ وجيو اقتصاديـــة اقتضتـــها حاجـــات ومصـــالح استراتيجية واقتصادية وإنما اصبح كنظاماً إقليميا وجزءاً من نظام عالمي تبلور في ظل هيمنة أحادية القطبية على السياسة الدولية؟

أم يعود ذلك إلى كونها إفرازا لترتيبات ضمن عمليات تشكل النظام العالمي الجديـــد أم أنـــها تعبر عن حالة عدم الاستقرار المرتبطة بحالة التزاحم على تشكيل هذا النظام ؟

هل هذا النموذج تدفع إليه المصلحة الشرق أوسطية في المنطقة ، أم أن المصالح الخارجيـــة هي التي تقف وراء هذا المشروع بما تمثله من مصالح انانية ودوافع كولونيالية للدول غـــير الشرق أوسطية ، وهل يمكن أن تكون المنطقة العربية جزءا فاعلاً أو شريكاً في هذا التشـكيل المقترح ؟

ستسلط هذه الدراسة الضوء على مجمل هذه الاعتبارات والمداخل لغـــرض الوقـــوف على طبيعة ومكونات وأبعاد هذا النموذج الشرق أوسطي .ودراسة هذا الموضوع في واقـــع الأمر على درجة عالية من الأهمية بحكم الموضوع الذي تعالجه الدراسة وذلك لإثارته الكثير من الجدل والنقاش المفتوح الذي يثار حوله سواء في الأوساط السياسية والاقتصادية والفكريـة على المستويين الإقليمي والعالمي.ويزيد من أهميته متابعة التقدم الذي يشهده العـــالم لدراســـة نماذج النظم المتطورة في مرحلة دخول القرن الحادي والعشرين خاصة وان المنطقة أصبحت وحدة لدراسة واهتمام من قبل الأخر .

كذلك تبرز أهمية هذا الموضوع من خلال التعاطي مع الشرق أوسطية كنموذج فـــي سياق تشكيلة النظام العالمي الجديد المحتمل .يأتي في إطاره على أساس الترتيبات والمتغيرات الأيديولوجية الخارجية أو الترتيبات الواقعية التي تقتضيها المرحلة الآنية من توجهات نحـــو اقامة التكتلات الاقتصادية الكبيرة . وتحاول هذه الدراسة معرفة إذا كان هذا النموذج ســيعمل

فعلا على اختراق الكيانات القائمة في منطقة الشرق الأوسط أي تقسيم المنطقة الى دوائر جغرافية تسهل عملية الاختراق والتبعية للدول القائدة للنظام الدولي الجديد .

ولا تقتصر الدراسة هنا على مجرد تناول النظام الشرق أوسطي في سياق التزاحم الدولي والإقليمي على المنطقة ، بل على أساس الاعتبارات الازموية الفكرية وغياب النموذج العربي في مضمار تشكلية النظام الدولي والإقليمي على حد سواء ، خاصة في ظل وجود تزاحم على تشكيل النماذج والمشاريع دوليا وإقليميا من اجل بناء تكتليه اقتصادية وسياسية تحقق وجود حقيقي ودور فاعل لنفسها في التكوين العالمي المحتمل .

ومن جانب أخر تهدف الدراسة الى إبراز تناقضات المواقف الدولية تجاه المنطقة بحيث أن كل طرف يريد أن يشكل نظام شرق أوسط حسب تصوره الخاص ، اضافة الى تحليل المواقف العربية من النظام الشرق الجديد ، ذلك النظام الذي تدخل فيه إسرائيل كقوة فاعلة ووكيله للنظام الرأسمالي العالمي .

كما تتبع اهمية هذه الدراسة أيضا بتحليلها للسيناريوهات المشمولة في الأدبيات والمتضمنة للجوانب الاقتصادية لهذا النموذج ، حيث أن هذه الأدبيات تناولته كثوب جاهز يتوافق مقاسه والشرق الأوسط ، ومن الجدير ذكره أن الشرق أوسطية الجديدة المطروحة حاليا لا تتعدى تصورات مستقبلية لنظام إقليمي ، لذلك سوف يتم تناول تلك السيناريوهات المختلفة كل على حدة وذلك في إطار تقاطعية تلك النماذج فيما بينها .

وبالتالي نظرا لحداثة الموضوع جاءت هذه الدراسة لتسد جانبا من النقص الموجود في الأدبيات التي تبحث في النظام الشرق الأوسطي الجديد ،ولتشكل منطلقا لدراسات أخرى جديدة تقوم عليها .

تعتمد هذه الدراسة أساسا على المنهج الوصفي والتحليلي في محاولة للتعرف على خصائص النظام الشرق اوسطي ، كنظام مفروض على المنطقة من قبل قوى خارجية وقوى إقليمية متمثلة بالكيان الإسرائيلي في ظل نظام عالمي أحادي القطبية. اضافة منهج تحليل الأحداث الذي تقوم بعض جوانبه على دراسة وتقديم سجل شامل لسلوك الدول ، وذلك بتحليل الجوانب والمواقف الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية للدول المعنية بهذا النظام من اجل إنشاء سوق اقتصادية مشتركة.

كما سيتم الاستعانة أيضا بالمنهج التاريخي لتحليل التطور التاريخي للنظام الشرق اوسطي ضمن الظروف الدولية التي وجدت فيها قوى استعمارية متنافسة على المنطقة من

اجل حماية مصالحها واستمرارية وجودها.وذلك لتوضيح الأرضية التي انبثق منها هذا النظام ، علماً انه يشكل استمرارية للوضع الذي كان قائماً مع اختلاف الظروف السائدة في الحالين. ومن جهة أخرى يشكل هذا النظام جزءاً من النظام العالمي وترتيباته السياسية والاقتصادية والجغرافية .

هذا بالإضافة الى تحليل التطور التاريخي لسياسات الدول العظمى تجاه المنطقة والاهتمام الدولي بها ، كأحد المداخل للحديث عن التصورات التي تم وضعها لفهم أبعادها المختلفة والعوامل الجيو سياسية والجيو اقتصادية اذ أن الإحاطة بهذه الطروحات والمواقف الدولية تجاه المنطقة من شأنها أن تقدم لنا صورة واضحة عن ذلك التنافس الدولي تجاه المنطقة والذي يظهر واضحاً من خلال النظام الشرق اوسطي الجديد. وذلك لمعرفة إذا كان هذا التنافس سيكون له أبعاداً سياسية واقتصادية وبالتالي يؤدي الى خلق نوع من التبعية للمنطقة ضمن الترتيبات القائمة .

وفي سبيل تحقيق ذلك سيتم الاسترشاد بما تم نشره من الدراسات والأبحاث التي تناولت الموضوع ، وذلك من اجل إماطة اللثام عن هذا النموذج وبطريقة تشريحية لكل أجزائه لاستكمال تغطية ما لم يتم تغطيته . فهنالك مجموعة واسعة من الأدبيات والمنشورات الجديدة التي زودتني بزخم معلوماتي جيد في دراسة ونقد النظام الشرق وترتيباته المستقبلية التي لا زالت في إطار التخطيط وفي طور التكوين .

ومما يلاحظ انه توجد مادة متوفرة عن موضوع الدراسة وباللغتين العربية والإنجليزية وبعضها مترجم . على الرغم من معاصرة هذا الموضوع إلا أن هناك كم كبير من الكتابات التي كتبت حوله ، والتي توفر مادة دراسية جيدة وأرضية خصبة لتحليل هذا الموضوع المنوي دراسته .

تم الاعتماد على طروحات النموذج التي تضمنتها كتب ومجلات في دوريات متخصصة ، ومجمل التعليقات والدراسات التحليلية التي تناولت هذا الموضوع ،بحيث وفوت الجانب الشمولي في دراسته من خلال جوانبه المختلفة ، مما ابرز العامل الشمولي لدراسة هذا الموضوع .

على الرغم من ذلك إلا أن هذه الدراسات تناولت هذا الموضوع بشكل منقطع عن جذوره وتطوره التاريخي ، نظرا لكون هذه الدراسات تم تناولها في اغلبها من قبل متخصصين في العلوم السياسية والاقتصاد، كدراسة محمود عبد الفضيل " مشاريع الترتيبات

الاقتصادية الشرق أوسطي : التصورات ، المحاذير ، أشكال المواجهة " حيث تبدأ دراسته بالحديث عن الشرق أوسطي الحديثة بمناقشة أبعادها الاقتصادية الذي يجري الترويج لها هذه الأيام وتبيان محاذير هذا النظام على قضايا التحرر والتنمية والوحدة العربية . فالقارئ لهذه الدراسة يرى أنها اقتصادية بحتة ، دون أن يتم تقديم خلفية تاريخية عن الموضوع ، مما شكل انقطاع لدى القارئ عن هذا الموضوع .

كذلك هناك كثير من الدراسات تناولت هذا النموذج الشرق اوسطي وكأن إمكانية تطبيقه قائمة عبر محاولة فحص آفاقه من خلال معطياته الاقتصادية في المنطقة . وأيضا تم تناوله من زاوية مردوداته الإيجابية على المنطقة والتعامل معه عربيا بشكل انفعالي بعيدا عن الموقف التقيمي نظرا لغياب الرؤية والتصور العربي كنموذج بديل.ذلك أن المستقبل يحمل إمكانات لتطوير أوضاع الاقتصاديات العربية وزيادة قدرتها التنافسية. وكنموذج جيد لهذه الكتابات نشير الى دراسة فهد الفانك " الأبعاد الاقتصادية للحل السلمي "، إذ يرى الفانك انه في حالة التوصل السلمي المقبول فان إسرائيل سوف تصبح إحدى الدول الأجنبية التي يمكنها تصدير سلعها الى الأسواق العربية على قدم المساواة مع المصنوعات الأجنبية الأخرى ، كما تستطيع أن تقيم استثماراتها في البلدان العربية ، شأنها في ذلك شأن أية دولة أجنبية أخرى . ورغم ذلك فان الباحث يعتقد " أن المخاطر على الجانب العربي مبالغ فيها جداً ، وان المزايا المتوقعة على الجانب الإسرائيلي مبالغ فيها أيضا " فالباحث قد عالج موضوع المخاطر والمنافع في حالة التسوية السلمية من زاوية اقتصادية تجريدية ، معالجة لم تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد التاريخية والنفسية والثقافية للصراع العربي الإسرائيلي . فإسرائيل ليست مجرد دولة أجنبية تقوم بتصدير سلعها الى بقية البلدان العربية ، وتقيم استثمارات في البلدان العربية بل هي دولة ذات مشروع . هناك تعقيدات تاريخية واستراتيجية وثقافية ونفسية، تجعل التحليل الاقتصادي الذي جاء في دراسة الفانك لا يلمس سوى قراءة الوثائق والتصورات الاستراتيجية الصادرة عن كتب ومراكز أبحاث تحاول إنضاج عنصر الفكر الصهيوني في مرحلة ما بعد التسوية .

لم تقتصر الدراسة على الجانب الوصفي وإعادة ما تم طرحه من قبل القادة السياسيين والمفكرين بل تم تناوله على أساس تحليلي وتبيان معطياته.من هنا نقول أن هذه الدراسة تحتوي ، أربعة فصول إضافة الى الخاتمة .

الفصل الأول :يعالج فيه عرض وتحليل تطور الخلفية التاريخية، وتتبع أصول فكرة الشـــرق أوسطي وتطبيقاتها التاريخية منذ بدء مرحلة الاستعمار وصولا الى عقد التسعينيات وانعقـــاد مؤتمر مدريد الذي شكل انطلاقة لطرح هذه الفكرة وبعثها من جديد وعلى نطاق واســـع فـــي ظل ظروف دولية مختلفة ،وذلك لفهم وتحليل الشرق أوسطي الحديثة .

أما في الفصل الثاني : يتناول مسألة في غاية الاهمية والتي تعود الى حالة التزاحم الدولـــي خاصة فيما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة في ظل نظام عالمي أحادى القطبية مقابل التنافس الأوروبي وترتيباته الجديدة تجاه المنطقة.

أما في الفصل الثالث : يتناول تحليل وعرض للمشروع الإسرائيلي الإقليمي ، وذلـك بالتركيز على مشروع بيريس ، وهل هو مشروع يتناسب مع منطقة الشرق الاوسط ، ام انـــه نموذج ينسجم مع النظام العالمي الجديد .

وفي الفصل الرابع : سيتم فيه عرض الموقف العربي من المشروع الشرق أوسطي ، ســـواء على الصعيد الفكري او على الصعيد العملي ، ومعرفة ما هي الاستراتيجية العربية لمواجهـــة مثل هذا النظام .

1ـــ مروان ، بحيري . " الفرد ت. ماهان ، افكار واراء حول القوة البحريـــة والشـــرق أوســـطية كمفـــهوم استراتيجي ". **مجلة الفكر الاستراتيجي** ، عدد 5 ، تشرين أول /1982 . ص183

2ـــ**الشرق أوسطية هل هي الخيار الوحيد ؟.** "تحرير سلامه احمد سلامه" ، الطبعة الأولى ، القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1995 . ص 34

الفصل الاول

الشرق اوسطية : لمحة تاريخية

الشرق اوسطية : لمحة تاريخية

ان عملية تحديد المفاهيم وما تنطوي عليه من مضامين تعد من اهم قضايا التحليل العلمي . من ابرز هذه المفاهيم واكثرها شيوعاً في الاستخدام ، وعلى مستويات عديدة ومتنوعة (مفهوم الشرق الاوسط) ، الذي زاد الحديث عنه مؤخراً في ظل الحديث عن نظام شرق اوسطي جديد .هذا النظام الذي اصبح يواكب النظام العالمي الجديد خاصة بعد ازمة الخليج وما قادت اليه تغيرات على صعيد الصراع العربي الاسرائيلي .

ادت المتغيرات الدولية والاقليمية الى عقد مؤتمر دولي في مدريد خططت له الولايات المتحدة بعد ان تفردت بالهيمنة على العالم ، اذ ارادت الولايات المتحدة معالجة بؤر النزاع في الشرق الاوسط واهمها قضية الشرق الاوسط(القضية الفلسطينية) . وعلى ضوء ذلك اصبحت الشرق اوسطية تطرح في عملية التسوية السياسية ، لتوفير بيئة ملائمة لتكوين نظام اقليمي جديد (شرق اوسطي) . منذ انعقاد مؤتمر مدريد بذلك تحول النظام الشرق اوسطي من مفهوم سياسي استراتيجي مجرد الى نظام اقليمي جديد له ترتيباته الخاصة .

اولاً : جذور تأريخية الشرق اوسطية

قبل البدء بتناول الخلفية التاريخية لدلالات المفهوم الشرق اوسطي لا بد من الاشارة الى احدى السمات المشتركة التي تبدأ بها الغالبية الساحقة من الدراسات حول الشرق الاوسط، وهي صعوبة تحديد تعريف الشرق الاوسط كمنطقة جغرافية محددة ، أي تم التعامل معه على اساس انه مصطلح جيو سياسي اكثر منه جغرافي ، اضافة الى ان اطلاق هذه التسمية جاءت من خارج المنطقة وليس من داخلها .(1) هذا وتواردت المصطلحات وبشكل اساسي منذ القرن الثامن عشر أي منذ ان حققت بريطانيا غزواً استعمارياً في قارة اسيا ، واعقبتها

فرنسا في القرن التالي لتحقيق مصالحها الاستعمارية في قارة افريقيا ، واهم هذه المصطلحات التي ظهرت وروج استخدامها كثيراً لدى الكتاب والمتخصصين والمستشرقين الاوروبيين (2) هي :ـ

اولاً: مصطلح الشرق الادنى : ظهر في عصر الاكتشافات الاوروبية الكبرى التي بدأت في القرن الخامس عشر بالمحاولات البرتغالية للوصول الى طريق جديد للشرق ، وتمتاز هذه المنطقة بانها منطقة اقليمية لها مواصفاتها الجغرافية المحددة والمتميزة بموقعها غربي الاناضول والبحر الاسود ، وتشكل مجموعة الاقاليم في شرق اوروبا .

فيتألف جغرافياً من (غربي تركيا "تراقيا" ، بلغاريا، مولدافيا، مكدونيا، رومانيا،البوسنة ، الهرسك ،اليونان، البانيا، هنغاريا،ترانسلفانيا ولاجيا) . وفي الوقت الحاضر قلما يستخدم مفهوم الشرق الادنى ،اضافة الى وجود قلة من المؤرخين مثل (ويليام بل) الذي ذكر في مقدمة مؤلفه (الشرق الادنى تاريخ حديث) الذي صدر عام 1968 "ان تاريخ الشرق الادنى هو تاريخ منطقة جغرافية ذات شعوب متعددة وتضم العراق ، اسرائيل،الاردن، لبنان ، سوريا،السعودية ،تركيا ومصر.(4)

ثانياً : الشرق الاقصى، فهي منطقة اوسع من سابقتها وتمتد جغرافياً بامتداداتها الكبرى المحيطية المطلة على المحيط الهندي والهادي ، وتقع جنوب شرق اسيا في اقصى العالم .

وتتألف جغرافياً من (الهند ،منغوليا،شرق سيبيريا ، جنوب شرق اسيا ، اليابان ، نيوزلندا.(5)

يشاع اليوم استخدام مصطلح الشرق الاوسط وتعود بدايات ظهوره الى بدايات القرن الحالي وزاد انتشاره في اعقاب الحرب العالمية الثانية . اذ صدرت الاف الكتب والدراسات عن الاوضاع التاريخية والجغرافية والاقتصادية والثقافية والسياسية لمنطقة الشرق الاوسط ودولها وعقدت تحت هذا العنوان العديد من المؤتمرات والندوات العلمية.(6)

يتألف الشرق الاوسط من مجموعة من الاقاليم المتنوعة جغرافياً والتي تقع في جنوب غربي اسيا وتتوسط العالم وتمتد فيها عدة بحار اضافة لاستراتيجيتها الدولية حيث تعد من اغنى مناطق العالم بثرواتها النفطية وتتوسط الشرقين الادنى والاقصى.ويتألف جغرافياً من تركيا الاناضولية،العراق،سوريا،الاردن،لبنان، فلسطين ، عموم شبه الجزيرة العربية ، ايران ، مصر ،طرابلس،قوقاسيا،باكستان. . . (7)(*)

---

* انظر خارطة رقم(1)

شكل غربي اوروبا منذ القرن الثامن عشر ولغاية الحرب العالمية الثانية مركز استقطاب لكل ما هو شرقي أي باتجاه الشرق ، وبالتقسيمات الثلاث التي اوجدها ـ المستشرقين والمتخصصين الاوروبيين في ظل التمدد الاستعماري الاوروبي ـ في العصر الحديث والتي امتازت بعدم التنسيق الجغرافي ، وذلك لتقسيمها الى مناطق النفوذ وفق مصالحها.

كان من الطبيعي ان تسمي القوى السائدة في العصر الحديث أي اوروبا الغربية وامريكيا مناطق العالم المختلفة وفقاً لمحددات مصالحها ،فهنا جاء التمييز في النظر الى الشرق الاقصى والشرق الاوسط والشرق الادنى ، فالتسمية قصد بها تقسيم الشرق الى اقسام حسب البعد والقرب من اوروبا ، الا ان الاقليم هو اقليم اوسط بالنسبة الى خريطة العالم بصفة عامة والعالم القديم بصفة خاصة .يصعب تحديده بصورة قاطعة ولا يعود ذلك لمجرد ابتكار لفظي في قاموس السياسة العالمية ، وانما لكونه هلامي القوام ممكن ان يتسع او يضيق على خارطة العالم حسب الغاية او الهدف من تحديد المنطقة التي تشملها التسمية.(8)

ان تعبير الشرق الاوسط قبل عام 1900 كان يستخدم بشكل عام من قبل الغرب للاشارة الى المساحات الشاسعة لمناطق الامبراطورية العثمانية وبلاد فارس والهند وما ورائها .(*) مع ذلك بدأ تميز معين في الاستعمال الجغرافي والجيوبوليتيكي يبرز في الصحافة والدوائر الغربية الرسمية خاصة البريطانية ، فأصبح اكثر ارتباطاً بالابعاد الاستراتيجية والجيوبوليتيكية.

كان اختراعاً من قبل الفرد ماهان الذي ضمنه في مقالة عام 1902 ـ كان عنوانها الخليج الفارسي الغربي والعلاقات الدولية ـ للمجلة اللندنية ناشيونال ريفيو ، درس فيها المنافسة الروسية الانجليزية التقليدية في بلاد فارس واسيا الوسطى بالقرب من حدود الهند في ضوء مد خط سكة حديد برلين ـ بغداد الذي تشكل الكويت اخر محطاته ، وقد حث على التعاون الالماني الانجليزي لوقف التقدم الروسي في هذه المنطقة ، ففي ذلك الحين لم يكن في ذهنه

(*) انظر خارطة رقم (2)

مكان جغرافي ثابت فهي منطقة غير محددة تشرف على الطرق البرية من السويس الى سنغافوره .(9)

ومن جهة اخرى عرف فالنتاين تشيرول مراسل الشؤون الخارجية لجريدة التايمز، منطقة الشرق الاوسط على انها تشمل تلك المناطق الاسيوية التي تمتد حدودها من الهند او التي تسيطر على مشارف الهند .(*)

اشار اللورد كيرزون حاكم الهند في عام 1911 الى نفس المفهوم في حديثه عن الشرق الاوسط كمدخل الى الهند . فهذا التفكير الاستراتيجي البريطاني المبكر جذب الانظار الى الشرق الاوسط والخليج الفارسي كساحة للمواجهة الاستراتيجية بين القوى المتنافسة في بداية هذا القرن .(10)

اثبتت التجارب التاريخية ان الاهمية الاستراتيجية للشرق الاوسط خاصة من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية جعلتها في موقع تتنافس عليها القوى الاوروبية الاستعمارية خاصة البريطانية والفرنسية ،غدت المنطقة العربية بكامل رقعتها الجغرافية مخترقة اوروبياً منذ الحرب العالمية الاولى، وبتنامي المصالح الاستعمارية ازدادت اهمية البحث عن الموارد الاقتصادية والمعدنية والغذائية والاسواق بعد تنامي الثورة الصناعية والتنافس الاقتصادي والاوروبي.(11)

اختلفت اراء الباحثين ومراكز الدراسات من خارج المنطقة وداخلها حول تحديد الدول التي تدخل في اقليم الشرق الاوسط وتلك التي تخرج عنه ، فدايفيد فرومكين يرى بانه يشمل المنطقة التي تمتد من غرب مصر الى شرق ايران أي كل البلاد الاسيوية التي تقع جنوب الاتحاد السوفياتي سابقاً،غرب باكستان،ومصر .(12)(*) ويرى كارل براون بان منطقة الشرق الاوسط تضم جميع الدول الاعضاء في الجامعة العربية باستثناء المغرب والصومال وموريتانيا غرباً اضافة الى تركيا واسرائيل (ومالطا وقبرص)اضافة الى قطاع واسع من العالم الاسلامي تركيا ، ايران (13)(*)

(*) انظر خارطة رقم (3)

(*) انظر خارطة رقم (4)

(*) انظر خارطة رقم (5)

يعتبر معهد الشرق الاوسط بواشنطن ان منطقة الشرق الاوسط تتطابق مع العالم الاسلامي من المغرب الى اندونيسيا ومن السودان الى اوزباكستان(*) . بينما المعهد البريطاني الملكي للعلاقات الدولية راى بانها تشمل ايران ، تركيا ، شبه الجزيرة العربية،منطقة الهلال الخصيب ، مصر ، السودان، وقبرص (*).هذا وتعرفها الجمعية الاسرائيلية للدراسات الشرقية بانها المنطقة التي تمتد من تركيا شمالاً الى اثيوبيا جنوباً ، بما فيها السودان والصومال ، ومن ايران شرقاً الى قبرص وليبيا غرباً(*).(14)

تشهد منطقة الشرق الاوسط تكوين صورة غير واضحة الملامح ، ومختلفة عن الصورة التقليدية المعروفة للشرق الاوسط ،وهذا يعود الىعدم وضوح السمة الجغرافية للشرق الاوسط والتي هي قيد التكوين ، بحيث اصبحت تشمل منطقة البحر المتوسط شمالاً الى اليونان وايطاليا واسبانيا والبرتغال وتلتف حول قبرص ومالطا .

وهنا الشرق الاوسط يصبح يضم اطرافاً محددة من قارات اسيا وافريقيا واوروبا ، وذلك على خلاف الشرق الاوسط الذي اصطلح عليه تاريخياً ، التي كانت مساحته تقتصر على اطراف من اسيا وافريقيا وحسب ، فاوروبا في الصورة التقليدية المتعارف عليها تمثل الحدود الشمالية في خريطة الشرق الاوسط في حين ان الجزء الجنوبي من اوروبا يصبح في الصورة الحديثة اذا اكتملت واقعاً شرق اوسطياً .(15) وبالتالي الحدود الشمالية للشرق الاوسط ستنتقل لتتاخم اوروبا الوسطى ، فاوروبا قد تصبح بمنطقة الشرق الاوسط الحديث المحتمل اوروبيتين ، اوروبا غربية شرق اوسطية ، واوروبا اوروبية غربية بحتة .

فالشرق الاوسط الحديث ارتبط بحرب الخليج الثانية في 1991 ، فارادت امريكيا وحلفاؤها اعادة النظر في مصطلح الشرق الاوسط الذي لم يعد يتوافق مع التشكل العالمي الجديد فارادوا تشكيل شرق اوسط جديد بمعايير مختلفة وتقسيمه الى مناطق فرعية ودول، وفق فهم مختلف لادوارها الاقليمية والفرعية التقليدية ، وتوسيع حدودها الخارجية شرقاً الى وسط اسيا وشبه القارة الهندية .(16)

(*)انظر خارطة رقم (6)

(*) نظر خارطة رقم (7)

(*) انظر خارطة رقم (8)

وفي المقابل حدد شمعون بيريز الذي شغل منصب رئيساً للحكومة الاسرائيلية في السابق ، خريطة الشرق الاوسط بانها تمتد من مصر غرباً حتى باكستان شرقاً، ومن تركيا وجمهوريات اسيا الوسطى شمالاً حتى المحيط الهندي وشمال السودان جنوباً (*). فعليه يلاحظ ان تلك المنطقة هي عربية اسلامية تمتلك مقومات التكامل العربي الاسلامي .(17)

اما الراي السائد لدى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يرى بان الشرق الاوسط يشمل البلدان العربية واسرائيل التي تقع على ارض عربية اضافة الى ايران وتركيا ، فهي شرق اوسطية من قبل امريكيا ، بينما غرب اوسطية اذا نظر اليها من قبل اليابان او الصين في الشرق .(18)(*)

نرى مما تقدم انه ومع استمرار طرح واستخدام مصطلح الشرق الاوسط وصولاً الى تسعينيات القرن العشرين ، ان هذه الاستمرارية التاريخية غير متفق على تحديدها جغرافياً ، وليس هناك اتفاق على عدد وهوية البلدان المنظمة له ، فكل طرف له شرق اوسط خاص به يمتد جغرافياً حسبما يراه وفقاً لمصالحه.(19) لكن هناك استقرار في المفهوم ، لذلك يجب عدم اغفاله .

على الرغم من هذا الاختلاف على تحديد مصطلح الشرق الاوسط الا ان مايكل بريشر قسمه الى ثلاث مناطق متداخلة وذلك حسب اعتبارات مختلفة تتمثل بالتمييز بين دول تشكل الحلقة الخارجية المحيطة بالمركز واخرى تحديد منطقة القلب واخرى هامشية تختلف الاراء بشدة حول ادماجها او عدم ادماجها في الشرق الاوسط.وتقسم هذه الدول حسب رايه الى ما يلي:ـ

اولاً: دول تشكل قلب الشرق الاوسط تضم:ـ بلاد الهلال الخصيب،مصرفلسطين،العراق،سوريا،لبنان،والاردن ، ويحيط به السعوديه ليبيا،ايران،تركيا والسودان .

ثانياً : البلاد الهامشية التي تضم باقي مجموعة دول شمال افريقيا أي بلاد المغرب العربي ، تونس،الجزائر،مراكش،موريتانيا، ثم امتداداً افريقياً اخر نحو الجنوب ليشمل اثيوبيا والصومال.

(*)انظر خارطة رقم(9)

(*)انظر خارطة رقم (10)

ثالثاً: دول شبه الجزيرة العربية اليمن ،قطر ،الامارات،الكويت،البحرين وعمان .

رابعاً: امتداداً اوروبياً اليونان ،قبرص ، وامتداداً اسيوياً يتمثل في باكستان ، افغانستان،الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى التي اعتبرت ضمن الاتحاد السوفياتي ، اذربيجان،كازاخستان،طاكجستان،تركمانستان لكن اهم الاطراف الهامشية المرشحة هي بقية بلاد شمال افريقيا (تونس ، الجزائر ،المغرب).(20)

يمكن ان ندرك مما تقدم ان العديد من الدلالات التي ينطوي عليها المفهوم ومنطلقات دعاته ، من اهمها:ـ

1ـ يقوم على النظر على المنطقة العربية على انها فسيفساء تتكون من خليط من الشعوب والجماعات الثقافية والدينية والقومية والطائفية فتبدو المنطقة العربية على انها تضم شبكة معقدة من التعدد اللغوي والديني والطائفي بين عرب ،اتراك،ايرانيين،ارمن،اسرائيليين،واكراد .(21)

على اعتبار المنطقة بانها مبلقنة منذ الازل والى الابد ، يستخلص من ذلك ان لا تاريخ موحد يجمع المنطقة وان التاريخ الحقيقي فيها هو تاريخ كل وحدة في اطار الاقليم على حده ، فهو يرتكز على اعتبارات جغرافية واستراتيجية تمايز بين الشعوب العربية ذاتها وتمايز بينها وبين الشعوب الاخرى غير العربية ، فالمنطقة الجغرافية تنكر أي تجانس بين الشعوب العربية وتخلط بينهم وبين الشعوب الاخرى .(22)

وبناءاً على ذلك التصور هناك عدة نتائج مترتبة عليه من اهمها:ـ

ـ رفض وتهميش العوامل القومية والعرقية والدينية للمنطقة العربية ، فالعروبة اصبحت فكرة يحيطها الغموض لان المنطقة تضم خليط غير متجانس ، فالقاعدة هي اللاتجانس والتعدد وليس العكس ، وبرز في هذا المجال اتجاهان :ـ

الاتجاه الاول: يتحدث عن خرافة الوحدة العربية لان ما يجمع هذه البلاد هو اللغة والدين وهو ما يجمع بعض الشعوب الناطقة بالانجليزية دون ان يخلق منها امة واحدة .

الاتجاه الثاني:ـ يعترف بوجود القومية العربية بمعنى انها مجموعة روابط ثقافية وعاطفية وتاريخية بين العرب ولكنه يفصل بين ذلك وبين الدعوة الى الوحدة العربية التي يعتبرها مستحيلة .(23)

2ـ تبرير شرعية الوجود الصهيوني ، فكل قومية من هذه القوميات لها دولتها الخاصة بها على اعتبار ان هذه المنطقة هي خليط من القوميات والشعوب واللغات ، وفي هذا الاطار

تكتسب اسرائيل شرعيتها باعتبارها احدى الدول القومية في المنطقة والدخول في حلف معه في اطار النظام الاقليمي الجديد .(24)

3ــ ان هذه التسمية تنفي امكانية قيام وحدة عربية وتمزق اوصال الوطن العربي ، ولا تعامله على انه وحدة متميزة فهي تدخل فيه باستمرار دولاً غير عربية.(25)

4ــ حالياً اصبح الدافع من تكرار استخدامه هو ترويض العرب على القبول بفكرة تسميتهم شرق اوسطيين ، والامتناع عن التعبير بكونهم ذوي هوية وانتماء عربيين.(26)

ثانياً :الشرق اوسطية منذ بداية القرن العشرين لغاية الحرب العالمية الثانية

ان الاهمية الجيوسياسية جعلت من الشرق الاوسط هدفاً للاستعمار الاوروبي الراسمالي او الامبريالي ،خصوصاً بعد افتتاح قناة السويس عام 1869 والتي زادت من عملية التنافس الاستعماري الامبريالي بين فرنسا وبريطانيا على ارض المنطقة العربية .جاء ذلك بعد ان ادرك البريطانيون اهميتها في الوصول الى مستعمراتهم في الهند بعد خسارتهم لمستعمراتهم في امريكيا الشمالية ــ الولايات المتحدة . كذلك بعد ظهور مصطلح المسألة الشرقية في مؤتمر فيرونا الذي عقدته الدول الاوروبية في عام 1882 لبحث مصيراملاك الدولة العثمانية في الشرق ،من اجل اقتسامها بين الدول الاستعمارية. وبهذا اصبحت منطقة الشرق الاوسط مخترقة اوروبياً.(27)

يمكن القول انه عند نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كانت هناك افكار يمكن رصدها للتنسيق الشرق اوسطي التي ظهرت بعد اندثار الرابطة الاسلامية في ظل الحكم العثماني ، وجدت هذه الافكار في بداية القرن العشرين متجسدة في مظاهر التغلغل والتنسيق الاوروبي الامريكي والمخططات الصهيونية ، وذلك في سياق دعم مصالحهم الاستعمارية والامبريالية ، ولم تكن في بداية القرن العشرين أي قوة اقليمية تهدد المصالح الاوروبية .

فكان كل ما يشغل هؤلاء في ذلك الحين هو فتح اسواق الشرق الاوسط امام المنتوجات الاوروبية وعدم وجود أي قوى اخرى تهدد نفوذها في المنطقة اضافة الى حماية طرق تجارتها الى الهند .(28)

وجد النظام الدولي في بداية القرن العشرين في الشرق الاوسط مجالاً حيوياً له ، ودللت على ذلك المفاوضات التي تمت بين الدول الاستعمارية الاوروبية حول الترتيبات الاولى للمنطقة في مطلع القرن العشرين ، والمتمثلة في اتفاقية سايكس بيكو عام 1916 ووعد بلفورعام 1917 ومؤتمرسان ريمو عام 1920 نتيجة لذلك اصطنعت حدوداً هدفت من ورائها زعزعة التجانس الجغرافي للمنطقة ، فرسمت الحدود وتم خلق الكيانات القطرية ، لذا كان هناك تكوين شرق اوسطي لكل من ايران وتركيا والمشرق العربي وتكونت فيه انظمة ودويلات عديده وبقي اغلبها خاضع للهيمنة البريطانية والفرنسية .

ولقد طالت التقسيمات الاستعمارية الطرف الاخر من الوطن العربي والتي تمثلت بدول المغرب العربي التي تم اقتسامها بين الدول الاستعمارية وهنا خرجت الكيانات السياسية للمنطقة بتصنيفات مختلفة .(29)

فهناك اقاليم قسمت او بلقنت بشكل تعسفي صارخ ، فقد اصطنعت خمسة اقطار (العراق ،سوريا،لبنان ،فلسطين والاردن)، وتطور الامر الى الاستعمار الاستيطاني كما حصل في فلسطين والجزائر ،اللتين تعرض سكانهما لموجات كثيفة من المستوطنين الاوروبيين ،صاحبها عمليات تهميش واقتلاع وتشريد لسكانها الاصليين .(30)

كما تم اقتطاع اجزاء من الاراضي العربية والتنازل عنها لكيانات غير عربية مثلما حدث في (فلسطين ، وعربستان ، والاسكندرونة ، والى اقتطاع اجزاء من اراضي وشعوب غير عربية وضمها الى كيانات عربية مثلما حدث في جنوب غرب السودان . حيث ان هذه الولادة القيصرية لعدد من الكيانات القطرية قد اثقلت بعضها اما بشح الموارد الطبيعية واما بشح الموارد البشرية ، اضافة الى معاناتها من مشكلة الدمج الوطني لعدد من التكوينات الاجتماعية خاصة العرقية والطائفية في الجسم الاجتماعيي والسياسي لبعض هذه الدول .(31)

كذلك شهدت تلك الفترة زرع كيان غريب في جسم الامة العربية تمثل في اعلان الكيان الاسرائيلي على ارض فلسطين عام 1948 ، والذي جاء نتيجة توحيد الجهود الغربية الاستعمارية والمخططات الصهيونية ، الذي من خلاله فيما يظهر اريد به احكام السيطرة على الوطن العربي.(32)

ارتبط المشروع الصهيوني الامبريالي بالمخططات الصهيونية الشرق اوسطية التي تعود الى ما قبل عام 1917 . فمشروع الهجرة الى فلسطين جمع ما بين اقامة الدولة الصهيونية

وبين الامكانيات العربية الواسعة لتحقيق الازدهار للجانبين معاً ، ويعتبر فلاديمير جابوتنسكي عام 1880 من اوائل الزعماء الصهاينة الذين اتجهوا الى وضع مخططات ومشروعات كونفدرالية لمنطقة الشرق الاوسط ، تهدف الى تأمين الوجود الشرعي للكيان الاسرائيلي وتكريس التجزئة في الوطن العربي والانطلاق نحو التفتيت ، ويستند السيناريو العبري على مجموعة من الاسس والمبادئ منها:ـ

ـ الاهمية الاقتصادية للوطن العربي

ـ الاحتمالات الناجمة عن تعاظم القدرات العربية والاسلامية

ـ التحولات العربية التي يمكن ان تشكل عوائق او عوامل مساعدة لاحباط نجاح المخططات الامبريالية والصهيونية .(33)

اقترح عام 1922 تشكيل فيدرالية تضم فلسطين واليهود وشرق الاردن على ان تشمل هذه الفدرالية ضمن كونفدرالية اشمل تضم الدول العربية الاخرى في الشرق الاوسط . وفي الثلاثينيات جدد بن غوريون الحديث عن الفكرة نفسها وتحدث عن امكانية ان يعرض الصهاينة على العرب تأييدهم لمشروعات الوحدة العربية مقابل موافقة العرب على ان تكون فلسطين وطنا قوميا لليهود بحيث تنضم الى الاتحاد الكونفدرالي العربي .اتصل بن غوريون فعلا ببعض الشخصيات العربية في ذلك الحين مبديا لهم اقتراحه بمن فيهم امين الحسيني الزعيم الفلسطيني والزعيم اللبناني رياض الصلح والزعيمان السوريان احسان الجابري وشكيب ارسلان ، كذلك اقترح على الزعيم الفلسطيني موسى العلمي باقامة تحالف يهودي عربي ممكن ان يسهم فقط في تنمية فلسطين وشرق الاردن والعراق.(34)

وعلى الجانب الاخر واكبت تلك المشروعات ، مشروعات اوروبية امريكية استندت على اعتبار ان اسرائيل امتداد للغرب في المنطقة باعتبارها الحليف الاهم والعتيد في المنطقة. ومما أكد ذلك الاجتماع الذي عقد في عام 1943 بين ممثلين عن الخارجية البريطانية والامريكية للتباحث في تسوية خاصة في الشرق الاوسط بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، تضمن مصالح البلدان في المنطقة وتضمن استمرار الهيمنة الغربية . اذ اكد الجانب الامريكي ان وجود اسرائيل في فلسطين سوف يمثل حجر الاساس في مشاريع الدول الغربية في المنطقة . وقدمت امريكيا مذكرة تضمنت مشروعا اعده د. ارنست برجمان ، فمثلت فلسطين محور خطته والقائمة على هجرة اليهود اليها وتحويلها الى قاعدة صناعية متطورة .(35)

كما انشات وزارة المستعمرات البريطانية تحت قيادة تشرتشل (ادارة الشرق الاوسط لتشرف على شؤون فلسطين وشرقي الاردن) وبعد ذلك دفع نشوب الحرب الثانية بريطانيا الى انشاء مركز تموين الشرق الاوسط ثم اقامت بالتعاون مع امريكيا في 1942 مشروعا مشتركا لتأمين حصول المنطقة على الامدادات اللازمة من السلع ومواجهة صعوبات الشحن خلال فترة الحرب . فالمركز بذل جهودا من اجل حصر الموارد الاقتصادية وتشجيع التجارة بين دول المنطقة حيث نجح في حفز التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة .(36)

وجدت افكار شرق اوسطية قبل عام 1948 كان مصدرها امريكي اوروبي من جهة هدفت الى الحفاظ على المصالح الاوروبية والامريكية في المنطقة وحمايتها ، ومصدر صهيوني من جهة اخرى يتوافق مع الجهود المبذولة لاقامة الكيان الصهيوني في المنطقة بهدف ادماجها فيها وتقليل العداء المحتمل لها .

سقطت الفواصل بين المشروعين بقيام دولة اسرائيل بدعم امريكي اوروبي كامل ليحكمها تصور واحد ، وهو الحفاظ على مصالحهم الاستراتيجية والاقتصادية في منطقة الشرق الاوسط ، فالصهيونية والامبريالية اصبح كل منهما يخدم مشاريع الاخر . هذا التنسيق الشرق اوسطي الذي حرص الغرب في بداية هذا القرن على ان يكون منسجما مع مصالحهم الاستراتيجية والاقتصادية في منطقة الشرق الاوسط جاء مكملا للمخططات الصهيونية التي رات في اقامة تعاون اقتصادي عربي يهودي وسيلة لاقامة الدولة اليهودية في فلسطين ومن ثم ادماجها في المنطقة ككل .

ثالثا : الشرق اوسطية والحرب الباردة

غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية تم صياغة جديدة للعالم قامتَ على اساس الصراع المستمر بين الشرق والغرب ، فعلى الصعيد العالمي شهدت فترة الاربعينيات مرحلة انتقالية في النظام الدولي بين نظام متعدد الاقطاب الذي ساد قبل الحرب العالمية الثانية ، ونظام القطبية الثنائية الذي نشا في الخمسينيات.حيث خرجت امريكيا من الحرب اقوى دول العالم اقتصاديا وعسكريا وقد ساعد هذا التطور خروج الاتحاد السوفياتي من الحرب وتعرض جزء كبير من طاقته الانتاجية للحصار الا انه احتفظ بقدرة عظيمة على التعبئة الجماهيرية مستندا

الى استراتيجية توسعية ، في المقابل خرجت اوروبا محطمة عسكريا واقتصاديا خاصة المانيا وايطاليا .

وتم تقسيم العالم بين الدول التي قادت الحرب(امريكيا، الاتحاد السوفياتي، فرنسا والصين) ، فقسمت اوروبا بين امريكيا ومعها بريطانيا وفرنسا وبين الاتحاد السوفياتي ، واعيدت لكل من بريطانيا وفرنسا ممتلكاتها ووزعت ممتلكات دول المحور على دول التحالف المنتصرة.(37)

فولدت منطقة الشرق الاوسط متأثرة بالبيئة العالمية السائدة في ظل القوتين العظميين وبطريقة مزدوجة ما بين تاريخ طويل من النهب الذي تعرضت له على ايدي الدول الاستعمارية ومستقبل تتم صياغة اسسه وفقا لمقتضيات مصالح مراكز القرارات الكبرى المهيمنة على النظام العالمي الجديد . (38) فهي خطط وضعتها مراكز القرارات الكبرى في العالم لنسف كل مظهر من مظاهر التعاون والتكامل بين تلك البلدان وذلك عبر انخراطها في دوامة الخلافات والتداعيات السياسية لضعضعة استقرارها السياسي لتسهيل عملية سقوطها والسيطرة على طاقاتها الاقتصادية والابقاء على التبعية والتجزئة .(39)

تزامن هذا التوزيع الجديد مع ظهور حليفان يتنافسان ايديولوجيا (الراسمالية والاشتراكية) وكل منهما يعمل في سياق سياسة تكاملية اقتصادية وسياسية وعسكرية عن طريق ما يسمى بالحرب الباردة وسيطرة اجوائها ضمن عمليات الاستقطاب على اساس التفوق الاستراتيجي في اسيا واوروبا .(40)

اصبح لكل منهما قطب ، وبدرجات متفاوتة مع دول منطقة الشرق الاوسط ،فموسكو تعاملت معه تعاملا استراتيجيا لانه يربط اسيا وافريقيا برا وبحرا وجوا ، ويدخل في جوهر سياسة السوفيت (سياسة البحار الدافئة والمفتوحة والشواطئ الامنة) ، ولانه ايضا يمثل اقرب منطقة الى شرق الاتحاد السوفياتي حيث تتمركز الصناعات الاستراتيجية .اندفعت موسكو الى هذا الاقليم عبر دائرة السلام من اجل كسب صداقة شعوبها للحد من الخطة الامريكية الاستراتيجية التطويقية لموسكو ودائرتها التابعة لها في شرق اوروبا .(41)

وفي المقابل نشطت امريكيا في اقليم الشرق الاوسط على ارضية ما دعت اليه من مبدأ الاجماع الاستراتيجي الذي يجعل من الدول المتحالفة مع العالم الحر كتلة واحدة في

مواجهة السوفيات في المنطقة ، وللحيلولة دون تهديد السوفيات للمصالح الغربية في المنطقة حيث يتوفر الاحتياطي البترولي وقوة الثروة النقدية فيه لصالح العالم الحر.اضافة لابعادهم عن تهديد راس الجسر في المواصلات البحرية ما بين اسيا وافريقيا، وابعادهم عن مفتاح امن اوروبا الجنوبية الغربية المتمركزة في البحر المتوسط ، فرات بانه من الضروري الدفاع عن هذه المنطقة ضد أي اعتداء خارجي عليها.(42)

ادى اكتشاف النفط في منطقة الشرق الاوسط ، الى رفض الولايات المتحدة الامريكية رؤية هذا المصدر خاضع لجهة تعادي مصالحها .(43) اضافة الى ان انسحاب بريطانيا من الشرق الاوسط واقتراب الخطر الشيوعي من اليونان وتركيا شكل عاملا حاسما في تزايد اهتمام امريكيا بالشرق الاوسط فتبنت منذ عام 1949 استراتيجية عرفت باستراتيجية الحصر أي حصار الاتحاد السوفياتي في مناطق معينة وبناء خط دفاع عسكري .(44)

ونتيجة لهذه الظروف طرحت خلال هذه الفترة العديد من المشروعات الشرق اوسطية الاوروبية الامريكية والاسرائيلية والتي تأثرت بالبيئة العالمية السائدة في ظل الحرب الباردة بين القطبين .واندرجت هذه المشاريع في اطار نوعين من المشروعات ، منها مشروعات للتحالف السياسي الاستراتيجي خاصة تلك التي بدات تطرحها امريكيا بعد ان تبوأت زعامة العالم الغربي بعد الحرب العالمية الثانية .

وتمثل النوع الاخر في اقامة تعاون اقتصادي اقليمي في المنطقة خاصة بعد حرب 1969من اجل تثبيت الكيان الاسرائيلي في المنطقة سواء المشاريع التي طرحتها الولايات المتحدة او التي طرحتها اسرائيل وكلها تؤدي الى الهدف نفسه .

ـ مشاريع التحالف السياسي والاستراتيجي

ظهرت مشاريع التحالف السياسي والاستراتيجي منذ اواسط الخمسينيات حيث اتجهت امريكيا لرسم وتنفيذ البرامج السياسية والامنية والعسكرية والاقتصادية لاحتواء القوة السوفياتية المتنامية ومحاربة الاشتراكية ، اضافة الى حماية امن اسرائيل ووجودها .(45)

فاعتمد ترومان في 1946 مبدأ قام على التصدي للزحف الشيوعي معتقدا ان الاتحاد السوفياتي يهدف الى الوصول الى الشرق الاوسط وترسيخ وجوده هناك كنقطة انطلاق استراتيجية لتوسيع زحفه الشيوعي فضلا عما يشكل ذلك من تهديد لمصالح امريكيا النفطية .

اعتمدت هذه السياسة على اقامة تحالفات عسكرية مباشرة كخط دفاع اول ، اضافة الى اعتمادها على حلفاء محليين غير مرتبطين بحلف رسمي علني مع واشنطن وذلك كخط تحصين ثانوي ضد الاختراقات السوفياتية في المنطقة . كما اعتمدت على الوجود العسكري والبحري الامريكي كخط دفاع احمر امني لتعزيز هذه التحالفات.والغاية كانت من كل ذلك الحفاظ على معادلة تضمن المصالح الامريكية في الشرق الاوسط ودعم استمرارها باية وسيلة كانت .(46)

وفي عام 1957 طرح الرئيس الامريكي ايزنهاور مبدأه الشهير الذي قام على نفس مفهوم الاحتواء والمواجهة ضد السوفيات مستهدفا ملء الفراغ الموجود في المنطقة الذي اعتقدت الولايات المتحدة بانه قد يغري السوفيات بالاستيلاء عليها .(47)

وقد حدد سياسته ضمن مشروع قانون قدمه للكونغرس الامريكي في مطلع 1957 ، وفي مقدمة مشروعه اشار الى ازمة السويس والى الوضع الناشئ في عدد من دول المنطقة ، وشدد على ان روسيا سعت باستمرار منذ عهد القياصرة حتى حكم الشيوعيين الى السيطرة على الشرق الاوسط . ومن اجل احباط هذه السياسة اقترح ما يلي:ـ

1ـ تطوير اقتصاديات دول المنطقة .

2ـ اعتماد برنامج للتعاون والدعم في المجال العسكري .

3ـ استخدام القوات المسلحة الامريكية لضمان استقلال وسيادة دول المنطقة ، ضد أي عدوان عسكري من قبل اية دولة يحكمها النفوذ الشيوعي الدولي .(48)

عرف هذا المشروع في المنطقة بمشروع ملء الفراغ وذلك بعد انسحاب بريطانيا وفرنسا وكمحاولة لاستثمار موقف امريكيا من حرب السويس. استطاعت امريكيا بهذا المشروع اخضاع المنطقة العربية للوصاية الامريكية مجددا وفي هذا الصدد يقول ايزنهاور "ان قبولنا في الشرق الاوسط يساعد على حفظ الاستقلال ووحدة الاراضي التي تعتبر من اهم مناطق العالم ، وان الشرق الاوسط يمدنا بجسر بين اوروبا واسيا من ناحية وافريقيا من ناحية اخرى ، اضافة لاحتوائه على ثلثي مستودعات البترول المعروفة في العالم حتى الان ".(49)

كذلك طرحت الولايات المتحدة في تلك الفترة اقامة نظام اقليمي لمنطقة الشرق الاوسط على يد وزير الخارجية الامريكي جونون فوستر دلاس الذي طرح على الرئيس المصري عبد الناصر الصلح مع اسرائيل ، وتحويل القواعد البريطانية الموجودة على ضفاف السويس الى جزء من قوات الحلف المنشود والذي بدوره سيتولى مسألة الامن في الشرق الاوسط في مواجهة الخطر الشيوعي.(50)

ومع مجئ الرئيس الامريكي نيكسون ظهر توجه جديد في السياسة الامريكية ، عرف بمذهب نيكسون عام 1970 قام على التزام امريكيا بمعاهداتها وحماية حلفائها اذا ما تعرضوا لتهديد دولة نووية او لاي اعتداءات عسكرية غير نووية . الا ان الولايات المتحدة اكدت على انها قد بدأت تنتهج سياسة الابتعاد قدر الامكان عن سياق التورط المباشر كما حصل في فيتنام .

انطبق هذا التوجه على منطقة الشرق الاوسط حيث كانت بريطانياعلى اهبة الانسحاب من منطقة الخليج العربي في اواخر الستينيات واوائل السبعينيات ،ولهذا ظهرت في واشنطن مخاوف من احتمال حصول فراغ يرى فيه السوفيات فرصة للتسلل الى المنطقة واقامة موطئ قدم لهم هناك يهدد منابع النفط . فاعتمدت امريكيا في هذا على ايران على اعتبارها الوكيل القادر على وضع مذهب نيكسون في حيز التنفيذ ، فهي تملك الموقع والامكانات .لكن هذه الحلقة سقطت في اواخر عهد الرئيس كارتر ، وتحولت ايران من خط دفاع اول في المنطقة بوجه السوفيات الى خصم لدود .(51)

دفع السوفيات بغزو افغانستان وقيام الثورة في ايران ،الولايات المتحدة الى الاعلان عن مبدأ كارتر في كانون ثاني /1980 والذي تضمن تحذير الاتحاد السوفياتي من التدخل في شؤون الدول النفطية في الخليج العربي .حيث اعلن كارتر "بان كل محاولة تقوم بها القوات الخارجية للسيطرة على الخليج ستعد موجهه الى المصالح الحيوية للولايات المتحدة ، ومثل هذا التهديد ينبغي اذن ان يستبعد جميع الوسائل بما فيها القوة العسكرية ". (52)

وقد تعاملت ادارة ريغن في بداية الثمانينات ، مع الخطر السوفياتي من منظار شامل من ضمنه منطقة الشرق الاوسط ، وانتهجت في سبيل ذلك سياسة تصعيد التسليح ومحاصرة البؤر والانظمة المحسوبة على الجبهة الروسية ، الا ان العلاقات الامريكية السوفياتية في

اواخر فترة الرئيس ريغن فترت ، وذلك مع مجيء غورباتشوف وكان الاتحاد السوفياتي انذاك على حافة الانهيار ، وبسقوطه في مطلع التسعينيات تلاشى احد ثوابت السياسة الامريكية في الشرق الاوسط .(53)

ـ مشاريع التعاون الاقليمي في المنطقة

قامت هذه المشاريع على اساس العمل على دعم الكيان الاسرائيلي وتثبيته في المنطقة سواء تلك التي طرحتها الولايات المحتدة أم الكيان الاسرائيلي وقد احتوت على مشاريع لحل الصراع العربي الاسرائيلي تنطلق من تاكيد وجود اسرائيل والسعي لدماجها في المنطقة العربية ، وذلك عن طريق طرح مشاريع عملية لقيام تعاون ما بين اسرائيل والعرب والتي تخدم المصالح الاسرائيلية ومن اهمها :

مشروع اريك جونسون الذي رعاه ايزنهاورفي عام 1953 حين كلف جونسون كممثل له مع دول المنطقة في التفاوض لاقناعها بالموافقة على مشروع استثمار موحد للموارد المائية في حوض الاردن ومن ابرز ملامحه :_

1ـ اهمال الحدود السياسية بين اسرائيل والدول العربية .

2ـ اقتراح تخزين مياه عربية داخل دولة اسرائيل.

3ـ حرمان لبنان من أي حق في المياه وتحويل جزء اساسي من مياهه الى داخل اسرائيل لتوليد الكهرباء وتخفيض كميات من المياه بدرجة اقل من حاجة كل من سوريا والاردن .

4ـ صياغة المشاريع المائية بحيث تنسجم مع مشاريع اسرائيل لنقل المياه الى صحراء النقب ولاغراء العرب لقبوله تعهدت امريكيا بتمويل الجانب الزراعي .

فالطابع المائي والزراعي للمشروع الامريكي يتناسب مع متطلبات وحاجات اسرائيل كدولة جدبدة على الخارطة الشرق اوسطية ، تحتاج اكثر ما تحتاج الى تامين اساسيات العيش والبناء واولهما الماء والزراعة ومشاريع الكهرباء مع غياب كامل لاي افق سياسي لمعالجة القضية الفلسطينية .(54)

اضافة الى ذلك كان هنالك مشاريع للتعاون الاقليمي طرحت في النصف الثاني من الستينيات والتي شملت العديد من مشروعات الشرق اوسطية ،عالجت ما ينطوي عليه اقرار السلام بين العرب واسرائيل من امكانيات كبيرة للتعاون والازدهار الاقتصادي ، فارتكزت في

رؤياها على الفوائد الاقتصادية . وذلك في اطار دولي واقليمي من اجل انجاز سلام عربي اسرائيلي. حيث رأت انه لا توجد اي امكانية لاحياء الشرق اوسطية بدون انجاز سلام عربي اسرائيلي خاصة مع مصر فبيريز يقول "هناك عرب مرشحون للصلح مع اسرائيل من الدرجة الثانية والثالثة والرابعة مثل لبنان والاردن وتونس ، والمرشح الاول هو مصر التي تعتبر مفتاح السلم او خطر العدوان في المنطقة ".

وتصب دراسة اليعيزر شيفر عام 1965 في هذا المجال ، وهي دراسة ارتبطت بالفائدة الاقتصادية المتوقعة التي يمكن ان تجنيها اسرائيل من اقامة علاقات سلمية في المنطقة العربية ، فركز فيها على الفائدة الاقتصادية المتوقعة للسلام في فرضية رئيسية هي ان ميزانيات الدفاع تمثل المشكلة الرئيسية التي تثقل كاهل اقتصاد دول المنطقة بما فيها اسرائيل .(55)

وفي عام 1968 ، انشأ المليونير الاسرائيلي روتشيلد بعد حرب 1967 مباشرة معهدا بالقرب من جنيف اطلق عليه اسم (معهد من اجل السلام في الشرق الاوسط) فجعل مهمته الاساسية دراسة احتمالات التعاون الاقتصادي في الشرق الاوسط ، بعد تسوية الصراع العربي الاسرائيلي وانهاء حالة الحرب والبحث عن وسائل لاقامة علاقات تجارية بين اسرائيل وبلدان المنطقة . ونظمت اسرائيل في تلك الفترة عقد ثلاثة مؤتمرات للمليونيرية اليهود لوضع المخططات لاستغلال ثروات الاراضي المحتلة واحكام السيطرة الاسرائيلية عليها وعلى بقية منطقة الشرق الاوسط . فانعقد المؤتمر العالمي الاول للمليونيرية اليهودية عام1967 والثاني عام 1968 ، والثالث عام 1969 .وكما انشأت في اسرائيل في عام 1969 جمعية اسمها (من اجل السلام في الشرق الاوسط) تهدف الى وضع مخطط اسرائيلي لفرض هيمنتها على اقتصاديات الوطن العربي ، وتضمنت طروحات الجمعية بتصوير الصراع على انه نزاع حدود ومراكز قوى ،واعتبرت اسرائيل نفسها جزءا من الشرق الاوسط تماما كما هي المانيا جزءا من اوروبا ، واعتبرت الفلسطينيين مجموعة عربية من شأنها تحقيق احلامها الوطنية في أي مكان عربي وليس في فلسطين .

كذلك تضمن المشروع تخصيص 10% من عائدات النفط العربي لانشاء المشاريع الانمائية المشتركة وتخصصية كل بلد عربي بصناعات معينة فاسرائيل خصصت لصناعة الالكترونيات والكمبيوتر وانتاج الادوية ، بينما خصصت البلاد العربية بالمنتجات البدائية والرخيصة الثمن وانتاج ما يحتاجه الاقتصاد الاسرائيلي من موارد اولية وبضائع نصف

مصنعة . هدف هذا المخطط الى سيطرة كاملة ونفوذ تكنولوجي واسع على البلدان العربية مدعوما بالتفوق العسكري ووضعت الجمعية مشاريع لاستغلال مياه الليطاني واليرموك والاردن ، وخططت لانشاء سوق شرق اوسطية تتألف من عدة سلطات زراعية ، مائية ، صناعية،نفط، مياه،تعمير الصحاري على غرار السوق الاوروبية المشتركة .(56)

كما طرح جيدون جوتلب (مدير برنامج دراسات السلام) في جامعة نيويورك في مطلع السبعينيات طرح مشروعا دعا فيه الى اقامة كومنولث فلسطيني ، لكنه جاء مختلفا عن اطار الخمسينيات منسجما مع المتغيرات التي حدثت كحرب 1967 ، والاقتتال الهاشمي الفلسطيني على الساحة الاردنية واعلان الملك حسين لمشروعه الداعي لانشاء مملكة عربية متحدة . قامت فكرة الكومنولث المقترح على وحدة اراضي فلسطين بما فيها شرقي الاردن ، ففلسطين هنا اصبحت الوطن القومي للشعب اليهودي والعربي الا انه لم يعارض اقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية كدولة ثالثة في الكومنولث ، فهذا المشروع اعتبر من الخطوط المتقدمة في التوجه الامريكي لدمج اسرائيل في المنطقة العربية .(57)

ان التجارب التاريخية اثبتت بان هناك علاقة وثيقة تربط ما بين امريكيا والكيان الصهيوني من اجل السيطرة على المنطقة ،ويظهر ذلك من خلال تمسك اسرائيل باحتلالها للاراضي العربية ، والعمل على اجبار العرب على القبول بمخططاتها وتشجيعهم من خلال اظهار الفائدة الاقتصادية التي سوف يجنوها من خلال مشاركتهم فيها .(58)

هذه التصورات تبدي حماسا لنظام اقليمي في الشرق الاوسط ، وتحاول تبيان اهمية الكيان الصهيوني لهذا النظام على باقي مجموعة الانظمة المنخرطة فيه ، فتستهدف الى اعتبار اسرائيل بانها الحليف الاهم للنظام الراسمالي العالمي .(59)

نلاحظ ان المشاريع والمخططات الاسرائيلية جاءت في صورة متسلسلة في محتوياتها وسيناريوهاتها والتي قامت منذ القرن التاسع عشر لغاية السبعينات على زرع اسرائيل في المنطقة ومن ثم ادماجها عبر مشاريع التعاون الاقتصادي ، وبدورها جاءت متوافقة مع المشاريع التي تم طرحها خلال هذه الفترة من الجانب الامريكي التي تبنى الامريكيون

مخططاتها الاستراتيجية دفاعا عن مصالحهم ضد السوفيات ، سواء اتخذت شكل مشاريع امنية او عسكرية او محاولات لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي.

رابعا: الشرق اوسطية المعاصرة ومرحلة الوفاق الدولي

ارتبطت الشرق اوسطية الجديدة بملازمات السير نحو تشكيل نظام عالمي جديد وبعملية التسوية الامريكية الاسرائيلية للصراع العربي الاسرائيلي ، فشهدت فترة الوفاق الدولي طرح العديد من المشاريع ، لنظام الشرق اوسطي المعاصر والتي انبثق عنها التشكل الاولي ولاحقا تبلور الشرق اوسطية كنظام نموذج .وفي هذا السياق يمكن الاشارة الى مرحلتين مرت بهما الشرق اوسطية بصيغتها المعاصرة :ـ

المرحلة الاولى :ـ تاريخيا تعود البدايات الحثيثة لتشكل هذا المفهوم الى حرب تشرين اوكتوبر 1973 ، وما تمت صياغته واقتراحه من مشاريع وما تم طرحه من تصورات للوضع السياسي والاقتصادي والعسكري لمنطقة الشرق الاوسط . ومرد ذلك بالدرجة الاولى الى ثورة النفط وما ارتبط بها من تصورات سواء على الصعيد الاقليمي او الدولي ، كذلك ارتبطت بالخطوة الساداتية وما تلاها من فض الاشتباك المصري الاسرائيلي في سيناء وفق اتفاقيات كامب ديفيد فهنا بدأت الفواصل ما بين النظام المصري والنظام الشرق اوسطي في التآكل والذوبان ، فبدات الخطوات التاسيسية للشرق اوسطية المعاصرة.(60)

فالشرق اوسطية اصبحت تعتمد على عقد التسويات السياسية بين اسرائيل والدول العربية بعد عام 1977 ، ففي تلك الفترة اقترنت بعملية السلام المصري الاسرائيلي واصبحت تستند لاول مرة الى مصدر واحد أي بدأ يتوافر حد ادنى من التوافق على الفكرة الشرق اوسطية بين الامريكيين والاسرائيليين وبعض الدول العربية كمصر . هذا ما ميزها عن التصورات السابقة أي بوجود نوع من الموافقة العربية عليها .(61) ولم تعد تقتصر على افكار بعض الافراد الاكاديميين او المسؤولين الرسميين بل انتقلت لتصبح سياسات رسمية محددة من جانب الاطراف المباشرة في الشرق الاوسط والقوى الدولية الاخرى المنغمسة في المنطقة (62).

جاءت التصورات التي اعقبت توقيع اتفاق كامب ديفيد لتهيئ الارضية لاستمرار تنامي هذا الاتجاه نحو الشرق اوسطية ، واصبحت تظهر قناعة لدى الاطراف خاصة اسرائيل انه

كلما تتكثف علاقات تعاون اقتصادي عبر تسوية سياسية كلما يؤدي ذلك الى اقامـــة تعـاون اقليمي بين الاطراف .(63) فقد تعددت الافكار في تلك الفترة الخاصة بالشرق اوسطية اضافة الى عقد العديد من المؤتمرات والندوات والكتابات الصحفية .(64) على سبيل المثال عام 1977 تبنت مجموعة من الاساتذة الجامعيين في الولايات المتحدة 1977 فكرة البدء ببرنامج خـــاص يهدف الى تمتين الاتصالات بين الباحثين الاكاديميين في اسرائيل والدول العربية ، ونظمـــت هذه المجموعة في عام 1983 مؤتمرا لباحثين عرب واسرائيليين وامريكيين . برزت في هـــذا المؤتمر فكرة اقامة مركز للابحاث يتخصص في هذا الميدان ، والذي فيما بعد باســـم معـهد جامعة هافارد للسياسة الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الاوسط .(65)

كذلك يمكن الاشارة الى اسهامات الاكاديميين الاسرائيليين بجامعة تل ابيب بالتعاون في الشرق الاوسط منذ منتصف الثمانينات ، خاصة اعمال الاقتصادي الاسرائيلي البارز حاييم بن شحار .(66)

وضعت الولايات المتحدة مخططات للتعاون في الشرق الاوسط في اواخر السبعينيات بتكليف من وكالة التنمية الدولية الامريكية التي تمثل اثنتي عشرة مؤسسة امريكية حكوميـــة ، اعلنت تلك الوكالة بعد توقيع كامب ديفيد وقبل معاهدة الصلح بين اسرائيل ومصر بشهر واحد تقرير تحت عنوان (التعاون الاقليمي في الشرق الاوسط) احتوت افكاره على:ـــ

1ـــ ان يكون الدور الامريكي حاسما في مجال التعاون الاقليمي وعلى امريكيا ان تلعـب دور الوسيط.

2ـــ تقوم فكرة التعاون الاقليمي على اساس شرق اوسطي وليس عربي .

3ـــ ضرورة وجود مؤسسات جديدة تتجاوز الجامعة العربية لكي تسمح بانخراط اسرائيل فـــي النظام الاقليمي .

4ـــ اعطاء اهمية لدور الاكاديميين في ميدان التعاون الاقليمي .(67)

اضافة الى التقرير الامريكي الذي صدر عن مؤسسة برو كينكز للابحاث الاستراتيجية تحـــت عنوان(السلام في الشرق الاوسط) واعرب التقرير عن ضرورة بناء مناخ قائم على الاعتماد المتبادل والعلاقات السلمية في المنطقة اضافة الى تسوية القضية الفلسطينية .(68)

وعلى الصعيد الاقليمي اصدرت اللجنة الاجتماعية والاقتصادية بجامعة تل ابيب عـــام 1980 تقريرا عن التعاون الاقتصادي في الشرق الاوسط تضمن " اقامة عدد من المشاريع من اجـل

التعاون الاقليمي ما بين اسرائيل والدول العربية المجاورة ،خاصة في مجال البينية التحتية والمياه والمواصلات ..." .(69)

شهدت فترة الثمانينات طرح لتصورات حديثة عن المشروع الشرق اوسطي والتي اشترك فيها اسرائيليون وامريكيون ومصريون اهمها مشروع مارشال للشرق الاوسط كان من ابرز المشاركين في اعداده بيريز ومصطفى خليل رئيس الحزب الوطني الحاكم في مصر . تضمن المشروع عدة افكار تختص تطبيقاته بترتيب العلاقات الاقتصادية الجديدة للشرق الاوسط في المستقبل تكمن ابرز افكاره في استيعاب الثروات البترولية الخليجية والعراقية وادماجها في اقتصاديات الغرب من خلال تنفيذ مشروع مشترك برصيد يقدر ب 30 مليار دولار ، بشراكة امريكية اوروبية ، اضافة الى الدول العربية البترولية .(70)

ووجد النظام الشرق اوسطي مبررات لوجوده على اثر التداعيات السياسية والاقتصادية والامنية في المنطقة العربية والتي غدت عاجزة عن وقف محاولات التغلغل واختراق المنطقة العربية .(71)

فعلى الصعيد العربي عجزت جبهة الصمود والتحدي العربية التي اقيمت لمحاصرة اتفاق كامب ديفيد ونتائجه عن وضع استراتيجية مواجهة فاعلة وواقعية في آن واحد ، وتلاها انعقاد قمة فاس العربية في عام 1982 ، واعترافها الضمني بحق اسرائيل في الوجود واسقاطها الخيار العسكري كوسيلة لتحرير الاراضي العربية الفلسطينية . اضافة الى وجود تراجع في اشكال التعاون العربي الرسمي مع القضية الفلسطينية ، وتراجع دور مؤسسات العمل العربي المشترك ووقوعها تحت تأثير الدول العربية الاكثر استجابة للضغوط الامريكية .هذا فضلا عن عجز النظام العربي الاقليمي عن التقدم بخطوات ملموسة تجاه التكامل الاقتصادي ، وفشل محاولات دمقرطة النظم السياسية العربية ، وغيرها من الاحداث التي شهدتها الساحة العربية، تلك المستجدات وغيرها ترافقت مع تسارع وجود افكار حول فوائد السلام .(72)

المرحلة الثانية :ـ ارتبطت بالتحولات التي شهدتها الساحة الدولية والاقليمية من الوفاق الدولي وصولا الى تسوية الصراع العربي الاسرائيلي .

على الصعيد العالمي ارتبطت بتطورات النظام العالمي الجديد على الصعيدين الاقتصادي والسياسي ،تلك التطورات التي كان لها تأثير مباشر على منطقة الشرق الاوسط

والتي قادت الى عملية التسوية السياسية للصراع العربي الاسرائيلي ، والتي ارتبطت بالشرق اوسطية الحديثة.

بدأ العالم منذ منتصف الثمانينات يشهد بشكل متسارع تغيرات جذرية في بيئة توازن العلاقات الدولية التي تشكلت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية . ويأتي في مقدمتها انهيار الاتحاد السوفياتي ، وتراجع مكانته كأحد قطبي المعادلة الدولية وسقوط المعسكر الشيوعي في اوروبا الشرقية ،وظهور امريكيا كقوة عظمى عالمية جديدة وحيدة ، وبروز اوروبا التي اخذت تستعد لاستكمال وحدتها التكاملية رغبة في ان تصبح اكبر قوة اقتصادية في العالم.(73)

ساهمت تلك المتغيرات العالمية في ابراز امريكيا كقوة احادية القطبية في السياسة الدولية ورسخت الانطباع بان امريكيا قد كسبت المواجهة السياسية والعقائدية ، واخذت تروج بان هزيمة الاتحاد السوفياتي والاشتراكية تعني انتصارا للراسمالية وللنموذج العالمي الراسمالي ، واخذت تتصرف في ادارة النظام العالمي بحرية خاصة وان ايديولوجيتها اصبحت بدون منازع .(74)

بهذا انفتحت مرحلة تاريخية جديدة ومحاولة لتوحيد العالم عن طريق السوق من اجل انتشار الراسمالية في مجموع اطراف المنظومة العالمية ومنها بلدان الشرق والجنوب شبه المصنعة .(75) يرى خالد محمد خالد بان النظام الدولي الجديد كواقع ما زال في طور التكوين لم تتضح معالمه بعد ولم تتبلور علاقات القوة بين عناصره الا ان الثابت فيه طبيعته الراسمالية الهادفة الى التوسع من اجل المزيد من الربح والتراكم الراسمالي ومن ثم السيطرة على الاسواق والموارد التي ستؤدي الى التنافس من اجل الاستحواذ على حصة اكبر من السوق .(76) كذلك ستؤدي تلك المتغيرات الى خلق تكتلات اقليمية ستعمل على اذابة الايديولوجيات الوطنية والوعي القومي وصولا الى تحقيق النظام العالمي الجديد .(77)

اصبح العالم يشهد تحولات مهمة تبرز فية الاقتصادات بفعالية شديدة .وتعد منطقة الشرق الاوسط من اهم المناطق الاقليمية في العالم التي اخذت تحظى باهتمام متزايد من قبل العالم الغربي على الاخص منطقة الخليج العربي والعربية السعودية.(78)

كذلك ادى انتهاء الحرب الباردة وغياب احتمال المواجهة بين الشرق والغرب وفقدان عامل القوة العسكرية بعد ان كان المعيار الرئيسي لديناميات التوازن الدولى،الى تراجع تأثير

العامل العسكري مقابل تصاعد القوة الاقتصادية . اذاصبحت هناك حاجة لـــترتيب العلاقـــات الدولية خاصة مع تصاعد اهمية الجغرافية الاقتصادية على حساب الجغرافية السياسية وتنامي اهمية الدبلوماسية الاقتصادية التي اصبحت من اهم ادوات ادارة العلاقات الدولية .(79)

ورافق ذلك وجود توجه فرضته الضرورة والمصلحة ومتطلبات النظام العالمي الجديد وهو تشكيل تجمعات اقتصادية ضخمة في انحاء العالم بدءا من اوروبا الغربية مـــرورا بمـــا يجري في كندا وامريكيا وبعض الاسواق الآسيوية .(80) حيث ادركت هذه الـــدول صعوبـــة المشكلات التي ستواجهها نتيجة تحديات القرن الحادي والعشرين ، ولذلك اقدمت على التكتـــل لبناء اسواق كبيرة وبلورة هويات ثقافية جديدة على اساس اقليمي واسع ، وهذه الظاهرة شكلت احدى المعالم الوليدة عن النظام العالمي الجديد .(81) رافق هذه الظاهرة الدولية ظاهرة اخـرى تمثلت في الحاق وادماج واستثمار حالة الفوضى في الدول النامية خاصة الجنوب مـــن اجـــل ادماجها بشكل او بأخر في النظام العالمي .(82)وهنا اصبحت منطقة الشرق الاوسط تواجـــــه صراعا امريكيا اوروبيا اقتصاديا بدل الصراع الامريكي السوفياتي الايديولوجي .(83)

فامريكيا اخذت تحاول صياغة النظم الاقليمية القديمة (النظام الاقليمي العربـــي) مـــن اجل دمجها وتنظيمها من جديد لطمس هويتها الاقليمية المستقلة ويقع مـــن ضمنـــها الدعايـــة الاقليمية الشرق اوسطية في المنطقة العربية .(84) اذ اطلقت العنان من اجل تسريع معـــدلات التدويل او العولمة في الاقتصاد الدولي ،حيث رات ان في هذه السياسة وسيلة لاستعادة قوتـــها الاقتصادية والحفاظ على مكانتها الدولية في مواجهة التكتلات الدولية الاقتصادية التي بـــــدأت تتجذر ببروز فكرة الوحدة الاوروبية .(85)

وتجسد هذا النظام العالمي الجديد باعلان بوش في اب عام 1990 ، عن وجود نظـــــام عالمي جديد تضمن عناصر اعتبرها لازمة لوجوده وللازدهار الاقتصادي. كانت بشكل عـــام كما ذكر تتلاءم مع قوانين النظام الراسمالي الاساسية ومع واقع عولمـــــة الاقتصـــاد،تحديـــدا اخضاع الحياة الاقتصادية لقوانين اقتصاد السوق وقيمه وحوافزه ، والتخلي عن القطاع العـــام وتحرير التجارة وتسهيل حركة الاستثمارات الخارجية واندماج الاقتصادات الوطنية بالاقتصاد العالمي في المقابل تتضمن الجانب السياسي بالتركيز على الديمقراطية وحقوق الانسان .(86)

ونتيجة لذلك اصبح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يشترطان عند تقديم المساعدات المالية بان تتوافر مناخات سياسية واقتصادية بما يتناغم مع طروحات النظام العالمي الجديد. وقد تم التركيز على منطقة الشرق الاوسط في عملية التبشير بالنظام العالمي الجديد وطروحاته . وشكل الوطن العربي واوضاعه المتردية حافزا للقوى الاخرى لاستثمار تلك الاوضاع من اجل ادماجها بالنظام العالمي ضمن تشكيل نظام اقليمي ، واصبح الشرق الاوسط المتلقي لبث طروحات النظام العالمي واشتقاقا منه النظام الشرق الاوسطي الجديد .(87)

اما على الصعيد السياسي ، فقد ظهر توجه دولي عام من اجل تحقيق تقدم في تسوية الصراعات الاقليمية في ظل مناخ الوفاق الدولي ، فانفراد امريكيا في النظام العالمي الجديد جعلها تفكر في الترتيبات العالمية الجديدة بحيث تتوافق التوجهات الاقتصادية والسياسية ، وقد صرح روبرت ماكفرلن مستشار امريكي سابق في شؤون الامن القومي عام 1988 بوجوب ان يكون للتوجه السياسي بعد اقتصادي على اساس ان السلام هو مصلحة عالمية . ويجب ان تكون تكاليف مثل هذا المخطط مضمونة عالميا ،فاليابان واوروبا الغربية تتزود من نفط الشرق الاوسط لها مصلحة خاصة وبالتالي عليها المساهمة والسعي الجدي لتحقيق السلام في هذه المنطقة .(88)

وقد اعتبر الامريكان منطقة الشرق الاوسط منطقة اهتمام خاصة ، بعد وجود التوجه الامريكي لتسوية الصراع الشرق اوسطي .(89) فحقبة التسعينيات لغاية الان شهدت بدء التطبيق الفعلي للمخطط الرسمي للشرق اوسطية . فقد بدأت مع عقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الاوسط في عام 1991 ، وكانت القوة الدافعة لعقد ذلك المؤتمر والتوجه المباشر نحو الشرق اوسطية الغزو العراقي للكويت في عام 1990 .حيث شكل هذا الغزو وما ترتب عنه ردود فعل وتداعيات عربية واقليمية لفتت الانتباه بشدة الى ضرورة العمل الجاد على دفع التنمية الاقتصادية بالمنطقة ومحاصرة بؤر التوتر الكامنة فيه .(90)

لذا عقد مؤتمر مدريد وجاءت هندسة المفاوضات الثنائية ومتعددة الاطراف بهدف انتزاع التنازل تلو الاخر حول الترتيبات الاقليمية للنظام الجديد في الشرق الاوسط ، وبشكل جدي طرحت في مفاوضات متعددة الاطراف التي تعد الالية الفعالة لبناء النظام الشرق اوسطي الجديد في ظل التعاون الاقليمي الشرق اوسطي . رمت هذه المفاوضات الى الاتفاق

على تعاون اقليمي في مجالات عدة قبل ان تدخل الاطراف المعنية في اتفاق في المفاوضات الثنائية .

حيث تجري المفاوضات المتعددة الاطراف في الاطار الذي رسمته وخططت له اسرائيل وتبنته امريكيا والمجموعة الاوروبية ،الذي سيقود الى النظام الشرق اوسطي الذي سيجعل من اسرائيل دولة اقليمية مركزية في المنطقة ، وستتجسد مظاهر النظام الجديد في كون اسرائيل ستصبح بوابة العبور الى الاسواق العربية لكافة المنتجات الاسرائيلية والامريكية والاوروبية التي تقرر ترويجها في البلدان العربية .(91)

لذا نجد ان الشرق الاوسط وتحديدا العالم العربي ظهر كمسرح رئيس لهذا التنافس الدولي لاسباب جيو سياسية وجيو اقتصادية ، وبدت الصورة غداة حرب الخليج الثانية وكأن هناك توزيع في الاهتمام الاقليمي قد يكون مؤقتا بانتظار العودة الى التنافس بين هذه الاقطاب (امريكيا،اوروبا،واسرائيل).فامريكيا تتركز في منطقة الخليج العربي لتحقيق اهدافها الاقتصادية والاستراتيجية تحديدا في مجال النفط ، فالولايات المتحدة تريد احلال السلام والاستقرار في جزء من العالم يتسم باهمية استراتيجية وتشوبه النزاعات منذ امد بعيد ، فهي تسعى لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي لانها ستحقق فوائد اقتصادية وسياسية في المنطقة . اذ ترى ان هناك عائد كبير للسلام يتضمن ازالة العقبات السياسية من طريق التقدم والتبادل على المستوى الاقتصادي ، وبذلك تخدم عملية التسوية السياسية الاهداف الامريكية في المنطقة .(92) وهذا شبيه بالموقف الاسرائيلي اذ تريد اسرائيل من هذه العملية انهاء حالة العداء بينها وبين العرب ومن ثم من اجل اقامة علاقات سياسية واقتصادية في ظل علاقة تضمن لها التفوق في المنطقة .(93)

اهتمت اوروبا بمنطقة المغرب العربي والقرن الافريقي تحديدا الصومال وارتيريا وجيبوتي خاصة بعد ان فقد القرن الافريقي اهميته الاستراتيجية بانتهاء المواجهة الامريكية السوفياتية ، فجاء اهتمام اوروبا بالشرق الاوسط خاصة المشرق والمغرب العربيين من منطلق انه مصدر فرص من باب عملية التنافس مع امريكيا.(94)

واخيرا نجد ان النظام الشرق اوسطي الذي اخذ يتبلور في تسعينيات هذا القرن ، ظهر كمفهوم استراتيجي غير محدد جغرافيا ومرتبط بتنافس القوى الاستعمارية الاوروبية من اجل

السيادة على منطقة الشرق الاوسط ،فهو مفهوم قام على تصور الاخر للمنطقة مبنـــي علـى اعتباراته الجغرافية والاستراتيجية ،تنحصر مهمته في رفض مفهوم الوحدة العربية وتـــبرير الوجود الصهيوني في المنطقة.

وتطور فيما بعد على شكل مشاريع للتحالف السياسي والاستراتيجي لمواجهة السوفيت وذلك في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، اضافة الى مشاريع للتعاون الاقليمي الاقتصادي التي عالجت ما ينطوي من اقرار حالة السلام ما بين العرب واسرائيل .

وفي فترة التسعينيات ظهر كنظام اقليمي جديد طرح في ظـــل المتغـيرات الدوليـة والاقليمية التي شهدت تبلور نظام عالمي جديد باحادية قطبية في النظام الدولي ،فاصبح نظـام يتوافق مع مقتضيات التشكل العولمي ومرتبط بتطوراته . ذلك ان الجهود الغربية منذ بدايـــة هذا القرن لم تتمكن من احراز تقدم ملموس في هذا الاتجاه ، لكن الظرف الاقليمي وفر لـــها مناخات ملائمة للبدء بالعمل من اجل ظهور النظام الشرق اوسطي الجديد الذي بدأت ملامحـه تتكون في اطار مسيرة السلام التي كانت قد بدأتها اتفاقية كامب ديفيد .

هوامش الفصل الاول :ـ

1- Nikkir, Keddi."Is There Middle East ". **International Journal Of Middle East Studdies**, V14 ,No31,July/1973. P256

2ـ الجميل ،سيار ."المجال الحيوي للشرق الاوسط ازاء النظام الدولي القادم :من مثلث الازمات الى مربع الازمات ،تحديات مستقبلية ". **المستقبل العربي** ،عدد 184،6/1994.ص5

3ـ معوض،جلال عبد الله."الشرق الاوسط الدلالات والتطورات الجارية والمحتملة ".**شؤون عربية** ،عدد80،كانون اول/1994.ص14

4ـ حسين ،عدنان السيد."حلف شمال الاطلسي:استراتيجيته في الشرق الاوسط".**الفكر الاستراتيجي العربي**،عدد43،كانون ثاني/1993.ص104

5ـ مطر،جميل،علي الدين هلال. **النظام الاقليمي العربي ؛ دراسة في العلاقات السياسية العربية**. الطبعة الخامسة،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية ،1986.ص26

6ـ الجميل ،سيار."المجال الحيوي للشرق الاوسط ازاء النظام الدولي القادم". ص6

7ـ الكعكي،يحيى احمد الكعكي .**الشرق الاوسط والصراع الدولي؛دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع**. بيروت،دار النهضةالعربية للطباعة والنشر ،1986.ص141

8ـ بحيري،مروان."الفرد ماهان:افكار واراء حول القوة البحرية والشرق الاوسط كمفهوم استراتيجي". **الفكر الاستراتيجي العربي** ،عدد 5،تشرين اول/1982.ص186ـ187

9ـ معوض،جلال عبد الله."الشرق الاوسط الدلالات والتطورات الجارية والمحتملة".ص7

10ـ الجميل ،سيار."المجال الحيوي للشرق الاوسط ازاء النظام الدولي القادم ".ص7

11ـ كامل، مصطفى.**التوازن الاستراتيجي في الشرق الاوسط ودور مصر** . الطبعة الاولى ،القاهرة،مركز الاهرام للترجمة والنشر،1995. ص46

12ـ عبد المنعم ، سعيد." الاقليمية في الشرق الاوسط نحو مفهوم جديد ." **السياسة الدولية** ،عدد 122، 1995. ص62

13ـ دافيد ، فرومكين . **سلام ما بعد سلام : ولادة الشرق الاوسط 1914ـ1922**. ترجمة اسعد كامل الياس ـ لندن ـ رياض الريس ،1992. ص14

14ـ **قضايا الواقع العربي ؛حوار وشهادات**. الطبعة الاولى ،مطابع الدستور التجارية ،1996. ص16

15ـ Joffe EGH ."**Middle East** Relation Between The Middle East And The WEST ". **Journal** .V4.No2 Sprink /1994. P251

16ـ الحوت،عبد الهادي.**الاقتصاد العربي والشرق اوسطية** .الطبعة الاولى ،بيروت،دار الشروق للنشر والتوزيع،1996.ص231

17ـ **الوطن العربي ومشروعات التكامل البديله**.الطبعة الاولى،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،1997.ص54

18ـ **الشرق اوسطيه هل هي الخيار الوحيد** . ص 25

19ـ مطر ،جميل،علي الدين هلال .**النظام الاقليمي العربي** .ص29

20ـ عبد المنعم ،سعيد ."الاقليمية في الشرق الاوسط ."ص61

21ـ مطر ،جميل،علي الدين هلال .**النظام الاقليمي العربي** .ص29

22ـ كيالي،ماجد."النظام الاقليمي في الشرق الاوسط ومفهوم التسوية الامريكية الاسرائيلية".**الفكر الاستراتيجي العربي**،عدد41،تموز/1992.ص60

23ـ مطر ،جميل،علي الدين هلال .النظام الاقليمي العربي.ص33

24ـ الخولي،لطفي.**عرب نعم وشرق اوسطيون ايضا** .الطبعة الاولى، القاهرة مركز الاهرام للترجمة والنشر ،1994. ص63

25ـ **الشرق اوسطية هل هي الخيار الوحيد**.ص31

26ـ الجميل،سيار."المجال الحيوي للشرق الاوسط ازاء النظام الدولي القادم". ص55

27ـ شهدي،حسن."مراقبة التسلح والامن الاقليمي في الشرق الاوسط :منظور ايراني".**مجلة الدراسات الفلسطينية** ،عدد20،خريف/1994.ص78

28ـ الجاسور،ناظم عبد الواحد الجاسور."الامن القومي العربي واحتمالات المستقبل". **دراسات عربية**،عدد5،اذار/1997.ص19

29ـ **الشرق اوسطية هل هي الخيار الوحيد**.ص35

30ـ **مستقبل الامة العربية : التحديات والخيارات** . الطبعة الاولى، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1988.ص122

31ـ المصدر السابق .ص126

32ـ حسين،غازي.**النظام الاقليمي والسوق الشرق اوسطية**. الطبعة الاولى ،دمشق،1994.ص13

33ـ **الشرق اوسطية هل هي الخيار الوحيد**.30

34ـ المصدر السابق.ص35

35ـ مطر،جميل."مستقبل النظام الاقليمي العربي".**المستقبل العربي**،عدد 185،92/4.ص9

36ـ كيالي،ماجد."النظام الاقليمي في الشرق الاوسط ومفهوم التسوية الامريكية الاسرائيلية". ص56

37ـ بيضون ،احمد امين.**الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد** .الطبعة الاولى،بيروت،بيسان للنشر والتوزيع والاعلام،96.ص159

38ـ المصدر السابق.ص130

39ـ**الشرق اوسطية هل هي الخيار الوحيد**.ص163

40ـ الكعكي،يحيى احمد الكعكي .**الشرق الاوسط والصراع الدولي**.ص12

41- Fahmy, Ismail . **Negotiating For Peace In The Middle East**. London ,Croom Helm.P320

42- Marantz ,Pand. **Peace Making In The Middle East** . London ,Crom Helm .1985.P 159

43- عبد العزيز،محمد ربيع."سياسة امريكيا الجديدة وتوجهاتها الشرق اوسطية". **السياسة الدولية** ،العددان4/3 ،صيف وخريف/94.ص57

44- Lewis ,Bernand. **The Shapping Of The Modern Middle East** . New York ,Oxford University Press ,1994.P152

45- ابو بكر،توفيق.**الولايات المتحدة الامريكية والصراع العربي الاسرائيلي**.الطبعة الثانية ، الكويت،ذات السلاسل للطباعة والنشر،1987.ص109

46- المصدر السابق.ص110

47- **مستقبل الامة العربية :التحديات والخيارات** .ص201

48- شاهين،احمد."ازمة الخليج:نحو نظام دولي جديد". **شؤون فلسطينية** ،عدد213،كانون ثاني/90.ص79

49- **الشرق اوسطية هل هي الخيار الوحيد**.ص62

50- المصدر السابق .ص63-64

51- المصدر السابق .ص36-37

52- مقصود ، كلوفيس ." السياسة الامريكية في الشرق الاوسط ." **المستقبل العربي** ، عدد207،5/96.ص58

53- السياسة **الامريكية والعرب**. الطبعة الثالثة ، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،1991.ص80

54- **الشرق اوسطية هل هي الخيار الوحيد** .ص36-37

55-حسين،غازي.**النظام الاقليمي والسوق الشرق اوسطية**.ص16

56- كيالي،ماجد."النظام الاقليمي والسوق الشرق اوسطية ومفهوم التسوية الامريكية الاسرائيلية".ص76

57- نوار ،ابراهيم.:التصور الاسرائيلي لمستقبل العلاقات الاقتصادية مع العرب."**السياسة الدولية** ،عدد 75،يناير/94.ص17

58- الجاسور،ناظم عبد الواحد ."الامن القومي العربي واحتمالات المستقبل".ص18

59- حسين،غازي.**النظام الاقليمي والسوق الشرق اوسطية**.ص65

60- المصدر السابق.ص16

61-**الشرق اوسطية هل هي الخيار الوحيد**.ص37

62- هلال،جميل.**استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط**.الطبعة الثانية ،بيروت،مؤسسة الدراسات الفلسطينية،96.ص4

63- **الشرق اوسطية هل هي الخيار الوحيد**.ص37

64- حسين،غازي.**النظام الاقليمي والسوق الشرق اوسطية**.ص36

65- **الشرق اوسطية هل هي الخيار الوحيد** .ص65

66-كيالي،ماجد."النظام الاقليمي والسوق الشرق اوسطية ومفهوم التسوية الامريكية الاسرائيلية".ص68

67ـ**الشرق اوسطية هل هي الخيار الوحيد**.ص37

68ـ عبد الله ،عبد الخالق."النظام العالمي الجديد الحقائق والاوهام."

السياسةالدولية،عدد124،ابريل/96.ص36ـ37

69ـ الجميل،سيار.**العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الاوسط؛مفاهيم عصر قادم** .الطبعة الاولى،بيروت،مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتدقيق،97.ص183

70ـ هلال،جميل.**استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط**.ص58

71ـ عبد الله ،عبد الخالق."النظام العالمي الجديد الحقائق والاوهام."ص36

72ـ المصدر السابق.ص42

73ـ امين،سمير."النزعة العسكرية الامريكية في النظام الدولي الجديد." **مجلة الوحدة**،عدد90،اذار/92.ص40

74ـ **الشرق اوسطية هل هي الخيار الوحيد**.ص106

75ـ الجميل،سيار.**العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الاوسط؛مفاهيم عصر قادم .ص153**

76ـ بتكلس،هدى."النظام الدولي الجديد والواقع العربي." **شؤون عربية** ،عدد88،كانون اول/96.ص45

77ـ ابو بكر،توفيق.**حصاد الثمانينات؛حوار وشهادات** .الطبعة الاولى، مركز جنين،93. ص101ـ102

78- Kipper, Jendith(ed) .**The Middle East In Global Presspective** .United States ,,Westview Press ,1991.P247

79ـ ندوة"مؤتمر القاهرة الاقتصادي لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا12ـ14 تشرين ثاني /96". **المستقبل العربي** ،عدد215،1/97.ص128

80ـ عيسى،عبد الشفيع." النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة انتقالية :دراسة في الاقتصاد السياسي الدولي مع اشارات الى الوطن العربي ". **السياسة الدولية** ،عدد 124،ابريل/96.ص216

81ـ عبد الله ، رمضان."تحولات الاقتصاد العالمي:توازنات الثروة والقوة ، الجزء الاول ". **قراءات سياسية**،عدد2،ربيع/95.ص56ـ57

82ـ الندوة ،ديسمبر95.ص4

83ـ **الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة** .ص50ـ51

84ـ المصدر السابق .ص52ـ53

85ـ Boulding Elize. **Building Peace In The Middle East** . Boulder Lynne Rienner Publishers,1994. P 174

86ـ كيالي،ماجد."النظام الاقليمي والسوق الشرق اوسطية ومفهوم التسوية الامريكية الاسرائيلية".ص69

87ـ المصدر السابق.ص67

88ـ عبد الفضيل ،محمود."مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق اوسطية التصورات المحاذير واشكال المواجهة والمستقبل العربي". **المستقبل العربي**،عدد196،6،95 .ص90

89ـ **التحديات الشرق اوسطية الجديدة والوطن العربي**.الطبعة الاولى،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية ،1994.ص170

90ـ شرف،الدين رسلان."اطروحة الشرق الاوسط الجديد ومشروع النظام العالمي الجديد". **شـــؤون عربيـــة** ،عدد11،ايلول/97.ص3

91ـ حسين،غازي.**النظام الاقليمي والسوق الشرق اوسطية**.ص133

92ـ ياسين،تحرير السيد.**نحو تأسيس نظام عربي جديد** .الطبعة الاولى،عمان،92.ص66ـ67

94ـ كوثراني ،وجيه."الشرق اوسطية والتطبيع الثقافي مع اسرائيل". ص7

الفصل الثاني

الشرق اوسطية : المشروع الامريكي مقابل المشروع الاوروبي

الشرق اوسطية : المشروع الامريكي مقابل المشروع الاوروبي

شهدت فترة التسعينيات من القرن العشرين العديد من المتغيرات الدولية ارتكزت على متغيرات دولية شهدتها فترة الثمانينات والتي ادت الى السير نحو خلق نظام عالمي يختلف جذرياً عن سلفه ،يقوم على التحول من التحالفات السياسية والعسكرية الى التحالفات الاقتصادية وتكوين تكتلات اقتصادية وتجارية . وقد تركت هذه المتغيرات تأثيرها في سياسات كل من امريكيا والاتحاد الاوروبي تجاه المنطقة.

وهنا ادخلت منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في اتون التزاحم الدولي خاصة الامريكي والاوروبي ، وتحاول هذه الدول الكبرى ضم الشرق الاوسط الى هذه المسيرة بمشروعين ما زالا في طور التكوين والتبلور .

تحاول الادارة الامريكية تحاول اجراء ترتيبات اقليمية شاملة في منطقة الشرق الاوسط ، بهدف اعتباراتها الكونية ، وتجسيداً للاستراتيجيتها الجديدة التي تقوم على احكام السيطرة على المنطقة العربية لحماية مصالحها الحيوية ، المتمثلة بالتحكم بالنفط العربي وفي استغلال السوق العربية عن طريق الاستثمارات التي ستوظفها فيها بشركاتها الكبرى ، فجاء المشروع الشرق اوسطي كاداة لبلوغ هذه الغاية ووظفت فيه اسرائيل كأداة وشريك في هذا النظام .

وفي المقابل تبذل الجهود الاوروبية لاقامة منطقة تعاون متوسطية بين دول الاتحاد الاوروبي ومجموعة دول جنوب البحر المتوسط ، وتهدف المشاركة الاوروبية المتوسطية الى اقامة منطقة للتجارة الحرة وتشجيع القطاع الخاص ، كما يشمل تقديم مساعدات مالية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية اضافة لتشجيع التعاون الثقافي والاجتماعي بما في ذلك دعم الديمقراطية وحقوق الانسان وذلك لارساء دعائم علاقات وثيقة مع الجانب العربي في مواجهة التغلغل السياسي الامريكي في منطقة الشرق الاوسط .

الا ان الهدف النهائي لكل منهما يكمن في اعادة صياغة المنطقة بما يضمن اندماجها في النظام العالمي الجديد وربطها بالتطورات العالمية مثل العولمة وتحرير التجارة والاتجاه

المتزايد لبرنامج عمل يكون شاملا وسريعا من اجل الاستفادة من المكاسب التي تحققها منطقة الشرق الاوسط خاصة ان سمة عالمية الاقتصاد اصبحت سمة اساسية في التوسع المستمر في التجارة .

اولا: النموذج الامريكي ؛ الشرق اوسطية

1ـ استراتيجية المشروع الامريكي

ان تفرد الولايات المتحدة الامريكية في قيادة النظام العالمي بعد سقوط المنظومة الاشتراكية قادها لاتباع سياسة لتنظيم البيت العالمي في ظل نظام احادي القطبية تتمتع فيه الولايات المتحدة بمركزية عالمية . ذلك ان الولايات المتحدة تمتعت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية بدور مهيمن على المستوى الدولي مما خولها لرسم التقسيم الدولي اقتصاديا وسياسيا مع ما يتناسب مع مصالحها الاستراتيجية ومصالح حلفائها الصغار في اوروبا واليابان .(1)

اتبعت الولايات المتحدة في سياسة الهيمنة هذه طرازين هما الطراز البريطاني الاستعماري، وطراز المانيا البسماركية : فالسياسة الخاصة بالطراز البريطاني قامت على منع أي قوة تتحدى البريطانيين وفي عدم بروز أي قوة عظمى اخرى ، وذلك من خلال تقديم دعم مالي وعسكري لخصوم تلك الدول الصاعدة الاخرى . امريكيا اتبعت سياسة مشابهة بتأييدها للتحالفات المعادية لالمانيا في الحرب الاولى والثانية وبدعمها منظمة حلف شمال الاطلسي ضد الاتحاد السوفياتي خلال فترة الحرب الباردة وبفرضها اسرائيل ضد الارادة العربية .

اما في مجال تقليدها لسياسة بسمارك فهي قامت على اساس اقامة علاقات تعاون مع جميع القوى الكبرى ، فعملت امريكيا بعد الحرب العالمية الثانية على جعل نفسها مركز علاقات قوية بعدد اكبر من البلدان في العالم ، فكانت كل المنظمات العالمية مرتبطة بواشنطن .(2)على الصعيد الواقعي طبقت امريكيا مخطط مارشال في اوروبا واستثمرت اموالا ضخمة في شرق اسيا واستعملت سياسة استعمال مواردها العسكرية والمالية لخلق حلفاء اقوياء لها

يمكن الاعتماد عليهم ،الا انها على الجانب الاخر بنت قوة عسكرية ضخمة لمواجهة السوفيات وللسيطرة على العالم .فالولايات المتحدة بذلك قد دعمت الراسمالية في مناطق مختلفة في اوروبا الغربية وجنوب شرق اسيا ، ورافق تلك الجهود اقامة مؤسسات اقتصادية راسمالية على نطاق عالمي منها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي واتفاقية الغات اضافة للاتفاقيات الثنائية او متعددة الاطراف مع مختلف دول العالم .(3)

كما لديها وسائل قوة للمحافظة على وضعها المهيمن ولديها زمام المبادرة في المجال الاقتصادي خاصة امتلاكها للصناعات العالمية التقنية ، اضافة الى سيطرتها على كل من (البنك الدولي،صندوق النقد الدولي،اتفاقية الغات) والتي هدفت الى الابقاء على شبكة امبريالية موحدة بطريقة او باخرى تستهدف توسيع نطاق التجارة الحرة وابقاء السيطرة على المستعمرات السابقة.(4)

اما فيما يختص باستراتيجية الولايات المتحدة التي جاءت عقب انهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية ، تلك الاستراتيجية . التي تعكف على تقديم تصورات ورؤى لما يجب ان تكون عليه اسس الاستراتيجية الامريكية في القرن القادم للتعامل مع شتى بقاع الارض ومع التطورات الجارية ، وذلك لبناء كيان قادر على تحديد التوجهات الاستراتيجية وصياغة القرار الامريكي من اجل التفرد بالسيطرة على النظام الدولي الجديد .

فهنري كيسنجر يقول في هذا الصدد "بان هناك مشكلة عقلانية عميقة في السياسة الامريكية الخارجية اليوم خاصة بعد زوال المنظومة الاشتراكية ، فالاستراتيجية الامريكية ما زالت اليوم في مرحلة البحث عن مبادئ تبنى عليها اسس استراتيجيتها وتواجه بها التحديات التي تعوقها وتفرض عليها اسلوباً خاصاً في تناول علاقاتها مع عدة قوى دولية مثل اوروبا ، المانيا، فرنسا،الصين،اليابان،وروسيا واحياناً دول تلعب ادوار رئيسية في الساحة الدولية منها مصر ، فامريكيا تركز حالياً على عدد صغير من الدول التي تعتبر مصيرها ذا تأثير عميق على المناطق المحيطة بها".(5)

تستند الاستراتيجية الامريكية على ثلاثة اتجاهات رئيسية فالسياسة الامريكية في عهد ما بعد الحرب الباردة مثلتها مثاليات جورج بوش فيما يتعلق بالنظام العالمي الجديد الذي دعا فيه الى حل النزاعات بالطرق السلمية . اما الاتجاه الثاني عبرت عنه افكار تشارلز كراونهار في مقالته المنشورة في مجلة الشؤون الخارجية في 1991 الذي تحدث عن احادية القطبية بعد انهيار الشيوعية وان العالم اصبح خاضعاً للسيطرة الامريكية وانه سيبقى كذلك لاجيال ونادى بتتويج امريكيا امبراطورية جديدة على العالم . بينما الاتجاه الثالث عبرت عنه افكار هنري كيسنجر في 1991 الذي دعا الى العودة الى حالة توازن القوى أي الى حالة الحرب الباردة ، وذلك من اجل الحفاظ على الاستقرار والتوازن الدولي .(6)

ـ سمات الاستراتيجية الامريكية

1ـ على الصعيد العالمي:ـ

اولاً: صبغ النظام العالمي الجديد بصبغة امريكية ، ذلك ان امريكيا تريد ان تكون القوة المحركة والموجه للنظام الدولي الجديد . فالادارة الامريكية ترى بان الوضع الدولي حالياً قائم لصالح استمرار قيادتها للعالم . اذ تقوم الاستراتيجية الامريكية على تبرير اصرارها على قيادة النظام الدولي ذلك ان الوضع الدولي السائد ما بعد الحرب الباردة لا يقوم على التعددية القطبية وانما على القطب الواحد المتمثل في امريكيا والتحالف الغربي الذي هو في خدمتها .

جاء هذا الاعتقاد على ان الولايات المتحدة تمتلك من المقومات العسكرية والسياسية والاقتصادية مما يؤهلها لان تكون الطرف اللاعب والحاسم في أي صراع وفي أي جزء من العالم تختار التدخل فيه . وذلك ان جميع القوى الاخرى لا يمكن ان ترقى لمستوى التفوق الامريكي ومما يعزز هذه الرؤيه الامريكية انهيار الاتحاد السوفياتي اقتصادياً وان الصين ما زالت بلداً نامياً وافتقار اوروبا الى الوحدة السياسية واليابان ضعيفة في قوتها العسكرية .(7)

النظام العالمي هو نظام امريكي بسبب بقاء امريكيا متفوقة ، وترجم هذا التفوق بمكاسب مادية ومعنوية ونفوذ سياسي ، فالبنك الدولي للانشاء والتعمير لا يمنح قروضاً الا بشروط امريكية وللمشاريع التي تقررها ، مما يشكل تدخلاً في الشؤون الداخلية وفرضاً لادارة امريكية على قرارات الدول الاخرى وهذا ينطبق ايضاً على صندوق النقد الدولي .(8)

كذلك لديها وسائل قوة للمحافظة على وضعها المهيمن ولديها زمام المبادرة في المجال الاقتصادي خاصة امتلاكها للصناعات العالمية التقنية التكنولوجية المتقدمة وسيطرتها على هيئات ومؤسسات عالمية (بنك دولي ، صندوق نقد دولي ، اتفاقية الغات).(9)

فبوساطة هذه الوسائل تريد السيطرة من اجل تسهيل سيطرتها على تدفقات الطاقة والمال والتقانة حتى تحد من قدرات البلدان الصناعية الاخرى على منافستها وتحديد هيمنتها العالمية ، ذلك ان السمة المميزة للنظام الراسمالي والثابت الذي لا يتغير هو تحقيق المزيد من التوسع والتراكم الراسمالي .(10) كذلك لجوء الولايات المتحدة الى قوتها العسكرية والتي استخدمتها كاحدى ادواتها السياسية من اجل تأمين اهتماماتها بايجاد مكانة ملائمة في التقسيم الدولي الجديد حتى تبقى مسيطرة على هذا النظام الجديد لحراسة مصالحها ولاستخدامها

كورقة ابتزاز في تعاطيها مع اوروبا واليابان والدول الاخرى حتى تحول دون ظهور منافسة لها .(11)

وعلى ضوء هذه الرؤيه يفترض ان تبقى الولايات المتحدة الاقوى اقتصادياً في القرن الحادي والعشرين فالاقتصاد الراسمالي الذي روجت له بعد الحرب العالمية الثانية سيظل مسيطراً على الاقتصاد العالمي اضافة لسيطرتها على النفط من خلال دول الخليج.(12)
الا ان الولايات المتحدة لا تزال تسير في سياسة التخبط والتردد في العديد من المشاكل الدولية والجديد في الامر فيها تركيزها حالياً على القضايا الاقتصادية وفي مقدمتها التجارة الدولية والشؤون المالية واللجوء الى الامم المتحدة للحصول على شرعية دولية لعمليات التدخل العسكري في شؤون الاخرين .(13)

ثانياً: ان السمة الثانية للاستراتيجية الامريكية على المستوى العالمي ،تتمثل في مجابهة القوى العالمية من اجل منعها من القيام بدور قيادي عالمي ومنافس ، فالادارة الامريكية ترى ان الوضع الدولي حالياً هو قائم لصالح استمرار قيادتها للعالم فيجب عليها اولاً مجابهة مزاحميها الاوروبيين قبل وحدتهم ، خاصة بعد تطور السوق الاوروبية المشتركة الى مرحلة اعلى من التنسيق الاقتصادي والسياسي والذي سيحولها الى كتلة سياسية موحدة متحدة اقتصادياً اضافة الى انهيار انظمة الحكم في اوروبا الشرقية مما قد يوجهه اهتمام هذه الدول الى الانضمام الى الاتحاد الاوروبي.(14)
فنجاح اعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي لاوروبا والتي صارت منافسة حقيقية في السوق الدولية ، وتسارع نجاح الكتلة الاوروبية كيفما كان شكلها ، قد يمثل انبثاق مجموعة صناعية مالية وعسكرية تتمتع بموارد طبيعية وافرة قد تشكل عائقاً امام مواصلة الهيمنة الامريكية على النظام الدولي .(15)

ويدلل على ذلك ان اقدام الولايات المتحدة على غزو الخليج في 1991 لم يكن مجرد صدفة او ردة فعل لاحتلال العراق للكويت بل جاء كتطور طبيعي للسياسة الخارجية الامريكية خلال العقدين الماضيين ، فامريكيا ارادت قيادة المعسكر الغربي على الصعيد الاقتصادي مع بروز اليابان واوروبا كمزاحمين حقيقين على الزعامة الدولية .(16) ارادت الولايات المتحدة استخدام حرب الخليج كأداة من ادواتها الهادفة للحيلولة دون قيام وحدة اوروبية وذلك بالكشف عن هشاشة البناء السياسي الاوروبي .(17)

امريكيا لا تخفي انزعاجها من كل دور اوروبي محتمل في الشرق الاوسط فخلال الحرب الباردة كانت امريكيا ترى في كل محاولة لبلورة دور اوروبي بمثابة اضعاف لموقفها

وارباكها او تهديد لتماسك الموقف الغربي في اطار المواجهة الاستراتيجية بين الكتلتين ، التي تقتضي تحقيق درجة من الانضباط في موقف حلفاء واشنطن . وترى ان أي بوادر لتحـــرك اوروبي قد يشجع الاطراف العربية على التصلب امام التوجه الامريكي فيما يتعلـــق بقضيـــة الشرق الاوسط ، فامريكيا حاولت دائماً محاصرة الدور الاوروبي وابقاءه في الحيز الاضيق ، فهنا لم يستطع الدور الاوروبي من انتزاع اية موقف رسمي في ادارة عملية المفاوضات فلـــم يحصل على اكثر من صيغة دور المراقب في مدريد .(18)

ثالثاً : تواجه الاستراتيجية الامريكية تشكيل تجمعات اقتصادية وسياسية ضخمة ،وما فرضتـــه الضرورة والمصلحة ومتطلبات النظام العالمي الجديد من تشكل وقيـــام تجمعـــات اقتصاديـــة ضخمة في انحاء العالم بدءاً باوروبا الغربية الموحدة اقتصادياً مروراً بما يجري في امريكيـــا وكندا ، وبين اليابان وبعض البلدان الاسيوية في تشكيل تجمعات عملاقة على مستوى العـــالم .(19)

لذلك تعد هذه الفترة مرحلة تاريخية جديدة لفرض توحيد العالم عن طريـــق الســـوق والتي على اساسها ينسج استقطاب عالمي وانتشار للراسمالية في مجموع اطراف المنظومـــة العالمية .(20) قد تلعب التجمعات الاقتصادية والسياسية التي تعززها التحولات الدولية القادمـة الدور الهام والرئيس وراء ظهور مجلس الكارتيلات العـــالمي ، فـــهذه التكتـــلات ســـتحكمها سياسات اقتصادية وسياسية واحدة وسوف تتشكل عليها خريطة العالم بان تصبح مجموعة من الدول تتلاقى اهدافها وتتكامل مصالحها من اجل قيام بيئة صالحه لقيام الاتحـــاد الاقتصـــادي الذي يتطور الى اتحاد سياسي وهنا سيواجه المجتمع الامريكي والدولي فقدان الدولة .(21)

اطلقت امريكيا العنان من اجل تسريع معدلات التدويل في الاقتصاد الدولي،حيث رأت ان هذه السياسة وسيلة لاستعادة قوتها الاقتصادية والحفاظ على مكانتها الدولية فـــي مواجهـــة ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي بدأت تتجذر ببروز فكرة الوحدة الاوروبية . فسياسة العولمة زادت من ظاهرة التكتل الاقليمي وهنا تحاول الولايات المتحدة الافادة من نمو هذه الظـــاهرة بالتاثير على حركة التكتلات الاقليمية لتكون متمركزة حولها .(22)

شكلت امريكيا مع كندا والمكسيك تجمعاً اقتصادياً في غرب الاطلنطي لاقامة منطقـــة تبادل تجارة حرة.(23) ووقعت الاتفاقية في 1994 ، بين امريكيا الشمالية ، كنـــدا والمكســـيك (نافتا) تسعى امريكيا حالياً لتوسيع نطاقه الاقليمي ليشمل كافة دول الامريكيتين (هفتا)،ليصبح

مجاله الجغرافي عدة دول تحاول الولايات المتحدة الهيمنة عليها او اختراقها لاستعادة قوتها الاقتصادية وتأمين مستقبلها الاقتصادي .(24)

هذا التكتل الامريكي جاء كند للقلعة الاوروبية المتمثلة في مشروع السوق الاوروبية الموحدة ، اذ عملت الولايات المتحدة على توقيع اتفاقية التعاون التجاري بينها وبين كندا"بذلك تستفيد الشركات الامريكية الاحتكارية من المرحلة الجديدة "، بموجب هذه الاتفاقية ستكون الشركات الامريكية قد امنت سوقاً هاماً لمنتوجاتها الاقتصادية .(25)

فالاولوية الاولى في السياسة الخارجية الامريكية ومجالات اهتمامها العالمي حددها كريستوفر وزير خارجية امريكيا السابق، بتدعيم نظام تجاري عالمي مفتوح ، وفرض سياسات السوق على الدول وتحويل العالم الى سوق حرة وفتح اسواق هذه البلدان امام الاستثمارات الاجنبية وجعلها تتخلى عن دورها في ادارة اقتصادها لحملها على خصخصة القطاع العام . نتيجة لذلك عقدت اتفاقيات دولية للتجارة وتعديلها الى ما يعرف بمنطقة التجارة العالمية حيث تتيح للدول الراسمالية وعلى راسها امريكيا للتدخل في الشؤون التجارية والاقتصادية بوجه عام للدول الملتزمة بها من خلال الانظمة التي تضعها الدول المتنفذة .وذلك بهدف الاساسي هو فتح الاسواق التجارية امام المنتوجات الامريكية وامام استثماراتها لكي تبقى الدول النامية تحت سيطرتها التجارية والاقتصادية والحيلولة دون بناء اقتصادها على اساس قوي .(26)

2ـ على الصعيد الاقليمي الخاص بمنطقة الشرق الاوسط

تأثر التوجه الامريكي في المرحلة الراهنة بالتطورات العالمية الجارية وباستراتيجية الدول الكبرى المتنفذة في النظام العالمي الجديد ،اذ استخدمت امريكيا جبروتها العسكري في تكريس هيمنتها الدولية من اجل حماية مصالحها ، واصبحت تتعامل مع منطقة الشرق الاوسط من منظار مصالحها المزدوجة ، فهي تريد تأمين مصالحها الاقتصادية المتمثلة في النفط وعوائده والسوق والممرات ، مقابل مصالحها السياسية على اعتبار ان من يسيطر على هذه المنطقة يصبح سيد العالم كما اثبتت ذلك التجربة التاريخية ، وعلى هذا الاساس ان قيام نظام دولي جديد يتطلب من وجهة النظر الامريكية قيام نظام اقليمي شرق اوسطي جديد .(27)

لقد قال هربرت فيس احد اكبر موظفي الحكومة الامريكية في الاربعينات "يسود اعتقاد قوي بضرورة البحث عن قواعد بحرية وجوية في منطقة الشرق الاوسط للاستحواذ عليها ولضمان استخدامها ، ولامريكيا مصلحة حيوية في مستقبل المنطقة ، ولقد تحقق لامريكيا ما تريد ".(28)

وبتحليل السياسة الخارجية الامريكية في منطقة الشرق الاوسط وبعملية السلام يلاحظ بانها ستعتمد على ما طرحه مسؤولون سياسيون معنيون بصورة مباشرة في صوغ السياسة الامريكية تجاه المنطقة .ومن بين هؤلاء مارتن انديك رئيس قسم الشرق الاوسط في مجلس الامن القومي والذي يعمل حالياً مساعد وزير الخرجية " فلخص التغيير الذي دخل على استراتيجية الادارة الامريكية (ادارة كلنتون) بانه انتقال من سياسة الاحتواء الى سياسة التوسع أي بتوسيع المجتمع الدولي المتشكل من ديمقراطيات اقتصاد السوق" .(29)

فتم اعادة تعريف الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة ليشمل الدول الاسلامية في اسيا الوسطى وذلك بهدف اعادة الاعتبار الى دور الترتيبات الاقليمية الامريكية ، وذلك بعد زوال الخطر الشيوعي في الاستراتيجية الامريكية والغربية ، حيث جرى معاملة تركيا خلال الحرب الباردة باعتبارها قوة اوروبية وشريكة في حلف الناتو لاحتواء الاتحاد السوفياتي من اجل المحافظة على توازن القوى في المنطقة حتى لا يحصل أي تهديد للمصالح الامريكية في المنطقة . كذلك لمجابهة التطرف الديني والتمسك برؤية معينة للتطور السياسي الديمقراطي وتطور اقتصاد السوق الحرة ، كذلك تسعى ايضاً لمواجهة المتغيرات في المنطقة حيث ترتكز على احتواء التهديدات القادمة من العراق وايران ومواصلة الضغط من اجل السلام بين اسرائيل وجيرانها العرب لتحقيق السلام وذلك لمواجهة تلك التهديدات .(30)

ان الولايات المتحدة تشعر بانها تواجه تحد جدي في العالم العربي والاسلامي على الرغم من علاقاتها الوطيدة مع معظم بلدانه باستثناء العراق وليبيا وايران ، والى حد ما السودان وسوريا.(31)

اضافة لما ذكر تريد الولايات المتحدة تأمين امداداتها النفطية وبأقل التكاليف ، حيث قامت الاستراتيجية الامريكية الخاصة بالحفاظ على النفط العربي وبعد حرب الخليج في ظل دورها من خلال تشكيل النظام العالمي الجديد .(32) شكلت حرب الخليج الثانية الفرصة المؤاتية للولايات المتحدة للامساك بمنابع النفط في المنطقة ، بعد ان تيقنت الدول الصناعية انه من الصعوبة ايجاد بديل من النفط العربي في مضمار الطاقة ، خاصة وانه لا يوجد في الافق بديلا عنه في القرن القادم .(33)

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

ومن اجل تكريس هيمنتها واحكام سيطرتها على الوطن العربي والاحتفاظ بزعامتها للعالم الغربي ، يتطلب ذلك وضع يدها على المادة الحيوية التي تغذي الصناعة الغربية متمثلة بالنفط من المنابع الى الممرات ، وهذا يفترض السيطرة على التطورات الاجتماعية والسياسية في مواطن النفط .(34) فالسيطرة على النفط يؤدي عملياً الى التحكم بعمليات تسعير النفط وبالتالي التحكم بالتسعير العالمي ، فاذا حققت امريكيا ذلك لاقت احتكاراتها مكانة كبرى في الترتيب الاقتصادي الجديد ، وبالتالي تكون قد استعدت لمواجهة التحديات الجديدة .(35)

وهنا سارعت ادارة بوش الى طرح استراتيجية للطاقة على الكونغرس الامريكي وامر بالموافقة عليها وهي عملية السماح باستئجار ابار النفط من الدول الصديقة وعلى راسها السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي اضافة لفنزويلا والمكسيك " أي ان تقوم تلك الدول بتخزين جزء من نفطها المستخرج الى الوكالة القومية للمخزون الامريكي على ان يسمح لهذه الوكالة باستخدام هذا النفط في الطوارئ حسب احتياجات الولايات المتحدة". بناءاً على ذلك يواجه النفط العربي فترة هجمة خطيرة بشراء الاحتياطي النفطي مما يدلل على وجود اتفاق بين دول العالم الصناعي على اجبار الدول المنتجة للنفط على بيع احتياطها تحت الارض من اجل السيطرة على الدول النامية والى الابد .(36)

وفي عام 1992 وضع تقرير صادر عن احد اهم مؤسسة لها تاثير في صنع سياسة امريكيا الخارجية والداخلية وهي مؤسسة هيرتيج (التراث) ، فقد طالبت بوضع سياسة واضحة والتزام محدد تجاه تلك المنطقة ، ولقد حدد التقرير هدف امريكيا الاستراتيجي في تلك المنطقة من منع قيام أي قوة اقليمية وعادية في منطقة الخليج ، ومن الوسائل التي حددها التقرير :ـ

1ـ الحفاظ على وجود قوة عسكرية امريكية قادرة على التدخل السريع .

2ـ تعزيز التعاون العسكري مع الانظمة العربية الخليجية المحافظة وتزويدها بالاسلحة شريطة ان لا تهدد تلك الاسلحة امن اسرائيل .(37)فالقضية الملحة للولايات المتحدة هي منع احتكار النفط من قبل أي دولة اقليمية ، وقد رأت ان افضل طريقة لتحقيق ذلك تأتي عبر ترتيبات امنية مع قوى اقليمية ، تمكن الولايات المتحدة من ان تعتمد على حلفائها في المنطقة (مصر ، السعودية ، دول مجلس التعاون الخليجي).(38)

فامريكيا تعمل جاهدة بكل ما اوتيت من قوة من اجل المحافظة على هيمنتها على مصادر الطاقة ، فهي تعلن باستمرار استعدادها للقيام بالحرب من اجلها . فالمخطط الامريكي يهدف لاستنفاذ النفط العربي في الخليج من خلال السيطرة على ما تراكم من الثروات واضعاف راوبط الدول الاسلامية والعربية بعضها ببعض .(39)

كما تتوجه استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الاوسط نحو الاهتمام بوجود اسرائيل وتثبيتها في المنطقة ،وذلك تماشياً مع الاستراتيجية الاسرائيلية القائمة على اساس اعتبار المنطقة مجالاً حيوياً للمصالح الامريكية والاسرائيلية،وانهاء الصراع العربي الاسرائيلي ،وانهاء المقاطعة العربية والتكامل الاقتصادي العربي لاخضاع المنطقة العربية للهيمنة الامريكية والاسرائيلية . فهذه الاستراتيجية هي التي قادت الى توقيع تحالف بين البلدين والى التحرك الامريكي من اجل تسوية الصراع عن طريق دمج العاملين العسكري والسياسي واستغلال تمسك اسرائيل في الاراضي المحتلة للوصول الى تسوية تقود الى اقامة التعاون الاقليمي والسوق المشتركة بين اسرائيل ودول المنطقة .(40)

ظهر هذا الاتجاه بعد انتهاء الحرب الباردة وانخفاض حدة خطر الصراع العربي الاسرائيلي على السلام العالمي واصبح خطر هذا الصراع قضية عالمية مثل قضية البلقان اضافة لتراجع امكانية تفجر ازمة النفط كما حدث في السبعينيات بعد انخفاض اسعار النفط وتلاشي امكانيات خفض كمية الانتاج كذلك لتغيير ميزان القوى لمصلحة اسرائيل فبات العمل من اجل الحصول على تنازلات منها خصوصاً (الانسحاب ، اللاجئين،القدس،الحدود، الاستيطان)، وهنا يعتبر المحللون الامريكيون ان السلام في الشرق الاوسط تغير واصبح يشمل اقامة نظام اقليمي جديد ينتهي فيه الدور المنفرد للدول العربية لمصلحة عهد جديد تؤدي فيه اسرائيل وتركيا وحتى ايران دوراً هاماً في المنطقة .(41)

الولايات المتحدة معنية بالوصول الى تسوية سلمية عن طريق مفاوضات ثنائية بين اسرائيل وكل دولة عربية على حدة ، فأولت الولايات المتحدة اهتماماً خاصاً لكل من المفاوضات السورية الاسرائيلية ، باعتبار ان المسألة الفلسطينية تمثل جوهر الصراع في حين ان المسألة السورية تمثل الجو الجيو سياسي والاستراتيجي للصراع .(42)

جاء الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي في سياق سياسة ترتكز على تعزيز مكانة اسرائيل الدولية في اطار الامم المتحدة في اطار علاقاتها مع الدول التي احجمت سابقاً عن اقامة علاقات دبلوماسية او اقتصادية مع اسرائيل بسبب الصراع العربي الاسرائيلي ، اضافة الى ان الاعتراف المتبادل بين اسرائيل والفلسطينيين اضاف عاملاً جديداً في اعتبارات السياسة الامريكية الراهنة في المنطقة العربية وتجسد ذلك في دفع وتيرة الضغط على الدول العربية للاسراع في انهاء مقاطعتها الاقتصادية لاسرائيل من جانب ورفع شعار التعاون الاقتصادي العربي الاسرائيلي من اجل السلام وتوطيده في المنطقة .(43)

فحققت امريكيا في العام الاول من توقيع اتفاق اوسلو بعض النجاحات في هذا المجال تحديداً على صعيد المقاطعة على المستويين الثاني والثالث والتي اعتبرتهما امريكيا موجهة ضد مصالح راس المال الامريكي قبل ان يكون موجهاً ضد اسرائيل وذلك نظراً الى القيود التي تفرضانها على الشركات الامريكية . يقول روس في 1993 ان المقاطعة العربية لاسرائيل من الدرجتين الثانية والثالثة تشكل عبئاً محتملاً على اقتصاد امريكيا واهانة لرجال الاعمال الامريكيين ، اما المقاطعة من الدرجة الاولى فهي تعتبر ضد اسرائيل وبياناً مفاده الى ان اسرائيل غير مرحب بها في المنطقة ، وبما ان اسرائيل اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية فانها تستحقق معاملة افضل.

فترى امريكيا ان انهاء المقاطعة سيحقق الكثير من المنافع وازدهار التجارة والمشاريع الاقتصادية المشتركة العربية الاسرائيلية ، وبالتالي ستصبح منطقة الشرق الاوسط بما فيها الضفة وغزة ، منطقة جذب لرجال الاعمال الدوليين .(44)

ترى امريكيا في التعاون الاقليمي بانه سيقود لالغاء المقاطعة العربية لاسرائيل مما يحقق لاسرائيل نتائج اقتصادية هائلة وتخفف من اعتمادها على المساعدات الامريكية وتحد من نفقاتها العسكرية وتوسيع قاعدتها الاقتصادية ، وبدأت واشنطن بالمطالبة بالغاء المقاطعة العربية في اعقاب الجولة السابعة من المفاوضات الثنائية ،الا انها لم تلق اذاناً صاغية لعدم تقدم المفاوضات على أي من المسارات وبسبب موقف سوريا ولبنان في وجه المطالبة بوقف المقاطعة .(45)

برزت دعوات جديدة لتحديد شكل ومستوى اخر من المهام للكيان الاسرائيلي في المنطقة العربية وفي اطار الترتيبات الخاصة بالشرق الاوسط ، فهنري كيسنجر يرى بان امريكيا لا تعتمد على اسرائيل في مصالحها في المنطقة الا ان أمن اسرائيل هدف استراتيجي بحد ذاته . وجاءت تلك النظرة بعد حرب الخليج بعد فشل اسرائيل في محاولاتها لاقناع امريكيا بانها الوحيدة القادرة على مساعدة امريكيا وانقاذ المصادر النفطية ، واصبحت امريكيا بواسطة جيوشها المرابطة في الخليج تخدم مصالحها وأمن اسرائيل ، واصبح تحول في الادراك الامريكي بامن اسرائيل ودورها لكن في اطار الترتيبات الامريكية ، فالسلام فرصة اسرائيل لبناء مستقبل افضل واكثر ازدهاراً .(46) فنائب الرئيس الامريكي في 1992 وان كويل رفض الادعاءات القائلة بان انتهاء الحرب الباردة قد قللت من قيمة اسرائيل بالنسبة لواشنطن لان هذه العلاقة لم تكن نتيجة الحرب الباردة وان التزام امريكيا تجاه اسرائيل هو التزام جوهري .(47)

في المقابل نرى بان امريكيا بحاجة لوجود اسرائيل لاهميتها الاستراتيجية الا انها لم تعد بالدرجة نفسها في عصر الاستقطاب الدولي اذ انها كحليف امريكي يمكن ان تكون مهمة في اية طوارئ شرق اوسطية اضافة الى ان امريكيا تشارك اسرائيل نفس القيم الديمقراطية وترتبطان معاً بروابط دينية وثقافية مما يجعلها عضو متميز في المنطقة .(48)

وتشجع امريكيا اسرائيل باستغلال اتفاق التجارة المبرم بينهما منذ منتصف الثمانينات والاستفادة من ميزات تقنيتها وتقدمها التكنولوجي للتحول الى مركز اقليمي ذي شأن ، ومن اجل تحقيق الاهداف الاستراتيجية للكيان الاسرائيلي بتحقيق الاكتفاء الذاتي للقطاع العسكري الاسرائيلي ومنحه دوراً مستقلاً في القيام بمهمته تلك بصورة مستقلة في الاستراتيجية العالمية المتحالفة اساساً مع امريكيا . ويركز الاتفاق على تحرير التجارة والتكامل الانتاجي والتكنولوجي ، اضافة الى ان هذا الاتفاق سيضيف عاملاً جديداً الى العوامل المؤدية الى اختلال المعادلة المتعلقة بالصراع العربي الاسرائيلي وسيساهم في تمتين قاعدة التفوق العسكري الاسرائيلي مع الدول العربية ويوفر فرصة اكبر لمواصلة سياسة العدوان وتمكنه من تخطي ازمته الاقتصادية الكبيرة التي تواجهه حالياً وتخطي المقاطعة العربية التي هي عنصر اساسي في المقاومة العربية له .(49) الامر الذي سييسر في بقاء اسرائيل كحليف امريكي استراتيجي عتيد في منطقة الشرق الاوسط .

2ـ ترتيبات المشروع الامريكي

ان الاهتمام الدولي في التسعينات الذي جاء بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ساعد على ابراز مفاهيم التعاون والاعتماد المتبادل وتوازن المصالح ، في ظل هيمنة قطب واحد ،فهنا عززت امريكيا سيطرتها على المنطقة العربية ، وجاءت هذه التصورات اكثر جدية وعملية على مستوى التطبيق العملي في مفاوضات متعددة الاطراف، فاصبحت امريكيا والاطراف الموالية لها اكثر تفاؤلاً من قيام النظام الشرق اوسطي .(50)

وجدت المخططات الامريكية طريقها بعد حرب الخليج الثانية ونتائجها المدمرة على النظام الاقليمي العربي ، فاستغلت نتائج حرب الخليج الثانية لتنفيذ مخططاتها في الشرق الاوسط عبر اسرائيل عسكرياً ومصر سياسياً والسعودية حالياً للتقريب بين اسرائيل والعرب للمحافظة على مصالحها وتوطيد هيمنتها .(51)

وتحاول الادارة الامريكية اجراء ترتيبات اقليمية شاملة في الشرق الاوسط ، ومن اجل ذلك يجب نزع فتيل النزاع العربي الاسرائيلي ، وايجاد حل للقضية الفلسطينية والتوفيق بين مطالب العرب وامن اسرائيل ومستقبلها .(52) فالمشروع الامريكي يعطي اهمية خاصة لضرورة تسوية الصراع العربي الاسرائيلي باعتباره المحرض للافكار القومية المثيرة للقلق، فالمصالح الامريكية الاستراتيجية تتطلب منها تنظيم المنطقة في اطار جديد يتمثل في النظام الشرق اوسطي .(53)

وبانعقاد مؤتمر مدريد وبدء المفاوضات الثنائية ومتعددة الاطراف لفرض النظام الشرق اوسطي ، ليشمل الدول العربية واسرائيل لاحكام السيطرتين الامريكية والاسرائيلية .(54)

ان الطرف الامريكي يعتبر من اكثر الاطراف حماسة وقناعة بالشرق اوسطية ، حيث ترى الولايات المتحدة ان المفاوضات المتعددة الاطراف تقوم على اساسا التعاون الاقتصادي الاقليمي ، فاصبح هناك تطابق بين القراءة الامريكية وبين القراءة الاسرائيلية.(55)

اكد الرئيس الامريكي السابق جورج بوش في الجلسة الافتتاحية في مدريد على حل النزاع العربي الاسرائيلي وتطبيع العلاقات بين الطرفين في كافة المجالات في اطار النظام الشرق اوسطي ، فالمفهوم الامريكي للسلام تمثل على "اقامة معاهدات ، علاقات دبلوماسية ، علاقات تجارية ، تبادل ثقافي ، سياسي، اضافة الى التركيز على قضايا مشتركة للمنطقة وتجاوز الحدود الوطنية، مثل الحد من التسلح ، المياه والتنمية الاقتصادية واللاجئين " .(56)

سارع البيت الابيض بعد انتهاء حرب الخليج الثانية لتشكيل لجنة استراتيجية برئاسة (روبرت جاتيس) نائب رئيس مجلس الامن القومي ، والمدير الحالي لوكالة المخابرات المركزية الامريكية دنيس روس رئيس قسم التخطيط السياسي ، وريتشارد هاوس مسؤول طاولة الشرق الاوسط في البيت الابيض واخرون . وذلك لدراسة الافكار الامريكية عن النظام الاطلسي في الشرق الاوسط ولصياغة مشروع بوش للتسوية . كذلك نشر معهد السياسة الخارجية في واشنطن تقريراً حول النظام الشرق اوسطي الجديد واحد وعشرون موظفاً من كبار موظفي البيت الابيض ، حيث سلم واضعو التقرير مع الادارة الامريكية بضرورة عدم تفويت فرصة الانتصار الامريكي في الخليج ، لان جمعاً كهذا لن يتكرر في المستقبل . واكد التقرير على ضرورة الاستقرار في المنطقة وحل النزاع العربي ــ الاسرائيلي والعمل على قيام امن اقليمي ، رقابة على التسلح ، تعاون اقتصادي ، ودمقرطة الانظمة في المنطقة .(57)

ووضع هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكية الاسبق خلال حرب الخليج الثانية برنامج لما بعد الحرب اكد فيه على دور امريكيا في منطقة الشرق الاوسط في الترتيبات التالية (الحد من التسلح ، اتفاقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، برنامج دولي لفرض العقوبات الصارمة على الارهاب). اضافة الى الحفاظ على ميزان قومي اقليمي دولي من شأنه ان يمنع المواقف التي تؤدي الى فراغ سياسي الذي قد يغري بعض الدول الراديكالية التقدمية لحل النزاع العربي الاسرائيلي على اساس الالتزام الامريكي بامن اسرائيل .(58)

وفي هذا السياق اكد جيمس بيكر على الاعتبارات الامريكية في الشرق الاوسط وذلك بإبعاد الدول الاقليمية الاخرى في المنطقة وضمان الامن من خلال مؤسسات وتنظيمات اقليمية مستقلة ودائمة لضمان الاستقرار ، وقد ايد سياسة بيكر هذه ،مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن حيث اصدر تقرير بعنوان (الولايات المتحدة والشرق الاوسط الجديد) شارك في وضعه مجموعة من ابرز خبراء الشرق الاوسط في الشؤون الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية وركزوا على تأمين دعوة جيمس بيكر حول اقامة بنك للتنمية متعدد الجنسيات في الشرق الاوسط .(59)

ان هذه التصورات اصبحت اكثر جدية وعملية مطروحة على مستوى التطبيق العملي في مفاوضات متعددة الاطراف ، وعلى هذا الاساس وضعت العديد من التصورات للمشاريع الى يجب تطبيقها في منطقة الشرق الاوسط .فنشطت عدة مؤسسات اكاديمية وشخصيات سياسية بوضع تلك التصورات حتى اصبحت تلك التقارير الصادرة عنها بمثابة سياسة رسمية تتبعها الادارة الامريكية تجاه المنطقة .وتصاعد نشاط هذه المؤسسات عشية مفاوضات السلام العربية الاسرائيلية والمفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية ومن ابرزها
معهد السياسة الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الاوسط ، اضافة الى الاقتصاديين الامريكيين من جامعة هارفارد ، ومعهد ماساتشوستش للتكونولوجيا ، ومن الجدير ذكره ان الذين شاركوا في اعداد وثائق اقتصاد السلام قد تولوا مناصب مهمة في مؤسسات دولية كالبنك الدولي ومواقع استشارية في الادارة الامريكية ومناصب مرموقة في اسرائيل .(60)

هذا وقد عمل معهد جامعة هارفارد بدءاً من عام 1991 على وضع برنامج لتنظيم العلاقات للتعاون الاقتصادي بين العرب واسرائيل ونشر المعهد دراسة بعنوان اتفاقيات السلام شارك في اعدادها باحثون امريكيون ، عرب واسرائيليون ، ثم تم نشر بحثاً اخر بعنوان عوائد السلام اشرف عليه الاقتصادي ستانلي شيفر ، وتفرغ باحثو المعهد بعد ذلك لاعداد

مشروع تخطيط اقتصادي من اجل تخطيط السياسة الخاصة بالاقتصاد من اجل انتقال الفلسطينيين الى الحكم الذاتي ، ونشرت هذه الدراسة في مطلع عام 1993 تدعو لانشاء تجمع اقتصادي ثلاثي يضم اسرائيل والاردن مع الحكم الذاتي الفلسطيني ، ويتعامل هذا التجمع الثلاثي مع منطقة للتبادل التجاري الحر يتم التوصل لانشائها عام2010 تشمل مصر سوريا لبنان ويليه منطقة موسعة للتعاون الاقتصادي تضم اليها بلدان مجلس التعاون الخليجي .(61)

اعطت هذه الوثيقة أهمية خاصة لسيادة ترتيبات التجارة الحرة في العلاقات بين الاردن والفلسطينين واسرائيل كخطوة على طريق تأليف مجموعة شرق اوسطية على غرار المجموعة الاوروبية تسمح بتدفق السلع والخدمات وراس المال والتكونولوجيا .اضافة الى تأسيس بنك لتنمية الشرق الاوسط واعطت البنك الدولي دورا خاصا في الاشراف على تنمية المناطق الفلسطينية .(62)هذا ويجري التعاون بين الاطراف الثلاثة في مجالات النقل والسياحة والكهرباء ، والمصارف . وتقترح الدراسة استقبال عمال فلسطينيين في اسرائيل في حدود مائة الف عامل ، بينما تقترح الدراسة تأجيل التبادل الحر امام المنتجات الزراعية حماية للسوق الاسرائيلية خوفا من منافسة الانتاج الزراعي الفلسطيني وتوحي الدراسة بحرية التبادل على الفور في المنتجات الصناعية .(63)

ومما يلفت الانتباه ان هذه الوثيقة جاءت مقترحاتها متطابقة الى حد بعيد مع طروحات الحكومة الاسرائيلية العمالية لمستقبل علاقات اسرائيل الاقتصادية بالعالم العربي وبشكل خاص العلاقة الاسرائيلية الفلسطينية الاردنية ، ويبرز ذلك التطابق في اعتماد كلا الطرفين على المفاهيم الليبرالية الاقتصادية الجديدة ، وتتبنى الوثيقة الاطار العام للمقترحات والاليات الاقتصادية المطروحة اسرائيليا . ومما يلفت الانتباه بان المشروع الاسرائيلي ارتكز وتبلور منذ الثمانينات في المعاهد والمؤسسات الاسرائيلية ، وفيما يبدو بان المشروع انتقل عبر المؤسسات الاكاديمية والبحثية الاسرائيلية الى المؤسسات الامريكية المماثلة ومنها اعيد تصديره الى المنطقة باعتباره مشروعا اكاديميا امريكيا .(64)

وهناك دراسة صدرت عن البنك الدولي في 1993 رفعت الى الهئية المشرفة على مسيرة السلام بالذات لجنة التعاون الاقتصادي في اطار المفاوضات المتعددة الاطراف الموازية للمفاوضات الثنائية وفي التقرير اقترح بتفاصيل مشاريع الطرق التي يجب بناؤها وهي:ـ تربط تركيا بمصر بطريق تخترق سوريا ولبنان واسرائيل ،طريق تنطلق من اسرائيل نحو الضفة الغربية والاردن هدفها فتح الباب امام اندماج اقتصادي اسرع وتيرة وهي ضمن خمس طرق :طولكرم اربد نابلس ، عمان ، قلقيلية ، نابلس ، القدس اريحا جسر اللنبي،

رفح غزة ، القدس عمان ، الا انه لايبدي اهتماما بطرق لا تدخل اسرائيل فهو لا يتحدث عن طريق بيروت دمشق بغداد الخليج ، بل لا يرى أي افادة بتطوير ميناء اللاذقية او بيروت او مطار دمشق ، اومطار بيروت بل يهتم بربط شبكات الكهرباء بين اسرائيل والبلاد العربية . وحجة التقرير في ذلك ان هذه المشاريع تتوجه لبناء اقتصاد اقليمي . وهو لا يعطي أي اهتمام لاي مشروع لا يكون لاسرائيل علاقة به ، كأن صفة الاقليمية لا تنشأ من دون اشتراك اسرائيل فيها وهذا يشبه شبكة الطرق التي اقترحها بيريز في مشروعه .(65)

وهذه الوثيقة شبيهة بتقرير صدر عن جامعة هارفارد عام 1995 حمل اسم (نحو تجارة حرة في الشرق الاوسط المثلث وما بعده) فيدعو التقرير الاردن واسرائيل والفلسطينين الى البدء فورا في مفاوضات اتفاق تجارة حرة يهدف لتشكيل المثلث لازالة الحواجز التجارية فيما بينهم خلال 15 عام مما يؤدي الى قيام اتحاد جمركي بحلول عام 2010 ، ويرى التقرير بان اطراف المثلث هي افضل مجموعة للشراكة .(66)

كذلك وجدت دراسة حول التعاون الاقليمي في الشرق الاوسط تم التعرف عليه من خلال الوثيقة الرسمية الصادرة عن وكالة التنمية الدولية والتي قدمت للكونغرس الامريكي وركزت الوثيقة على احلال تعاون اقليمي في الشرق الاوسط مبني على اساسين هما الجغرافي والاقتصادي بدلا من تعاون اقليمي مبني على اساس قومي سياسي .(67)

وهذه الوثيقة شبيه بمخطط البروفيسور برنارد لويس الذي نشرته مجلة فورين افيرز الامريكية في خريف 1992 تحت عنوان (اعادة النظر في الشرق الاوسط) وينطلق من التخلي الرسمي عن حلم القومية العربية الذي طال تقديسه والمتعلق بدولة عربية موحدة او بكتلة سياسية متماسكة حيث يرى ان العالم العربي يسير بحالة تشبه امريكيا اللاتينية (مجموعة دول تجمعها لغة مشتركة ، وثقافة متشركة دون ان تكون متحدة ضمن سياسة مشتركة ويرسم شرق اوسط جديد تصل حدوده الجغرافية الجمهوريات الاسلامية المستقلة حديثا) .(68)

فالبعد الجغرافي يتمثل حسب تلك الوثيقة في بنية اقليمية تضم دول المشرق العربي الى جانب اسرائيل ايران تركيا واستبعاد دول المغرب العربي ولتنفيذ هذا النظام يجب ان يكون عن طريق اجهزة غير حكومية تشمل المفكرين والمثقفين ورجال الاعمال .(69)

كذلك ستركز الولايات المتحدة على دول الخليج المنتجة للنفط فترى ان هذه الدول ستلعب دورا رئيسيا في الترتيبات الخاصة بالنظام الشرق اوسطي من الناحية الاقتصادية والمالية وفي مجالات البيئة والمياه والامن الجماعي ، وهي كافية لمثل هذا النظام، وما تبقى من دول الشرق اوسطية المحدودة القدرة البشرية والاقتصادية والعسكرية والتي قد تشكل عبئا عليها (سوريا ، لبنان ، الاردن، فلسطين) مقابل اسرائيل وحدها التي تكفي لردع هذه الدول ،

فهذا النظام المحدد جغرافيا بآبار النفط وممراته سيعيد المنطقة الى صـــراع المحـــاور التـــي شهدتها المنطقة في فترة الخمسينات واوائل الستينات حيث ستبدأ الدول المنشئة لـــهذا النظـــام بالتحريض ضد المشاركة فية .(70)

ويعتمد البعد الاقتصادي حسب هذا التصور علـــى الاعـــتراف العربـــي باســـرائيل وادخالها في النظام الاقليمي للمنطقة ، وتقوم مراحل بنائه حسب الوثيقة على ثلاث مراحل:ـــ

1ـــ المرحلة الاولى تشمل تطوير التعاون في مجالات علمية وتكنولوجية ويبرزهنا موضـــوع الزراعة الصحراوية وانشاء الطرق الاقليمية ومحطات الاتصال والطاقة والسياحة والطب .

2ـــ المرحلة الثانية متوسطة المدى يجري فيها تطوير مصادر المياه عبر مشاريع مختلفة مثـل البحر الميت ، نهر الاردن ، الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط ، وشبه صحراء سيناء .

3ـــ المرحلة الثانية طويلة المدى تستند الى تجاوز البيئات السياسية المعارضة والمشاكل التـــي تعرقل العلاقات بين دول الاقليم مثل النزاع العربي الاسرائيلي عبر تغير البيئـــة الاقتصاديـــة باتجاه الانفتاح ليمهد بذلك فتح اسواق اقليمية .(71)

بناءا على ما ذكر نرى بان وجهة النظر الامريكية في اقامة النظام الشرق اوســـطي تقوم على فكرة اقامة تكتل اقتصادي اقليمي باعتباره مطلبا ملحا للتعاون والتكيف مع الاسواق الاقتصادية الكبرى التي بدأ تكوينها في اطار المتغيرات الدولية منـــها (الســـوق الاوروبيـــة المشتركة ، النافتا الذي يضم امريكيا ، كندا، والمكسيك، سوق الآسيان الذي يضم جنوب شرق اسيا) فهنا تبنت صيغة المحادثات متعددة الاطراف والتي احاطتها باهمية خاصة باعتبارهـــا وسيلة التعامل بين دول الشرق الاوسط وبين العالم الخارجي وركزت ان يسفر عنها اتفاقيـــات البداية الحقيقية للنظام الشرق اوسطي الجديد من وجهة النظر الامريكية ، اضافة الى وضـــع منطقة الشرق الاوسط على طريق التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المشتركة بدلا مـــن تصاعد المصالح المتعارضة .(72)

هكذا اذن تتفق معظم هذه التصورات والسيناريوهات الواردة في تلك الوثائق ، علـــى ان النظام الاقتصادي الشرق اوسطي الجديد سوف يتحدد عبر ثلاثة مستويات والتي قد تشـــكل عناصر اساسية في المشروع الشرق اوسطي الامريكي:ـــ

1ـــ المستوى الاول اقامة تجمع ثلاثي اقتصادي بين الاردن واسرائيل والكيان الفلسطيني الوليد على غرار الاتحاد الاقتصادي القائم بيـــن دول البينلوكـــس الاوروبيـــة (بلجيكـــا، هولنـــدا ولوكسمبرغ) .

2ـ المستوى الثاني اقامة منطقة للتبادل التجاري الحر يضم اسرائيل الاردن سـوريا لبنـان والكيان الفلسطيني الوليد على ان تنتهي في حدود عام 2010.

3ـ المستوى الثالث اقامة منطقة موسعة للتعاون الاقتصادي ليشمل اضافة الى منطقة التبـادل التجاري الحر بلدان مجلس التعاون الخليجي تتم في اطارها حرية انتقال رؤوس الاموال .

عند قراءة هذه الدراسات يلاحظ يتضح ان خيار اقامة تجمع اقتصادي لا يتناقض بـل يعزز خلق السوق الشرق اوسطية ومنطقة التبادل التجاري الحر بين بلـدان المشـرق وفقـا لتعاريف الجغرافية السياسية الجديدة . والادهى من ذلك ان الكيان الفلسطيني الوليـد سـوف يتحول في اطار تلك التصورات والمخططات الى جسر للعبور الاقتصادي للدولة العبرية فـي اتجاه بقية مناطق الوطن العربي .(73)

ثانيا: المتوسطية المشروع الاوروبي

خلافا للموقف الامريكي الـذي يقـف عنـد حـدود اسـتقرارمصالحه الاقتصاديـة والاستراتيجية في المنطقة ، والتزامه بالحفاظ علـى امـن اسـرائيل وتفوقـها العسـكري والاقتصادي ، توجد الرؤية الاوروبية والتي تعالج مستقبل المنطقة من زاوية الشروط التـي ترى بضرورة توفرها لقيام علاقات مستقرة بين دول المنطقة ومن زاوية علاقة اوروبا بكـل من المشرق والمغرب العربيين واسرائيل .(74)

اصبح الفكر الغربي يعطي اهمية جيواستراتيجية لمنطقة المتوسط والشرق الاوسط في صراع الامم والعلاقات الدولية ، والمعروف ان من يسيطر على منطقة المتوسط يسيطر على ممرات تجارية في البحر والجو وعلى جزء من اليابسة فهي بمثابة القلب في العـالم القديـم، فظهرت فكرت المتوسطية من هذا المنطلق من اجل الحفاظ على مكانة اوروبية متميزة فـي النظام الدولي خاصة وان المتوسط يعتبر الوجه الحضاري لاوروبا .

هذا وينطلق الاتحاد الاوروبي في رؤيته من منطلق مصالحه في الشرق الاوسـط ، بسبب قربه الجغرافي ، وكون العالم العربي منطقة حيوية لامدادات اوروبـا مـن الطاقـة ، فالاهمية الاستراتيجية والقرب الجغرافي للشرق الاوسط يتطلبان اقامة علاقات مسـتمدة مـن تجربته الخاصة في التعاون الاقتصادي في اوروبا .

وقبل البدء في تعريف المتوسطية وتقديمها لا بد من الايضاح بان المتوسطية تلتقي بمجموعة من المفاهيم مع الشرق اوسطية (الامريكية ــ الاسرائيلية) منها شمولية الحديث عن مفهوم الامن ، المدخل التعاوني لحل النزاعات، اهمية انشاء نظام اقليمي له مؤسساته وقواعد سلوكه الى جانب وجود عدد من الدول الاعضاء منضمة للمشروعين. الا ان هذين المشروعين يختلفان جذريا عند مقارنتهما اذ لكل منهما منطلقاته وهويته وآفاقه ، فالشرق اوسطية هي الجزء الاهم من عملية السلام في المفهوم الامريكي الاسرائيلي لعلها تعمل على ادماج اسرائيل في نسيج المنطقة ، في حين ان المتوسطية هي خطوة متقدمة في السياسة المتوسطية الجديدة .(75)

تقوم المتوسطية على الاهمية الاستراتيجية لحوض المتوسط لدى الجماعة الاوروبية، وذلك سعيا لتحقيق مشاركة متوسطية جديدة تهدف الى بلورة اطار شامل ، وتأتي كمحاولة اوروبية لمواجهة الهيمنة الامريكية وكرد فعل على تهميش المشاركة الاوروبية في المجتمع الدولي في ظل صياغة المستقبل .(76)

1ــ استراتيجية النموذج الاوروبي

بعد الزوال التدريجي للاستعمار الاوروبي عن الوطن العربي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ،اصبحت اوروبا مهتمة باامورها الداخلية مستبعدة من الشرق الاوسط وشمال افريقيا تاركة للاتحاد السوفياتي وامريكيا ملء الفراغ في تلك المنطقة .(77)

وقد ظلت منطقة المتوسط مهملة في السياسات الخارجية للبلدان المتوسطية الاوروبية منذ ان حطت الحرب الثانية رحالها بين قطبي الحرب الباردة ، ذلك ان دول الجنوب المتوسطي كانت حديثة الاستقلال او النشأة نسبيا او ما تزال تحت وطأة الاستعمار الاوروبي المتوسطي آنذاك ، اضافة الى هيمنة امريكيا على الصراع العربي ــ الاسرائيلي ، فجعلت المتوسط بحرا للازمات والتناقضات.(78)

فعادت اوروبا الى الساحة بعد عام 1967 بسياسة جديدة من قبل الرئيس ديغول التي نتج عنها توقيع اتفاقيات التعاون الاقتصادية بين السوق الاوروبية المشتركة وبلدان المغرب العربي ، وفي 1971 اصدر الاتحاد الاوروبي ميثاق شومان الذي اكدوا فيه وزراء الخارجية الستة في المجموعة الاوروبية على قرار الامم المتحدة 242 ، من اجل اعتماد سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة وفي قمة لاهاي في 1969 ظهر التعاون العربي الاوروبي الا ان امريكيا

والاتحاد السوفياتي كانا غير مرتاحين للعودة الاوروبية للقضايا الشرق اوسطية على اعتبار هذه المنطقة موقوفة عليهما .

وفي 1972 تبنت السوق الاوروبية المشتركة مقاربة متوسطية شاملة تهدف الى تأطير اتفاقاتها في التعاون الا ان المقاربة المتوسطية لم تكن شاملة ، فسياسة الجماعة الاوروبية بقيت مرتكزة اساسا على العلاقات الثنائية من خلال اتفاقيات ثنائية عقدت بين بعض الدول العربية والمجموعة الاوروبية .(79)

عقب حرب 1973 بدء الحوار العربي الاوروبي بعدما بات العرب القوة السادسة في العالم وذات تأثير في العلاقات الدولية ، وقد نشأت اطر لهذا التعاون لكنه لم يستمر طويلا نتيجة توصل الجانب المصري الاسرائيلي لاتفاقية كامب ديفيد في اواخر السبعينات وبسبب الضغط الامريكي من اجل محاصرة النفوذ الاوروبي وتصدع العمل العربي المشترك بعد تفجر النزاعات الداخلية والاقليمية في المنطقة العربية وعلى اطرافها.(80)

في عام 1974 وافقت البلدان العربية في (قمة الرباط) على مبدأ الحوار العربي الاوروبي لكن عندما طلب مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ادى ذلك الى تأجيل الاجتماع الاول للجنة العامة .وفي 1974 تم تجاوز الازمة في ديلين باعتماد صيغة تعاون بين مجموعات لا بين دول ، كان الهدف منها اقامة حوار تعاون قادر على خلق الشروط الاساسية لتنمية العالم العربي لتقليص الفجوة الثقافية التي تفصل بين البلدان العربية عن البلدان الاوروبية الا انها لم توضح مدى العلاقات الخاصة ولا المصالح المفترضة ولا وسائل تقليص الفجوة .(81)

الا ان الحوار سرعان ما اهتز نتيجة الاتفاق الاقتصادي بين السوق الاوروبية المشتركة واسرائيل في عام 1975 حيث اعتبر العرب ذلك مكافأة على الاحتلال الا ان الاوروبيين اعتبروه ضمن اطار التوجه الجديد الشامل في المتوسط .(82)

وبررت الجماعة الاوروبية موقفها ذلك على انها منذ اواخر الخمسينيات اقامت مع عدد كبير من الدول النامية علاقات اقتصادية واتخذت تلك العلاقات شكلين : علاقات ثنائية بين الجماعة وكل دولة على حدة مثل الاتفاقيات التي عقدتها مع الدول العربية المحيطة بالمتوسط واسرائيل . وعلاقات جماعية كاتفاقية باوندي الاول في 1963 ، والثانية في 1969 مع الدول الافريقية ، واتفاقيات اللومي في 1975 والثانية في عام 1979 ، والثالثة في عام 1985 تشمل 66 دولة في العالم النامي ، فهي صيغ تنظيمية تبحث ما بين الاقتصادات المتقدمة وبلاد العالم النامي ،تهدف الى تنظيم علاقات الجماعة مع هذه الدول بوساطة اتفاقيات تفضيلية جمركية وتجارية واقتصادية اضافة الى اقامة علاقات مع جنوب شرق آسيا منذ عام 1972 .(83)

ونرى من خلال العودة الى الحوار العربي الاوروبي ان اولويات الطرفين كانت مختلفة ، فالعرب يريدون دعم الجماعة الاوروبية لهم في النزاع العربي الاسرائيلي ، بينما البلدان الاوروبية تريد من الحوار ان يضمن لها تزويدا منتظما بالنفط وباسعار معقولة حيث ركز اعلان كوبنهاجن (4 وزراء عرب اوفدتهم الجزائر في 1973 لتقديم الملف العربي الى القمة الاوروبية في كوبنهاجن) على اهمية فتح المفاوضات مع منتجي النفط عن طريق اقامة نظام شامل يتضمن تعاونا واسعا لفرض التنمية الاقتصادية والصناعية في هذه البلدان وتضمن ايضا استثمارات صناعية وتموينا مستقرا بالطاقة للدول الاعضاء وباسعار معقولة .(84)

ومن الجدير بالذكر ان امريكيا لم تكن تسمح للاوروبيين والعرب ببحث موضوع النفط لوحدهم حيث دعت في 1974 لعقد مؤتمر للطاقة في واشنطن وأبدت تحفظها ازاء اية ترتيبات خاصة بين المجموعتين في هذا الشأن التي من الممكن ان تؤثر على الجهود الدبلوماسية الامريكية لاحلال السلام في الشرق الاوسط ، بينما على الصعيد الاقتصادي كانت امريكيا تعارض اية سياسات تتضمن منح تفضيلات جمركية لان من شأن ذلك جعل المنتجات الاوروبية في وضع افضل من المنتجات الامريكية في الاسواق العربية . وقد نجحت امريكيا في خفض التسهيلات الجمركية التي تمنح لاطراف عربية في اطار الانتساب للسوق الاوروبية .(85)

ان التناقض ما بين الموقف الاوروبي من الحوار الذي تمثل بانه اقتصادي قوامه التكنولوجيا مقابل راس المال والنفط العربي ، فالعرب محتاجون للتكنولوجيا كما تحتاج اوروبا للنفط والمال العربيين . ورأت اوروبا فيه وسيلة لتوفير الارضية الكفيلة لتحقيق اهدافها سواء كانت سياسية او اقتصادية ذلك بان تسعى الى تثبيت اسعار النفط او منع زيادتها في الوقت نفسه تحصل على الاموال العربية بافضل شروط استثمارية للحصول على ضمانات حقيقية في مواجهة تقلبات العملات وازمة سوق المال العالمية ، بينما المنظور العربي واقعه سياسي يتعلق بالمشاركة الاوروبية في حل الصراع العربي الاسرائيلي وتسوية شاملة وعادلة وفقا للرؤية العربية والفلسطينية .

هذا التناقض ما بين المنظورين(الاقتصادي والسياسي) ظل سائدا على اجواء الحوار العربي الاوروبي حتى اواخر السبعينيات مما افقد الحوار من اية فعالية حقيقية وظلت انجازات ونجاحات التعامل العربي الاوروبي مقتصرة على مستويات العلاقات الثنائية المباشرة ما بين الدول العربية والدول الاوروبية فرادى .(86)

على الرغم من ذلك لا يمكن تصور مستقل لطبيعة العلاقات بين العرب والاوروبيين كمجموعتين اقليميتين بعيدا عن التبعية الامريكية ابان الحرب الباردة التي شكلت كابوسا

للاوروبيين الذين كانوا يخشون من هجوم سوفيتي نووي او تقليدي عليها مما جعلهم يسايرون الموقف الامريكي في سياساته تجاه الشرق الاوسط الى حد التطابق .(87)

والملاحظ تاريخيا ان الدور السياسي الاوروبي كان ينشط دوما في حال وقوع ازمات في المنطقة العربية ، وذلك اما لتخفيض التوتر في العلاقات الامريكية العربية ، واما في محاولة البحث عن دور متواضع لان اوروبا لا تملك القدرة على الاصطدام مع امريكيا فيأتي الدور الاوروبي وكأنه مكملا للدور الامريكي لا ندا له .(88)

الا ان الحوار العربي الاوروبي توقف رسميا على الصعيد الرسمي مباشرة نتيجة ازمة لوكربي ، مع العلم ان الحوار كان متوقف عمليا قبل ذلك. اضافة لعدم وجود جداول اعمال عربية وجداول اعمال مشتركة بين الطرفين .(89) الا ان الحقبة الاخيرة من فترة الثمانينيات اوجدت العديد من الاهداف والمحركات لدى جانبي الحوار نتيجة للتطورات الحاصلة في العلاقات بين الشرق والغرب منذ منتصف الثمانينيات .وتسعى اوروبا الى تحقيق وحدتها والى خلق ثقل دولي اوروبي وتعاظم اثره في تحديد مكونات النظام العالمي المرتقب في القرن الحادي والعشرين ، وهنا برزت ضرورة لضمان الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الاوسط ، وهذا يعني الحيلولة دون حدوث تطورات سلبية في المنطقة يمكن ان تؤثر سلبيا على فكرة اوروبا .اضافة لوجود الاعتبارات الاقتصادية وعلى راسها ضمان الامدادات النفطية العربية خاصة بعد التراجع المحتمل في بحر الشمال اضافة للمصالح التجارية. فاوروبا تعتبر الشريك التجاري الاول للدول العربية وتصدر المجموعة الاوروبية للدول العربية ما معدله نسبة 9% من مجموع صادراتها للعالم.(90)

نتيجة لذلك بادرت المجموعة الاوروبية بتطوير سياستها المتوسطية واصدرت اللجنة الاوروبية في 1989 وثيقة بعنوان اعادة توجيه السياسة المتوسطية (مشروعات للفترة 1992ـ 1996) ركزت على توسيع نطاق التبادل التجاري وتطوير القطاع الحكومي وحماية البيئة الاقليمية والموارد البشرية ، اضافة الى دعم سياسات الاصلاح الاقتصادي في دول جنوب وشرق المتوسط .(91)

فمنذ مؤتمر مدريد 1991 استبعدت امريكيا كليا من امكانية أي دور اوروبي فاعل في عملية السلام التي تمخضت عن توقيع اتفاقيات اوسلو وواشنطن في 1993 واتفاق القاهرة ووادي عربة في 1994 ، واتفاق طابا في 1995 ، ولم تتمكن المجموعة الاوروبية من القيام باي دور على صعيد العملية السلمية او وضع مساراتها او التدخل في تقريب وجهات النظر بين الاطراف المعنية بالصراع العربي الاسرائيلي .(92)

وقد تشددت امريكيا في عدم منح اوروبا في اطلاق مبادرة او أي مشاركة في صياغة عملية السلام فعندما دعت امريكيا لعقد مؤتمري الدار البيضاء وعمان للشرق الاوسط وشمال افريقيا اللذان ابرزا احدى التحديات التي تواجهها المجموعة الاوروبية خصوصا ان الشرق اوسطية المطروحة ذات بعدين (الاقتصاد والجغرافيا) فشكلت الدعوة الشرق اوسطية حافزا للاوروبيين على مواجهة المخاطر التي تهددهم على اعتاب القرن الحادي والعشرين الذي تريده امريكيا قرنا امريكيا بلا منازع .(93)

اصبحت عملية السلام من اهم القضايا في اهتمامات الجماعة الاوروبية لا سيما منذ بداية عملية الوحدة الاوروبية ودخولها حيز التنفيذ في 1995 على اعتبار ان المجموعة الاوروبية تعتبر الممول الاقتصادي لعملية السلام .(94)

الا ان المجموعة الاوروبية لا ترغب في حصر دورها في المنطقة على التمويل المالي دون الانخراط في الترتيبات الامنية النهائية ، فأنصب الاهتمام السياسي الاوروبي على مفاوضات متعددة الاطراف وترتيباتها باعتبارها المجال السياسي الوحيد الذي يجد فيه الاوروبيون دورا شبه معترف به دوليا خاصة من الطرف الدولي الاقوى في عملية السلام وهي امريكيا .فاوروبا تسعى لتكثيف تواجدها على هذا المستوى لخلق نوع من الامر الواقع الذي يمكن دول اوروبا من المشاركة في الترتيبات الامنية النهائية للمنطقة 95)

وقد قدمت اللجنة الاوروبية تقريرا تناولت فيه المساندة الاوروبية لعملية السلام في الشرق الاوسط في صورتها الاخيرة (اتفاق غزة اريحا)، وهي الورقة التي عرفت بمستقبل العلاقات الاوروبية الشرق اوسطية) ويتبنى مشروع اللجنة الاوروبية محورين للتحرك الاوروبي في المنطقة يتمثلان في المحور الدبلوماسي الذي بدأت جهوده في مدريد ، والمحور الاقتصادي الذي يعتبر المحور الاهم من وجهة النظر الدولية وليست الاوروبية فحسب .(96) فتراس الاتحاد الاوروبي احدى اللجان المنبثقة عن مدريد وهي اللجنة الاقتصادية وفرض نفسه مجددا على لجنة نزع السلاح وضبط التسلح.(97)

ان الاتحاد الاوروبي اراد المشاركة في عملية التسوية لاسباب استراتيجية ،تجارية، واقليمية ، وتصوره لمضمون التسوية قريب من التصور العربي سواء بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني او الانسحاب من الاراضي المحتله ، فهناك مصالح اقتصادية واستثمارات اوروبية في البلدان العربية مرتبطة بنجاح عملية السلام.(98)

فالاوروبيون يرون بان علاقة واهتمامات الولايات المتحدة الراهنة بالشرق الاوسط ظاهرة عابرة لانها تأتي نتيجة عوامل واعتبارات عابرة (واردات نفطية، صراع عربي

اسرائيلي ، احتواء سوفياتي) لم يعد موجودا فان اعتماد اوروبا على نفط الشرق الاوسط اكثر بكثير من اعتماد امريكيا . وان الصراع العربي الاسرائيلي في طريقه للحل، ويشيروا بان الشرق الاوسط يمكن ان يهدد الامن الاوروبي من خلال انتشار الصوراريخ الباليستية وتصاعد نفوذ حركات الاسلام السياسي على الحدود الجغرافية لاوروبا وهو تهديد لا تواجهه امريكيا وترى اوساط نافذة ان الاخطار التي تواجه اوروبا اتية من الجنوب بعد زوال الاتحاد السوفياتي ومن المغرب اكثر تحديدا .(99)

واوروبا حريصة على تفعيل وجودها في المشرق العربي من خلال عملية السلام فعملت على تفعيل علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي ، حيث تؤمن تلك الدول لاوروبا 22% من واردات الاتحاد الاوروبي النفطية ، وتمثل سوقا استهلاكية للصادرات الاوروبية ، وتعمل المفوضية الاوروبية حاليا على بلورة مقترحات للمجلس الاوروبي من اجل تعميق الحوار السياسي مع دول مجلس التعاون الخليجي ، الا ان الاوروبيين يرون بان دورهم في الخليج محدود جدا في ظل وجود امريكي ضاغط .

في نفس الوقت تتميز العلاقات القائمة بين الاتحاد الاوروبي والمنطقة العربية باقامة علاقات مع الانظمة الاقليمية(مجموعة مجلس التعاون الخليجي ،الاتحاد المغاربي والمشرق العربي) الى جانب الابقاء على العلاقات الثنائية على اساس فردي . تتعامل الجماعة الاوروبية مع المنطقة العربية كمجموعات جغرافية اقتصادية لا على اساس تجمع سياسي متكامل ، وجاءت اولوية التعاون على اساس اقليمي .(100)

ثم اخذت الجماعة الاوروبية بعداتفاقية ماستريخت(*) تدمج البعد الاقتصادي مع البعد السياسي في سياستها تجاه المنطقة العربية على عكس ما كان عليه ابان انطلاقة الحوار العربي الاوروبي وهذا التوجه وجد بعد عملية التنسيق الامريكي الاوروبي لدعم عملية السلام في الشرق الاوسط بحيث تكون المساعدة الاقتصادية الاوروبية بكل نشاطاتها موظفة لتحقيق السلام عبر الانجاز الاقتصادي.(101)

اصبحت الاستراتيجية الاوروبية تجاه منطقة الشرق الاوسط تقوم على توجه مزدوج بشقيه الفلسطيني والاقليمي .

---

* اتفاقية ماستريخت (التي قرر فيها مجلس السوق الاوروبي قراره بشأن الاتفاقية الاقتصادية والنقدية والوحدة السياسية في 91/9 وتم التوقيع عليها في عام 92/2 . هدفها انشاء سوق مشتركة واتحاد اقتصادي ونقدي وسياسي).

فيما يتعلق بالتوجه الاقليمي والخاص بالعلاقات الثنائية بين المجموعة الاوروبية ودول المشرق العربي الى جانب اسرائيل .فهي تتحدث عن الاستفادة من تحديث اتفاقيات الشـــراكة الموقعة بينها وبين اسرائيل ودول المشرق العربي وهذا الاجراء سيوفر للجماعة منفذا تحتفـظ من خلاله بخصوصية علاقاتها مع بعض دول المنطقة خاصة اسرائيل وذلك بـــالتوازي مـــع الترتيبات الجماعية الاقتصادية التي ستنتج عن احلال عملية السلام النهائي في المنطقة ، تلـك الترتيبات ستؤدي الى اقامة مؤسسات للادارة الجماعية للموارد الطبيعية في المنطقة كالميـــاه والطاقة ، وقد تمتد هذه الترتيبات الى اتفاقيات امنية بين دول المنطقة .(102)

ومن الجدير بالذكر ان هناك علاقات اقتصادية قائمة على اتفاقيات اقتصادية ما بيـــن دول الاتحاد الاوروبي وبين دول المغرب العربي ، فهناك اتفاق موقع في 1976 مـــع تونـــس والجزائر والمغرب ، ووصلت حيز التنفيذ في عام 1978 واصبحت نافذة في عام 1979 ،نصـت على ازالة الحواجز الجمركية امام المنتجات الصناعية المغربية مع استثناء مؤقت للمنتجـــات النفطية المكررة التي وضع لها سقف محدد واجراء تخفيضات كبيرة في الرســـوم الجمركيـــة على الصادرات الزراعية المغربية فيما يتعلق باجراء التمويل والاقامة وتقرير مساعدات مالية لهذه الدول .(103)

ومن هنا كانت رغبة الجماعة الاوروبية باقامة مناطق للتجارة الحـــرة مـــع منطقـــة الشرق الاوسط ، والتي يتم التمهيد لها باقامة علاقات تجارية بين دول المنطقة واســـرائيل ، فهذه الاهتمامات الاوروبية بالمنطقة لها محددات داخلية ، ويأتي علـــى رأســـها الصعوبـــات الاقتصادية التي تعاني منها دول الجماعة كالصعوبات التي تواجه المنتوجات الاوروبية داخـل اسواقها من منافسة اسيوية وامريكية جعلت القائمين على الاقتصـــاد الاوروبـــي يتوجـــهون بانظارهم الى اسواق جديدة خاصة تلك التي تقع في المناطق الجغرافية القريبة من المجموعـــة الاوروبية وعلى راسها منطقة الشرق الاوسط ، حيث تكمن احد اهـــداف تحديـــث اتفاقيـــات الشراكة مع دول المنطقة خاصة اسرائيل يفتح اسواق جديدة امام المنتوجات الاوروبية .(104)

اخذت اوروبا تشجع دول المنطقة على مواصلة الاصلاح الاقتصادي واتخاذ اجراءات ملموسة لتشجيع الاندماج الاقليمي فتشجع على التفكك المتدرج للقيـــود الجمركيـــة بيـــن دول المنطقة باعتبار ان هذا سيقود الى قيام منطقة تجارة حرة اقليمية في بدايات القرن 21 .(105)

تطرح اوروبا مفهوم الشراكة ليشمل حقولا مختلفة سياسية واجتماعيـــة واقتصاديـــة وثقافية ، ويتعهد الاتحاد باعادة الانطلاق بالاقتصاد المغاربي لتشـــجيع الاندمـــاج الاقليمـــي المغربي من اجل اندماج الجزائر وتونس والمغرب واقامة منطقة اقتصادية تضم المجموعـــة

الاوروبية ودول المغرب العربي . وتطرح اوروبا اضافة الى علاقتها بدول المشرق واسرائيل والمغرب قيام علاقة بما يطلق عليه دول متوسطية ثالثة تشمل الدول المتوسطية غير الاعضاء في الاتحاد الاوروبي (دول المغرب العربي والمشرق العربي واسرائيل ، تركيا ، مالطا باستثناء ليبيا لاسباب سياسية .هذا ويرتبط الاتحاد باتفاقيات تعاون مع معظم الدول المذكورة تشمل تلك الاتفاقيات فتح اسواق دول الاتحاد امام البضائع الصناعية بين الدول المعنية بينما تتطابق الشروط بالنسبة للمنتوجات الزراعية من بلد لاخر ، وينص الاتفاق الموقع مع اسرائيل باقامة منطقة تجارية حرة متبادلة فيما يخص السلع الصناعية وذلك منذ 1989 .(106)

وضع تقرير استشاري في آب ــ كانون ثاني 1992 لاشكال مساندة المجموعة الاوروبية للاندماج الاقليمي والتعاون بين دول الشرق الاوسط وخلص التقرير "انه امر ذو حيوية للمجموعة الاوروبية ان يكون هناك في المستقبل في شرق اوسط مستقر وان تقوم معه علاقات حسنة ، فهناك المخاطر من قيام انظمة معادية للغرب ، اضافة لتفاقم الهجرة الى اوروبا نتيجة عدم الاستقرار السياسي من جهة ونتيجة الاخفاق الاقتصادي من جهة ثانية" . وشدد التقرير على تشجيع التعاون والاندماج وهو التوجه الصحيح الذي يجب على اوروبا اعتماده حيال المنطقة ، ونص التقرير ايضا على الاتحاد بتشجيع مساعي دول الشرق الاوسط لتحقيق تنويع اقتصادي وتجنب الاعتماد على فرع اقتصادي واحد كالزراعة او النفط ، اضافة لتقليص الفوراق بين الدول الغنية والفقيرة في المنطقة وتنسيق السياسات الاجتماعية والاقتصادية بين دول المنطقة الذي يهدف الى تحرير التجارة والتوصل الى درجة تكاملية في حركة عناصر الانتاج .(107)

فالمفوضية الاوروبية تقول "في ظل التجزئة القائمة في المنطقة لن تستطيع المكاسب المترتبة عن الاصلاحات المحصورة في النطاق الوطني ان تثمر نتائج اقتصادية كافية وهنا تكمن اهمية التعاون الاقليمي الذي سيولد اقتصاديات كبيرة الحجم ، وتشجع التعاون الاقليمي وبناء المؤسسات الاقليمية" .وترى المجموعة الاوروبية بأن اهمية المنطقة ليس فقط يكمن في قربها الجغرافي وانما بتوجهها الجديد الذي يقوم على الشراكة وتوليد اشكال جديدة من التعاون في حقول عدة سياسية واجتماعية واقتصادية وان تؤسس هذه الشراكة على الحوار السياسي والتقدم نحو التجارة الحرة وتشجيع الاصلاح الاقتصادي وتوسيع التعاون الاقليمي والمالي .(108)

تريد اوروبا ايجاد سياسة بناء جسور خاصة تلك التي تعبر المتوسط وصولا الى دول شمال افريقيا العربية والشرق الاوسط واسرائيل وقبرص ومالطا لان هذه البلدان متاخمة لاوروبا السائرة على طريق التوحيد .(109) لذا فالمنطقة العربية تعد من المنظور الجيو استراتيجي الطريق الذي يربط بين اسيا واوروبا وبين شرق افريقيا واوروبا . ونتيجة لهذا

العامل الجغرافي فان اهمية الاستقرار في المنطقة العربية ستزداد بالنسبة للجماعة الاوروبية والتي بدورها تظهر اهتماما في احتواء النزاعات الاقليمية والدولية التي قد تقوم في الشرق الاوسط او مع دول الجوار لما لهذه النزاعات والعوامل المذكورة سابقا من انعكاسات خطيرة على الامن الاوروبي.(110)فاوروبا تريد منع انتشار الحركات المتطرفة في العالم العربي وبالتالي تخفيف الاخطار التي قد تنشأ عن هذه المجموعات اضافة الى الحد من تدفق اللاجئين بين هذه الدول وما يرتبط بذلك من اخطار تغيير اثني وديني لتركيبة السكان الاوروبيين .(111)

يشدد الفكر الاوروبي حاليا وبصفة خاصة على دول الجنوب أي جنوب المتوسط بصفتها مصدرا للخطر والتهديد العالمي ويأتي ذلك من مستويات التسلح المرتفعة حيث تنفق دول العالم النامي ما معدله 6% من اجمالي الناتج القومي و2% من الانفاق الحكومي على الاغراض العسكرية . اضافة الى تدني معدلات النمو الاقتصادي في معظم دول العالم الثالث والمصحوب بتنامي الظروف المسببة للاضطرابات الاجتماعية لا بد ان تؤدي الى ارتفاع معدلات عدم الاستقرار السياسي في تلك الدول والتي تؤدي بمجموعها الى تنامي الحركات الاصولية في انحاء متفرقة من العالم وهذا ما يعتبره الغربيون خطرا داهما على مجمل حضارتهم في المستقبل القريب.(112)

صدر عن لجنة بروكسل بان البنية الاجتماعية والاقتصادبة والسياسية لعديد من اقطار المغرب العربي والمشرق العربي تعد مصدرا لعدم الاستقرار وبالتالي سببا لهجرات اليد العاملة المكثفة وللتطرف الاصولي وللارهاب والتجارة والمخدرات والاجرام المنظم الذي له اسوأ الاثار على منطقة جنوب المتوسط والجماعة الاوروبية ، ويضيف التقرير "بانه فيما يختص بالاقطار المتوسطية حيث مخاطر الفوضى والهجرات الاجتماعية مرشحة للتفاقم في السنوات القادمة ، فاستقرار الامن في جنوب المتوسط يصبح عنصرا اساسيا من عناصر الاستقرار الامني في ربوع البلاد الاوروبية ".(113)وتدليلا على الاهمية المعطاة للاعتبارات الامنية في علاقات الاتحاد الاوروبي تحديدا بالمغرب العربي يمكن الاشارة على هيمنة موضوع الهجرة على مداولات مجموعة (4+5) المكونة من (البرتغال ، اسبانيا،فرنسا، ايطاليا، دول اتحاد المغرب العربي الخمس) التي تحولت الى صيغة (5+5)ى بعد اضافة مالطا الى الدول الاوروبية المذكورة .(114)

تريد اوروبا تدعيم الانظمة المستقرة في العالم العربي وتحسين الوضع الاقتصادي في هذه الدول من اجل اتقاء شر الهجرة من تلك البلدان . ففي البداية ارتبطت تلك النظرة بخطة الحماية الذاتية وتطورت لخطة شاملة لسياسة اوروبا تجاه منطقة المتوسط هدفها انشاء منطقة كبيرة تتجاوز المتوسط تحتوي 800 مليون نسمة في 40 دولة مما يجعلها الاكبر من نوعها في

العالم وارساء دعائم مالية واقتصادية وثيقة بين اوروبا والعالم العربي وتعاون امني يتجاوز المتوسط ، واوروبا مصممة على المساهمة في التطور الاقتصادي وعلى انشاء تجارة حرة بين الدول العربية وعلى تطوير انظمتها القانونية والاجتماعية والادارية .(116)

اما بالنسبة لعلاقة الاتحاد الاوروبي باسرائيل مقابل تعامله مع دول المنطقة ، تتميز تلك العلاقة بان الاتحاد الاوروبي لدية الاستعداد لتخصيص علاقته باسرائيل سواء على الصعيد الثنائي او على صعيد العلاقة الاقليمية ويبرز ذلك انطلاقا من رغبة اسرائيل في تلك العلاقة الخاصة من جانب ومستوى التطور الاقتصادي والتكنولوجي الذي قطعته من جانب اخر . فوثيقة المفوضية الاوروبية تقول"ترى اسرائيل نفسها بعد ان تجاوز انتاجها المحلي الاجمالي مبلغ 12 الف دولار للفرد الواحد ، وبعد ان باتت تملك قوة ذات مستوى من التدريب انطلاقا من كونها بلدا ينتج ويصدر سلعا وخدمات ذات قيمة وحصانة عالية ، اضافة الى الصلات الوثيقة التي تربط اسرائيل بالمنطقة الاوروبية ورغبتها في المشاركة في انماط مختلفة من العلاقات التي تربط الاتحاد الاوروبي بدول اوروبية اخرى والتي ليست متوفرة للاطراف الاخرى غير الاوروبية ، فالمجموعة الاوروبية تريد ان تبني علاقات قائمة على مفهوم الشراكة ذاته الذي تنوي تطبيقه مستقبلا مع دول المغرب والمشرق العربيين (117).

ووزير خارجية بريطانيا دوغلاس هيرد حين القى كلمة في المؤتمر الذي عقد في لندن في عام1994 بشأن الاسواق المالية في الشرق الاوسط ــ صحيفة الحياة 94/4/29 ــ ، لم يغفل التاكيد المعطى للجنة الاوروبية المكلفة بالتعاون مع اسرائيل بشأن تطوير علاقة اسرائيل بالاتحاد بمنحها اتفاقا خاصا يتناسب مع اقتصادها المتطور ، ويأخذ بعين الاعتبار التنازلات الاقتصادية التي تقدمها للعرب لفتح اسواقها الزراعية امام المنتوجات الفلسطينية ، وتعتقد اسرائيل ان الاتفاقيات الجديدة التي عقدتها مع الاتحاد الاوروبي ودول اوروبا الشرقية والمغرب العربي اضافة الى الامتيازات التي تتمتع بها اسرائيل بموجب اتفاق عام 57 الساري المفعول تسعى اسرائيل للحصول على امتيازات خاصة مع دول الاتحاد الاوروبي في مجالات حق الابحاث والتطوير ، والتنافس في المشتريات خاصة بالاتصالات ، واعادة القوانين الخاصة بالمنشأ بغية توسيع الصادرات الاسرائيلية مع المستويات والتكنولوجيا المتطورة الى السوق الاوروبية الموحدة .(118)فالجماعة الاوروبية تهتم برعاية مصالح اسرائيل الامنية والاقتصادية بحيث لا تؤثر على السياسة الاوروبية في التعاون مع العالم العربي .(119)

فاوروبا اصبحت تهتم بمنطقة جنوب المتوسط والفضاء المغاربي والخليجي وعملية السلام ، فاهتمام اوروبا بالمغرب لانه مصدر اصولي وديمغرافي ، اما اهتمام اوروبا بالمشرق العربي او بعملية السلام على انه مصدر فرص .(120) فالمغرب جاء بالهم

الاقتصادي والمشرق جاء بالهم السياسي الا ان الاهتمامات الاوروبية يغلب عليها بالطابع الامني .(121)

2ـ ترتيبات النموذج الاوروبي

من ناحية تاريخية وفكرية بدأت افكار هذا المشروع المتوسطي تتبلور منذ السبعينيات لكنها في التسعينيات وعند نهاية القرن العشرين اصبحت سياسية ومستقبلية يتضمنها محتوى اجتماعي اقتصادي يهدف لبناء هيكلية اقليمية لضرورات مصالحه الآخذة في الاتساع .(122)ويعد هذا المشروع هو مشروع تعاون وامن خاص بالبحر المتوسط مع جنوب اوروبا على اعتبار انه امتداد لافكار ومشاريع سابقة لها تاريخ ووجود .(123)

وهنا اقدمت دول الاتحاد الاوروبي على اعادة تقييم سياساتها مع دول الجوار الملاصقة لها او المؤثرة فيها داخل القارة الاوروبية وخارجها خاصة دول شرق وجنوب المتوسط ، وظهر هذا التوجه من خلال :ـ

1ـ بيان قمة المجلس الاوروبي الذي عقد في لشبونة في عام 1992 الذي تضمن التأكيد على ان الضفتين الشرقية والجنوبية للبحر المتوسط تماما كالشرق الاوسط، فهي تشكل مناطق جغرافية يرتبط فيها الاتحاد الاوروبي بمصالح قومية تتمثل في الحفاظ على الامن والاستقرارفي تلك المناطق .(124) "هذه المنطقة حساسة للاهتمام الاوروبي ،الهجرة الى اوروبا ، تدفق اللاجئين،امدادات نفطية ، اضافة للخشية من المخاطر الامنية المتنامية والضغوط الاقتصادية المتولدة من حالة عدم الاستقرار التي تعيشها بعض الدول العربي ." هذا وتم تقسيم الشرق الاوسط الى خمس دوائر كل دائرة لها تحدياتها وفرصها (الخليج العربي،الدائرة العربية الاسرائيلية ، المشرق العربي ، المغرب العربي ، والتعاون الاقليمي الجامع) .(125)

2ـ اقرار اللجنة الاوروبية التي عقدت في اسن في اليونان عام 1994 ، حيث صادق المجلس الاوروبي وهو اعلى سلطة في نظام جماعة بروكسل على الاسس الكبرى التي من المفروض ان تقوم عليها الشراكة الاوروبية الجديدة المزمع احداثها بين دول معاهدة ماستريخت وما يسمى بالبلدان المتوسطية الثالثة .(126) هنا اعتمد المجلس الاوروبي في دورته الاخيرة في مدينة ايس مقترحات لجنة بروكسل كأساس للشراكة الاوروبية المتوسطية الجديدة وتلك الخطة المزمع انجازها من بداية عام 1995ـ1996 ، وقد خضعت لمجموعة من الضغوط منها ما ارتبط بوجود ضرورة مواءمة اية خطة شراكة جديدة للالتزامات الاوروبية الدولية الاخرى خاصة ما جاء في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ، اضافة لمراعاة التوازن في تفاعل

المجموعة الاوروبية مع البلدان المتوسطية الثالثة من جهة وبلدان اوروبا الوسطى والشرقية من جهة اخرى .(127)

3ـ مؤتمر كان الذي عقده الاتحاد الاوروبي في فرنسا الذي توقف عند المتوسطية من خلال تحقيق التعاون بين دول المتوسط يالتزامن مع دراسة كيفية تنفيذ بنود معاهدة ماستريخت ، كذلك وجدت دراسة بعنوان (السياسة المتوسطية للاتحاد الاوروبي : اقامة شراكة اوروبية متوسطية) .(128) وفي 1995 وجدت دراسة حول تدعيم السياسة المتوسطية وحملت مقترحات لتنفيذ الشراكة الاوروبية المتوسطية ، مثلت هذه الدراسات مثال واضح على عملية تبلور افكار ومقترحات سياسية شاركت فيها اطراف رسمية وغير رسمية بهدف صياغة هذا المفهوم المتوسطي متعدد الاطراف بالنسبة الى اوروبا .(129)وهناك توجهات رسمية ترافقت مع الدعوات الفكرية الى المتوسطية تجسدت في مؤتمر الامن والتعاون في المتوسط ، واقترح الاتحاد الاوروبي عقد الاجتماع التمهيدي لهذا التنظيم عام 1995 ليشمل منطقة تجارة حرة لاربعين دولة ويعالج ايضا شؤون الامن المتبادل والهجرة الى اوروبا .(130)

4ـ شكلت عملية السلام سياسة جديدة وحافزا لاوروبا للدعوة الى اقامة تعاون متوسطي يضم دولا عربية واسرائيل ، وشجع اوروبا على ذلك العلاقات التقليدية التي ربطتها مع القضية الفلسطينية ودورها في عملية السلام (فرئيس المفوضية الاوروبية جاك ديلور يشير الى ان اوروبا تأتي في طليعة الجهات المانحة للتنمية الفلسطينية فتساهم بنحو 45% من هذه المساعدات فقدم حتى عام 1995 ما مجموعه 183مليون وحدة نقدية اوروبية.

كذلك تزايد الانزعاج الاوروبي من محاولة الولايات المتحدة بشكل مستمر من ابقاء اوروبا على هامش مؤتمر السلام او السماح لها بالمشاركة ضمن الاطر التي تحددها واشنطن، وذلك منذ مؤتمر مدريد وما دار حوله من نشاطات وتحركات دبلوماسية مرورا بمفاوضات متعددة الاطراف حين عارضت امريكيا المشاركة الاوروبية في مجموعة العمل من اجل مراقبة السلام وضبط التسلح . في حين حاولت لان تفرض من خلال مؤتمر الدار البيضاء وعمان تصورها لهياكل التعاون الاقليمي المطلوب انشاؤها وما ردت عليه اوروبا في الدار البيضاء حين القى رئيس المفوضية الاوروبية حينذاك خطابا متوسطيا متجاهلا الاطار الذي يتحدث ضمنه "ومؤكدا على المسؤولية الاوروبية في المنطقة بسبب الجوار والتاريخ المشترك العام والمصالح الاستراتيجية معلنا عن دعوة المفوضية الى اقامة فضاء اقتصادي اوروبي متوسطي مع حلول عام 2010 ." وفي قمة عمان قادت فرنسا والمانيا المعارضة الاوروبية لانشاء بنك لتنمية الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، اوروبا كانت لا تريد ان تمثل الجانب التمويلي للسوق الامريكية ، فاوروبا مصرة على ابقاء واشنطن بعيدة عن اطار المتوسطية .(131)

وتم عقد مؤتمر برشلونة الى جانب المؤتمر الاقتصادي الشرق اوسطي في عمان وذلك في عام 27ـ1995/11/28 ، شكلت برشلونة حدثا اخر وما احدثته مسيرة السلام في العلاقات الاقتصادية والسياسية في المنطقة المتوسطية ، وكان نداء الملك خوان كارلوس ملك اسبانيا في كلمته الافتتاحية للمؤتمر الاوروبي المتوسطي مركزا على تجاوز الانقسام والاغتراب لدى الشعوب التي تعيش على ضفاف المتوسط .(132) هذا الاجتماع شاركت فيه اضافة لمجلس الاتحاد الاوروبي والمفوضية الاوروبية اضافة للدول التالية (المانيا ، الجزائر ، النمسا ، بلجيكيا ، قبرص ، مصر ، فنلندا ، فرنسا ، اليونان ، اسرائيل ، ايطاليا ، الاردن ، لبنان ، تركيا ، السلطة الفسطسنية ممثلة برئيسها ، وتم استبعاد ليبيا لاسباب سياسية) .(133)

انطلقت هذه المبادرة من فكرة ان هذه الدول على ما فيها من اوجه تباين وتنابذ وعلى ما يعتريها من ازمات وصراعات فلا مهرب من تعاونها والعمل على تعزيز الامن والسلام والاستقرار في المنطقة ، ذات التاريخ العريق والتي يشكل البحر المتوسط مركزها . وطرحت في اعقاب فكرة الشرق اوسطية التي ناصرتها امريكيا بلا قيود او شروط. الان مؤتمر برشلونه لم يكن امتدادا او تكرارا لمؤتمر عمان الاقتصادي الذي كان لاسرائيل وامريكيا الكلمة العليا فيه ، وانما اطلق العنان لكلمة اوروبا في حوض المتوسط في وجه امريكيا التي تصر على الانفراد بالقرار في المنطقة الحيوية المتاخمة لحوض المتوسط التي تختزن فيه اهم مستودعات البترول .(134)

وقد حدد اعلان برشلونه الاهداف العامة للتعاون في جعل منطقة المتوسط منطقة جوار وتبادل وتعاون وامن عبر تطوير العلاقات القائمة واستحداث اتفاقيات جديدة وفي اقامة شراكة اوروبية متوسطية من خلال تعزيز الحوار السياسي وتحقيق التعاون الاقتصادي والمالي وفي تسوية خلافات الشركاء بالطرق السلمية مثل الصراع العربي الاسرائيلي والنزاع اليوناني التركي .(135) هنا يوجد تداخل بين المسائل الاقليمية في كل من المتوسطية والاوسطية ووجود دعوة من قبل الاطراف في كل من الصيغتين ، ومثلت برشلونه منافسة للشرق اوسطية على الرغم من نقاط التقاطع بينهما ، فجاءت برشلونه في سياق سياسة اوروبية نشطة لاقامة علاقات في تجمعات ومجموعات اقليمية ودولية عديدة ، وهذا يندرج ضمن السياسة الاستقلالية الاوروبية ومحاولة لبلورة سياسة خارجية لاوروبا متميزة عن سياسة حلف الاطلسي .(136)

هكذا وبانعقاد مؤتمر برشلونه الذي عالج قضايا الشراكة الاوروبية المتوسطية من عدة مستويات :ـ

ـ البعد السياسي والامني

حدد الفكر الاوروبي الاستراتيجي كما سبق وان ذكرنا المخاطر التي قد تعترض الامن الاوروبي سواء المخاطر الداخلية ام الخارجية القادمة من الجنوب ، وفي ضوء ذلك يمكن فهم التوجه الاوروبي الخاص بادراج البعد السياسي والامني في صيغة الشراكة الاوروبية المتوسطية الجديدة .(137)

فاعلان برشلونه ارتكز على وثيقة اللجنة الاوروبية المرسلة الى المجلس والبرلمان الاوروبي في اكتوبر عام 1994 بعنوان السياسة المتوسطية للاتحاد الاوروبي والتي حددت الاهداف الاستراتيجية لهذه الشراكة والتي قامت على عدد من المباديء منها:ـ

1ـ العمل وفقا لميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

2ـ تطوير حكم القانون والديمقراطية في انظمتهم مع الاعتراف ضمن هذا الاطار بحق كل منهم في اختيار نظامه السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي ... .

3ـ احترام المساواة والوفاء بما تعهدوا به من التزامات وفق القانون الدولي .

4ـ احترام حقوق الشعوب المتساوية وحقها في تقرير المصير .

5ـ تسوية خلافات الشركاء بالوسائل السلمية والامتناع عن التهديد باستخدام القوة .

6ـ تعزيز التعاون في مجال الوقاية من الارهاب ومكافحته ...

7ـ تعزيز الامن الاقليمي بين الاطراف عبر العمل على منع انتشار الاسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية من خلال الانضمام الى مجموعة الانظمة الدولية والاقليمية الخاصة بعدم انتشار الاسلحة ... .(138)

كذلك نرى بان قضية الامن تمثل الموجه الرئيس الذي يهم المسيرة الاوروبية المتوسطية .على الرغم من التركيز على الجانب الاقتصادي والاجتماعي الا ان المشاركة السياسية والامنية تأتي في المقدمة على اعتبار ان المشاركات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا يمكن ان تتحقق وان تستمر من دون ان تستند على قاعدة راسخة من الاستقرار السياسي والامني .(139)

فتجربة الاتحاد الاوروبي ومنظمة الامن الاوروبي نموذجان غنيان بالخبرة لتطبيقه في مناطق اخرى من العالم، سواء فيما يتعلق باقامة منطقة سلام واستقرار في منطقة المتوسط بالاستفادة من ميثاق الاستقرار في اوروبا الذي جاء من اجل حل المشاكل التي تهدد الامن اهمها الحدود. كما اقر مؤتمر هلنسكي الاول للامن والتعاون الاوروبي اجراءات امنية تتناول مسألة تبادل المعلومات العسكرية بشأن القوات والتحركات والصناعات الحربية . كذلك هناك

مصدر اخر للافكار الخاصة بالامن وهي لجنة الامن الاقليمي وضبط التسلح المنبثقة عن مؤتمر مدريد للسلام في اطار المفاوضات المتعددة الاطراف بشأن قضايا الامن في الشرق الاوسط التي وضعت لتبادل المعلومات بشأن عناصر تهديد الامن كالاصولية والارهاب على مستوى منطقة الشرق الاوسط .ويمتد نشاطها ليشمل القارة الاوروبية وحوض المتوسط ، وقد اسفر مؤتمر مدريد للسلام على وضع مركز اقليمي لتبادل المعلومات ليكون مقره عمان مع مركزين اخرين هما قطر وتونس .(140)

ـ الشراكة الاقتصادية والمالية

تهدف الى بناء فضاء اقتصادي اوروبي متوسطي ، يشمل عددا كبيرا من المحاور الحيوية اهمها : الاقامة التدريجية لمنطقة تجارة حرة بالسلع المصنعة الى المصنوعات التحويلية بين الاتحاد الاوروبي من جهة والبلدان المتوسطية من جهة اخرى بحيث تكون مستكملة بحلول عام 2010 لخدمة 600 مليون مستهلك . وبما ان الشراكة الاوروبية المتوسطية في مراحلها الاخيرة على انشاء منطقة تجارة حرة بما يتعارض هذا مع مشروع بيريز ، فكيف لمشروع يسعي كهدف بعيد المدى الى اقامة سوق مشتركة بين بعض دول الشرق الاوسط تتضمن امور اخرى مثل اقامة جدار جمركي موحد تجاه الخارج ان ينسجم عمليا مع اقامة منطقة تجارة حرة بالسلع المصنعة بين الاتحاد الاوروبي من جهة ، وبين البلدان المتوسطية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا من جهة اخرى ، تتضمن ازالة الحواجز الجمركية والادارية والنقدية على التجارة بالسلع المصنعة بين الطرفين .(141)هذا وستكون الازالة تدريجية وبحسب جدول زمني للرسوم الجمركية والقيود الادارية والكمية والنقدية على التجارة بهذه السلع بين الطرفين وستغطي مجمل المبادلات ضمن احترام الالتزامات المترتبة عن اتفاقيات المنظمة العامة للتعريفات والتجارة الدولية (الغات) في هذه المنطقة .(142)

وتبين الوثيقة التي صدرت عن مؤتمر برشلونة ، ان انشاء مثل هذه المنطقة يتطلب من الدول المتوسطية العربية بشكل واضح الالتزام والقيام بالاجراءات التالية :ـ

1ـ اعتماد اجراءات ضرورية في مجال شهادة المنشأ وشهادة الاصل وحماية الملكية والمنافسة.

2ـ تطوير السياسات المعتمدة على اقتصاد السوق واندماج اقتصادات هذه الدول .

3ـ تكييف وتطوير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية عبر اعطاء الاولوية لتحديث القطاع الخاص واطاره القانوني والتنظيمي .

وترى الوثيقة بان تحقيق منطقة التبادل التجاري الحر ونجاح الشراكة الاوروبية المتوسطية يعتمد على زيادة المساعدات المالية التي يجب ان تساهم في تعبئة الفاعليات الاقتصادية المحلية ضمن افق التنمية المتناسقة والدائمة من خلال اقامة تعاون مالي جدي وادارة اقتصادية شاملة وصحيحة لضمان نجاح الشراكة .(143) ان تعزيز التبادل التجاري بين الاتحاد الاوروبي من جهة والبلدان المتوسطية من جهة اخرى يعتبر العمود الفقري لخطة الشراكة الاوروبية المتوسطية الجديدة والاولوية المؤكدة . فهذا النهج التجاري الحر هو في حقيقة الامر متاح ليس على المستوى الاوروبي والمتوسطي فحسب بل على المستوى العالمي ككل.

لم تسمح الالتزامات الاتحاد الاوروبي الدولية بابرام اية اتفاقيات جديدة تجارية كانت خارج اطار ما يسمى بمناطق التبادل الحر ، كذلك من جهة البلدان المتوسطية منها كتونس ،والمغرب،واسرائيل التي قد حققت بعدا من التقدم الاقتصادي ومن الانفتاح على الاقتصاد العالمي مما يجعل تعاونها التقليدي الراهن مع الاتحاد الاوروبي غير مجد . اضافة الى ان البلدان المتوسطية الموقعة في معظمها على اتفاقيات مراكش المتعلقة بالمنظمة العالمية للتجارة ليس امامها اليوم الا نهج تجاري واحد وهو نهج التبادل الحر .(144)

ومن المتوقع ان تشكل منطقة التبادل الحر اكبر تجمع تجاري دولي وهذا يعود الى هذه العملقة هي اساسا اوروبية لا متوسطية حيث ان عدد الاقطار المتوسطية الجنوبية التي من المحتمل ان تنسب الى المنطقة لن يفوق عددها 15 دولة تقريبا في حين ان عدد الاقطار الاوروبية الاعضاء في منطقة التبادل الحر يزيد عن 25 بلدا ، وتعتبر من فصيلة الاقتصادات المتقدمة صناعيا وتقنيا .وهذا الوضع شبيه بمنطقة التبادل الحر التي تربط بين المكسيك من جهة والولايات المتحدة وكندا من جهة ثانية ، فمسألة حرية التبادل التجاري الدولي تعتبر من اخطر اشكاليات العلاقات الاقتصادية العالمية الراهنة واكثرها جدلا .(145)

كذلك ان الاتحاد الاوروبي لا يطرح فكرة اقامة سوق مشتركة في المنطقة بالاندفاع او الوضوح ذاته الذي يطرح في اسرائيل ، بل يدعو الى التوصل الى تسوية تقوم على اتفاقيات تعاون اسرائيلية وعربية ومتعددة الاطراف ، ويدعو اسرائيل الى المشاركة في تنمية المنطقة ككل ، فاستقرار المنطقة يحظى باولوية اوروبية على ترتيبات اخرى ، لان خطر انعدام الامن والاستقرار له انعكاسات على اوروبا . كذلك ترى اوروبا ان اقامة سوق مشتركة يتطلب اعواما طويلة " فهنا لا بد من الاعتراف بان قيام علاقات تجارية شاملة بين اسرائيل وجيرانها سيتطلب سنوات من الصبر والتحمل " .(146)

هذا ويأمل الاتحاد الاوروبي في المرحلة الثانية التعامل مع دول المشـــرق العربـــي بهدف انشاء منطقة اقتصادية للشرق الاوسط بمشاركة اسرائيل والاتحاد الاوروبي ، وتعتـــبر اتفاقية المشاركة بين اسرائيل والاتحاد الاوروبي اول لبنة اساسية فـــي هـــذا البنـــاء الجديـــد للعلاقات . كذلك حدثت مفاوضات ثنائية في هذا الاتجاه بين مصر والاردن ولبنان وســـوريا والفلسطينيين .هذا وتبدأ التجارة الحرة بالنسبة للمنتجات الصناعية مباشرة بعد سريان الاتفاقية المعنية بينما تجارة المنتوجات الزراعية وحركة رؤوس الاموال وتأسيس شركات في الـــدول الشريكة من المقرر ان تتحرر تدريجيا ، فهنا على دول المتوسط ان تفتح اســـواقها للمنافســـة الاوروبية وتحديث هياكلها الاقتصادية والاجتماعية والتكيف مع نظام اقتصاد السوق .(147)

ولقد كشفت وسائل الاعلام الاسرائيلية (حمون93/10/27) مضمون الوثيقة الخاصة التي ارسلتها مجموعة السوق الاوروبية المشتركة الى وزير الخارجية الاسرائيلية شمعون بـــيريز تحت عنوان (عملية التعاون بين دول المشـــرق مصـــر ،الاردن،ســـوريا،لبنـــان،المنـــاطق الفلسطينية،وبين اسرائيل)جاء في هذه الوثيقة مشاريع تنسجم مع مستويات ومشاريع التكـــامل الاقتصادي في الشرق الاوسط التي تتبناها اسرائيل ، وجاء في هذه الوثيقة المقترحات الآتيه:

1ـــ العمل على اقامة منطقة تجارة حرة خلال عشر سنوات تشمل بلـــدان المشـــرق العربـــي واسرائيل .

2ـــ تخصيص 10% من راس مال الخليج للاستثمار والتوظيف في الدول العربية الفقيرة .

3ـــ مد سكك حديد بين دول الخليج الفارسي وبين دول المشرق العربي واسرائيل وربط كـــل ذلك باسرائيل.

4ـــ اعادة فتح انابيب النفط التابلاين من العربية السعودية الى ميناء حيفا .

5ـــ اقامة دائرة شرق اوسطية مشتركة لتطوير السياحة ، والمياه توزع عـــن طريـــق الميـــاه الاسرائيلية (حكوروت) تشمل الضفة والقطاع بدون تميز وعلى اساس اقتصادي للطرفين .

6ـــ اقامة منطقة تجارة حرة للمنتوجات .

فهذا المخطط المتكامل لا ينسجم فقط مع مصالح وتطلعات ومشاريع اسرائيل التكاملية بل كذلك مع مشاريع البنك الدولي الذي تسيطر عليه امريكيا ويخدم مصالحها .(148)

هذا وقد اقترحت المجموعة الاوروبية ما يسمى بسوق المشرق مؤلف من ستة اطراف (مصر،سوريا،لبنان،الاردن،فلسطين،اسرائيل) وســـوق المغـــرب مؤلـــف مـــن (المغـــرب، الجزائر،تونس) وسوق ثالثة ستؤدي الى الشراكة المتوسطية بـــالتركيز علـــى المشـــروعات السياسية اضافة الى توسيع التبادل التجاري وتحريره واقامة بعض المشروعات الاســـتثمارية

وسيرتبط السوق المتوسطي بالدول الاوروبية المتوسطية من خلال اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والتجاري بدأ بحثها في برشلونة .وعلى صعيد الواقع نتيجة للتصحيحات الاقتصادية عقدت اتفاقيات ثنائية مشتركة مع تونس والمغرب والجزائر .(149)

اما فيما يتصل بالجانب الاستثماري تطالب الوثيقة بتوفير المناخ والتشريع المناسب للاستثمارات خصوصا في بلدان جنوب المتوسط ، وارساء برنامج لدعم فني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطية. اضافة لانشاء الشروط الضرورية والمناسبة للاستثمارات والانشطة الخاصة بمؤسسات الطاقة ، هذا ودعا مؤتمر برشلونة الى تعزيز الاستثمار الاجنبي في حوض الجنوب المتوسطي .وقد اشار وزير خارجية بريطانيا في كلمته امام المؤتمر الى قلة الاستثمارات الاجنبية في دول جنوب المتوسط ودعا الى عقد مؤتمر متوسطي للاستثمار في المنطقة خلال عام 1996 بعد اجراء دراسة مشتركة تقدمها بريطانيا بالتعاون مع المفوضين الاوروبيين بهذا الخصوص .(150)

اما بالنسبة لدعم التعاون المالي وذلك من اجل مساندة مسيرة التحديث واعادة الهيكلية الاقتصادية في البلدان المتوسطية الراغبة في فتح اسواقها على الخارج .

ـ تمويل المشاريع اللامركزية خاصة في ميدان حماية البيئة والمؤسسات الانتاجية ومراكز البحوث وتنمية الاقاليم المتخلفة والمدن والتجمعات المحلية ووسائل الاعلام...

ـ دعم مسار السلم في الشرق الاوسط حتى تعطي الجماعة الاوروبية مساعدتها تلك باكبر قدر من الفاعلية ، وتقترح الشراكة المزمع انشاؤها تنسيقا بين الاليات المالية والادارية وبرامج المعونة المقدمة من قبل مؤسسات دوليه اخرى مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .(151)

ـ اقترح انشاء منظمة مالية للشرق الاوسط كبديل عن انشاء بنك التنمية للشرق الاوسط ، حيث تم رفض مشروع اقامة بنك لتنمية الشرق الاوسط وتم تقديم مشروع اوروبي بديل للبنك الامريكي الامر الذي يؤدي الى ابقاء الدول الاوروبية تحت السيطرة واخراج الدور الاوروبي من الشرق الاوسط وتهميش دوره ، فاوروبا في برشلونة سعت لان تخلق دورا جديدا لها في المنطقة يعادل الدور الامريكي فيها .

تهدف هذه المنظمة الى اتخاذ القرارات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الاقليمي وتنسيق التعاون بين القطاعين الخاص والعام ، والعمل ايضا على تدريب الخبراء وتحديد مصادر تمويل المشروعات بما فيها نوع العملة المستخدمة ، كما تهدف الى جذب الاموال اللازمة لتنسيق المشروعات التي سبق وان تم تحديدها .(152)

ـ الشراكة الاجتماعية والثقافية

تضمنت على:ـ

1ـ ان الاحترام بين الثقافات والاديان ضروريان للتعايش بين الشعوب .

2ـ اهمية قطاع الصحة في التنمية وضرورة احترام الحقوق الانسانية والاجتماعية .

3ـ التعاون لتخفيف ضغط الهجرة وذلك بوضع برامج محلية للتدريس المهني وايجاد فرص عمل محلية ، وضرورة تحقيق تعاون اوثق فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية بحيث تتعهد الدول الاعضاء باعادة استقبال رعاياها المقيمين بصورة غير شرعية في دول اخرى ، والاهتمام بالتنمية الشاملة سواء على صعيد الصناعة ،الطاقة ، حماية البيئة،الاعلام ،الاتصالات... .(153)

4ـ سن حوار سياسي بين الاطراف المعنية ، وذلك بسبب وجود التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والامنية ضمن الفضاء الاوروبي المتوسطي.(154)

واخيراً نجد هناك توافقاً عاماً بين توجهات السياسة الامريكية والاوروبية اضافة للمؤسسات الدولية ، على الرغم من وجود اعتبارات واهداف لكل طرف ، فالادارة الامريكية مهتمة بقضية الصراع العربي الاسرائيلي وتوجيهها في الشرق الاوسط ، من اجل التوصل الى ترتيبات امنية سياسية تساهم في تامين استقرار مصالحها في المنطقة ، اضافة الى تدعيم مكانة اسرائيل كحليف استراتيجي وذلك بالسعي لاخذها موقعاً موجهاً في النظام الاقليمي القادم ، وضمان تواصل تفوقها العسكري .

كذلك ترى امريكيا في اقامة هذا التكتل الاقليمي الذي تدعمه سيؤدي الى تقوية مكانتها الاقتصادية امام اوروبا واليابان للمحافظة على هيمنتها الاقتصادية ، اضافة الى الضغط من اجل تحول اقتصادات المنطقة تجاه اللبرلة والانفتاح والخصخصة ، من اجل تشجيع الاستثمارات الراسمالية وفي طليعتها الاستثمارات الامريكية . وهذا يتضح من خلال اصرار امريكيا على تاييد المشروع الشرق اوسطي وانهاء المقاطعة العربية لاسرائيل لما تضعه من قيود على نشاط الشركات الامريكية في العالم العربي ،تشجيع اسرائيل على استثمار اتفاق التجارة المبرم بينهما كي تولد موقعاً تجارياً اقليمياً متميزاً في المنطقة .

بينما الطرف الاوروبي يرى ان استراتيجيته تبحث عن ايجاد دور خاص في المنطقة، دور ينطلق من اعتبارات اقتصادية وجغرافية واستراتيجية وثقافية من جهة اخرى ، ومن تجربة اوروبا في التعاون الاقليمي على مختلف الصعد وبالتي مصلحتها في ان يكون لها

دور يسمح بصون مصالحها في المنطقة وبتشكيل ركيزة في بروز دور اوروبا في النظام العالمي المرتقب ، والتأثير في صنع مستقبلها من جهة اخرى . اهدافها لاعادة تخطيط علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع جيرانها على الضفاف المتوسطية في ضوء المتطلبات الامنية والسياسية لاوروبا وليس على مبدأ العلاقات المتميزة التي حاكها التاريخ والجوار .

فاوروبا تتجه لتنظيم علاقاتها بالمنطقة باكثر من صيغة وعلى اكثر من صعيد فهي تطرح علاقة مثلثة بينها وبين المغرب العربي ، وبينها وبين المشرق العربي واسرائيل اضافة الى علاقتها بدول البحر المتوسط غير الاعضاء في الاتحاد الاوروبي ، لكن محاولة المفوضية الاوروبية في صوغ علاقة مستقبلية جديدة في ظل شراكة وتعاون في حقول عديدة وتجديد الحوار العربي الاوروبي مع المشرق والمغرب العربيين لا تغير من واقع تبعية المنطقة لاوروبا الغربية وللمراكز الراسمالية الصناعية المتقدمة الاخرى .

هوامش الفصل الثاني:ـ

ا ـ ريشاوي،غازي."السياسة الخارجية الامريكية ما بين المطرقة الاوروبية وازمة الخليج". **الفكر الاستراتيجي العربي**،عدد43،كانون ثاني/93.ص92

2ـ سالم،بول."الولايات المتحدة والعولمة:معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين". **المستقبل العربي**،عدد229،اذار/98.ص80

3ـ المصدر السابق.ص84

4ـ خالد،ملحم خالد."المنظمات الاقتصادية العالمية والنظام الدولي الجديد"."**السياسة الدولية**،عدد115،يناير/95.ص116

5ـ الهواري،فخري."هل يشهد القرن الحادي والعشرين انهيار الولايات المتحدة الامريكية". **السياسة الدولية**،عدد126 ،اكتوبر/96.ص60

6ـ عبد العزيز محمد ربيع."سياسة امريكيا الجديده وتوجهاتها الشرق اوسطية." ص21

7ـ Tschirg ,Dan .**The Arab Today** . London ,Lynne Rienner Publishers ,1994. P237

8ـ موسى،محمد. اضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي.بيروت ، دار البيارق،93 .ص120

9ـ خالد،ملحم خالد."المنظمات الاقتصادية العالمية والنظام الدولي الجديد".ص116

10ـ المصدر السابق.ص120

11ـ ريشاوي،غازي."السياسة الخارجية الامريكية ما بين المطرقة الاوروبية وازمة الخليج".ص181

12ـ سالم،بول."الولايات المتحدة والعولمة:معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين".ص86

13ـ عبد العزيز محمد ربيع."سياسة امريكيا الجديده وتوجهاتها الشرق اوسطية." ص23

14ـ ريشاوي،غازي."السياسة الخارجية الامريكية ما بين المطرقة الاوروبية وازمة الخليج".ص91

15ـ امين،سمير. ."النزعة العسكرية الامريكية في النظام الدولي الجديد."ص40ـ41

16_ Mallat,Chibli..**The Middle East Into The 21 Century** . Lebanon , Makotomizutani,1996.P13

17ـ امين،سمير. ."النزعة العسكرية الامريكية في النظام الدولي الجديد."ص41

18ـ حتي ، ناصيف."حدود الدور الاوروبي وفرصه في عملية التسوية في الشرق الاوسط."**المستقبل العربي**،عدد215،1/97.ص9ـ10

19ـ ابو بكر،توفيق.**حصاد الثمانينات؛حوار وشهادات** .ص182

20ـ Kipper ,Jendith (ed).**The Middle East In Global Prespechive** .P 261

21ـ الهواري ،فخري."هل يشهد القرن الحادي والعشرين انهيار الولايات المتحدة الامريكية".ص63ـ64

22ـ عبد الله ، رمضان."تحولات الاقتصاد العالمي:توازنات الثروة والقوة ، الجزء الاول ".ص56ـ57

23ـ معلوم،حسين."القطب الامريكي ومحاولة الانطلاق وتحديات المنافسة". **السياسة الدولية** ،عدد 112،ابريل/93 .ص173

24ـ عبد الله ، رمضان."تحولات الاقتصاد العالمي:توازنات الثروة والقوة ، الجزء الاول ". ص59

25ـ ريشاوي،غازي."السياسة الخارجية الامريكية ما بين المطرقة الاوروبية وازمة الخليج".ص95

26ـ ابو زعرور،محمد سعيد بن سهو.**العولمة ،ماهيتها،نشأتها،اهدافها،الخيار البديل**. الطبعة الاولى ،عمان،دار البيارق،98 .ص40

27ـ كيالي،ماجد."النظام الاقليمي والسوق الشرق اوسطية ومفهوم التسوية الامريكية الاسرائيلية".ص56ـ57

28ـ **المتغيرات الدولية والدور الاسلامي المطلوب** .بيروت،مؤسسة الرسالة،1993.ص25ـ26

29ـ هلال،جميل.**استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط**.ص194

30. "Symposium In Dual Containmment :Us Policy Toward Iran And Iraq ". **Middle East Policy** , Vol 111 ,No1 ,1994 .P60

31- F. Reed Man ,Robert (ed).**The Middle East After Iraqs Invasion Of Kuwait . Gain Eville ,University Press Of Florida ,1993. P71**

32ـ حموده،عمرو كحال ." النفط العربي والنظام الدولي الجديد : المخاطر والمحاذير". **الفكر الاستراتيجي العربي**،عدد40 ،نيسان/92. ص117

33_ Tschirg ,Dan .**The Arab Today.** P36

34- F Reed Man ,Robert (ed).**The Middle East Aftre Iraqs Invasion Of Kuwait** . Gain eville ,University Press Of Florida ,1993.P71

35ـ ريشاوي،غازي."السياسة الخارجية الامريكية ما بين المطرقة الاوروبية وازمة الخليج".ص96ـ97

36ـ حموده،عمرو كحال ." النفط العربي والنظام الدولي الجديد : المخاطر والمحاذير".ص117

37- Lwis, Bernard ."Rethinking The Middle East ". **Foreign Affiars** ,Vol 71 No ,4 ,1994, p111

38ـ هلال،جميل.**استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط**.ص223

39 ـ خالد،ملحم خالد."المنظمات الاقتصادية العالمية والنظام الدولي الجديد".ص120

40ـ حسين،غازي.**النظام الاقليمي والسوق الشرق اوسطية**.ص38

41ـ هلال،جميل.**استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط**.ص231

42ـ المصدر السابق.232

43ـ المصدر السابق .198

44ـالمصدر السابق .ص197

45ـ حسين،غازي.**النظام الاقليمي والسوق الشرق اوسطية**.ص122

46 ـ كيالي،ماجد."النظام الاقليمي والسوق الشرق اوسطية ومفهوم التسوية الامريكية الاسرائيلية".ص73

47ـ المصدر السابق.ص74ـ75

48ـ قضايا الواقع العربي حوار وشهادات.ص25

49ـ علي، عبد المنعم السيد."الاقتصاد الصهيوني:اقتصاد دولة ام اقتصاد قاعدة عسكرية امريكية متقدمة". **شؤون عربية** ،عدد 58،89 .ص167ـ168

50ـ علي،عبد المنعم السيد."الاقتصاد الصهيوني :اقتصاد دولة ام اقتصاد قاعدة عسكرية امريكية متقدمة ." **شؤون عربية** ،عدد58،1989.ص167ـ 168

51- Jawad ,Haifaa A.**The Middle East In The New World Order**.Biring Ham .Westhih College , 1994.P81

52ـ حسين،غازي.**النظام الاقليمي والسوق الشرق اوسطية**.ص35

53ـ كيالي،ماجد."النظام الاقليمي والسوق الشرق اوسطية ومفهوم التسوية الامريكية الاسرائيلية".ص73

54ـ المصدر السابق.ص73

55ـ حتي،ناصيف."مستقبل العلاقات العربية الاوروبية بين الشـــرق اوســطية والمتوســطية ". **المســتقبل العربي**،عدد205،3/96.ص92

56ـ خطاب بوش في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر مدريد". **مجلة الدراسات الفلسطينية** ،عدد80،1993.ص186

57ـ كيالي،ماجد."النظام الاقليمي والسوق الشرق اوسطية ومفهوم التسوية الامريكية الاسرائيلية".ص69

58ـ المصدر السابق .ص62

59ـ المصدر السابق .ص71

60ـ هلال،جميل.**استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط**.ص60

61ـ **الشرق الاوسطية هل هي الخيار الوحيد** .ص65

62ـ هلال،جميل.**استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط**.ص206

63ـ**الشرق الاوسطية هل هي الخيار الوحيد** .ص12

64ـ هلال،جميل.**استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط**.ص205ـ206

65ـ**الشرق الاوسطية هل هي الخيار الوحيد** .ص73

66ـ المصدر السابق.ص63

67ـ عبد الحي،وليد."اثر التغيرات في النظام الدولي المعاصر علـــى مســتقبل الوظيفــة الاقليميــة للكيــان الاسرائيلي". **شؤون عربية**،عدد65،نيسان /91. ص82

68ـ حسين،غازي.**النظام الاقليمي والسوق الشرق اوسطية**.ص44

69ـ عبد الحي،وليد."اثر التغيرات في النظام الدولي المعاصر علـــى مســتقبل الوظيفــة الاقليميــة للكيــان الاسرائيلي".ص82

70ـ شاهين،احمد." ازمة الخليج :نحو نظام دولي جديد ". 80ـ81

71ـ عبد الحي،وليد."اثر التغيرات في النظام الدولي المعاصر علـــى مســتقبل الوظيفــة الاقليميــة للكيــان الاسرائيلي".ص82

72ـ حسين ،زكريا.**العرب الى اين؟الصراعات العربية في القرن العشرين**.تقديم مصطفى حمـــوده،القــاهرة ،المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر ،1996. ص428

73ـ عبد الفضيل،محمود."مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق اوسطية ". ص93

74ـ هلال،جميل.**استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط**.ص206ـ207

75ـ "مستقبل العلاقات العربية الاوروبية ". حلقة نقاشية ،**السياسة الدولية** ،عدد130،اكتوبر/97.ص95

76ـ مطر ، عبد الرحمن ."اسئلة برشلونة". ص61

77ـ خضر،بشاره .**اوروبا والوطن العربي :القرابة والجوار**.الطبعة الاولى،بيروت،مركز دراسات الوحـــدة العربية،1993.ص94

78ـ مطر،عبد الرحمن."اسئلة برشلونة :قراءة اولية في مؤتمر برشـــلونة للشــراكة والتعــاون الاوروبــي المتوسطي". **المستقبل العربي**،عدد215،1/97 .ص58

79ـ خضر،بشاره .**اوروبا والوطن العربي : القرابة والجوار**. ص98

80ـ حسين،عدنان السيد." التكامل العربي والتعاون المتوسطي،محددات وابعاد". **المستقبل العربي** ،عدد224،10/97. ص85

81ـ خضر،بشاره .**اوروبا والوطن العربي :القرابة والجوار**. ص95ـ96

82ـ المصدر السابق.ص98

83ـ حتي، ناصيف.**القوى الخمس الكبرى والوطن العربي:دراسة مستقبلية**. الطبعة الاولى ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،1987. 135

84ـ خضر،بشاره .**اوروبا والوطن العربي :القرابة والجوار**. ص95

85ـ الحمارنه ،مصطفى.**العرب في الاستراتيجية العالمية**.عمان،مركز الدراسات الاستراتيجية ،1994.ص164ـ165

86ـ فازلي،معوض."سياسات الجماعة الاوروبية تجاه العالم الثالث". **الفكر الاستراتيجي العربي**،عدد36،نيسان/91. ص89ـ90

87ـ الحمارنه ،مصطفى.**العرب في الاستراتيجية العالمية**.ص164

88ـ مطر،جميل."قمة القاهرة" **المستقبل العربي** ،عدد30،6/96. ص111

89ـ المصدر السابق .ص99

90ـ فازلي،معوض."سياسات الجماعة الاوروبية تجاه العالم الثالث".ص92

91ـ "ما بعد برشلونة:القسم الاول" .**شؤون عربية** ،عدد88،كانون اول/96 .ص183

92ـ مطر،عبد الرحمن."اسئلة برشلونة :قراءة اولية في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الاوروبي المتوسطي". ص58

93ـ المصدر السابق.ص60

94ـ فهمي،اماني محمود ."الدور الاوروبي في منطقة الشرق الاوسط". السياسة الدولية ،عدد115،يناير/95 .ص115

95ـ Tschirg ,Dan .**The Arab Today.**P14

96ـ حتي ،ناصيف."حدود الدور الاوروبي وفرصه في عملية التسوية في الشرق الاوسط". ص103

97ـ فهمي، اماني محمود ."الدور الاوروبي في منطقة الشرق الاوسط".ص115

98ـ حسين، عدنان السيد."التكامل العربي والتعاون المتوسطي ،محددات وابعاد".ص91

99ـ هلال،جميل.**استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط**.ص226

100ـ الحمارنه ، مصطفى.**العرب في الاستراتيجية العالمية**.ص166

101ـ المصدر السابق .ص172

102ـ فهمي، اماني محمود ."الدور الاوروبي في منطقة الشرق الاوسط".ص117

103ـ هلال، جميل.**استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط**.ص198

104ـ فهمي، اماني محمود ."الدور الاوروبي في منطقة الشرق الاوسط".ص117

105ـ هلال، جميل.**استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط**.ص210

106ـ المصدر السابق.ص210

107ـ المصدر السابق.ص216ـ217

108ـ المصدر السابق.ص209

109ـ فيليب، منير."نجاح مد الجسر السياسي:الشراكة الاوروبية المتوسطية". **التعاون مع العالم العربي**،ايلول/96.ص27

111ـ Tschirg ,Dan .**The Arab Today.**P14

112ـ "ما بعد برشلونة :القسم الاول".ص186

113ـ **الوطن العربي ومشروعات التكامل البديله**.ص576

114ـ هلال،جميل.**استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط**.ص246ـ247

115ـ Tschirg ,Dan .**The Arab Today.**P14

116ـ فيليب، منير."نجاح مد الجسر السياسي:الشراكة الاوروبية المتوسطية".ص38ـ39

117ـ هلال،جميل.**استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط**.ص210

118ـ المصدر السابق.ص247

119ـ الحمارنه ،مصطفى.**العرب في الاستراتيجية العالمية**.ص165

120ـ حتي، ناصيف."مستقبل العلاقات العربية الاوروبية بين الشرق اوسطية والمتوسطية ".ص103

121ـ المصدر السابق .ص98

122ـ الجميل، سيار.**العولمة والمجال الحيوي للشرق الاوسط** .ص213

123ـ الخولي ،لطفي.**عرب نعم وشرق اوسطيون ايضاً** .ص72

124ـ "ما بعد برشلونه:القسم الاول". ص175

125ـ هلال،جميل.**استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط**.ص220

126ـ Tschirg ,Dan .**The Arab Today.**P15

127ـ المصدر السابق.ص584

128ـ حسين،عدنان السيد."التكامل العربي والتعاون المتوسطي.محددات وابعاد".ص86

129ـ حتي، ناصيف."مستقبل العلاقات العربية الاوروبية بين الشرق اوسطية والمتوسطية ".ص96

130ـ الجميل،سيار.**العولمة والمجال الحيوي للشرق الاوسط** .ص214

131ـ حتي، ناصيف."مستقبل العلاقات العربية الاوروبية بين الشرق اوسطية والمتوسطية ".ص98

132ـ بلات،هاندلس." منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا على الطريق لتصبح منطقة نمو اقتصادي". **التعاون مع العالم العربي**،تشرين ثاني/كانون اول/1996. ص19

133ـ الاطرش،محمد ."المشروعان الاوسطي والمتوسطيوالوطن العربي". **المستقبل العربي**،عدد210،8/96.ص13

134ـ احمد،محمد سيد."التنابذ والتكامل حول المتوسط." **السياسة الدولية** ،عدد 124،ابريل/1996.ص89

135ـ حسين،عدنان السيد."التكامل العربي والتعاون المتوسطي.محددات وابعاد".ص98

136ـ حتي، ناصيف."مستقبل العلاقات العربية الاوروبية بين الشرق اوسطية والمتوسطية ".ص98

137ـ "ما بعد برشلونة :القسم الاول". ص184

138ـ الاطرش،محمد ."المشروعان الاوسطي والمتوسطيوالوطن العربي". ص14

139ـ المجدوب،طه." الامن الاوروبي والمتوسطي من وجهة نظر مصرية".**السياسة الدولية** ،عدد 124،ابريل/96.ص100ـ101

140ـ مطر،عبد الرحمن."اسئلة برشلونة :قراءة اولية في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الاوروبي المتوسطي". ص70ـ71

141ـ المصدر السابق.ص96

142ـ **الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة** .ص586

143ـ مطر،عبد الرحمن."اسئلة برشلونة :قراءة اولية في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الاوروبي المتوسطي". ص95

144ـ **الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة** .ص588

145ـ المصدر السابق.ص589

146ـ هلال،جميل.**استرتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط**.ص246

147ـ **التعاون مع العالم العربي**. تشرين اول/1996.ص21

148ـ سعد،احمد."التصورات والمشاريع الاسرائيلية حول مستقبل المنطقة ". **النهج**،عدد37،خريف/94.ص36ـ37

149ـ حتي، ناصيف."مستقبل العلاقات العربية الاوروبية بين الشرق اوسطية والمتوسطية ".ص96

150ـ مطر،عبد الرحمن."اسئلة برشلونة :قراءة اولية في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الاوروبي المتوسطي". ص96

151ـ **الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة** .ص590ـ591

152ـ السعدني،نرمين."الابعاد الثلاثة لمشروع بنك التنمية الشرق الاوسط". **السياسة الدولية** ،عدد126،اكتوبر/96.ص154

153ـ الاطرش،محمد ."المشروعان الاوسطي والمتوسطي والوطن العربي". ص15

154ـ **الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة** .ص593

الفصل الثالث

الشرق اوسطية : النموذج الاسرائيلي(الشرق الاوسط الجديد)

الشرق اوسطية : النموذج الاسرائيلي(الشرق الاوسط الجديد)

لقد حدد رؤية اسرائيل لدورها في المنطقة موقعها كجسم اجنبي في محيط عربي وارتباطها تاريخياً بحركة الاستعمار والامبريالية الغربية فضلاً عما كان لذلك من تحديد لعلاقاتها مع الاطراف العربية ورؤيتها لعملية التسوية بمكوناتها السياسية والاقتصادية والامنية والايديولوجية ، فاعطى انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الاوسط وبدء المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية ، والعربية الاسرائيلية بشقيها الثنائي والمتعدد بعداً سياسياً واضاء الطريق لكشف مضمون وابعاد رؤية اسرائيل للمنطقة في ظل التسوية السياسية التي تسعى اسرائيل للتوصل اليها مع الدول العربية .

فجاء اعلان المبادىء في اوسلو وما انبثق عنه من اتفاقيات وترتيبات على الجانب الفلسطيني ، ثم معاهدة السلام مع الاردن،وتواصل المفاوضات مع سوريا ولبنان اضافة الى بدء اشكال ومستويات مختلفة من العلاقات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية بين اسرائيل وعدد من الدول العربية لتضع اسرائيل مشروعها لنظام اقليمي جديد في منطقة الشرق الاوسط.

هكذا ندرك التحول في تصور اسرائيل لعلاقاتها الاقليمية من تصور يختزل عملية السلام من عملية توليد مصالح اقتصادية متبادلة الى تصور يربط ارساء السلام في المنطقة بعملية تأسيس نظام اقليمي جديد فيها . وقد اخذ هذا النظام بالتشكل كسياسة ونهج اسرائيليين جادين يسعى لان يصبح واقعاً مجسداً .

فعلى الرغم من طرح تصورات خاصة بالمنطقة سبقت عهد التسعينيات الا انها كانت تصورات عامة فهي تطرح صيغاً لمهمات استرتيجية لمرحلة تاريخية املتها مستجدات محلية واقليمية ودولية ، وجدد طرحها بشكل جاد في سياق الحديث عن نظام عالمي جديد باحادية

قطبية عقب انتهاء الحرب الباردة . فهنا ارادت اسرائيل من وراء هذا الطـــرح الجديـد لان تصبح قطباً اساسياً في مشروع الشرق اوسطية الجديدة .

نتيجة لذلك اخذت اسرائيل تؤكد على ضرورة مواصلة المفاوضات المتعددة حتى وان تعثرت المفاوضات الثنائية الربط بين موضوع التسوية وظهر هذا متجلياً في المشروع الـذي قدمه حزب العمل متمثلاً بمشروع بيريز كنظام للتعاون الاقتصادي الاقليمي وما يتطلبه ذلـك من مؤسسات ومشاريع اقتصادية مشتركة ، ومما يلاحظ عليه كما سنرى انه مشروع متشابك في تكوينه ومفاهيمه وابعاده الاقتصادية الجيوبولوتيكية التي تهدف جميعها لجعل اسرائيل فـي مركز قيادي في منطقة الشرق الاوسط .

اولاً: الجذور التاريخية

ظهرت مشاريع صهيونية تعود الى الثلاثينيات من القرن العشـرين تعرضـت الـى موضوع اقامة فيدراليات او كونفدراليات عربية تضم عدداً من دول المشرق العربي بما فـي ذلك (فلسطين بعد ضمان اغلبية يهودية فيها) .

وقد هدفت هذه المشاريع وتحديداً المشاريع المقدمة من قبل كل من ديفيد بن غوريـون وحاييم وايزمن الى مقايضة ضمان استمرار تدفق الهجرة اليهودية الى فلسطين مقابل المناورة بالتلويح بامكانية دعم تطلعات العرب الوحدوية ، الا ان تلك المشاريع بقيت خـارج نطـاق التداول الجدي بسبب ارتباطها بالهجرة اليهودية الى فلسطين وباقامة دولة اسـرائيل وتقديـم الاهداف الصهيونية على سواها ، اضافة لخضوع المنطقة آنذاك للاسـتعمارين البريطـاني والفرنسي ، واخيراً بسبب تراجع الاهتمام الصهيوني بالمشروع الفدرالي بعد اندلاع الحـرب العالمية الثانية .(1)

هذا وبدأت المخططات الاسرائيلية تظهر بعد حرب حزيران وتمسك اسرائيل بـلحتلال الاراضي العربية المحتلة لاجبار العرب على القبول بمخططاتها عـن طريـق المفاوضـات الثنائية المباشرة . وقامت تلك المخططات على الجمـع بيـن الـثروات العربيـة والخـبرة الاسرائيلية في الصناعة والتجارة .(2) وفي عام 1970 اصدرت رابطة السلام كتيب بعنـوان (

الشرق الاوسط عام 2000) وضع فيه مجموعة من الاكاديميين والمفكرين الاسرائيليين تصورهم للحياة في الشرق الاوسط بما فيها اسرائيل ، وقد ارتكزت هذه التصورات على فرضية اساسية "هي ان احلال السلام الاقتصادي بما يشمل ذلك ازالة العوائق السياسية والاقتصادية وانهاء حالة الحرب بين اسرائيل والدول العربية: اما عن طريق تسوية سلمية وتغليب التعاون والتنمية الاقتصادية واحلال التنافس في الميادين التنموية محل الصدام العسكري ، او تعايش سلمي في ظل توازن الرعب النووي الذي يضمن فرض التعايش السلمي وبدء التعاون الاقتصادي" .(3)

لكن المشاريع التي طرحها القادة الصهاينة قبل عام 1977 ، تختلف عن تلك المشروعات التي بدأت بالتبلور بعد اتفاق كامب ديفيد ، وبناءاً على ذلك فالتفكير المنهجي الاسرائيلي في مستقبل الشرق الاوسط يعود الى الفترة التي تلت زيارة الرئيس المصري للقدس في تشرين ثاني/1977 . وشكلت كامب ديفيد عنواناً لدخول المنطقة ومرحلة تاريخية جديدة، حيث ولد داخل اسرائيل امكانيات لفتح آفاق علاقات تطبيعية كاملة لا مع مصر فحسب بل ايضاً مع عدد من الدول العربية ، اضافة الى اخراجها مصر كأكبر واقوى دولة عربية من حلبة الصراع العربي الاسرائيلي وادخالها في فلك سياسة تطبيعية مع اسرائيل بعد ان شقت طريقها من قبل نحو سياسة الانفتاح الاقتصادي على السوق العالمية الراسمالية ، وعبر انهاء علاقاتها المتميزة بالاتحاد السوفياتي لمصلحة علاقاتها بالولايات المتحدة .

فهذا الاتفاق اسس لامكانية دخول المنطقة العربية في مجال التسوية السياسية مع اسرائيل ، وجعلها خياراً واقعياً قابلاً للتحقيق عند توفر ظروف دولية واقليمية مؤاتية ، وهذا ما يفسر شروع مؤسسات ومعاهد في اسرائيل في انتاج الابحاث والدراسات والخطط الخاصة بالتعاون الاقتصادي في الشرق الاوسط ، كل ذلك وفر الارضية التي انطلقت منها تصريحات بعض الساسة الاسرائيليين للبحث عن دور اقليمي اسرائيلي .(4)

فكان اول ظهور لتصورات حول تعاون اقليمي بين اسرائيل والمحيط العربي بعد اتفاقية كامب ديفيد وما ذهبت اليه الرؤية الامريكية حول امكانية تعاون عربي اسرائيلي في مواجهة الخطر الشيوعي ومن هذه الرؤيا يبرز مشروع الاجماع الاستراتيجي وهذه الافكار بقيت محصورة في اطار اكاديمي تكنوقراطي او سياسي ضيق .(5)

الا ان جلال عبد الله معوض في مقالته" الشرق الاوسط الدلالات والتطورات الجارية والمحتملة" يرى بانه كان هناك تصور فكري وواضح يعود الى فترة ما قبل كامب ديفيد ، ذلك

ان الربط بين السلام واقامة علاقات اقتصادية مع الدول العربية ظاهرة سبقت زمنياً بدء المفاوضات المصرية الاسرائيلية ، وعلى سبيل المثال قال رئيس الوزراء الاسرائيلي بيغن في 77/11/20 انه يمكن بالاموال والموارد العربية والتقنية الغربية في ظل السلام ، خلق تنمية شاملة في منطقة الشرق الاوسط .

وهذا التوجه الاسرائيلي قد سبق وان تجسد في توجه رئيسة الوزراء الاسرائيلية غولدا مائير حيث في عام 1968 اذ كلفت فريقاً من خبراء بنك اسرائيل المركزي بتطوير دراسة سبق اعدادها عام 1965 وذلك بمواءمة الصناعات الاسرائيلية للطلب العربي المتزايد لا سيما على البتروكيماويات والاسمدة والالات الزراعية والسلع الاستهلاكية واقامة مشروعات مشتركة لاستغلال النفط والموارد العربية وتشجيع الاستثمارات العربية في اسرائيل ، مما يمكن رجال الاعمال الاسرائيليين من تمويل مشروعاتهم المتعددة .(6)

هناك عوامل وظروف ساعدت في توليد اتجاهات سياسية متعددة داخل اسرائيل للتعاطي مع موضوع التسوية خارج الخطاب والخطط والتدابير المستندة الى القوة العسكرية وحدها ، من ابرزها حرب عام 1967 التي افرزت نتائج سياسية (سياسة الجسور المفتوحة)، وحرب تشرين اول 1973 ونتائجها وما تلاها من ترتيبات من فك الارتباط على الجبهات المصرية والسورية مع اسرائيل وما انبثق عن هذه الحرب من توجه نحو تسوية الصراع العربي الاسرائيلي التي نفذتها اسرائيل بعد كامب ديفيد ، اتفاق السلام المصري الاسرائيلي.

فتلك المتغيرات شجعت بالتدريج ذلك الاتجاه داخل النظام السياسي الاسرائيلي الذي اخذ في تبني مقولة ان اعتماد التفوق العسكري وحده لا يلبي مطامع اسرائيل في التحول الى قوة اقليمية لها دورها وحضورها الشرعي في المنطقة وهو يهيء للاوضاع التي تتسم بترتيب اتفاقيات سلام مع دول الطوق العربي بما لا ينقص من تفوقها العسكري وبما يؤمن اندماجها في المنطقة وفق شروط تحفز وجودها الاقتصادي القائم على تفوقها التكنولوجي والعلمي وعلى علاقتها المتميزة بالغرب .(7)

اما في الثمانينيات فاتصفت السياسة الاسرائيلية بقيامها على العمل على استمرار حالة الوضع المتزعزع في العالم العربي واستغلال حالة التجزئة والضعف التي يعيشها العالم

العربي من اجل التوصل الى التفاهم مع مختلف الاوساط العربية بغية تأسيس السلام والامن من جهة ، ومنع قيام وحدة عربية في الوطن العربي من جهة اخرى كما عبر عن ذلك مردخاي غور رئيس اركان الجيش الاسرائيلي الاسبق . انطلقت تلك السياسة من حقائق متمثلة باتفاق كامب ديفيد واعتراف مصر باسرائيل ،وتبادل التمثيل الدبلوماسي ، واستعداد المنظمة بالاعتراف باسرائيل والتفاوض معها والمشاركة في مشروع السلام العربي في قمة فاس الذي يعترف ضمنياً باسرائيل اضافة الى مبادرة ريغان .(8)

كما ان تصريح ابا ايبان وزير خارجية اسرائيل في عام 1987 يؤكد ما ذهب اليه غور حيث قال "ان تعميم اتفاق السلام الاسرائيلي المصري ليشمل دول المنطقة باسرها سيكون عاملاً مهماً في تعظيم دور اسرائيل وسيكون هذا الدور على غرار الدور الامريكي في امريكيا اللاتينية على الصعيد السياسي والاقتصادي "، وقد طرح ابا ايبان في مفاوضات جنيف اثر حرب 1973 لانشاء شبكة من العلاقات الاسرائيلية العربية شبيه بالتي اقيمت في اوروبا بعد الحرب الثانية باعتبار ان ذلك يشكل الضمانة الفعلية للسلام .(9)

وعلى صعيد اخر فقد شهدت فترة الثمانينيات نشاط بحثي واسع على الصعيدين النظري والتطبيقي ، فصدرت مجموعة من الدراسات والابحاث الاسرائيلية المتمحورة حول اقامة علاقات اقتصادية بين الدول العربية واسرائيل على ضوء التوصل الى تسوية للصراع العربي الاسرائيلي في المنطقة ، وساهمت تلك السياسة في اكساء تصور اسرائيل لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي بخطاب ايديولوجي سهل تسويقه دولياً ، وشكلت بعضها الارضية التي استند اليها الموقف الاسرائيلي في المفاوضات الثنائية والمتعددة الاطراف التي انبثقت عن مؤتمر مدريد في عام 1991 .

فالاكاديميون الاسرائيليون الذين اشرفوا على اعداد الابحاث والدراسات حول التعلون الاقليمي ظلوا على صلات مباشرة مع المؤسسة السياسية في اسرائيل وساهمت تلك الابحاث في التأثير على توجهات قيادية في حزب العمل وربما على احزاب اليسار الاسرائيلي ، واثرت بعد بدء المفاوضات بما قدمته من دراسات ومشاريع تفصيلية على توجيه بعض المشاريع الاقليمية التي طرحتها او تبنتها مراكز وهيئات في امريكيا واوروبا ومؤسسات دولية كالبنك الدولي .(10)

وفي اوائل الثمانينيات اشار كاتب اسرائيلي الى ضرورة السيطرة الاسرائيلية على الموارد العربية لتتمكن من البقاء والدفاع ذاتياً عن نفسها ، فيقول " ان الوضع العربي يخلق فرصاً جيدة للسيطرة الصهيونية على المنطقة في الثمانينيات من هذا القرن ، فاذا ارادت اسرائيل الاستمرار في الوجود عليها السيطرة على الموارد العربية" .(11)

كذلك قام دارسون اسرائيليون بمعالجة موضوع التجارة بين اسرائيل ومصر بعنوان اقتصاديات صنع السلام في ايار 1980 على اساس ان استخدام الادوات والسياسات والمعاملات الاقتصادية تؤدي الى السلام وتحميه،واستخلص المشروع بان التفاعلات الاقتصادية كالتجارة الخارجية والاستثمار وحركة البشر والبضائع والخدمات تشكل من وجهة النظر الاسرائيلية المضمون الملموس للسلا ،واستند استخلاصه الى مقولة السلام يؤدي الى الانتقال من نظام التهديد الى نظام التبادل .(12)

اما في منتصف الثمانينيات راى حاييم بن شحار ــ الذي كان يشغل منصب رئيس جامعة تل ابيب في 1082 ، وفي وقت لاحق تولى تمثيل صندوق ارمند همر في اسرائيل ، ويعمل كمستشار لحزب العمل في القضايا الاقتصادية من عام 1985 وخلال فترة بيريس عندما كان وزيراً للمالية في اعوام 1988ــ 1990 ــ ان المكاسب الاقتصادية تعوض عن التنازلات السياسية وقد تبقى اتفاقية السلام ورقة لحين يرسخها نظام للعلاقات الاقتصادية بين اطرافها لخلق مصالح دائمة في السلام ، ويتوقع ان يرتفع الدخل القومي لاسرائيل بمقدار 22% من خلال عشر سنوات من السلام . ويعود هذا النمو الى تخفيض نفقات التسلح وتوسيع التجارة الخارجية الاقليمية اضافة الى جذب الاستثمارات الاجنبية .وينطلق في رؤيته على ضوء الخبرة الاوروبية من ان السلام النهائي بين الامم يرتكز على شبكة واسعة من العلاقات التي تمثل العلاقات الاقتصادية فيها الركيزة الملموسة ويقترح مشاريع تراعي بالدرجة الاولى المصلحة الاسرائيلية مثل الدعوة الى امداد اسرائيل بالمياه واقامة خط البترول السعودي الى حيفا بدلاً من صيدا .(13)

وفي هذا الصدد يؤكد الجنرال امنون شاحاك على ضرورة سعي اسرائيل خلال السنوات المقبلة على ترسيخ مفهوم انتمائها الى الواقع الشرق اوسطي ، ويقول الجنرال الوف هارايفن الباحث في معهد فان لير بالقدس حول اندماج اسرائيل في الشرق الاوسط ما يلي "اذا لم تستطع اسرائيل الاندماج في عالم الغد فان من المشكوك فيه ان يكتب لها البقاء فترة طويلة، لهذا فان مسألة

الاستقلال الاقتصادي في الوقت نفسه مسألة قدرة اسرائيل على التحول قبل عام 2000 الى دولة حديثة ومتقدمة كاليابان وسنغافوره ومرتبط على مدى قدرة اسرائيل على الاندماج في المنطقة ".(14)

وبعد ذلك صدر بحث تحت اسم اقتصادات السلام الذي شمل مجموعة من الدراسات في كتابين منفصلين ، وذلك عام 1989 ظهرت مجموعة من الدراسات الاسرائيلية تناولت مجالات مختلفة من التعاون الاقتصادي بين اسرائيل والدول العربية تحديداً في مجالات البنية التحتية والمياه والسياحة والمشاريع الثنائية ، ومعظم هذه الدراسات صدرت عن صندوق هرمر للتعاون الاقتصادي في الشرق الاوسط وهي مؤسسة تابعة لجامعة تل ابيب تم تأسيسها غداة توقيع كامب ديفيد.

فيقول ارمند همر في تقديمة للكتاب التعاون الاقتصادي للسلام في الشرق الاوسط عام 1989"ان الشرق الاوسط مثخن بالصراعات الدينية والثقافية والاثنية ،وكذلك بالعنف الذي يرافق هذه النزاعات في احيان كثيرة في الوقت نفسه تتوفر في المنطقة موارد كافية لتأمين الازدهارالاقليمي" وذلك من اجل تشجيع السلام في الشرق الاوسط من خلال التعاون الاقتصادي .(15) ان هذه العوامل شكلت الخلفية لعقد سلسلة من الندوات والمناقشات من اجل تشجيع السلام في الشرق الاوسط ، وذلك من خلال اقامة التعاون الاقتصادي.

وبقي الاهتمام الاسرائيلي المؤسساتي طوال الثمانينيات منصباً على صوغ مشاريع للتعاون الاقتصادي الاسرائيلي العربي ، ووضعت المؤسسات الاسرائيلية المختصة عشرات الابحاث التي تناولت المشاريع الاقتصادية الاسرائيلية ــ العربية وفي مختلف المجالات ، لكن مما يلاحظ على تلك الدراسات أنها بقيت من دون اطار جامع خارج نظرية " التعاون الاقتصادي يوطد السلام ".(16)

الا انه طرأت تغيرات واسعة على بنية الاقتصاد والمجتمع الاسرائيلي ، اضافة الى تسارع نبرة الخطاب الاسرائيلي الذي يتبنى اطروحة " ان فوائد السلام اكثر من ان تحصى ، وان السلام وحدة القادر على تمكين اسرائيل من الانتشار وتبوء مواقع سياسية واقتصادية بل واستراتيجية لاسباب كثيرة تعود منها ، تفوق اسرائيل التكنولوجي مقابل تخلف العالم العربي وعدم حيازته على اقتصاد حقيقي وانما على المناجم والموارد الطبيعية والخام التي تحتاج اليها اسرائيل ". هذه احدى مقولات عيزر وايزمن ــ وزير اسرائيلي في الثمانينات ، ويشغل منصب رئيس دولة اسرائيل حالياً ــ قال ان "اسوائيل

تنشد سلاما اقتصاديا من وراء الصلح مع العرب وان كفة اسرائيل ستكون هي الرابحة في معادلة التعاون نظرا الى احتكارها عناصر التفوق ".(17)

اصبح هناك رؤية اسرائيلية تتعلق بمستقبل علاقة الولايات المتحدة بحليفتها اسرائيل ، والتي تقوم على ان ارتباط الولايات المتحدة باسرائيل مرهون بمدى نجاح اسرائيل في اداء وظيفتها في نطاق علاقات دولية تنافيسة يتوازى في اداء وظيفتها فيقول روبرت دول " نحن قادرون ان نأخذ قليلا من اسرائيل ليس من اجل الحاق الضرر بها لانها حليفة وانما لاشعارها بانه توجد لدينا افضليات اخرى يترتب ان نؤديها ، وعليهم ان يسهموا بما يترتب عليهم " .

لذا قال اسحق رابين " من الواضح ان الامريكيين والسوفيت اصبحوا اقل اكتراثا بالتوترات الاقليمية وما يحدث في اوروبا الشرقية كل ذلك يؤدي الى وضع تدرك فيه القوى العظمى بان النزاع الاقليمي في الشرق الاوسط لن يكون عود الثقاب الذي سيشعل الحرب الثالثة ".(18)

كذلك فان حرب الخليج الثانية ونتائجها قد احدثت اختلالا جديدا في موازين القوى الاقليمي لمصالح اسرائيل . فخلال السنوات الثلاث او الاربع التي تلت حرب الخليج قد كسرت الدولة العبرية طوق العزلة الذي ظل يحيط بها منذ قيامها في المنطقة، واستطاعت اعادة العلاقات الدبلوماسية مع معظم الدول الافريقية والاسيوية التي كانت قد قطعت علاقاتها معها في حرب تشرين عام 1973، بل انشأت علاقات جديدة مع عدد منها بما في ذلك دول اسلامية وحتى عربية ، ولم تعد شبه معزولة في الامم المتحدة او المجتمع الدولي واصبح الجميع يتسابق للتعاون والاتصال بها وعقد المؤتمرات والمشاروات معها ، واصبحت اسرائيل في نظر بعضهم الامل والملهم لتنمية المنطقة ورخائها وتقدمها التقني والاقتصادي ، فلم يعد من الممكن لاية دولة استعمال القوة او اللجوء الى القوة لحل مشاكلها .(19)

وهذا كله مهد لعقد مؤتمر للسلام في الشرق الاوسط متمثلا بمدريد بقيادة حكومة الليكود التي تبنت ايديولوجية وبرنامجا يعطيان الاولوية للتوسع الاقليمي المستند الى القوة العسكرية الاسرائيلية ، وانعكس ذلك في المماطلة التي انتهجتها حكومة تحالف الليكود في المفاوضات الثنائية وايصالها الى طريق مسدود .

ذلك ان حزب الليكود ولاسباب تخص برنامجه السياسي وايديولوجيته الصهيونية المتطرفة التي تعطي الاولوية للاعتبارات الاستيطانية والسيطرة على الارض الفلسطينية اقل من غيره في داخل اسرائيل حماسة لمقولة ان السلام يجلب الازدهار ، علما ان هذا الحزب

هو الذي تولى عقد اتفاق كامب ديفيد مع مصر ، اضافة لعدم امتلاكه تصورا لـــدور اقليمـــي متكامل لاسرائيل في مرحلة ما بعد التسوية السياسية .(20)

يرى بنيامين نتنياهو في كتابه بان السلام الذي تتوقعه اسرائيل هو ســـلام الـــردع أي تسويات سلمية مرتكزة على قدرة اسرائيل على ردع الطرف الاخر عن خرق هذه التسويات ، فالتسوية السلمية في المنطقة يجب ان تشتمل على ترتيبات امنية مفصلـــــة.(21) وان الكيـــان العبري في الداخل يعايش ازدواجية فكرية وسياسية في الوسائل والادوات مع الاتفاق العـــــام على الاستراتيجيات الصهيونية فظهر اتجاهان رئيسيان :ـــ

الاول الداعي الى القبول بتنازلات في الاراضي الفلسطينية والعربية مـــع ضمانـــات تســـمح بتحقيق الامن لاسرائيل بما في ذلك اقامة مناطق منزوعة السلاح او محدودة علـــى الجـــانب العربي ،مقابل الاندراج الهادئ للكيان الصهيوني في المنطقة المحيطة به مع طمس هويتـــها التاريخية حتى تضمن اسرائيل اجتثاث دور العداء للصهيونية بين العرب والمســـلمين ،بينمـــا الليكود الذي يميل الى خيار يفضل تجنب المخاطرة والتنازلات فـــي الاراضـــي الفلســـطينية والعربية ويراه مقامرة لا تضمن المحافظة على اسرائيل .(22)

هناك قوى من اليمين المتطرف ترفض أي رؤية خارج مفهوم اسرائيل الكبرى ، فهي ترفض مبدأ الارض مقابل السلام ، وتصر على الاستيطان وتوسيعه وتكتفي بمفهوم كلاسيكي لتنفيذ شعار (السلام مقابل السلام) .ومن الجدير بالذكر ان هذا التيار نشط منذ توقيـــع اتفـــاق اوسلو حيث بقي اهتمامه منصبا على امن اسرائيل الاستراتيجي وتوسعها وسيطرتها العسكرية اكثر من اهتمامه بدمجها في المنطقة ، على اعتبار ان هذا التيار لـــه وزنـــه علـــى الســـاحة الاسرائيلية .(23)

وقد عبر بنيامين نتنياهو عن هذه الرؤية في كتابه مكان تحت الشمس ، حيث يرى بان الشرق اوسطية ستؤدي الى اضعاف السياسة الاسرائيلية والى سلب الشرعية منـــها ، وهـــذه الرؤية برزت اكثر في دراسة معهد الدراسات السياسية والاستراتيجية الاســـرائيلي بعنـــوان(اسرائيل سنة 2000) فاوضحت ان مبدأ الارض مقابل السلام ادى الى تراجع مكانة اســـرائيل الاستراتيجية والثقافية والاقتصادية والسياسية .(24)

لذلك نجد ان مراكز بحثية اسرائيلية والسلطة العسكرية في اسرائيل تقوم بوضع تقارير تفند ما تروض له آلة الدعاية الاسرائيلية وتصريحات الرسميين حول السلام ، ولهذا فقط نشر عن الجيش الاسرائيلي تقرير ، لا يؤيد فيه الانسحاب الكامل من الجولان ، اضافة لذلك فقد نشر مركز جافي للدراسات الاستراتيجية تقريرا بعنوان(التقرير السنوي لتوازن القوى في الشرق الاوسط) وجاء فيه تصنيف لاعداء اسرائيل فوضع سوريا في المقدمة ، ومصر في المركز الثاني ، العراق في المركز الثالث ، وايران في المركز الرابع، والارهاب الاسلامي في المركز الخامس .(25)

لهذا نستنتج بان التصورات الاسرائيلية هذه تؤكد على اهمية استمرار تمتع اسرائيل بالتفوق العسكري وامتلاكها لاسلحة الدمار الشامل تحت ذريعة الامن الجماعي ، وبناءا على ذلك ان الاستراتيجيين الاسرائيليون يطرحون مفهوم الامن التعاوني بين اسرائيل والدول العربية بمضمون يملي عليهم الالتزام بامن اسرائيل وتفهم اهتماماتها الاستراتيجية ، والمخاوف الاسرائيلية الامنية من جراء الدخول في النظام الاقليمي تسيطر على اذهان الاسرائيلي،ذلك ان المحيط العربي كله يهدد امن اسرائيل ووجودها ، فالسلام لا يحقق لها الاستقرار .(26)

كذلك فبعض التكنوقراط الاسرائيلي ينظرون الى مشروع اقامة نظام اقليمي تعاوني، بانه مشروع اقرب الى الخيال الى اعتبار ان مثل هذا النظام وفق رايهم لا يحتاج الى اتفاقيات سلام جازمة وشاملة وحسب بل تحولات بنيوية واجتماعية وثقافية واسعة النطاق تشمل "توزيع عادل للثروة بين دول المنطقة وداخل كل منهما ،وايجاد حلول بنيوية للمشكلات الاقتصادية والسكانية في المنطقة ، اضافة لايجاد صيغة سياسية تتلاءم مع التعددية الدينية والاثنية ، اضافة لتوفر الية تتشكل من قوى خارجية وقوات امم متحدة لمنع تفجر الصراعات ولحلها ".(27)

الا ان نجاح حزب العمل في الانتخابات التشريعية شكل اشعارا باختلال ميزان القوى الداخلي الاسرائيلي لصالح الاتجاه الذي يرى في السلام مع الدول العربية مدخلا للتفاعل مع المتغيرات الداخلية والدولية واستثمارها لصالح تكريس اسرائيل كقوة اقليمية على الصعيد السياسي والعسكري والاقتصادي بعد اشراكها في ترتيبات وعلاقات متنوعة بالمحيط العربي والشرق اوسطي .(28)

وان اسرائيل منذ الثمانينيات تمر بتحولات جذرية تتمثل بالمصالحة مع جيرانها العرب ومحاولاتها للاندماج في اقتصاد المنطقة ، وتحول من اقتصاد عسكري يتصف بعجز كبير في موازنة الحكومة واعتماد كبير على الولايات المتحدة الى الاسواق المفتوحة وتراجع في التوجهات للاقتصاد المختلط لصالح الاقتصاد الحر، ويأتي ذلك من تحولات في خضم التغيرات الثقافية والايديولوجية التي تروج لها الاراء اليسارية الوسيطة لحزب العمل وميرتس (29).

فخلافا لمرحلة كامب ديفيد تتقدم اسرائيل متمثلة باطراف من حزب العمل الصفوف في الترويج لمقولة ان السلام والتعاون الاقتصادي سيؤديان الى التنمية والرخاء . فالخطاب الرسمي الاسرائيلي للسلام وعلى خلاف فترة اواخر الستينيات والسبعينيات لم يكن لدى اسرائيل مشروع للسلام الاقليمي ، وانصبت جهودها على طرح الرئيس المصري انور السادات مبادرته خلال زيارته للقدس من اخراجها من اطار الصراع العربي وتحييدها لترسيخ التوازن الاقليمي لمصلحة اسرائيل .(30)

واصبحت الادبيات الاسرائيلية تشير الى ان السلام في الشرق الاوسط وتسوية الصراع العربي الاسرائيلي يحظى باهتمام دولي بسبب الاهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها المنطقة ، فيحدد هؤلاء هدف ابحاثهم في البحث عن علاقات مستقبلية اقليمية والسعي الى امتلاك الوسائل التي تتم عبرها العلاقات الاقتصادية كأداة لتوطيد السلام في الشرق الاوسط كما اطلقته اتفاقيات كامب ديفيد في 1979 ، وتم طرحها في التسعينيات (المؤتمرات) بصياغات ذات تلاوين تتلاءم مع المتغيرات الاقليمية والدولية ومع تعابير سياسية فرضتها عملية التفاوض نفسها .(31)

اضافة الى ان النخبة الاسرائيلية رأت ان عملية السلام ستمكن من انهاء المقاطعة العربية لاسرائيل وسيادة حالة من الاستقرار السياسي في المنطقة ، الذي بدوره سيمكن الشركات الاسرائيلية من توسيع اعمالها خارج المنطقة وسيشكل الشرق الاوسط نفسه امكانات مستقبلية واعدة للمنشآت الاسرائيلية .

وهنا اقدمت المنشآت الصناعية في اسرائيل بتغيير وجهتها الاستراتيجية تجاه نموذج بديل يتصف بالتوسع في عهد السلام ، بناءا على متغيرات عالمية خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي والانفتاح التجاري مع الصين والهند وجنوب شرق اسيا ، فهذا التحول الحاد الذي

يشهده التاريخ الاسرائيلي حاليا مرتبط بالتطورات الحاصلة عالميا وعلى وجـــه الخصـــوص عولمة المؤسسات التجارية والاقتصادية .(32)

نتيجة لهذه التطورات بات في حيازة القيادة السياسية الحاكمة في اســـرائيل مشـــروع متكامل للتسوية لا يحمل صيغة سياسية فحسب بل ايضا مشاريع وترتيبات اقتصادية وامنيـــة وبعدا ايديولوجيا وهو مشروع تولى شمعون بيريز وزير خارجية اسرائيل انذاك في حكومـــة رابين شرح مختلف جوانبه في كتابه الشرق الاوسط الجديد الذي صدر بعـــد توقيـــع اعـــلان المبادىء مع منظمة التحرير الفلسطينية في ايلول عام 1993 .(33)

الا ان كتاب شمعون بيريز الشرق الاوسط الجديد ليس الفرصة الاولى التي يطـــــرح فيها بيريز تصورات بشأن مستقبل المنطقة وموقع اسرائيل فيها ، فقـــد قـــدم صيغـــا اوليـــة لتصورات من هذا النوع في مناسبات عدة لكنها بقيت افكار شديدة الاخـــتزال وتفتقـــر الـــى شمولية الرؤية وغياب التحديد لمكونات النظام الاقليمي المنشود ، كذلك بقيت تصورات معنية اكثر بمنحى النمو الداخلي ومعضلاته في اسرائيل من دون بلورة ابعاد وشروط تطبيع دخولها الى المنطقة خلافا لما يشكل الجزء الاكبر من كتابه الجديد .(34)

ومن الجدير بالذكر ان بيريز طرح مشروع الشرق اوسطية في مجلة الازمنة الحديثـة الفرنسية عام 1967 (يوم قريب ويوم بعيد)وتم اعادة بلورته في عام 1993 يقول" يرى كل من تابع النشاط السياسي الذي قام به جان مونيه عند دعوته لتأسيس السوق الاوروبية المشـــتركة ، فليســـت الفكـــرة السياسية التي تسترعي الانتباه فقط "، ويضيف لقد قابلته عام 1975 ، وقال لي بوضوح ان اوروبـــا المتحدة هي هدف سياسي ولكن تم التوصل اليه عن طريق الحجة الاقتصادية . لذا راى بيريز ضرورة تبني تصور وتكتيك جان مونيه في اعادة صياغة الشرق الاوسط وان المساهمة فـــي الاطار الاقتصادي من شأنها ان تخلق حالة ذهنية قابلة لاسقاط شـــعار الكراهيـــة الرســـمية الموجودة بين عدد من الدول العربية دينيا .(35)

هكذا نرى بان اقامة نظام اقليمي جديد لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي مشـــــروع صاغه وبلوره حزب العمل ، وفي الاساس جناح داخل الحزب وان حظي بصـــــورة متقلبـــة

ومتفاوته بتأييد قوى واحزاب اخرى ، ربما فئات مهمة من بيروقراطية الدولة وشرائح من التكنوقراط والبرجوازية الاسرائيلية ، فهو مشروع كما سبق وان ذكرنا ولد في سياق تحولات ومتغيرات اقليمية ودولية وداخلية مهمة .(36)

ويستند بيريز في مشروعه في معظم تفصيلاته الى خلاصات مجموع الدراسات والخطط والمشاريع التي تولى تكنوقراط مقربون من حزب العمل واحزاب اليسار الصهيوني اعدادها منذ بداية الثمانينيات التي تناولت بصورة اساسية التعاون الاسرائيلي العربي على الصعد الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية والبيئة . وتمثلت مساهمة بيريز في صوغها مشروعا استراتيجيا من حيث تكامل مكونات توجهاته السياسية والاقتصادية والامنية وفي تسويقها دوليا واقليميا وعربيا ، كمشروع اقليمي لا يعالج قضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي فحسب بل يعالج ايضا مشكلات المنطقة الاقتصادية والبنية التحتية .(37)

ان المشروع الذي قدمه بيريز في كتابه لقي دعما من قبل الغرب فيقول بيريز " عرضت خلال محادثاتي مع كبار الشخصيات الاوروبية مخططا لاقامة شرق اوسط جديد على غرار الخطة الاوروبية ، ذلك ان التعاون الاقتصادي اولا يكون مشفوعا بزيادة التفاهم السياسي الجاري وصولا الى الاستقرار ، وقوبلت بالترحيب من قبل حلفاء اسرائيل منهم فرانسوا ميتران ، وهيلموت كول ، ورئيس المجموعة الاوروبية جاك ديلور" .

وهنا بدأت الشركات الاوروبية بتطوير خطط لتوسيع اعمالها في الشرق الاوسط ، واندفع البنك الدولي الى حلبة النشاط وعرض اليابانيون بتولي امر السياحة ، والفرنسيون والالمان المواصلات ،والايطاليون امر قناة البحر الاحمر ـ الميت ، والنمساويون الماء والكهرباء ، البريطانيون التجارة الحرة ، والدنماركيون الزراعة ، والامريكيون الموارد البشرية بين مختلف جماعات العمل .(38)

من هذه المشاريع:ـ

1ـ تنمية وادي الاردن الذي يشمل المنطقة الممتدة من البحر الاحمر الى بحيرة طبريا، يحظى بدعم امريكي ودخل حيز التنفيذ عقب الاتفاق الاردني الاسرائيلي .

2ـ برنامج تنمية منطقة جنوب المتوسط ، ينطوي على اقامة تعاون ثلاثي بين مصر، اسرائيل والسلطة الفلسطينية ، في اطار لجنة التوجيه التي انشأها الاتحاد الاوروبي .

3ـ مشروع ـطابا العقبة ـايلات ، تولى الاتحاد الاوروبي قيادة اللجنة الخاصة بهذا المشروع .

4ـ في مجال المواصلات ،والتي تشمل طرق التفافية بين طابا وايـــلات ، وطريـــق تربط بين حيفا باربد ، وثلاث ممرات في سيناء الى الشمال الشرقي منها .

5ـ مشاريع في مجال المياه ،تشمل مد انابيب وبناء سدود بتكلفة مقدارها 400 مليـــون دولار يتم تأمينها عبر الاتحاد الاوروبي .

6ـ مشاريع خاصة في المناطق الحدودية للاطراف الداخلة فيها ، والتي تشمل اقامـــة مناطق حرة حدودية باعتبارها وسائل للدعم الاقليمي ، وتضم (مصر ، اســـرائيل ، الاردن ، والفلسطينيين) وتشرف عليها الولايات المتحدة .(39)

الا ان بيريز لا يعطي لتصوراته ومقترحاته للمشاريع التي ينبغي تنفيذها فـــي اطـــار النظام الشرق اوسطي من دون ربط ذلك بتحقيق السلام . هذا ما اشار اليه فـــي كتابـــه " ان اسرائيل لا تستطيع الانتظار عشرين او ثلاثين سنة لتحقيق السلام قبل البدء بحوار حول التعاون الاقتصـــادي بين دول الاقليم ، وما يدلل على ذلك التوجه الامريكي والاسرائيلي المتعجل لفرض اثار السلام على العـــرب قبل تحيقيق السلام" .(40)

ولعل مشروع بيريز بدا واضحا في طرح يوسي بيلين ، ورئيس الوفـــد الاســـرائيلي الموجه للمفاوضات متعددة الاطراف كما لخصها " هذه هي رؤيانا للشرق الاوسط حـــدود مفتوحـــة ،تعاون اقتصادي يقود الى نمو اقتصادي ، وحرية حركة الاشخاص والمنتوجات والخدمات عبر الحـــدود ". ويوضح بيلين الى ان اسرائيل تتطلع الى تنامي شبكة من الاتصالات الاقليمية تبدأ ببنية تحتية طرق برية ،خطوط جوية،انابيب للمياه،شبكات للكهرباء تخترق الشرق والغرب الى الشـــمال الى الجنوب ، وان مركزية التعاون الاقتصادي الاقليمي بالنسبة الى خطة الشـــرق الاوســـط الجديد تتمثل في ايجاد مناخ جديد مشجع لرجال الاعمال والمستثمرين والتوجه نحو الاقتصـــاد الشرق اوسطي بمشاريع تستطيع التمدد من المنطقة الى الاقتصادات الصناعية فـــي امريكيـــا الشمالية واوروبا كما في اسيا وافريقيا وامريكيا اللاتينية .(41)

نجد ان بيريز قد تبنى الدعوة الى اقامة نظام اقليمي جديد في المنطقة ، على غـــرار المجموعة الاوروبية لا الى نموذج رابطة امريكيا الشمالية للتجارة الحرة ، فبيريز لا يقصـــد من مشروعه مجرد فتح الحدود امام التبادل التجاري وانتقال البضائع والاشخاص بل يقصـــد ايضا من مشروعه التقدم المتدرج نحو شكل من اشكال الفدرالية التي تضمن قيام مؤسســـات شرق اوسطية لصوغ مؤسسات وتوجهات موحدة في مجالات حيوية (اقتصاديـــة ، امنيـــة ،

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

سياسية...) . فالمطروح هو مشروع ذو ابعاد اندماجية لا مشروع تنحصر حدوده في اقامة منطقة تبادل تجاري حر او سوق مشتركة .(42)

هكذا فان التصورات الاسرائيلية استنتجت بان افضل طريقة للحفاظ على استقرار النظام الاقليمي المقترح يكمن في قيام شبكة من العلاقات بين دول المنطقة وعلى كافة الصعد التي تساعد في تحجيم المنطقة العربية وتكريس خضوعها للمصالح الغربية اضافة الى استقرار الكيان الصهيوني في داخله ومحيطه .(43)

ان التصور بان قيام نظام اقليمي متكامل شرق اوسطي اسرائيلي او مشروعا قائم على الهيمنة الاقتصادية لم ينتج عن اقامة الكيان الاسرائيلي بعد مرحلة قصيرة من قيامه ، بل انه ولد نتيجة مرحلة تاريخية محددة وهي لم تستكمل معالمها وشروطها الرئيسية الا في اواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات ، وايضا من الخطأ الاعتقاد بان المشروع الاسرائيلي لنظام اقليمي جديد جاهز للتطبيق التنفيذي . ويعود ذلك الى ان هناك جوانب مما يطرحه المشروع كما سنرى فيما بعد ذات طابع تجريبي وانه مشروع يعتمد في قيامه وتنفيذه على الاطراف العربية التي قد يكون لها تصورات اخرى او قد تجد نفسها غير قادرة على تبني مشروعها .(44)

ثانيا: اهداف وأبعاد المشروع الاسرائيلي

ان الفكر الصهيوني وتوجهه السياسي يتجه لرسم آفاق التطور الاستراتيجي وتحديد مكانة اسرائيل من اجل التكيف مع المستجدات الحاصلة على الحلبة الدولية على ساحة الصراع العربي الاسرائيلي لاستيعاب المتغيرات الراهنة بهدف الحفاظ على مكانة ودور اسرائيل المتميزة في المنطقة وتعزيزهما والقيام بدور مركزي محوري يؤمن مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة .

الا ان الفكر الصهيوني عدل في بعض المقولات مثل ارض اسرائيل الكبرى ، ومقولة ابدية اللاسامية وغيرها من المقولات التي شاعت اثناء الحرب الباردة والعمق الاستراتيجي التي كانت تستغلها لصالح احتلالها الكولونيالي .وأصبحت تنادي باقامة اطر من التعاون

والتكامل الاقتصادي مع الفلسطينيين والدول العربية ومن ثم اقامة سوق مشتركة ونظام امني شرق اوسطي .فكل ذلك يدلل على معالم التغيرات في التوجهه الفكري السياسي الصهيوني للاوساط الحاكمة في اسرائيل .(45)

ان المشروع الاسرائيلي هو مشروع اقليمي يصوغ مرحلة تاريخية جديدة لا بتحديد متطلبات لحظة سياسية عابرة او فترة انتقالية ، فهو يطرح التدرج في مختلف مجالات ومستويات العلاقات السياسية والدبلوماسية ، اضافة الى المشاريع الاقتصادية التجارية والمالية .(46) اضافة الى انه ليس مشروعا تنحصر وظيفته في حدود الدعاية او التهيئة السياسية لنظام اقليمي جديد ، فهو يتقدم بسلسلة طويلة من المشاريع والصيغ التنظيمية والمؤسساتية ، ويأتي طرح تلك المشاريع والصيغ انطلاقا من انه لا يمكن اقامة النظام الشرق اوسطي على اساس سياسي فقط ، بل اقامة نظام سياسي اقتصادي امني متكامل ، وهذا ما جاء في الادراك الاسرائيلي لواقع تسوية الصراع في المنطقة بانه سيؤدي الى نتائج عميقة بالنسبة الى وضع اسرائيل الاقليمي وواقعها السياسي والاقتصادي والامني ، وهناك تدخل ايديولوجي لتمرير واقع سلام سياسي مغلف بغلاف اقتصادي مرتقب .(47)

وهو مشروع لنظام اقليمي جديد له مقوماته وابعاده السياسية والاقتصادية والامنية والايديولوجية ، وهذه الطروحات يجب عدم الاستخفاف بها لانها كتوجهات عامة تلقى دعما دوليا واقليميا (من بعض المراكز الاقليمية على الاقل .(48)

وبيريز يسوغ مشروعه ضمن اطار اقليمي جديد في المنطقة انطلاقا من الابعاد والاهداف التالية :ـ

ـ الاستقرار السياسي

ان المتغيرات الدولية واندثار الخطر الشيوعي الذي كانت تستغله اسرائيل لتقديم نفسها كقاعدة للعالم الحر في مواجهة الشيوعية استمر ذلك لعدة سنوات ، وتزامن اقتضاء ذلك من اسرائيل التفتيش عن مصدر خطر جديد على المصالح الغربية يكرس دورها الاستراتيجي في المنطقة على ضوء تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة ، فوجهت اسرائيل انظارها على الخطر الجديد الكامن في (التطرف الاسلامي) .(49)

واعتبر بيريز ان التطرف الاصولي يشكل الخطر الداهم الذي يهدد سلام المنطقة واستقرارها وينادي الى " رد منظم ازاء هذا الخطر حفاظا على الحرية والسلام والاستقرار السياسي " ،

وذلك عن طريق اقامة بنية اقليمية منظمة توفر اطارا جديدا للمنطقة مثلما توفر امكانيات النمو الاقتصادي والاجتماعي واطفاء نيران التطرف الديني .(50)

حيث يرى بيريز في الديمقراطية بانها ليست ضمانة للحرية الفردية والمدنية فحسب بل هي حارس السلام الذي يعمل من اجل ازالة العوامل التي تشكل اساس التحريض الاصولي، ويراها كذلك بانها هي التي تنتج الرخاء والنمو الاقتصادي الطويل الامد ، والتي بدورها ستمكن من التغيير الحكومي ، فحاجة الشرق الاوسط لها واضحة بسبب كون عدد المستبدين فيه اكبر من عددهم في اية منطقة اخرى في العالم .(51)

ـ البعد الامني

ان اعطاء الاولوية للبقاء القومي الصهيوني يعتبر الهدف الرئيسي لكل من الاستراتيجية الدبلوماسية والعسكرية الاسرائيلية ، الا ان مفهوم اسرائيل الامني يقوم على ثلاثة افتراضات اساسية :ـ

الاول : يستند الى طبيعة الصراع العربي الاسرائيلي ويتلخص بان اسرائيل تواجه خطرا وجوديا ناجما عن نية العرب في تدميرها .

الثاني : يقوم على ان العالم يتخذ موقفا لامباليا حيال استمرار وجود اسرائيل ، لذا فعليها ان تؤمن امنها بالاعتماد على قدراتها الذاتية .

الثالث : يتمثل في ان اسرائيل غير قادرة على حسم الصراع العربي الاسرائيلي بالوسائل العسكرية الا انها لا تستطيع ان تقدم تنازلات خوفا من ان يفسر ذلك على انه مؤشرات على التردد او الضعف ، فالاعتبارات الامنية لها اهمية خاصة في رؤية اسرائيل لعلاقاتها بالمحيط العربي والجوار تحديدا .(52)

وما كتبه بيريز في كتابه الشرق الاوسط الجديد ، ونتنياهو في كتابه مكان تحت الشمس ، ما هو الا التعبير عن استراتجيه اسرائيليه متكاملة تبحث عن سلام مشروط بالابعاد العسكرية ، فالمكان الذي تحدث عنه نتنياهو هو الشرط المؤدي فعلا الى تكون الشرق الاوسط الاقتصادي الذي تحدث عنه بيريز ، أي ان الاقتصاد مضافا اليه الردع الاسرائيلي المستديم هو الرهان الذي يحدث انقلابا نفسيا وعقائديا في موقف العرب من اسرائيل . (53)

ان الهدف الامني الاقتصادي يهدف الى دعم الشق الامني عن طريق خلق تشابك في المصالح وعبر رفع مستوى معيشة شعوب المنطقة ، والذي سيساهم في انحسار بما يسميه ارهاب الاصولية الاسلامية وبالتالي دعم امن اسرائيل . ويكمن الهدف الحقيقي للشق الامني باستمرار تفوق اسرائيل على الدول العربية مجتمعه في مجال الاسلحة التقليدية وغير التقليدية.وهذا الهدف ربما وقف وراء تدمير القوة الاستراتيجية العراقية ، اضافة الى جهود الدول الغربية وفي مقدمتها امريكيا في سبيل اجهاض لمحاولات بعض الاقطار العربية وعلى راسها سوريا لتحقيق توازن استراتيجي مع اسرائيل.(54)

ان المشروع الصهيوني يهدف لتكريس الهيمنة الاسرائيلية على الاقطار العربية مجتمعة ولمحاولة احباط اية مقاومة مشروعة ، ويبدي بيريز تخوفا في كتابه من الاصولية الاسلامية حد الهوس ويدعي ان مصدرها ايران ، وان لهذه الاصولية مخططات تهدف لزعزعة استقرار المنطقة ، فيدعو لقيام تحالف دولي لمقاومتها ، وهكذا لم تكن قمة شرم الشيخ في 1995/3/13 سوى استجابة لهذه الدعوة .

لذلك اعتبر بيريز ان الحرب العراقية الايرانية وحرب الخليج قد اثبتت فشل المفاهيم الاستراتيجية التقليدية ، وان تعبير العمق الاستراتيجي قد يصبح مع اقتراب القرن الحادي والعشرين بلا مضمون ، لذا يجب التعاون من اجل ضبط التسلح وخفضه ، من خلال نظام اقليمي للمراقبة والاشراف وبدوره سيؤدي لقيام تحالف اقليمي لتحديد حدود القوة النووية . الا انه سرعان ما يتراجع لانه يهدد التفوق العسكري النوعي الاسرائيلي ،ويعتبر بيريز من اصحاب الاتجاه الرافض لتوقيع اسرائيل معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ،كذلك يتناقض مع نفسه عند مناقشته للكونفدرالية الاردنية الفلسطينية فيشدد على ضرورة ان تكون الضفة الغربية منزوعة السلاح لضمان العمق الاستراتيجي لاسرائيل .

كذلك نجد عند تطبيق المرحلة الثانية من اتفاق اوسلو (الخاص بانسحاب الجيش الاسرائيلي من المناطق الآهلة بالسكان في الضفة الغربية)،بان يدعو بيريز الى ضرورة بقاء مراقبة الحدود ونقاط العبور بين قطاع غزة ومصر من جهة ، وبين الضفة الغربية والاردن من جهة اخرى من مسؤولية اسرائيل .(55)

ويرى بيريز ان اسرائيل لن تسيطرعلى الفلسطينين فحسب بل ستسيطر على العرب جميعا عبر الكونفدرالية الثلاثية تحت امرة اسرائيل باعتبارها الكيان الاكثر تطورا في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية . فاسرائيل تفكر في صياغة مستقبل المنطقة الا انها تشترط قيادتها وما يعنيها هو احداث تغيرات مهمة في البيئة الاقليمية على اساس التفتيت الاقليمي للشرق الاوسط الذي يشكل العرب فيه ثقله الديمغرافي ومساحته الجغرافية الاوسع اضافة لثرواته الاقتصادية .(56)

ويتضمن الشق الامني اتفاقيات للحد من التسلح وخلق مناطق منزوعة السلاح واخرى محدودة ، وتبادل المعلومات حول المناورات العسكرية التي يزمع أي طرف القيام بها ، وهنا ستعمل اسرائيل على ان تكون المناطق المنزوعة السلاح على جانبي الحدود وغير متكافئة ، وهذا شبيه بما هو قائم في عملية السلام بين مصر واسرائيل اذ تم نزع سلاح منطقة شبه جزيرة سيناء الى عمق 250 كم على الجانب المصري من الحدود بينما تم نزع منطقة تبعد 3 كم على الجانب الاسرائيلي من الحدود .(57)

ان اسرائيل بطرحها لنظام شرق اوسطي جديد تهدف منه ايجاد بيئة آمنة مباشرة لاسرائيل ، ومما يلاحظ من المفاوضات السورية الاسرائيلية ان احدى النقاط الرئيسية المطروحة بها هو موقع اسرائيل وسوريا في الهلال الخصيب ، وهناك تخوف من المثلث الاردني الفلسطيني الاسرائيلي لانه سيشكل نظام امني بهيمنة استراتيجية اسرائيلية .(58) ويشكل الاردن هدفا استراتيجيا قريبا بانتهاء حكم الملك حسين ، وذلك باحلال حكم فلسطيني وهذا التحول سوف يحل مشكلة الضفة التي اكثر سكانها عرب ، اضافة لتجزئة لبنان الى خمس مقاطعات اضافة الى سوريا والعراق وشبه الجزيرة العربية الذي يشكل هدفا طويل الامد .(59)

فهو مشروع يعمل من اجل تكريس الهيمنة الاسرائيلية على الاقطار العربية مجتمعه ، ولمحاولة احباط اية مقاومة مشروعة ، الذي يتهمها بيريز بالارهاب لكي تحقق السيطرة الاسرائيلية .(60)

ـ الابعاد الاقتصادية

ان الابعاد الاستراتيجية تتداخل مع الابعاد الاقتصادية ، وان السلام بالنسبة الى اسرائيل هو مواصلة الحرب باشكال اخرى وعلى جبهات عدة ، اقتصادية ، مالية ،تقنية ،

تكنولوجية ، وثقافية ... هذا ويعد البعد الاقتصادي من اهم الابعاد المطروحة في ترتيبات السلام القادمة ، والعرف الاسرائيلي يرى بان السلام القائم على المعاهدات السياسية والترتيبات الامنية هو سلام بارد ، ولارساء هذا السلام يجب ان يستند على قاعدة عريضة من الترتيبات الاقتصادية والمعاملاتية بما في ذلك اعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل وبلدان المنطقة العربية .(61)

هذا ويكمن في البعد الاقتصادي عدة اهداف تسعى اسرائيل الى تحقيقها من خلال هذا النظام الشرق اوسطي الجديد :ـ

اولا : تريد اسرائيل تحقيق السيطرة على الاقتصادات العربية من خلال الاهتمام بالبعد الاقتصادي للتسوية ، وحاليا تستغل اسرائيل العرب لتطرح مشروعها الجديد من اجل تفكيك الامة العربية واعادة صياغتها بما يسمى بالمشروع الشرق اوسطي بالتعاون مع امريكيا ساعية الى انشاء سوق شرق اوسطية تنمي من خلالها ضعفها الاقتصادي باقامة مشروعات اقليمية مشتركة ممكن ان تشارك باقي دول الجوار الجغرافي ويكون لاسرائيل اليد العليا فيها بما تملكه من ثروات عسكرية وتكنولوجية .(62)

وتعود مبررات الاسرائيليون والامريكيون بدعواتهم لانشاء هذه السوق الى ضخامة الموارد والطاقات البشرية والطبيعية في مقدمتها البترول اضافة الى ضخامة السوق الاستهلاكية التي يتجاوز عدد المستهلكين فيها 250 مليون نسمة بناتج اجمال يقدر بـ 580 مليار دولار ، وفي حال ادماج تركيا وايران سيزداد عدد المستهلكين ليصبح 370 مليون بناتج اجمالي قد يصل الى 800 مليار دولار ، ولقد تجلى هذا الدافع في طرح المئات من المشاريع الخاصة والمشتركة في مؤتمر الدار البيضاء .(63)

تستغل اسرائيل تفوقها العسكري والاقتصادي لتعزيز مكانتها كقوة محورية في بناء شرق اوسط جديد،ويبرز هذا من خلال التصورات والمشاريع المطروحة في شتى المجالات . وفي الوقت نفسه تمارس دورا في الامبريالية العالمية باوسع صوره عبر انخراطها في العمل الامبريالي العالمي وعبر الادوات الامبرايالية العالمية وفق مقولة اعطونا الادوات ونحن نقوم بالمهمة ، وان آلية الفعل الامبريالي التي تضطلع اسرائيل القيام بها لا تفترض توسعا بطريقة الاحتلال العسكري بالضرورة ، لكنها تفترض التوسع عبر الوسائل الاقتصادية والتكنولوجية

والسياسية والاجتماعية من ضمنها حماية الاسلوب الراسمالي للانتاج في الدول النامية التي تتعامل معها بهدف ضمان استمرارية توسعها في هذه الدول .

يتوافق اسلوب التوسع بالوسائل الاقتصادية مع طروحات التسوية السياسة للصراع العربي الاسرائيلي المشروطة بعلاقات خاصة على الصعيد الاقتصادي انطلاقا من قدرة اسرائيل على ممارسة دور امبريالي بالادوات في الوطن العربي الذي يسجل حالة اقتصادية متخلفة وملائمة للنشاط الاقتصادي ذي الطابع الامبريالي .(64)

فالسلوك الاسرائيلي السياسي في المرحلة الراهنة يقوم على التوفيق بين متطلبات الاهداف الاستراتيجية الصهيونية التي تفترض التوسع بالوسائل العسكرية ، وبين الضرورات المادية لتطور البنى الاقتصادية والاجتماعية التي تفترض التوسع بالوسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المنطقة ، وهذان الاعتباران يدخلان في اطار التوجه الاسرائيلي الاستراتيجي نحو تحول اسرائيل لان تصبح قوة اقليمية فاعلة على صعيد المنطقة والعالم .

وسيكون التوسع بالوسائل الاقتصادية هو الهدف المرحلي للمشروع الصهيوني ، فالصورة المثلى للتوسع الاقتصادي والاجتماعي الامبريالي في المنطقة تكمن في ضرورة سيطرة اسرائيل التي تشكل حلقة في هذا الميدان سواء بفرض الهيمنة او التوسع الاقتصادي والاجتماعي ، مع العلم بان الامبريالية العالمية واسرائيل تتوقان الى احكام السيطرة على المنطقة العربية بادارة التسوية السياسية وما يدلل على ذلك رفضهما لمشروع التسوية القائم على مؤتمر دولي كامل الصلاحيات مقابل مفاوضات ثنائية لتحقيق الانفراد بالدول العربية الذي يميل الميزان فيها لصالح اسرائيل مما ييسر ارضية واسعة للتنازلات العربية واقامة محاورة متعددة مع الدول العربية بحيث تغدو الدول العربية التي توقع اتفاقيات سلام مع اسرائيل جزءا من تحالف يضطلع بتنفيذ السياسات الامبريالية في المنطقة .(65)

تدرك اسرائيل بانها مقبلة على عهد قد تتقلص فيه مقدرة اسرائيل على تحصيل المساعدات المالية من المجتمعات الاوروبية والامريكية في وقت تنتشر فيه الازمات الاقتصادية على مستوى العالم لتشمل الدول الصناعية الكبرى ، وهذا يفرض عليها التحسب والاحتياط لتعويض مصادر دعمها التقليدية من الخارج ، وتزايد الحاجة الى اعتمادها على قدراتها الذاتية والمحدودة .(66)

لذا فالرؤية الاقتصادية الاستراتيجية الاسرائيلية لمرحلة ما بعد التسوية تقوم على اختراق الفضاء الاقتصادي العربي وتمزيقه وتقويض الامكانيات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي لتصبح اسرائيل طرفا فاعلا اسياسيا ضمن النسيج الجديد للمنطقة من خلال تقسيم الفضاء الاقتصاد العربي الى مناطق معزولة عن بعضها البعض باختراقات اسرائيلية من خلال مجموعة من المشاريع الاسرائيلية العربية المشتركة ليكون لاسرائيل فيها دور قيادي وفي مناطق مفصلية مثل العقبة ،النقب ،الجولان ، البحر الميت ... .(67)

هذا وستقوم مشروعات الربط الاقليمي في النظام الاقليمي الاسرائيلي على ربط شرايين الحياة الاقتصادية العربية من مياه ، نفط ، سياحة ... بالاقتصاد الاسرائيلي الامر الذي يجعل ايجاد شبكة واسعة من التشابكات الاقتصادية بين الاقتصاد الاسرائيلي والاقتصادات العربية امرا معوقا لامكانية انفصال الاطراف الاخرى عن النسيج لانه يجعل تكلفة الانفصال عالية .(68)

ثانيا : العمل على ابقاء اسرائيل متفوقة اقتصاديا ، من اجل القيام بدور قيادي على الاخرين ، فتتطلع على السيطرة على السوق الثلاثية فهي تمنع قيام أي علاقات اقتصادية بين سلطة الحكم الذاتي والبلاد العربية الا من خلالها ، فهي تريد من خلال هذه السوق ان تجعل من نفسها قوة اقليمية في المجال العربي .(69)

فيتوقع الخبير الاسرائيلي موشيه ماند وليام ان تصبح اسرائيل في ظل السلام مركزا للتمويل والتأمين في الشرق الاوسط ويقول بما " ان اسرائيل تتمتع بافضل الاتصالات في الشرق ممكن انه مع حلول السلام ان تتحول اموال النفط الى اسواق اسرائيل المالية ، اما بالنسبة لخدمات التحويل فاسرائيل تتمتع بمكانة كبيرة للحصول على القسم الاكبر من الاسواق العربية" .(70)

وبشكل عام فان الشركات الاحتكارية العالمية الكبرى تسيطر على اهم الفروع الصناعية في اسرائيل خاصة الصناعات الكيميائية والالكترونية والصناعات المعدنية ... وقد ازدادت موجة الاستثمارات الاجنبية خاصة الصهيونية منذ اوائل الثمانينات ، اضافة الى ان اتفاقية التجارة الحرة مع امريكيا اعطت لاسرائيل قوة لمنتجاتها وكانما صنعت في امريكيا ، وتتمثل الغاية من هذه التطورات في الاقتصاد الاسرائيلي في الموءمة مع التطور الراسمال العالمي والصهيوني بالدرجة الاولى ، اذ ان التبادل التجاري مع اسرائيل يختلف عن التبادل التجاري مع اية دولة اخرى .(71)

توجد شركات عالمية مثل(كوبنهاجن ، سام سونغ، هيونداي) تستثمر في اسرائيل وترى فيها مقرا رئيسيا اقليميا لانشطة مستقبلية في الشرق الاوسط ، وان هذه العملية مكنت اسرائيل من تحسين اوضاعها الاقتصادية خصوصا في مجال جذب الاستثمارات التكنولوجية، حيث اعلنت كل من موتورولا وانتيل عزمها على الاستثمار في اسرائيل باكثر من 2.6 مليار دولار لاقامة مصانع مختصة بالمواصلات مما اثار جدلا في المنطقة لا سيما في مصر ، ذلك ان المنافسة بين مصر واسرائيل ستكون اصعب بالنسبة الى مصر ، خصوصا ان هذه الصناعات تسير بوتيرة سريعة في اسرائيل الى درجة انها ستحتاج بحلول عام 2000 الى استخدام 12 الف مبرمج كمبيوتر ومهندس ليعمل في هذه الصناعات .

هذا سيعزز وضع اسرائيل في نجاحها في ابرام تعاون علمي وتكنولوجي مع اوروبا،اذ ستصبح بموجب هذا الاتفاق اول دولة غير اوروبية وغير عضو في الاتحاد الاوروبي تشترك في الابحاث العلمية والتكنولوجية الاوروبية المتطورة وستصبح منها .وهذا الاتفاق سيكون جسرا لتقديم الامكانات المتاحة الى اسرائيل لتنتفع من مزايا الابحاث العلمية في جميع دول الاتحاد ما عدا الابحاث الخاصة بالطاقة النووية .(72)

ويتطابق هذا مع المقولة الاسرائيلية التي ترى انه يمكن احتلال العالم بالانتاج والنوعية واسعار المال القادرة على المنافسة ،أي ان الغزو الاقتصادي سيحل محل الغزو العسكري ،وتمثل العلاقة الامريكية الاسرائيلية اهمية خاصة ضمن هذه الترتيبات ، وما يدلل على ذلك البرنامج الانتخابي لادارة كلنتون "لقد استفادت امريكيا دائما من علاقتها باسرائيل لذلك ينبغي على الجهتين انشاء لجنة مشتركة للتكنولوجيا لتعمل في مجال البحث والتطوير في ميدان تكنولوجيا القرن 21".(73)

كما تعنى اسرائيل بتطوير الصناعات التصديرية ذات التقنية العالية لرفع المقاطعة العربية الاقتصادية المباشرة عن السلع الاسرائيلية في البلدان العربية التي سوف تفتح اسواقا جديدة وواسعة للصادرات الصناعية الاسرائيلية في البلدان العربية ، في الوقت نفسه تشتد المنافسة في البلدان حديثة التصنيع في جنوب شرق اسيا والاسواق الاوروبية والامريكية ، تلك الاسواق التي كانت تتوجه اليها تقليديا الصادرات الصناعية الاسرائيلية ، وترى اسرائيل ان فتح الاسواق العربية امام صادراتها يساعد على جذب الاستثمارات الاجنبية الى اسرائيل للاستفادة من موقعها كمحطة لتصدير السلع الصناعية العالمية التقنية للاسواق العربية بتكاليف نقل مخفضة جدا .فهي على الصعيد التقني تستعد لجني مكاسب من الاقتصاد السياسي للسلام

على صعيد منطقة الشرق الاوسط اذ تم الاتفاق على اقامة مؤسسة للعلم والتكنولوجيا بين امريكيا واسرائيل ، وان هذا الاتفاق له دلالة تكمن في ابقاء استمرار تفوق اسرائيل النوعي التكنولوجي في المنطقة على نحو يجعلها اكثر قدرة على توفير سلع افضل في سوق شرق اوسطية مشتركة .(74)

فتريد التحول من وكيل الى شريك للولايات المتحدة في الشرق الاوسط التي تعتبر مشروع اسرائيلي امريكي مشترك يقوم على احكام السيطرة الامريكية الاسرائيلية على المنطقة وتهميش الدور الاوروبي والعربي عموما.(75)

ثالثا: كل ذلك يؤدي الى تحقيق الهدف الاسرائيلي المنشود والمتمثل في العمل على دمج اسرائيل في المنطقة بحيث تغدو دولة من داخل المنطقة وليس التعامل معها على اساس انها دولة منبوذة .وان عملية ادماج اسرائيل في المنطقة هو اهتمام اسرائيلي مبكر منذ بداية الثمانينيات في عملية توليد نظام شرق اوسطي جديد ، مع العلم بانها قد طرحت في الواقع اكثر من صيغة او نموذج تطبيقي للعملية وادخلت على بعضها تعديلات بعد بدء المفاوضات العربية الاسرائيلية ، وعلى اثر توقيع اتفاقية اوسلو والمعاهدة مع الاردن دون ان يمس ذلك توجهها الاندماجي وشروطه غير المتكافئة .

لم تغير تلك التعديلات من جوهر تصور اسرائيل لدورها الاستراتيجي في المنطقة وهي استراتيجية تعتمد على مرتكزات اساسية تحظى باجماع اسرائيلي منها احتفاظ اسرائيل بتفوقها العسكري الكلاسيكي والنووي ، اضافة الى تنظيم العلاقات مع الدول العربية المجاورة بحيث تكون هي في مركز شبكة من العلاقات الجديدة تمنحها موقعا اقليميا مؤثرا ، ويطرح تنظيم هذه العلاقات عبر اتفاقيات ثنائية وتوفير دعم دولي مباشر وغير مباشر وادخال تطويرات على واقعها الاقتصادي والامني والسياسي يمكنها من المحافظة على تفوقها العسكري والتكنولوجي .(76)

وقد حققت اسرائيل وبدعم شديد من قبل الغرب خاصة امريكيا بعض اهدافها من المفاوضات المتعددة الاطراف ، تمثلت في رفع المقاطعة الاقتصادية عنها من الدرجتين الثانية والثالثة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي ، وتمثلت في هرولة بعض الاقطار

العربية للتعاون معها عبر اقامة علاقات دبلوماسية او تجارية حيث تم هذا في وقت لم تـؤدي فيه المفاوضات الثنائية الى انسحابها من الاراضي المحتلة واعادتها لسيادة اصحابها .(77)

وان التطبيع الاقتصادي يعتبر من اهم المضامين ويعتبر ضروري لتعزيز السلام فـي بناء الشرق الاوسط الجديد . فاسرائيل لا تريد ان توقع اتفاقيات سلام ثنائية مع الدول العربيـة ولا مجرد ضمانات لانها تسعى لتطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول العربيـة ، وتحقيق تعاون اقتصادي شامل معها في شتى المجالات ،وهذا يبرز في الملحق الثـالث فـي اعلان المبادئ الفلسطيني الاسرائيلي الذي يضم مجالات التعاون الاقتصادي من خلال تشـكيل لجنة اسرائيلية فلسطينية مشتركة للتعاون الاقتصادي فتركز جهودها علـى مصـادر الميـاه والكهرباء ومشروعات لحماية البيئة مع استمرار انشطتها لتشمل كافة المجالات الاقتصاديـة والاجتماعية والثقافية مما يفرض سيطرة اسرائيلية كاملة على الكيان الفلسطيني .

لذا فهي تريد تكريس بقاء الاقتصاد الفلسطيني عمقا مكمـلا للاقتصـاد الاسـرائيلي وفصم علاقاته الطبيعية بالفضاء الاقتصادي العربي من خلال عمقـه الطبيعـي أي العمـق الاردني ، ومن ثم بناء اقتصاد ثلاثي بين اسرائيل والكيان الفلسطيني والاردن علـى غـرار نموذج البينلوكس للقفز حول العمق الاقتصادي العراقي للاردن والتنسيق مع سوريا ليكون هذا بمثابة راس حربة لمشروع الهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية على منطقة الشرق العربي والهلال الخصيب .(78)

وقد اسقط بيريز في كتابه البعد الجغرافي والبعد العسكري في معادلة الصراع واعتمد البعد الاقتصادي كركيزة مهمة لاعادة ترتيب العلاقات بين دول المنطقة من اجل قيام كيـان اقتصادي الذي بدوره سيعمل على دمج اسرائيل في المنطقة وخلق شبكة متداخلة من المصالح الفردية والدولية التي لا تسمح بتهديد الدولة العبرية .(79)

فالكتاب الاسرائيلي المقدم الى مؤتمر عمان الاقتصادي كـان عنوانـه (الخيـارات التنموية للتعاون في الشرق الاوسط وشمال افريقيا) احتوى على مقدمة خاصة تحت عنـوان (نحو عصر جديد) ركزت على الاندماج الاقليمي في المنطقة ودور القطاع الخاص في عملية السلام ، منطلقة اساسا من ان المنظمات الاقليمية هي مفتاح السـلم والامـن والاسـتقرارفي المنطقة .(80)

واخيرا وعلى الرغم من كل تلك الاهداف والتصورات فان اسـرائيل ستسـتمر فـي مراقبة الوضع العربي ويتضح ذلك من خلال الادبيات السياسية الاسرائيلية ، ذلك ان الطرف

الاسرائيلي سيعمل على تعميق فكرة النظام الشرق اوسطي من جهة مع استمرار مراقبة الوضع العربي من جهة اخرى.(81)

ثالثا: المحتوى العام

يعنى بوصف الالية التي قامت عليها الترتيبات الاسرائيلية بخصوص اقامة النظام الشرق اوسطي :ـ

1ـ آلية اقامة النظام الاقليمي الشرق أوسطي الاسرائيلي

يحدد المشروع الاسرائيلي الشرق اوسطي آلية اقامة النظام الاقليمي الجديد عبر:ـ **عقد اتفاقيات ثنائية بين اسرائيل وكل دولة من الدول العربية المجاورة من جانب ، وعقد اتفاقيات متعددة الاطراف** : تلك الاتفاقيات التي تحدد علاقة اسرائيل بكل دولة من دول المحيط العربي في المجالات الاقتصادية والتجارية والامنية والعسكرية اضافة للجانبين السياسي والدبلوماسي .

وتسعى اسرائيل لاستثمار الاتفاقيات المرحلية السياسية والاقتصادية كوسيلة لاكتساب الشرعية وتمرير سياسة الامر الواقع وخلق قواعد العبور للانتشار والهيمنة الاقتصادية والتجارية في البلدان العربية وتطبيع علاقاتها معها ، وهذا ما يؤكده اتفاق باريس الاقتصادي في عام 1994 ، وتستغل الاتفاق الاقتصادي ليس للكسب من المناطق المحتلة بل كوسيلة للضغط على الاردن لتطبيع العلاقات معها ومن ثم الانطلاق الى البلدان العربية الاخرى .(82)

فاتفاق اوسلو ومعاهدة وادي عربة يمكن اعتبارهما البداية في تكوين المشروع الشرق اوسطي ،حيث تسلل اليهما الاقتصاد الاقليمي خلسة ، واعلان المبادئ الموقع في اوسلو بعد مفاوضات سرية تضمن بنودا اقتصادية التي اندفع لها الجانب الفلسطيني دون نقاش فلسطيني لها ودون وعي لابعادها ودون تنسيق مع الاطراف العربية المعنية بها. وقد تضمن اتفاق اوسلو في الملحقين الثالث والرابع من اعلان المبادئ اقامة شبكة مكثفة من الروابط الاقتصادية بين اسرائيل وسلطة الحكم الذاتي المحدود الذي سيؤدي الى استمرار الهيمنة الاسرائيلية امنيا وسياسيا ومن مظاهر التعاون في حقل الاقتصاد المادة (7) فقرة ب من

المعاهدة والتي تتضمن اقامة منطقة تجارة حرة . وبما ان كـــلا الحزبيـــن الليكـــود والعمـــل يعارض كل منهما اقامة دولة فلسطينية ، والبديل يكمن في اقامة فيدرالية اردنيـــة فلســـطينية ويعارض أي انفصال مادي او اقتصادي ما بين اسرائيل من جهة والضفة والقطاع من جهـــة اخرى .(83)

بينما تم توقيع معاهدة سلام مع الاردن التي تضمنت بنودا لم تشمل مشاريعا للتعـــاون الاقتصادي فحسب بل ان بنود هذه الاتفاقية الاردنية الاسرائيلية وضعت الاســـاس القـــانوني لتعاون اقتصادي ثنائي من اجل اقامة تعاون اقتصادي اقليمي .(84)

المرحلة الثانية : يعتبر نموذج البينلوكس (تجمـــع اقتصـــادي يضـــم اســـرائيل ، الاردن ، الفلسطينين) من اكثر الخيارات المطروحة في حال التوصل الى تسوية مع الفلسطينيين .سـيتم التركيز في المرحلة الاولى على تأسيس محور ثلاثي يأخذ بصورة متدرجة صيغة شكل مـــن اشكال الكونفدرالية يضم اسرائيل والاردن والكيان الفلسطيني ، ويضم لاحقا لبنـــان وســـوريا وفي الوقت نفسه يضم توسيع العلاقات الاقتصادية مع مصر بـــالتحديد فـــي مجـــال الطاقـــة والسياحة وفي مجال صناعة النسيج .(85)

وقد طرح حزب العمل الاسرائيلي اقامة مشروع اتحاد فلسطيني اســـرائيلي اردنـــي لبناني على غرار البينلوكس ، ورد ذلك في برنامج الحزب تحت اسم تسويات اقليمية "فانه يجب التقدم نحو السلام والامن في الشرق الاوسط بايجاد شبكات للتعاون في مجال التطوير الاقليمي فـــي الحيـــاة السياسية ، ومنطقة تجارة حرة ، مصادر مياه ..." ويلغي هذا الاتحاد المحظورات الراهنـــة علـــى حركة الناس والسلع والائتمانات بين المصارف على ضفتي نهر الاردن .(86)

هذا وتعزز الوثائق الامريكية والاوروبية الخاصة بالترتيبات الشرق اوسطية ، خيـــار البينلوكس بانه يعزز خلق السوق الشرق اوسطية ومنطقة التبادل الحر بين بلدان المشرق وفقا لتعاريف الجغرافيا السياسية الجديدة ، وتبين ان الكيان الفلسطيني سيتحول فـــي اطـــار تلـــك المخططات الى جسر للعبور الاقتصادي للكيان العبري في اتجاه بقية البلدان العربية على نحو لو اصبحت هناك حدود مفتوحة مع الحكم الذاتي الفلسطيني في الاراضي الفلســـطينية ومـــع الاردن فان الطريق سيصبح مفتوحا الى اماكن اخرى اذ سيمكن البضاعة الاسرائيلية ســـواء حملت علامة اسرائيلية او سواء تم تسويقها من خلال تغليف اسم شركة فلسطينية او اردنية ان تنتشر في كافة ارجاء منطقة الشرق الاوسط .(87)

كذلك تسعى اسرائيل منذ توقيع اوسلو ووادي عربة لتوسيع شمولية المرحلة الاساسية للمشروع لتشمل دول عربية في شمال افريقيا هي المغرب ، تونس والجزائر ،هذا وتتضمن المرحلة الثانية لانشاء اتحادات دولية تتولى تنفيذ المشاريع التي تتطلب الاستثمار فيها الى رساميل هائلة باشراف البلدان ذات العلاقة في المنطقة اضافة الى اطراف ذات مصلحة بالامر .(88) وعلى صعيد الواقع نرى ان هذه السوق الثلاثية قد بدأت خطواتها الاولى في ميدان التطبيق العملي مستندة على الاتفاقات التي تم توقيعها ويجري حاليا الالتزام بها .(89)

المرحلة الثالثة والنهائية : تتضمن اقامة تجمع اقليمي بين دول المنطقة مع سوق مشتركة ومؤسسات مركزية مجتمعه على غرار المجتمع الاوروبي . يشمل اضافة الى البلدان في المرحليتين الاولى والثانية بلدان مجلس التعاون الخليجي .(90) اذ يرى بيريز ان النظام النهائي الاقليمي المقترح سيؤدي الى ان تصبح الاعمال الاقتصادية اهم من السياسة والسوق اهم من الدول ، والمنافسة اهم من الحدود الاقليمية ، وكل ذلك سيؤدي الى خلق شرق اوسط جديد .(91) أي التطور التدريجي للمؤسسات الرسمية على اسس فوق قومية ، وجاءت المؤتمرات الاقتصادية لتؤكد هذا التوجه حيث تعهد المشاركون في هذا الحدث الى ان يحولوا هذه السياسات الاقتصادية الى مجموعة روابط هيكلية جماعية وفردية من شأنها ان توفر حياة افضل لشعوب الشرق الاوسط .(92)

2ـ المشاريع الاسرائيلية الاقليمية وشبه الاقليمية

سيتولى هذا القسم عرض لابرز المشاريع الاقتصادية الاقليمية التي صاغها المشووع الاسرائيلي بهدف استكشاف شكل وطبيعة العلاقات التي ستعززها هذه المشاريع في اطار العلاقة ما بين اسرائيل والدول العربية ، وتغطي هذه المشاريع المجالات التالية :ـ
مشاريع في مجال الطاقة لتوليد الكهرباء ، مشاريع مائية ، مشروع لمد انبوب غاز طبيعي بين مصر واسرائيل ، مشروع لمد انابيب نفط الخليج الى غزه ، مشاريع في مجال البنية التحتية للنقل والمواصلات ، مشاريع سياحية ، مشروع اسرائيلي مصري لصناعة النسيج ... ومعظم هذه المشاريع قد طرحت سابقا عام 1990 .

ومما يلاحظ قبل البدء بذكر التفاصيل لا بد من ادلاء هذه الملاحظة التي ترى بان الجزء الاكبر من هذه المشاريع الاقليمية الاسرائيلية يتمركز معظمها في مجال ما يعرف بالبنية التحتية الذي يفسح المجال امام عملية التطبيع التي تسعى اسرائيل لها مع الدول العربية،اضافة الى انه يعطي لاسرائيل درجة من السيطرة على تنظيم شروط اندماجها في المنطقة .(93)

فالمشاريع الاسرائيلية المقترحة تتركز في معظمها في :ـ

1ـ مشاريع تخص البنية التحتية والمرافق العامة كالطرق والسكك الحديدية والمطارات وشبكات الكهرباء والمياه ومشاريع توليد الطاقة ، اضافة الى تحلية المياه والانابيب الخاصة بنقل الغاز والنفط .فتلك المشاريع تستند الى الربط الوثيق لاسواق المنطقة بالاسواق العالمية وخلق شبكة واسعة وحديثة في مجال البنية التحية اضافة الى شروط الانفتاح الاقتصادي الذي قام ويقوم بها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، باملائها على الدول التي تلجأ اليهما للاقتراض ، كذلك يستدعي حيازة المشاريع العامة الموجهة لتطوير البني التحتية وفق سمات تمكنها من اجتذاب استثمارات وقروض اجنبية . من ابرز تلك السمات الاسهام في توسيع نطاق العلاقات الراسمالية داخل دول المنطقة نفسها من جانب وتعميق الارتباط بالسوق الراسمالية العالمية من جانب اخر .

2ـ مشاريع تختص بفروع اقتصادية معينة من ابرزها السياحة والنسيج والملابس والتكونولوجيا ، ويأتي ذلك في سياق الاقتراحات المقدمة بشأن اقامة مناطق اقتصادية حرة او سياحية حرة او تلك المغلقة ، وذلك باقامة مشاريع مشتركة تقوم على اساس تقسيم العمل بين اسرائيل من جانب وطرف عربي من جانب اخر كما هو الحال بالنسبة لاقتراح تقسيم العمل بين مصر واسرائيل .فهي مشاريع موجهة الى جذب استثمارات راسمالية محلية وخارجية بحكم اعتمادها اما على وفرة اليد العاملة الرخيصة (صناعة النسيج والملابس المقترح اقامتها على الحدود بين اسرائيل ومصر ولبنان وفلسطين) ، فهي بذلك تشجع على بروز اقتصاد تصديري بالتالي مداخل ربط جديدة بالسوق العالمية ، كذلك ممكن ان تعمل على تأمين الخدمات التي ترتبط بقطاع السياحة (فنادق،خدمات ترفيهية،رحلات جماعية...) ذلك القطاع الذي تملك الشركات الدولية للسياحة فيه امكانيات وخبرات وصلات واسعة وميزات متنوعة ، فالمطروح هو توفير الخدمات والشروط التي تمكن تلك الشركات من الاستثمار والسيطرة على الجوانب الاكثر ربحية فيه ، وهذا يوفر لاسرائيل ميزة بالمقارنة مع الاطراف الاخرى .

3ـ هناك مجال ثالث يخص التعاون الاكاديمي والعلمي والمهني ، ويدعو الى اقامة مؤسسات اقليمية مختلفة كالمركز الصحي الاقليمي المقترح اسرائيليا ، ويهدف هذا المجال الى تسهيل عملية التطبيع ويصب في خدمة المجالين السابقين .

فالدور الاسرائيلي يقوم على التخطيط لدمج اسرائيل في المنطقة ، ودورها هذا لا يتناقض مع استراتيجية البنك الدولي او صندوق النقد الدولي باعتبارهما يمثلان مصالح الراسمال العالمي .(94)من هذه المشاريع:ـ

ـ المشاريع المائية

تستند المشاريع المائية على العوامل السياسية والجغرافية في الشرق الاوسط تملي بضرورة ان يتضمن أي اتفاق سلام بندا بشأن المشكلة المائية ، فوفرة المياه في بعض المناطق في الشرق الاوسط مقارنة بشحها في مناطق اخرى تستدعي حلا اقليميا مشتركا .(95)

يعطي بيريز اهمية كبيرة للمياه وتتلخص نظريته في هذا المجال بأن" مياه الشرق الاوسط هي ملك المنطقة واطرافها ، فالحاجة الى اقامة نظام اقليمي والى تعاون اقليمي للشؤون المائية تشارك فيها جميع الدول المعنية لضمان التخطيط والتوزيع العادلين ولتهدئة الصراعات التي قد تنشب بين الاطراف المشاركة بشأن المياه ". ويقترح لذلك انجاز تسويات ثنائية ومتعددة من دون انتظار اقامة نظام اقليمي على اساس تنفيذ سلسلة اجراءات في مجال نقل المياه من اماكن الوفرة الى اماكن الحاجة واقامة محطات لتحلية المياه ، ويرى بان دول المنطقة لا تتمتع بوفرة مائية وان افضل المصادر تقع خارج الدول الاكثر حاجة اليها ، والحل هو اقامة انبوب دولي لنقل المياه من بلد الى اخر فيدعو الى مد انابيب المياه والغاز على اساس اقتصادي تجاري .

ويعترف بيريز بان الفكرة ليست جديدة حيث طرحتها تركيا في 1987 خط لنقل المياه من مناطقها الى دول الشرق الاوسط بما فيها اسرائيل ، ويرى بيريز في حال تقدم السلام سيوفر امكان تحقيق خطوات عملية في هذا المشروع المائي في حال ثبات جدواه الاقتصادية أي ان سعر المياه اقل من الذي توفره محطات تحلية مياه البحر .(96)

وان المشاريع الاسرائيلية الخاصة بالمياه تحظى باولوية خاصة بالنسبة لاسرائيل وفقا للكتاب المقدم منها الى مؤتمر القاهرة حيث تقدمت بـ 66 مشروعا من مجموع 139مشروعا ، واغلبها يتمحور حول المياه الذي اصبح محددا وحاسما لعملية السلام ولا سيما ان امكان استغلال المياه اقتصاديا متعذر الا عبر عدد من المشاريع المشتركة ، أي ان مشاريع التعلون

المائي التي من المتوقع ان تأتي ضمن سياق العمل الجاري جديا لفرض التسوية وتشكل جزءا لا يتجزأ من المشروع الشرق اوسطي المقترح . وقد شاركت اسرائيل فعلا في وضع خطة لاقامة مركز اقليمي برعاية دولية لابحاث تحلية المياه في مسقط بتمويل من الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة واليابان اضافة الى سلطنة عمان ، كذلك هناك مشروع اردني اسرائيلي.(97)

مما يلاحظ ان الدراسات الاسرائيلية المختصة في مجال المياه تستخلص بان الفرصة الوحيدة المتاحة امام المنطقة هي التعايش مع الازمة الى ان تتوفر تكنولوجيا وخيارات اقتصادية جديدة ناجعة وملائمة ، وهذا يستوجب التعاون الاقليمي . فالمشاريع المائية المطروحة لها طبيعة استراتيجية ومجالا للربط الاقليمي فهي تطرح مشاكل متعلقة بالسيادة الاسرائيلية على شرايين المياة العربية .(98)

ـ مشاريع اسرائيلية خاصة بالطاقة

طرحت اسرائيل عددا من مشاريع الطاقة بعضها اعد بصورة تفضيلية من زاوية الجدوى الاقتصادية والتقنية ، وبعضها الاخر ما زال في طور الاعداد ومن ابرز المشاريع المعدة : مشروع لتوليد الكهرباء وتحلية المياه على الحدود الاسرائيلية المصرية ، ومشروع لمد انبوب غاز طبيعي بين مصر واسرائيل ، مشروع لمد انابيب نفط من الخليج الى غزة .

ذلك ان رسوم تصدير طن واحد من الخليج العربي الى غربي اوروبا عن طريق قناة السويس تبلغ نحو 8 دولارات ، بينما اذا تم نقله عبر انابيب تمر في شبه الجزيرة العربية وتصب في موانى حيفا اشدود غزه ، فان هذا الترتيب الجديد سوف ينتج عنه فائض في حدود 3ـ6 دولار للطن الواحد ،اضافة الى مرور النفط عبر ثلاثة او اربعة دول عربية مما يؤدي الى خلق مصالح وتشابكات مع الاقتصاد الاسرائيلي مما يعزز السلام في المنطقة .(99)

ـ مشاريع زراعية

ان اسرائيل تريد زيادة ادماجها في الزراعة عن طريق ربط الاقطار العربية بمشاريع زراعية مشتركة لكي تتسلل الى عصب الحياة فيها .وان المشاريع المختصة في مجال الزراعة يخطط لها بصورة مباشرة لخدمة الاهداف الاسرائلية .(100)

ويقوم التصور الاسرائيلي على تقديم المشورة الفنية للبلدان العربية في مجال استنزاف المناطق الصحراوية وتزويد البلدان العربية بالمعدات والالات الزراعية في اسرائيل ، وتوجد حاليا مشروعات مشتركة بين مصر واسرائيل في المجال الزراعي تشمل تدريب 2500 شخص في اسرئيل على مدى خمس سنوات وانشاء مراكز للتدريب الزراعي في مريوط تحت ادارة مصرية اسرائيلية مشتركة وانشاء مزارع نموذجية في منطقة الصحراء الغربية المصرية بتمويل امريكي ، كذلك هناك تعاون في مجال تطوير تحسين البذور وتطوير انتاج الالبان باستخدام ابقار اسرائيلية اذ يبلغ عدد الابقار الاسرائيلية في مصر 4 الاف بقرة . ويعتبر النموذج المصري الاسرائيلي في المجال الزراعي نموذجا قابلا للتعميم من وجهة النظر الاسرائيلية الى البلدان العربية في مرحلة ما بعد التسوية .(101)

ولمواجهة التصحر يطرح بيريز عقد اتفاق لتحسين استخدام المياه والعلم ، ويعزو تفاقم التصحر الى استخدام المياه في الري بصورة غير ملائمة والزيادة الكبيرة في عدد السكان اضافة الى حركتي التمدن والتحديث الجاريتين في المنطقة ، لذلك يدعو الى اعادة تدوير او تنقية المياه وتوليد مياه اضافية عبر مياه الري ، عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة من الري المسيطر عليه بالكمبيوتر. ويشير بوضوح الى الخبرات التي تتمتع بها اسرائيل في مجالات البحث الزراعي والابحاث الخاصة بالتصحر . ويعلن عن استعداد اسرائيل لوضع خبرتها بهذا المجال في تصرف المنطقة حتى قبل حلول السلام ، وما يدلل على حصول ذلك وجود تعاون قائم ما بين مصر واسرائيل ، واسرائيل والمغرب على الرغم من عدم وجود علاقات رسمية حتى اواخر عام 1993 .(102)

ونتيجة لهذا التصور نجد ان اسرائيل تحظى بسيطرة كاملة على هذه المشاريع ، حيث يقول وزير الزراعة الاسرائيلي السابق سمحا ايرليخ " ان المشاريع والنشاطات الزراعية العربية ستعتمد على الخبرة والتجربة والتكنولوجيا الاسرائيلية ،وان أي محاولة لانهاء دور اسرائيل في هذا المجال سيتسبب بخسائر اقتصادية كبيرة قد تنتج عن توقف مثل هذه المشاريع".

حيث ان هدف اسرائيل يتمثل بالتغلغل في هذا القطاع الاقتصادي الهام وتوجيهه لخدمة الاهداف الاسرائيلية وذلك عن طريق التحكم بصورة مباشرة وغير مباشرة بالسياسات الزراعية من جراء توجيه الزراعة من قبل الخبراء الاسرائيليين ــ بحكم ما يصورون انفسهم بما

يملكونه من المؤهلات العلمية والتقنية والتكنولوجية قياسا على ما هو عليه الحال في المنطقة العربية ــ من اجل تأمين حاجة اسرائيل من المواد الاولية اللازمة للصناعة . وتعتمد المشاريع الاسرائيلية في الزراعة على اساس المقايضة بتنفيذ مشاريع زراعية ضخمة في سيناء تعتمد على وسائل الري الحديثة مقابل سحب مياه النيل الى النقب ، ومشاريع زراعية في الاردن وسوريا ولبنان مقابل الانتفاع بحصة كبيرة من منابع الاردن واليرموك وبانياس والحصباني والليطاني ، اضافة الى علاقات الحصحصة التي سوف تربط بين المزارعين العرب واليهود التي تؤدي الى انهيار المزارعين المحليين بما حققته اسرائيل في مجال الزراعة واعجابهم بخبراتهم (103).

ويقترح بيريز اقامة ثلاثة مراكز للابحاث الزراعية ومحاربة التصحر وادارتها على اسس متعددة الاطراف احدها في اسرائيل والثاني في امريكيا ، وثالث في احدى الدول العربية ،وتخضع المشاريع للتنسيق عبر هيئة جامعية تضم مختلف دول المتوسط ومصر واسرائيل وسوريا وتركيا وقبرص واسبانيا ويقول ان الاقتراح الاخير حظي بتأييد فرنسا ومصر وتونس والمغرب وتركيا واليابان والبنك الدولي .(104)

ــ مشاريع تخص البنية التحتية للنقل والمواصلات

تهدف هذه المشاريع الى ايجاد بنية تحتية وتطويرها لتنمية التعاون الثنائي ومن ثم التعاون الاقليمي ،ذلك ان تطوير بنية تحتية حديثة هو ضرورة للتوسع الراسمالي ولتنمية التجارة والسياحة ولاقامة المشاريع الاقتصادية والتكنولوجية الاقليمية ، فهي مرتبطة بالنقل والمواصلات ، ويستند المخطط الاسرائيلي للمشاريع الخاصة في هذا المجال الى الوضع الذي كان سائدا في فلسطين قبل عام 1948 ."فان تحقيق تسوية شاملة سيعمل على اعادة تأسيس شبكة مواصلات تمثل اسرائيل فيها موقعا مركزيا واستريتيجيا امرا ممكنا ، وستوفر تلك البنية اقامة صلات اقليمية وعلاقات تجارية مع دول تقع خارج المنطقة ".(105)

علما بان الشروع في البناء التحتي في المنطقة بدأ قبل عملية التسوية بهدف تسريع هذه العملية ، ويستشهد بيريز بالتجربة المصرية قبل توقيع كامب ديفيد وبعده من اجل اعادة اعمار واسكان مدن قناة السويس بعد حرب 1973 . فتم بناء الجسور والشوارع العريضة داخل

القاهرة والاسكندرية في عهد مبارك ، وذلك ان التعمير في البنية التحتية يدل على الرغبة في السلام ويسهل انشاء الترابط والتشابك الاقتصادي التجاري بين دول المنطقة ، ويوجد تعاون دولي في المشاريع الكبرى يأخذ ثلاثة مستويات ابتداء من حل التناقضات والمصالح بين الدول المجاورة الى مناقشة وسائل تكيف البناء التحتي لمقاييس هندسية وتقنية معينة تتلاءم مع الشروط الاقتصادية للدول المشاركة والمجاورة . والتي تؤدي بدورها الى تأمين علاقات حسن جوار وفي المستوى الاخير يتم تنظيم التعاون على تنفيذ مشاريع مشتركة لتشييد قناة البحر الاحمر ــ الميت كمشروع اسرائيلي اردني مشترك .

وهذا يستدعي اقامة هيئات اقليمية ذات صلاحيات وان تلك الهيئات ستجلب الى المنطقة الاستقرار والاستثمارات الاجنبية ويحفز النمو المتواصل بين اقرار حدود مفتوحة وحرية حركة وانظمة مواصلات واتصالات حديثة باعتبار ان ذلك سيعيد الى المنطقة دورها كحلقة وصل بين الشرق والغرب والشمال والجنوب ويكون مركزها اسرائيل . فهذه الشبكة ستمكن من تقلص زمن النقل والتنقل وتكاليفها وسيساهم في انشاء اسواق متطورة ويبرز هذا المجال في اهتمام خاص باشراك اسرائيل في شبكة المواصلات الاقليمية والحرص على ربط هذه الشبكة باوروبا كمركز من مراكز الراسمالية العالمية .(106)

فالمخططات الاسرائيلية في مجال المواصلات يؤهلها للقيام بدور اساسي في شبكة المواصلات البرية والبحرية والجوية ، بسبب موقع فلسطين في قلب الوطن العربي وتفصل البلدان الاسيوية عن الافريقية ، وبسبب الموقع الهام لمطار اللد والموانى البحرية بدءا من حيفا مرورا باسدود حتى ايلات اضافة لعكا ويافا . هذا ويولي التخطيط الاسرائيلي اهمية للمواصلات البرية .(107)ويتوضح ذلك من خلال الوثيقة التي اعدتها وزارة النقل والمواصلات ، حيث طرحت وزارة النقل الاسرائيلية في مؤتمر عمان الاقتصادي وثيقة حددت فيها مشاريع النقل البري والبحري والجوي معتبرة ان تطوير نظام مواصلات اقليمي هو احد الشروط المسبقة لبناء شرق اوسط جديد متكامل ومتطور اقتصاديا ، وهي كالتالي :ــ

شبكة الطرق : ممر مركزي من سوريا ولبنان والاردن لاسرائيل عبر منطقة الحكم الذاتي التي تبلغ كلفته 700 بليون دولار ، داخل اسرائيل يقوم هذا الممر على الطريق رقم (90) وهي موجودة حاليا في اسرائيل وفي الامكان استخدامها وحسب المطلوب .

شبكة حديد اقليمية : فهي تستعيد ما جرى في بداية القرن زمن السلطة العثمانية عندما انشئت شبكة لسكك الحديد تربط بين تركيا ، سوريا،العراق،الاردن ، لبنان ، فلسطين،مصر والحجاز

القاهرة والاسكندرية في عهد مبارك ، وذلك ان التعمير في البنية التحتية يدل على الرغبة في السلام ويسهل انشاء الترابط والتشابك الاقتصادي التجاري بين دول المنطقة ، ويوجد تعاون دولي في المشاريع الكبرى يأخذ ثلاثة مستويات ابتداء من حل التناقضات والمصالح بين الدول المجاورة الى مناقشة وسائل تكيف البناء التحتي لمقاييس هندسية وتقنية معينة تتلاءم مع الشروط الاقتصادية للدول المشاركة والمجاورة . والتي تؤدي بدورها الى تأمين علاقات حسن جوار وفي المستوى الاخير يتم تنظيم التعاون على تنفيذ مشاريع مشتركة لتشييد قناة البحر الاحمر ــ الميت كمشروع اسرائيلي اردني مشترك .

وهذا يستدعي اقامة هيئات اقليمية ذات صلاحيات وان تلك الهيئات ستجلب الى المنطقة الاستقرار والاستثمارات الاجنبية ويحفز النمو المتواصل بين اقرار حدود مفتوحة وحرية حركة وانظمة مواصلات واتصالات حديثة باعتبار ان ذلك سيعيد الى المنطقة دورها كحلقة وصل بين الشرق والغرب والشمال والجنوب ويكون مركزها اسرائيل . فهذه الشبكة ستمكن من تقلص زمن النقل والتنقل وتكاليفها وسيساهم في انشاء اسواق متطورة ويبرز هذا المجال في اهتمام خاص باشراك اسرائيل في شبكة المواصلات الاقليمية والحرص على ربط هذه الشبكة باوروبا كمركز من مراكز الراسمالية العالمية .(106)

فالمخططات الاسرائيلية في مجال المواصلات يؤهلها للقيام بدور اساسي في شبكة المواصلات البرية والبحرية والجوية ، بسبب موقع فلسطين في قلب الوطن العربي وتفصل البلدان الاسيوية عن الافريقية ، وبسبب الموقع الهام لمطار اللد والموانى البحرية بدءا من حيفا مرورا باسدود حتى ايلات اضافة لعكا ويافا . هذا ويولي التخطيط الاسرائيلي اهمية للمواصلات البرية .(107)ويتوضح ذلك من خلال الوثيقة التي اعدتها وزارة النقل والمواصلات ، حيث طرحت وزارة النقل الاسرائيلية في مؤتمر عمان الاقتصادي وثيقة حددت فيها مشاريع النقل البري والبحري والجوي معتبرة ان تطوير نظام مواصلات اقليمي هو احد الشروط المسبقة لبناء شرق اوسط جديد متكامل ومتطور اقتصاديا ، وهي كالتالي :ــ

شبكة الطرق : ممر مركزي من سوريا ولبنان والاردن لاسرائيل عبر منطقة الحكم الذاتي التي تبلغ كلفته 700 بليون دولار ، داخل اسرائيل يقوم هذا الممر على الطريق رقم (90) وهي موجودة حاليا في اسرائيل وفي الامكان استخدامها وحسب المطلوب .

شبكة حديد اقليمية : فهي تستعيد ما جرى في بداية القرن زمن السلطة العثمانية عندما انشئت شبكة لسكك الحديد تربط بين تركيا ، سوريا،العراق،الاردن ، لبنان ، فلسطين،مصر والحجاز

.كذلك تقترح الوثيقة انشاء مركز اقليمي قصير الامد للارصاد الجوية .(108)ففيما يختص بهذا المجال نجد ان بناء نظام سكك حديد حديثة لخدمة السياحة والتجارة والنقل يتطابق مع ما اقترحه بيريز لترميم وتشغيل خط سكة حديد الحجاز الذي يربط بين المدينة في السعودية ودمشق وحيفا ، كما يقترح بناء خط مواز على البحر المتوسط .(109)

وعلى صعيد الواقع باشرت اسرائيل والاردن باجراء مباحثات بشأن انشاء سكك حديد تصل مصانع الفوسفات من مينائي ايلات والعقبة اضافة الى ربط المصنع الاردني باحد المواني الاسرائيلية المطلة على البحر المتوسط .(110)كذلك كشف المدير العام لوزارة الاسكان الاسرائيلية اريه مزراحي في مقابلة مع جيروزالم بوست ان اسرائيل تقترح شق طرق تربط الضفة وقطاع غزه بالمواني الاسرائيلية وبمطار بن غوريون الدولي من اجل تمويل اسرائيل الى هونغ كونغ الشرق الاوسط .وقال ان اسرائيل ستصبح البوابة الرئيسية لدخول المناطق المحتلة ومن ثم الى الاردن ، سوريا والسعودية عبر تقديم تسهيلات مرفئية وجوية في السنين العشر او الخمس عشرة المقبلة ، وواضح ان الطرق السريعة المنوي شقها تشمل طرقا تلتف حول القدس اريحا بمطار اللد واخرى تربط غزة عبر مدينة بئر السبع بجنوب اسرائيل واكد انه خصصت موازنة تقدر قيمتها بـ 1,6مليار دولار لهذه الطرق .

اما فيما يختص بالمواني ، فيقوم التصور الاسرائيلي على جعل ميناء حيفا اهم ميناء مركزي للحاويات في المنطقة وذلك لنقل السياح بحرا من اسرائيل الى العواصم العربية ، وتخصيص عدة قطارات تلتئم مع خطوط السكك الحديدية مع مصر والاردن وسوريا ولبنان وتركيا اضافة الى الخطوط الجوية .(111)

ـ مشاريع سياحية

تلك المشاريع التي تقوم على بناء فنادق سياحية على الحدود مع الدول العربية وانشاء مشاريع سياحية مشتركة . تلك التي تساعد على تكريس الاستقرار وايجاد مصالح لحفظ السلام في المنطقة ، ويرى بيريز ان تطبيع العلاقات العربية الاسرائيلية تشجع السياحة في المنطقة عن طريق توفير حدود مفتوحة آمنه وبنية تحتية متطورة للمواصلات والاتصالات والتسويق المشترك للرحلات السياحية الجماعية التي تعتبر الاساس لبناء صناعة سياحية متقدمة. ويقترح انشاء مشاريع دولية مشتركة للسياحة من اجل الترويج للرحلات السياحية الى المنطقة بين امريكيا الشمالية واوروبا الشرقية والشرق الاقصى الى المنطقة .(112)

من ابرزها ، اقامة منطقة سياحية حرة على البحر الاحمر (ريفيرا البحر الاحمر) التي تربط بين ساحل ايلات العقبة وطابا وهذا سيتطلب فتح الحدود بين الاردن اسرائيل ومصر ، أي اقامة تعاون اقليمي رباعي اطرافه تتمثل في (مصر ، السعودية،الاردن واسرائيل) .

فمشروع ريفيرا البحر الاحمر يستند الى فكرة منطقة سياحية حرة،وهذا يترتب على اقامة منطقة سياحية حرة على البحر الاحمر وازالة الحدود السياسية والاقتصادية بين تلك الدول،وتحويل الشاطي الى منطقة واحدة حيث حرية انتقال الاشخاص والسلع ، والمشروع يقوم على ثلاثة افتراضات :ـ

1ـ للسياحة اهمية خاصة في تنمية الاقتصاد في الشرق الاوسط .

2ـ ان منطقة البحر الاحمر تتمتع بشروط مثالية ترشحها لان تصبح محورا للسياحة الاقليمية على نطاق واسع .

3ـ ان الاهتمام بالتعاون من اجل تنمية السياحة الاقليمية اقوى من القيود التي يفرضها الواقع الجيو سياسي .(113)

وهنا اعدت وزارة السياحة الاسرائيلية وثيقة مقترحات تقوم على التعاون الاقليمي السياحي تتحدث عن التسويق السياسي المشترك في منطقة الشرق الاوسط وفتح جسر بري بين العقبة وايلات . تؤكد الوثيقة على السياحة الطبية حيث يقوم المرضى من البلدان العربية بالعلاج في اسرائيل بدلا من الذهاب الى اوروبا .هذا وتتوقع المصادر الاسرائيلية الحصول على اموال ضخمة من جراء استقبال السياح العرب وتصدير الخدمات السياحية للبلدان العربية. ووضعت اسرائيل تصورا جديدا للسياحة في الشرق الاوسط من قبل وزارة السياحة ذلك ان اسرائيل تخطو اليوم نحو امكان تسويق دولي للمنطقة كلها يقوم على دمج تاريخ واثار وفولكلور مع الطبيعة .(114)

مشاريع تساهم في توطيد عملية التطبيع الاسرائيلي العربي:متمثلة في انشاء جامعة شرق اوسطية ، انشاء مركز طبي اقليمي شرق اوسطي .(115)

فالمشروع الاسرائيلي يعي ما يولده المشروع من علاقات متشابكة ومتعددة الجانب .

3ـ الدعم المالي الدولي والاقليمي

ان هذه المشاريع المطروحة تتبلور في اقامة مشاريع ثنائية وثلاثية خاصة بين اسرائيل والحكم الذاتي والاردن ، اضافة لبرامج شاملة لجميع بلدان المنطقة .(116) ويرى

بيريز ان مرحلة تنفيذ المشاريع المشتركة المقترحة يتطلب استثمارات اجنبية ومصادر تمويل خارجية كبيرة تتكون اساسا من الموارد المحررة نتيجة تخفيض الانفاق على السلاح ، اضافة الى الاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة ، فضلا عن القروض والضمانات الدولية ، ويتضمن ذلك اقامة مصرف اقليمي للشرق الاوسط تتألف مصادر تمويله من الموارد السابقة الذكر .كذلك اشترط ان توافق كل دولة من دول المنطقة على فتح حدودها وتعميق خطى السلام والاستقرار لكي تستفيد من ثمار هذا البنك .(117)

وبهذا سيؤدي المشروع الى تعزيز ودعم المراكز الراسمالية ، لانه سيعمل على استقرار سوق النفط الدولي ، أي استمرار هيمنة الغرب على النفط العربي والى خلق مجالات كبيرة لاستثمارات المراكز الراسمالية في المنطقة مما سيساعد في خفض نسبة البطالة في الدول الراسمالية المصدرة لتلك الاستثمارات .(118)اضافة الى خفض نسبة البطالة في المنطقة التي تشكل احدى بؤر الارهاب والتطرف الاسلامي والاصولي. ولمواجهة ذلك يجب تبني نموذج الصين وسنغافورة بتخصيص الاماكن الاكثر اصابة بالتخلف والبطالة وتحويلها الى مناطق تطوير تركز عليها الجهود لجذب الاستثمارات الاجنبية عن طريق تحويلها الى مناطق تجارة حرة خاصة المنطقة الواقعة على طول الساحل السوري الافريقي ومنطقة شواطي المتوسط .(119)

واخيرا ومهما تكن الجدوى والفوائد الاقتصادية الحقيقية لتلك المقترحات فان لها ابعادا سياسية واستراتيجية ، ذلك ان المشكلات التي يطرحها بيريز وعدد واسع من الخبراء الاسرائيليين المختصين كالنقص في المياه ، والضغط السكاني ، وتراجع حجم الاراضي القابلة للزراعة ، اصبحت تلك مشكلات تأخذ طابعا عالميا كما تدل عليها تقارير المؤسسات الدولية . حيث رات ان حل هذه المشكلات يجب ان يأتي على اساس صياغة سياسات على مستوى دولي اضافة الى مستواها الاقليمي والمحلي .(120)

فجميع هذه المشاريع والبرامج المطروحة للتعاون والتكامل تعتمد في الاساس على تطوير التعاون المشترك في مجال تطوير البنية التحتية وشبكة الاتصالات بين بلدان الشرق الاوسط ، أي تطوير ظروف تكون ملائمة لنشاط الاحتكارات الاجنبية متعددة الجنسية مع اسرائيل .(121)

على الرغم ما لبعضها من ميزات اقتصادية الا انها تحمل جدول اعمال سياسي استراتيجي امني اقتصادي . فمعظم هذه المشاريع والدراسات المقترحة اسرائيليا حول

مستقبل المنطقة ينطبق على الحجم الاكبر من المشاريع والدراسات الاوروبية والامريكية حول ذات الموضوع تتبنى كأيديولوجيا المفهوم الكلاسيكي الجديد للتنمية الاقتصادية ، وهو المفهوم الذي يعطي الاولوية المطلقة لدور السوق الراسمالية المتحررة من القيود في الحياة الاقتصادية للتجمعات ، ويرفض ايجاد دور اقتصادي للدولة ويدعو الىتفكيك القطاع العام وحرية التجارة والانفتاح على الاسواق الراسمالية العالمية .(122)

فالمشاريع الاسرائيلية والاوروبية تنسجم من حيث طبيعة المضمون والمواضيع واشكال التكامل في الشرق الاوسط . وهذا يؤكد التنسيق القائم لرسم استراتيجية التطور في المنطقة ، اضافة الى التطور الاقتصادي والصناعي القائم على المميزات المتطوره للثروة العلمية التقنية . وتطور مراكز الابحاث العلمية والبنية التحتية في اسرائيل تجعلها اكثر من غيرها من البلدان العربية عنوانا للنشاط الاقتصادي المشترك وحليفا مركزيا في عملية الاحتكار الاقتصادي والتجاري للاحتكارات الاجنبية التي تخطط للاستثمار في المنطقة ، وهذا يجعل اسرائيل تشكل الوكيل المركزي للاحتكارات الاجنبية .(123)

الا ان هذه المشاريع ليست من النوع الذي يقود او يهدف الى تأمين شروط وتحسين نوعية الحياة لاغلبية السكان في المنطقة ، وانما هي من النوع الذي يبغي توفير بيئة ملائمة لنمو راس المال الخاص والعالمي والمحلي . وبدوره سيمنح الاقتصاد الاسرائيلي عبر الاتفاقيات السياسية في الدرجة الاولى بعض المميزات على ربط الاقتصاديات المحيطة به،وكذلك بانها مشاريع تهدف الى رفع العزلة الاقتصادية عن اسرائيل ولتأمين دمجها في اقتصاديات المنطقة،وهو امر ذو اهمية استراتيجية تفوق اهميته الاقتصادية .(124)

ففكرة الشرق اوسطية الاسرائيلية قديمة طرحتها اسرائيل مجددا باسم الشرق الاوسط الجديد ، وبشكل جاد في سياق الحديث عن النظام العالمي الجديد الذي فرض نفسه بمركزية قطبية ، حيث جهدت اسرائيل من اجل اقناع الاطراف العربية والدولية بضرورة الربط بين التسوية وبين موضوع الشرق اوسطية ، فهي تنظر الى تسوية الصراع العربي الاسرائيلي كاطار لارساء المشروع الصهيوني على اسس اقتصادية .

هوامش الفصل الثالث ــ:

1ــ عبد الواحد الجاسور، ناظم." الامن القومي العربي واحتمالات المستقبل". **دراســات عربيــة**، عــدد 5 ، 1997.ص18

2ــ حسين ،غازي.**النظام الاقليمي والسوق الشرق اوسطية** .ص65

3ــ نوار،ابراهيم."التصور الاسرائيلي لمستقبل العلاقات الاقتصادية مع العرب".ص17

4ــ هلال ،جميل.**استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق اوسط**.ص83

5ــ المصدر السابق.ص40

6ــ معوض،عبد الله جلال."الشرق الاوسط الدلالات والتطورات الجارية والمحتمله".ص149

7ــ عبد الواحد الجاسور، ناظم." الامن القومي العربي واحتمالات المستقبل".ص13

8ــ حسين ،غازي.**النظام الاقليمي والسوق الشرق اوسطية** .ص21

9ــ هلال ،جميل.**استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق اوسط**.ص83

10ــ هلال ،جميل."صناعة ايديولوجية السلام في اسرائيل". **السياسة الفلسطينية**،عدد807،صيف/95.ص18

11ــ حسين ،غازي.**النظام الاقليمي والسوق الشرق اوسطية** .ص22

12ــ عبد الفضيل،محمود."مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق اوسطية ..." ص92

13ــ حسين ،غازي.**النظام الاقليمي والسوق الشرق اوسطية** .ص22

14ــ المصدر السابق.ص19

15ــ هلال ،جميل."صناعة ايديولوجية السلام في اسرائيل".ص17ــ18

16ــ نوار،ابراهيم."التصور الاسرائيلي لمستقبل العلاقات الاقتصادية مع العرب".ص15

17ــ هلال ،جميل.**استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق اوسط**.ص85

18ــ عبد الحي،وليد."اثر التغيرات في النظام الدولي المعاصر علــى مســتقبل الوظيفــة الاقليميــة للكيــان الاسرائيلي". ص84

19ــ العلاف،موفق."مسيرة السلام في الشرق الاوسط:التطورات والتحديات". **المستقبل العربــي**،عــدد202، 95/12.ص4

20ــ بشاره، مروان." هزيمة بيريز ،هزيمة لاسلو." **السياسة الفلسطينية** ،عدد11،صيف/1996.ص39

21ــ هلال ،جميل.استرتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق اوسط.ص399

22ــ عيسى،محمد عبد الشفيع."مسارات غامضة ومصائر غير مؤكدة ؛ بحث في الخيــار الشــرق اوســطية وبدائله". **المستقبل العربي**،عدد194،95/4.ص16

23ــ هلال،جميل."صناعة ايديولجية السلام في اسرائيل".ص44

24ــ الجبالي،عبد الفتاح."المؤتمرات الاقتصادية للشرق الاوسط".**مجلة الدراســات العربيــة**،عــدد30،1997. ص44

25ـ اسماعيل،محمد زكريا."النظام العربي والنظام الشرق اوسطي". **المستقبل العربي**،عدد196، 6/95. ص13ـ14

26ـ كيالي،ماجد."النظام الاقليمي والسوق الشرق اوسطية ومفهوم التسوية الامريكية الاسرائيلية".ص81

27ـ هلال،جميل.**استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط**.ص43

28ـ هلال،جميل.**استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط**.ص87

29 ـ نتسان ،جوناثان،وشمشون بشلر."من ارباح الحرب الى عوائد السلام:الاقتصاد السياسي الاسرائيلي الجديد". **السياسة الفلسطينية**،عدد 12،خريف/1996.ص89

30ـ هلال،جميل.**استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط**.ص8

31ـ هلال ،جميل."صناعة ايديولوجية السلام في اسرائيل".ص18ـ19

32ـ نتسان ،جوناثان،وشمشون بشلر."من ارباح الحرب الى عوائد السلام:الاقتصاد السياسي الاسرائيلي الجديد". ص58

33ـ زكريا، محمد اسماعيل."النظام العربي والنظام الشرق اوسطي." **المستقبل العربي**،عدد196،6/1995.ص16

34ـ شوقي،ممدوح."الشرق اوسطية بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية". **السياسة الدولية**،عدد127،يناير/97.ص127

35ـ سعد، احمد ." التصورات والمشاريع الاسرائيلية ". ص28

36ـ هلال،جميل.**استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط**.ص8

37 ـالاطرش،محمد ." المشروعان الاوسطي والمتوسطي والوطن العربي". ص5

38 ـ بيريز،شمعون. **الشرق الاوسط الجديد** .الطبعة الثانية،دار الجليل،1996.ص23

39ـ الجبالي ، عبد الفتاح ." المؤتمرات الاقتصادية الشرق اوسطية ." ص32ـ33

40 ـ اسماعيل،محمد زكريا."النظام العربي والنظام الشرق اوسطي". ص13ـ14

41ـ عبد الواحد الجاسور، ناظم." الامن القومي العربي واحتمالات المستقبل". ص37

42ـ الجبالي ، عبد الفتاح ." المؤتمرات الاقتصادية الشرق اوسطية ." ص43

43ـ هلال،جميل." صناعة ايديولوجية السلام في اسرائيل". ص39

44ـ هلال،جميل.**استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط**.ص9

45ـ سعد،احمد." التصورات والمشاريع الاسرائيلية حول مستقبل المنطقة".ص26ـ27

46ـ هلال،جميل.**استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط**.ص100ـ101

47ـ شوقي،ممدوح."الشرق اوسطية بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية". ص127

48ـ الجبالي ، عبد الفتاح ." المؤتمرات الاقتصادية الشرق اوسطية ." ص31

49 ـ العلاف، موفق."مسيرة السلام في الشرق الاوسط التصورات والتحديات". ص13

50 ـ الاطرش،محمد ." المشروعان الاوسطي والمتوسطي والوطن العربي". ص9

51ـ هلال،جميل.**استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط** .ص92

52ـ هلال،جميل.**استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط**.ص59

53ـ كوثراني،وجيه."الشرق اوسطية والتطبيع الثقافي مع اسرائيل:البعد التاريخيواشكاليات راهنة". **مجلة الدراسات الفلسطينية** .عدد23،صيف،95.ص9

54ـ الاطرش،محمد."المشروعان الاوسطي والمتوسطي والوطن العربي".ص5

55ـ المصدر السابق.ص9

56ـ علي، عبد المنعم السيد." التكامل الاقتصادي العربي والنظام الشرق اوسطي." **المستقبل العربي**،عدد 214، 12/1996.ص15

57ـ حسين ،زكريا.**العرب الى اين؟الصراعات العربية في القرن العشرين**.ص447

58ـ سلامه،عمر سلامه احمد.**الشرق اوسطية هل هي الخيار الوحيد**.ص171

59 ـ حتي،ناصيف."مستقبل العلاقات العربية الاوروبية بين الشرق اوسطية والمتوسطية".ص117

60ـ حسين ،زكريا.**العرب الى اين؟الصراعات العربية في القرن العشرين**.ص444

61ـ هلال،جميل. **استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط**.ص95

62ـ عبد الفضيل ، محمود."مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق اوسطية :التصورات المحاذير واشكال المواجهة العربي". ص91

63ـ حسين ،زكريا.**العرب الى اين؟الصراعات العربية في القرن العشرين**.ص439

64ـ بيضون،احمد امين.**الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد**.ص114

65ـ خالد،ملحم خالد."الاعتبارات السياسية والاجتماعية للموقف الاسرائيلي من التسوية السياسية". **شؤون عربية** ،عدد58،حزيران/1989.ص186

66ـ المصدر السابق.ص186ـ187

67ـ عبد الفضيل ، محمود."مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق اوسطية :التصورات المحاذير واشكال المواجهة العربي". ص94

68 ـ **الشرق اوسطية هل هي الخيار الوحيد**.ص75

69ـ حسين ،غازي.النظام الاقليمي والسوق الشرق اوسطية .ص130

70ـ مرزوق،نبيل."افاق الاندماج الشرق اوسطي ؛سورية في مواجهة اسرائيل".**النهج**،عدد37،خريف/94.ص55

71ـ الجبالي،عبد الفتاح."المؤتمرات الاقتصادية الشرق اوسطية".ص46

72ـ عبد الفضيل ، محمود."مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق اوسطية :التصورات المحاذير واشكال المواجهة العربي". ص92

73ـ عبد الفضيل،محمود."تداعيات التسوية وتاثيرها في مستقبل التنمية العربية". **مجلة الدراسات الفلسطينية**،عدد25،شتاء/96.ص83

74ـ المصدر السابق.ص98ـ99

75ـ "تطورات اوروبا الشرقية والوضع في الشرق الاوسط".**الملف**،عدد2/74،ايار/90.ص134ـ135

76ـ الاطرش،محمد ."المشروعان الاوسطي والمتوسطي والوطن العربي".ص5

77ـ المصدر السابق.ص7

78ـ**الشرق اوسطية هل هي الخيار الوحيد**.ص171

79ـ الجبالي،عبد الفتاح."المؤتمرات الاقتصادية الشرق اوسطية".ص41

80ـ عبد الحي، وليد."اثر التغيرات في النظام الدولي المعاصر على مستقبل الوظيفة الاقليمية للكيان الاسرائيلي."ص86ـ87

81ـ هلال،جميل.**استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط**.ص14

82ـ**الشرق اوسطية هل هي الخيار الوحيد**.ص96

83ـ المصدر السابق.ص72

84ـ الاطرش، محمد ." المشروعان الاوسطي والمتوسطي."ص7

85ـ حسين،غازي.**النظام الاقليمي والسوق الشرق اوسطية**.ص18

86ـ عبد الفضيل ، محمود."مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق اوسطية :التصورات المحاذير واشكال المواجهة العربي". ص93

87ـ الحوت،عبد الهادي.**الاقتصاد العربي والشرق اوسطية** .ص137

88ـ **الشرق اوسطية هل هي الخيار الوحيد**.ص73

89ـ حسين،غازي.**النظام الاقليمي والسوق الشرق اوسطية**.ص117

90ـ المصدر السابق.ص8ـ9

91ـ الحوت،عبد الهادي.**الاقتصاد العربي والشرق اوسطية** .ص137

92ـ الاطرش، محمد ." المشروعان الاوسطي والمتوسطي."ص8

93 ـ هلال،جميل.**استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط**.ص41ـ42

94ـ سعد ، احمد ." التصورات والمشاريع الاسرائيلية .ط ص34

95- R.Starr, Joyce ."Water Wars" .**Foreign Policy** ,No 82,Spring /1991. P17

96ـ الجبالي،عبد الفتاح."المؤتمرات الاقتصادية الشرق اوسطية".ص32ـ33

97 ـ **الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة**.ص228

98 ـ هلال،جميل.**استراتيجية اسرائيل** الاقتصادية للشرق الاوسط.ص131ـ132

99ـ حسين،غازي.**النظام الاقليمي والسوق الشرق اوسطية**.ص26

100ـ عبد الفضيل ، محمود."مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق اوسطية :التصورات المحاذير واشكال المواجهة العربي". ص95

101ـ هلال،جميل.**استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط**.ص102

102ـ حسين،غازي.**النظام الاقليمي والسوق الشرق اوسطية**.ص27

103ـ هلال،جميل.**استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط**.ص103

104ـ المصدر السابق.ص149ـ150

105ـ حسين،غازي.**النظام الاقليمي والسوق الشرق اوسطية**.ص134

106ـ المصدر السابق.ص25

107ـ **يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989ـ1993**. بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.ص622

108ـ الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة .ص228

109ـ حسين،غازي.**النظام الاقليمي والسوق الشرق اوسطية**.ص25

110ـ الجبالي،عبد الفتاح."المؤتمرات الاقتصادية الشرق اوسطية".ص41

111ـ حسين،غازي. **النظام الاقليمي والسوق الشرق اوسطية**.ص25

112ـ هلال،جميل.**استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط**.ص17

113ـ عبد الفضيل ، محمود."مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق اوسطية :التصورات المحـــاذير واشـــكال المواجهة العربي". ص95

114ـ حسين،غازي. **النظام الاقليمي والسوق الشرق اوسطية**.ص28

115- Ben –Meir , Alon ."The Israeli –Syrian For Equitable Peace " . **Middle East Policy**,Vol 111,No1 ,1994. P25

116ـ سعد،احمد."التصورات والمشاريع الاسرائيلية حول مستقبل المنطقة". ص35

117ـ الاطرش،محمد."المشروعان الاوسطي والمتوسطي والوطن العربي".ص7

118ـ المصدر السابق .ص10

119ـ سعد،احمد."التصورات والمشاريع الاسرائيلية حول مستقبل المنطقة". ص38

120ـ هلال،جميل.**استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط**.ص105

121ـ سعد،احمد."التصورات والمشاريع الاسرائيلية حول مستقبل المنطقة". ص34ـ35

122ـ المصدر السابق.ص36

123ـ المصدر السابق.ص35

124ـ هلال،جميل.**استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط**.ص12

الفصل الرابع

الشرق اوسطية في الرؤيه العربية

الشرق اوسطية في الرؤيه العربية

يجتاز الوطن العربي مرحلة تاريخية مصيرية ، اذ يمر بمنعطف تاريخي سيؤثر على النظام الاقليمي العربي وربما للقرن الحادي والعشرين بكامله ، فقد تزامن هذا في ظل مرحلة تاريخية تشهد ضعف وتفكك عربيين واضحين .

ومنذ بدايات هذا القرن يعد الوطن العربي الطرف المتلقي للعديد من المشاريع والخطط التي استهدفت تمزيق الامة العربية في وجودها الحضاري والتاريخي . وذلك من قبل الدول القائدة للنظام الدولي ، تمثلت باتفاقيات سايكس بيكو مروراً بوعد بلفور الى صكوك الانتداب واقامة الكيان الصهيوني وصولاً الى تشكيل الاحلاف الى حرب الخليج الثانية ، وما احدثته من متغيرات سواء على الصعيد الدولي ام الاقليمي والتي ادت الى وجود قوة دافعة في تجاه تسوية الصراع العربي الاسرائيلي ، التي بموجبها تحولت عملية التسوية الى مسألة عربية اسرائيلية شبه عامة ، وما احدثته مشاريع التسوية الجارية خصوصاً توقيع اتفاقية اوسلو والمعاهدة الاردنية الاسرائيلية من ارتباكات فكرية وسياسية في الوطن العربي فضلاً عما تمثله هذه المشاريع من مخاطر هيمنة غربية واسرائيلية شاملة على الوطن العربي .

اولاً: الاستراتيجية العربية في مواجهة النظام الشرق اوسطي

لقد شهد الواقع العربي منذ بدايات القرن العشرين مشروعات غربية ومخططات صهيونية للتنسيق الشرق اوسطي للحفاظ على مصالحها الامبريالية ، في المقابل كان العرب ساكني قلب الشرق الاوسط منشغلين بقضايا اخرى ، فبعد انهيار الامبراطورية العثمانية وانحسار سيطرتها على بلادهم ، ورثت تلك القوى الاوروبية التركة العثمانية وتقاسمت السيطرة على البلاد العربية خاصة بريطانيا وفرنسا .

وبشكل متصاعد منذ العشرينيات انشغل العرب بقضيتين في ان واحد ، متمثلتين في الاستقلال القطري لكل بلد على حدة ،والدعوة لتحقيق الوحدة العربية من ناحية اخرى، من اجل انهاء السيطرة الاجنبية سواء كانت عثمانية ام اوروبية .وفي هذا السياق لم يكن في وسع العرب

الانشغال بقضية ثالثة سواءاً اكانت "الشرق اوسطية" او أية قضية اخرى ، فكان الهدف هو الانقطاع عن الاخرين وليس الاندماج معهم .(1)

وعاشت المنطقة العربية انذاك مرحلة سادت فيها فكرة القومية وافرزت عدداً من المفكريين والسياسيين الذين اعتبروا ان ذلك مدعاة اساسية لاختراق الفكر القومي العربي وهدف تجزيئي لضرب الامة العربية في العمق ، لذلك انتقدت بشدة مصطلحات وافكار مثل الافكار الشرق اوسطية ، الهلال الخصيب،سوريا الكبرى، شمال افريقيا، والمتوسطية دون ادراك مسبق لمسائل جوهرية واساسية واستراتيجية في بناء الجغرافيا المعاصرة والتي برزت الى الوجود بعد مؤتمر الصلح في باريس عام 1919 .

ان الحركة القومية في الوطن العربي والتي بدات على شكل تيار سياسي في ظل خضوع المنطقة للحكم العثماني او الغربي ، مثلت فيما بعد نقطة البداية للعمل القومي العربي ، فهذه المرحلة شكلت النواة التي تجمعت من حولها بقية العناصر التي ساهمت في نشأة النظام الاقليمي العربي .(3)

حيث مثلت الدعوة الى الوحدة او الى انشاء مملكة او دولة عربية واحدة جزء لا يتجزء عن الاستقلال عن الدولة العثمانية منذ بداية القرن ، هذا وشرعت الاتجاهات الوحدوية تأخذ مكانها في الحركات السياسية العربية كرد فعل للاتجاهات القطرية الضيقة ، وشهدت فترة ما بعد الحربين توجهات وحدوية واضحة في بلدان المشرق العربي وفلسطين ، وشكلت قضية فلسطين منذ الثلاثينيات مقدمة العوامل التي غذت تلك التوجهات ، فالدول العربية في تلك الفترة كان يربطها ليس الجوار الجغرافي فقط وانما ايضاً وجود ثقافة وسياسة مشتركة .

وشهد الواقع العربي في سنوات العشرينيات والثلاثينيات سمات معينة بوجود احلام كبيرة فمعظم السياسيين كانوا متشابهين في الثقافة والتجربة السياسية ، اضافة الى ان العوامل الجغرافية كانت سهلة اضافة الى الكتابات المتعددة التي نشرت في الثلاثينيات والاربعينيات تؤكد الفكر القومي العربي مثل كتابات طلعت حرب في الثلاثينيات فشملت كتاباته الوحدة العربية والتكامل الاقتصادي العربي واقامة الوحدة الاقتصادية .(4)

ونجح العرب بمساعدة بريطانيا في انشاء المشروع الوحدوي العربي وتمثل ذلك في قيام جامعة الدول العربية كتعبير مؤسسي عن النظام العربي الا انه لم يكن موجهاً ضد المشروع الشرق اوسطي او أي مشروع اخر في ذلك الحين .وقام النظام العربي في عام 1945 بين دول ما زالت في مرحلة التكوين وهنا تزامن بناء النظام مع بناء الدولة القطرية ، فجامعة الدول العربية عملت على التوفيق ما بين معضلتي الاستقلال القطري والتكامل القومي .(5)

ان النظام العربي نتج بتفاعل عدة عوامل ، وان الشعوب التي شكلت النظـــام عاشـــت بصفة دائمة على ارضها مئات السنين تتحدث اللغة العربية وتدين غالبيتها بالعقيدة نفسها. وعلى الرغم من تعدد ظروف وعوامل النشأة فان عاملاً رئيسياً شكل اساس النظام العربي وهو عنصر القومية ، وفي هذه المرحلة عاشت المنطقة في فترة سادت فيها فكرة القومية وافرزت مفكريـــن وسياسيين اعتنقوها ،الى ان وضعت الحرب الثانية اوزارها واصبح الاستقلال قريباً كانت الفكرة القومية تياراً محسوباً ومحسوساً في المنطقة .(6)

وترافق ذلك مع نظام دولي متكامل في السيطرة ، وان مرحلة النشأة شهدت تحـــولات دولية مهمة ، اذ كان النظام الدولي ينتقل من نظام توازن القوى الذي دمرته الحرب الى نظـــام القطبية الذي افرزته اتفاقات الحلفاء . في المقابل كانت امريكيا قد بدأت في ممارسة دور نشـــط في المنطقة العربية مستندة الى النفوذ المتراكم للدول الاستعمارية الاوروبية ودعت الى مشـاريع الدفاع عن الشرق الاوسط ،من اجل ترسيم الحدود لمصلحة نظام شرق اوسطي وليـــس نظامـــاً عربياً بعد قيام اسرائيل في قلب المنطقة. وهنا بدأ النظام العربي منذ نشأته يعاني اختراقاً غربيـــاً تمثل في اقامة اسرائيل ومحاولاتها للتحكم والتأثير على مساراته .اضافة الى ان الحرب العربية الاسرائيلية قد احدثت في النظام العربي تغييرات تمثلت في هيكلية النظم ،وان قيـــام اســـرائيل احدث تغيرات في بيئة النظام حين اعتبرها النظام طرفاً هامشياً معادياً وتولى النظام مســـؤولية الطرف الفلسطيني، وبذلك حد من فاعليته وحرمه من المشاركة الجادة في تفاعلاته .(7)

ومنذ الحرب العالمية الثانية تنازعت العالم العربي عدة استراتيجيات ، من اجل استكمال نظامهم الاقليمي الخاص من اجل تحقيق نوع من الاجماع السياسي والاقتصـــادي ازاء بعـــض القضايا الدولية او العربية خاصة في فترة الخمسينيات لغاية عام 1967 .(8)

ومن اولى هذه الاستراتيجيات سياسة الاعتماد الجماعي على الذات في بناء القوة الذاتيـــة في التعامل مع العالم الخارجي ، نتيجة لذلك تم توقيع اتفاقية الدفاع المشترك الثنائية بين الاقطار العربية ومحاولة اقامة الوحدة المصرية السورية في 1958ـــ1960 ، والوحدة السورية المصريـــة العراقية في 1963 ، واقامة اتحاد الجمهوريات العربية 1971 بين مصر وسوريا وليبيا وذلك مـــن اجل تدعيم الذات العربية في مواجهة القوى الغربية واسرائيل (9)

لذا تبنت الجامعة العربية في دورتها الثانية لمجلس الجامعة تنظيم مقاطعـــة المنتجـــات الصهيونية ، مقابل تقوية الصناعات المحلية العربية خاصة في فلسطين ، حيث تقرر قيام جـــهاز عربي من خلال الجامعة يشرف على تطبيق قوانين المقاطعة العربية لاسرائيل ، ومن الجديـــر

بالذكر ان احكام قوانين المقاطعة المباشرة وغير المباشرة هذه ما زالت سارية المفعول في الدول العربية ما عدا مصر والاردن بعد وادي عربه.(10)

واخيراً وجدت استراتيجية اخرى اتبعتها الاقطار العربية في تلك الفترة لمواجهة العالم الغربي قامت على اساس استراتيجية التوازن عن طريق موازنة ذلك من خلال تدعيم العلاقات مع الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية. فظهر في عام 1955 عن طريق صفقة الاسلحة التشيكية التي بمقتضاها تم كسر الاحتكار الغربي للسلاح في المنطقة العربية ، ولم يقتصر على ذلك وانما شمل معونات اقتصادية من اجل تنمية المنطقة مثل بناء السد العالي في مصر بمساندة موسكو وسد الفرات وغيرها من المشاريع اضافة الى الصناعات الثقيلة الاخرى .(11)

اما من الناحية الاقتصادية ساد تفكير قومي يؤمن بالوحدة المتدرجة التي تقود الى الوحدة الشاملة في فترة الاربعينيات والخمسينيات ، حيث نص ميثاق الجامعة العربية على اقامة تعاون اقتصادي ، كذلك تأثرت الاقطار العربية بالطروحات النظرية والممارسة الفعلية التي شهدتها الاقطار الاوروبية في هذا المجال ، واهم تجربة شهدتها الاقطار العربية وذات بعد اندماجي اقليمي التي عاشتها المنطقة العربية في تلك الفترة هي تجربة الاتحاد الجمركي بين سوريا ولبنان في 1943 ــ1950 ، كذلك بين مصر وسوريا في ظل تنامي المد القومي في 1958ــ 1961 .(12)

وشهدت تلك الفترة اخراج كم هائل من الاتفاقيات الاقتصادية منها :توقيع معاهدة التعاون الاقتصادي مع معاهدة الدفاع المشترك وتكوين المجلس الاقتصادي العربي الذي توصل الى اتفاقية اتخاذ جدول موحد للتعرفة الجمركية . وفي عام 1957 تم توقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وفي العام نفسه تم تكوين مجلس الوحدة الاقتصادية ودخلت هذه الاتفاقية الى حيز التنفيذ بمشاركة 13 دولة عربية في 1964 وفي العام نفسه تم توقيع اتفاقية انشاء السوق العربية المشتركة التي وقعت عليها اربعة اقطار عربية.

فعلى الرغم من هذه الاتفاقيات وتتابعها التى هدفت بمجملها الى تحرير التجارة والسماح بالانتقال الحر لعناصر العمل وراس المال اضافة الى اتحاد جمركي عربي الا انها لم تحرز نجاحاً يذكر في تلك الفترة . وذلك ان الدول العربية التي شاركت في تلك الاتفاقيات لم تتحمس للمشاركة فيها ، فانها قد ابدت العديد من التحفظات التي قللت من فاعلية هذه الاتفاقيات، الا ان هذه الاتفاقيات سعت الى انشاء اقتصاد عربي يستعين بمؤسسات وظيفية تقوم بمهام استشارية للتنسيق بين الاقطار العربية والتمويل المرتكز على الصناديق العربية والمالية مثل صندوق النقد العربي ، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والهيئة العربية للاستثمار اضافة

الى صناديق التمويل القطرية النفطية الموجهة الى الوطن العربي اضافة الى العديد من المشروعات المشتركة .(13)

وتقييماً لتلك الفترة تتميز هذه المحاولات الوحدوية بانها عرفت التعثر بعد انتهاء الوحدة بين مصر وسوريا وقيام الانفصال في عام 1961 ، اضافة الى فشل المحاولات الوحدوية البديلة. الا ان التيارات الفكرية الوحدوية خاصة في ظل تطور الفكر القومي الناصري والبعثي وحركة القوميين العرب اصبحت آنذاك تجد في الجامعة العربية الاطار المؤسسي الملائم واصبحت الحكومات العربية تجد في الجامعة العربية الاطار الملائم لخلق تكامل اقتصادي عربي واداة يمكنها ان تساهم في خلق نظام اقتصادي عربي موحد .

في حين نجد ان فترة ما بعد حرب حزيران عام 1967 ، شكلت افضل فترات اداء النظام العربي ، ففي تلك الفترة شهد النظام نوعاً من الاجماع الايجابي تبدى في كبت الخلافات العربية وتحقيق درجة عالية من الاجماع السياسي وبمشاركة الدول النفطية في مواجهة اسرائيل ، وذلك في تحمل العبء المادي لاعادة بناء الجيوش العربية . ووصل النظام العربي اقصى درجات ادائه مع حرب تشرين في 1973 ، والحظر النفطي الذي رافقها ، كذلك شهدت فترة ما بين 1973ـــ1975 اقصى الاهتمام بالتكامل الوظيفي العربي بحيث انه نشأ في تلك السنوات ثلاثة من الاتحادات والمنظمات العربية ما يفوق في عددها كل المنظمات والاتحادات التي انشئت في فترة ما بين اعوام 1950ـــ1970 .

كل ذلك كان بمثابة الذروة التي وصل اليها النظام العربي ، والذي فيما بعد اخذ يعاني من مظاهر الوهن والتفكك عندما قام انور السادات بزيارة اسرائيل في 1977 ، وبدوره فتح الباب على مصراعيه في احياء المشروع الناشئ أي الشرق اوسطية .(14)

الا ان مسيرة العمل العربي المشترك لم تسفر الا عن نتائج جد هزيلة ولم تستطع الاقطار العربية معها خلق تجمع اقتصادي وتقدمي اقليمي يساعدها على قيام تنمية مستقلة تتجاوز وضعيات التخلف والتجزئة والتبعية .(15)

ـ الاستراتيجية العربية في فترة الثمانينيات لغاية عقد التسعينيات

شكل عام 1980 نقطة تحول في مسيرة التعاون الاقتصادي العربي مع انعقاد مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان الذي اقر اربع وثائق مهمة للتعاون ، وهي وثيقة استراتيجية العمل العربي المشترك ، وميثاق العمل الاقتصادي القومي ، وعقد اتفاقية التنمية العربية

المشتركة والاتفاقية العربية الموحدة للاستثمار .وتعمق هذا التوجه بعد صدور اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، شهد عقد الثمانينيات في بدايته هذا الزخم من الاستعداد للعمل الاقتصادي العربي المشترك ، انتهى من الناحية العملية اذ تراخى التوجه نحو العمل الجماعي العربي وازداد الاهتمام بانشاء التجمعات الاقليمية "مجلس التعاون الخليجي 1981،انشاء اتحلاد المغرب العربي في 1989،اضافة الى مجلس التعاون العربي الذي لم ير النور من الناحية العملية ".(16)

وبدأ النظام العربي يواجه منذ الثمانينيات جملة متغيرات دولية واقليمية متتالية تفرض استحقاقات مؤثرة في مستقبله الاقتصادي والسياسي ، فعلى المستوى السياسي شهدت فترة الثمانينيات على صعيد واقع النظام العربي ،بانه بلغ ذروة ضعفه باخراج مصر من نظام الجامعة العربية ونقل مقرها الى تونس ، حيث لم تعالج قممه المنعقدة ما بين اعوام 1979ـ1989 الا المسائل الاقتصادية مع استثناءات ناقشت فيها حلولاً تفاوضية للصراع العربي الاسرائيلي ، فخلال تلك الفترة كرس النظام العربي نزعة الدولة على حساب ايديولوجيا الوحدة العربية ، لكن الدولة الاقليمية التي تعززت لا تتمتع باي شرعية سياسية بحكم غياب الديمقراطية .(17)

اضافة الى التقهقر المتسارع في دور مصر المحافظ على التوازن ، اضافة الى وجود الفجوة المتزايدة بين الاغنياء والفقراء في المنطقة والنمو المتسارع ثم الانهيار المفاجيء للقوة العسكرية العراقية في بداية التسعينات ، كلها عوامل ساعدت على انهيار النظام العربي . اضافة الى الانصراف عن العمل العربي الجماعي على المستوى القومي الى تحكم الدول الصغرى في الاتجاهات السياسية والى قبول بعضهم بوجود قواعد عسكرية اجنبية في الاماكن التي يختارها والى اعطاء فرصة للطامعين في فرض انظمة اقتصادية شرق اوسطية او متوسطية بديلاً عن النظام العربي ، كلها عوامل ساعدت على انهيار النظام العربي.(18)

ان الوطن العربي بذلك يعود من جديد فريسة سهلة للاستعمار الراسمالي وحليفته الصهيونية خاصة بعد تدهور قوة العراق والعمل على حصاره ، وهنا ظهرت بعض دول الخليج العربي خاصة السعودية والكويت كقواعد رئيسة نفطياً ومالياً للدول الامبريالية الراسمالية ، فالدول العربية التي كانت قد نبذت الراسمالية واختارت طريق التنمية الوطنية المستندة الى النهج الاقتصادي المختلط واختارت عدم الانحياز في الصراع ما بين الكتلتين خلال الحرب الباردة هذه الدول اعيدت الى الراسمالية بالحصار الاقتصادي والتآمر السياسي وتشكيل احلاف معادية (19).

وقد اثبتت ازمة الخليج الثانية عجز النظام العربي عن حل ازماته وفي وضع الحلول الملائمة للخروج منها من دون تدخل اجنبي ، بذلك اصبح النظام العربي عرضة للتدخلات الاجنبية مرة اخرى .فازمة الخليج وتداعياتها لم تقتصر سلبياتها على العلاقات العربية ـ العربية ،التي تعاني من انقسامات حادة منذ نشوب الازمة بل امتدت الى الجامعة العربية باعتبارها الاطار المؤسسي للنظام الاقليمي العربي.

في المقابل شهدت فترة ما بعد حرب الخليج الثانية ظاهرة انتشار مفاهيم وقيم التعاون الاقليمي الاوسع من الاطار العربي على اساس نفعي وتراجع التيارات المناهضة للتعاون الشرق اوسطي،التي باتت تعاني واقعا من التراجع والضعف .(20)

فأثارة موضوع الشرق اوسطية بعد حرب الخليج وفي ظل الاوضاع العربية السائدة وردود الفعل العربية بين متجاوب ومعارض ، يظهر ان الوطن العربي بدأ يدخل منعطفا خطيرا وحاسم من تاريخه ، ذلك ان السوق الشرق اوسطية تمثل النقيض لمشروع التكامل العربي .(21)

وتؤدي الى اختفاء النظام العربي داخل منظومة فرعية الشرق اوسطية اوسع من منظومته وانفتحت بوابات الوطن العربي امام اطراف فاعلة ومعتقدات غير عربية على خلاف فترة الستينات حيث كان احد القضايا الخلافية الجدلية في العلاقات العربية تدور حول ادخال وحدات اسلامية غير عربية في المنظومة العربية ، فالسعودية قادت الحملة التي كانت تريد ان تجعل النظام منفتحا غير منغلق .(22)

كل تلك العوامل ساعدت على قبول الدول العربية بالمشاركة في مؤتمر مدريد على الرغم من مآخذه وشروطه المجحفة للعرب ، والتي برهنت على ان الدول العربية اختارت طريق التسوية السياسية المبنية على مبدأ اعادة الارض مقابل السلام كخيار استراتيجي لا كمناورة كما فعلت اسرائيل ، وهنا استطاعت اسرائيل ان تفكك الطوق العربي وان تستفرد بالبعض مثلما حدث مع الفلسطينين ، الذي يبين استغلال اسرائيل للتنسيق العربي والفصل بين الاطراف في صراع واحد لتحقيق سياستها التوسعية .(23)

ان التطورات الجارية في المفاوضات العربية منذ مدريد تساهم في توفير بيئة ملائمة ومشجعة لتكوين نظام اقليمي شرق اوسطي جديد بمشاركة الدول العربية او بعضها واسرائيل اضافة لدول غير عربية مثل تركيا ويظهر ذلك في اعلان المبادئ الذي رحبت به الدول العربية باعتباره خطوة تاريخية حطمت جدار برلين الشرق الاوسط . حيث منحت التسوية لحدوث تغيير جوهري في ادراك الفعل السياسي العربي على الاقل على المستوى الرسمي لاسرائيل من دولة هامشية استيطانية الى دولة جوار تعترف بها بعض الدول العربية لتجتمع وفودها في

المفاوضات الثنائية ومتعددة الاطراف لتتنافس معها مستقبل الشرق الاوسط في ظل السلام وفي مجالات عدة .(24)

لقد استجابت معظم الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في المفاوضات متعددة الاطراف لرسم آفاق التعاون الاقليمي في الشرق الاوسط بين العرب واسرائيل باستثناء سوريا ولبنان. علل فاروق الشرع الموقف السوري قائلا ان عدم مشاركة سوريا في المفاوضات المتعددة الاطراف انما انطلق من القناعة المبدئية بان بحث مشاكل التعاون الاقليمي بين الدول العربية واسرائيل قبل تحقيق الانسحاب الاسرائيلي لا يمكن اعتباره الا محاولة لاسترضاء اسرائيل ومكافأتها .

كذلك يلاحظ انه تتوالى اجتماعات اللجان المتعددة الاطراف في اسبانيا وكندا والنمسا واليابان لتلبية المخطط الاسرائيلي لاجبار العرب على فتح حدودهم مع اسرائيل والسماح لها بالتغلغل في ميادين الحياة كافة في بلدان المشرق والمغرب العربيين ، وهنا اجبر العرب على تبني المخططات الاسرائيلية من اجل التعاون الاقليمي معها .(25)

شهدت فترة التسعينيات هرولة بعض الانظمة العربية نحو الانفتاح على اسرائيل ، فانشئت مكاتب الاتصال وفتحت ابواب التعامل التجاري على مصراعيها ، وكان للاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي تأثير مباشر في هذا الاتجاه ، اذ وضع في ايدي بعض الانظمة المتهافتة على الانفتاح مع اسرائيل بدعوى انه لا يجوز لأي حاكم عربي ان يكون فلسطينيا اكثر من الفلسطينيي الذي اختار طريق الانفتاح على اسرائيل ، واخطر ما اسفر عنه الانفتاح على اسرائيل اندفاع بعض الانظمة في تجاه المشروع الشرق اوسطي الذي شكلت اسرائيل محوره (26).

وهنا لجأت عدد من الانظمة العربية في المشرق والمغرب العربيين في التسابق على التصالح مع اسرائيل ومن ثم الشروع في اجراءات تطبيع العلاقات معها سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا ، وهي ظاهرة سجلت كردة فعل لاتفاقيتي اوسلو ووادي عربة ، في حين ان اسرائيل ما زالت تحتل الجولان والشريط الحدودي في جنوبي لبنان ، وتتجلى ظاهرة الهرولة لدى غالبية القوى العربية في اكثر من مظهر .(27)

ومن الجدير بالذكر ان الدول التي الغت المقاطعة العربية لاسرائيل من الدرجة الثانية والثالثة ، اضافة للكيان الفلسطيني ، دول مجلس التعاون الخليجي ، قطر ،عمان، الاردن والتي ابدت وبشكل لافت للانتباه اهتماما بالتعاون الاقتصادي مع اسرائيل ، حتى ان الاردن بادر الى تشكيل لجان مشتركة معها لدراسة مجالات التعاون في القطاعات الاقتصادية المختلفة ولوضع

اساليب متكافئة المسؤولية . كذلك ابرمت اتفاقية تعاونية بين شركتي البوتاس الاردنية والاسرائيلية والتي بموجبها تصدر 20% من انتاج الاردن عن طريق موانئ اسرائيل على البحر المتوسط ، و 20% من انتاج الثانية عن طريق ميناء العقبة ، وبهذا يتفادى الطرفان دفع رسوم المرور واجور الشحن الاضافية فيما لو تم الشحن عن طريق السويس .

كذلك نجد ان هناك عدد من الدول العربية خارج اطار ما يسمى بدول الطوق تندفع نحو اسقاط الحواجز القوية والتعامل المنفرد المباشر مع اسرائيل وبدرجات متفاوتة ، مثل ما حدث مع المغرب وتونس وموريتانيا وقطر وعمان في المشرق العربي اضافة لفتح مكاتب اتصال دبلوماسية بينها وبين اسرائيل والشروع في مفاوضات حول اقامة مشروعات تجارية واقتصادية مشتركة على نحو ما حدث مع الاردن وتسيير خطوط طيران وتبادل زيارات الفرق الرياضية والفنية وظاهرة الهرولة القائمة لدى بعض الدول العربية تقوم على تسريع العلاقات مع اسرائيل ظهر ذلك من خلال طرح المشروعات المتناقضة عربيا في كل من مؤتمري الدار البيضاء وعمان حول التعاون الاقليمي الامر الذي ادى الى وجود صراعات علنية كما حدث مع مصر والاردن خلال اجتماع مؤتمر عمان .(28)

هنا لا بد من القول ان تبادل التمثيل الدبلوماسي والتعاون الاقتصادي والامني بين العرب واسرائيل ليس من مستلزمات السلام وانما من شروط اسرائيل بفرضها هيمنتها على الوطن العربي ، فهناك مثال على العرب ان يحتذو به ، فامريكيا وكوبا بلدان متجاوران ولا توجد بينهما حالة حرب ولكن ليس بينهما تبادل دبلوماسي وعلاقات تجارية متبادلة ، كذلك بين الصين وامريكيا لفترة طويلة .(29)

هذا وترى غالبية القوى العربية في هذه الظاهرة التي انبثقت عن تيار الشرق اوسطية خطرا داهما على الحقوق العربية ، وانها تخرق ما تبقى في ايدي العرب من اوراق ضغط على اسرائيل حتى بالنسبة الى تحسين شروط التسويات السياسية الجارية للصراع العربي الاسرائيلي .(30)

اما على الصعيد الاقتصادي : في ظل العولمة وتشكيل اقتصاد عالمي اقتضى هذا تشكيل اسواق كبيرة وواسعة واقامة تكتلات اقتصادية ضخمة ، ويقع الوطن العربي كجزء من هذا التطور ، وان الدول العربية سلبا او ايجابا ستتأثر بما يحدث شأنها في ذلك شأن جميع دول العالم الثالث .(31) فسمير امين يقول ان العالم العربي يمثل مكانة خاصة في العالم الثالث ، ومن اكثرها اندماجا في النظام العالمي المعاصر ، فمنذ السبعينيات تحكمه استراتيجية اللحاق واتباع الغرب الصناعي امنيا وسياسيا واقتصاديا .(32)

فاقتصاديات الوطن العربي بوضعها الراهن غير مؤهلة لمواجهة التحديات الكبرى التي تشهدها المنطقة بسبب ما تعانية من ضعف مؤسسي واداري وغياب الارادة الجماعية وعدم القدرة على الانتظام في كتلة اقتصادية واحدة فقد كلت الجهود العربية وهي تسعى الى تنمية التعاون الاقتصادي فيما بينها داخل اطار الجامعة العربية ولم تتمكن من احراز تقدم ملحوظ .

وتكمن مأساة الوضع الاقتصادي العربي وهو على مشارف الانضمام للاقتصاد الاقليمي بدخوله الى نادي المديونية وارتفاع المديونية الخارجية ،تلك المديونية التي جرى جدولتها بشروط مالية وسياسية متعسفة .(33)

كذلك تتعرض البلدان العربية لضغوط الانضمام لاتفاقية منظمة التجارة العالمية بتوجه اوروبي نحو عقد اتفاقيات للشراكة مع عدد من البلدان العربية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا التي لا تقتصر الشراكة على الابعاد الاقتصادية بل تطال قضايا التعددية والديمقراطية وقضايا البيئة وحقوق الانسان ، وظهور توجه امريكي بمنح الخيار للبلدان العربية التي تقيم السلام مع اسرائيل للاتفاق منفردة مع الولايات المتحدة مع منطقة تجارة حرة .(34)

وهناك جهود خارجية تبذل وفق خطط مدروسة لتفتيت ما تبقى من طرح الاقتصادات العربية وجعل الوطن العربي تحت سيطرة اطراف اقليمية ودولية تعمل جاهدة من اجل افراغ المنطقة العربية من مدخراتها وتعمل على تعطيل مشروع التنمية القومية المستقلة والحيلولة دون بناء القاعدة الاقتصادية العربية ، واضعاف الهيكل القطاعي العربي وتهميش دوره وفتح المجال واسعا امام المزيد من الانفتاح العربي على الخارج ودفعه على التنمية خارج بيئته ، وتكريس اقتصادات التنافر والتجزئة وخلق انماط جديدة تخدم مرحلة التصنيع العالمية والشرق اوسطية الجديدة وابقاء الوطن العربي مستوردا للسلع الغذائية وتحويلة الى سوق استهلاكية .(35)

ثانيا: نظرة تقيمية لمجمل المشاريع المطروحة(الشرق اوسطية والمتوسطية)

لقد احتدم الجدال في الاقطار العربية في الاونة الاخيرة حول افضل الترتيبات الاقليمية التي تتجاوز الفضاء الاقتصادي العربي في ظل التطورات العالمية والاقليمية الجديدة ، وتقام بهذا الصدد المفاضلة بين الترتيبات الشرق اوسطية والترتيبات الاوروبية المتوسطية ، اذ تفضي الترتيبات في كلا المشروعين الاستراتيجيين الى خلق فضاء اقتصادي جديد يضم عددا من البلدان العربية ، ويفضي كل منهما الى قيام منطقة للتبادل التجاري في غضون عام 2010.(36)

1ـ النموذج الشرق اوسطي الامريكي الاسرائيلي

من الواضح ان المشروع الشرق اوسطي هو في الاساس صياغة اسرائيلية بدعم امريكي الذي اسماه بيريز الشرق الاوسط الجديد ، حيث تلعب فيه اسرائيل دورا رئيسيا قياديا وتكون بمثابة الوسيط او الوكيل المعتمد بين المراكز الراسمالية المتقدمة في الغرب وآسيا من ناحية وبلدان المشرق والخليج العربيين بالاساس من ناحية اخرى .(37)

فقد تناولت الكتابات العربية وايضا المواقف الرسمية من قبل الانظمة العربية نموذج الشرق اوسطية،واتسم ذلك بان غالبيتها ابدت تحفظاتها على هذا النموذج،ومنها من يرى بان هناك مبالغة في اهمية الدور الاسرائيلي ويؤكدون على وجود مكاسب يمكن الاستفادة منها،ونتيجة لذلك انقسم الموقف العربي الى قسمين تجاه هذه الترتيبات :ـ

أ- وجهة النظر المعارضة للمشروع الشرق اوسطي

تضم فريق من الكتاب والمحللين الذين بينوا المخاطر والمحاذير المستقبلية لتلك الترتيبات الاقليمية الجديدة ، حيث احتوت كتاباتهم محاذير من مخاطر الهيمنة الاقتصادية والتكنولوجية والمنافسة السياسية الاسرائيلية ، وعلى انها ليست من خيال بعض الباحثين والسياسيين العرب .ولقد اثيرت اعترافات متعددة من جانب جميع الاطراف ،فالساسة ورجال الاعمال العرب يخشون من الهيمنة الاسرائيلية الاقتصادية والتنافس السياسي، الذي قد ينشأ من التعاون الاقليمي .(38)

ـ المحاذير والمخاطر الاقتصادية

ان المشروع الشرق اوسطي الجديد في نظر العديد من المثقفين العرب يستهدف كما يبدو تجديد مقومات الامن الاسرائيلي وتكيفه لظروف عصر جديد فهو مشروع قائم على احلال الحوافز الاقتصادية محل الروادع العسكرية ، وبالتي تكريس الانتشار الاقتصادي الاسرائيلي التكنولوجي والتقني على اتساع الشرق الاوسط وضمان هيمنته باسم السلام .(39)

فاكثر ما يثير الهواجس العربية في هذه المرحلة هي الابعاد التي تنطوي عليها المسائل المتعلقة بالمشروع الشرق اوسطي ، فالمفكرون العرب يرفضون ترويج فكرة ان السلام يعتبر شرطا اساسيا لرفع معدلات النمو الاقتصادي عن طريق التنمية الشاملة والتوزيع العادل لثروات المنطقة على دولها ، ويرفضونها لانهم يرون فيها خديعة استعمارية كبرى هدفها الاساسي

اسقاط النظام العربي ، فهم يتوجسون من اهدافه المعلنة والخفية تحديدا من مركزية الدور الذي تلعبة امريكيا على المسرح السياسي العالمي .(40)

وستكون من نتائج مخاطر تلك الترتيبات الاقتصادية الجديدة ، بان معظم المكاسب المترتبة على النظام الاقتصادي الشرق اوسطي سوف تذهب الى الاقتصاد الاسرائيلي نظرا الى ان الترتيبات الاقتصادية الجديدة سوف تساعد الاقتصاد الاسرائيلي على الاستغلال الامثل لموارده الاقتصادية والتقنية ، وبذلك يمكن ان تتحول العديد من الدول العربية الى بلدان مصدرة للخامات والمكونات لتغذية الصناعة الاسرائيلية من خلال ما يسمى تعاقدات التبادل التجاري فيما بين الصناعات ، هذا وسيؤدي الى تعميق النمو غير المتكافئ بين الاقتصاد الاسرائيلي والاقتصادات العربية ، فاسرائيل تطرح مثلا فكرة تخصيص مصر بانتاج غزل القطن وعمليات تفصيل الملابس الجاهزة بينما اسرائيل تتخصص بالانشطة المتقدمة في هذا المجال مثل التصميم والطباعة والتسويق .(41)

فسيكون شكلا امبرياليا جديدا يلبي بتركيبته المستحدثة وفق مقاييس ومعايير مختلفة عن السابقة ، فقد رأت التيارات الشيوعية العربية في طرح الشرق اوسطية بانه شكل من اشكال الاستعمار الجديد للمنطقة العربية ينسجم مع النظام العالمي الجديد بقيادة امريكيا ، حيث كان الهدف من ورائه حماية اسرائيل ورفع المقاطعة عنها ومن اجل نهب الثروات العربية وتحقيق التبعية المطلقة لامريكيا واسرائيل .(42)

وبذلك تتجدد الهيمنة على المنطقة العربية ويتجلى ذلك في اعظم المخاطر التي ستواجهها الانظمة العربية في هذه المرحلة متمثلا بمسألة انشاء السوق الشرق اوسطية التي تعتبر احد اهم اوجه النظام الاقليمي الجديد ، ويرى العرب ان مشروع الشرق اوسطية هو في حقيقته ليس سوقا مشتركة ، انما هو نوع من المستويات المتداخلة للتعامل الاقتصادي بين قطبين اقليمين يتمثل في اسرائيل وبين مجموعة الدول العربية التي تدور في فلكه.(43)

ان اي تكتل اقتصادي يضم اسرائيل والبلدان العربية سيكون بالضرورة بين دول تختلف في مستويات تقدمها وتطورها الاقتصادي والاجتماعي ، فضلا عن تمايزها الثقافي والاخلاقي ، وسيضم في اطاره دولا متقدمة صناعيا وتقنيا جنبا الى جنب مع دول متخلفة صناعيا ، وسيكون بين ارجائه دول ترتبط بعلاقات خاصة ببعض التكتلات الاقتصادية الدولية مثل العلاقات الاستراتيجية بين امريكيا واسرائيل وارتباطها باتفاقية تجارة حرة بين الدولتين ، اضافة الى علاقة تركيا مع الاتحاد الاوروبي جنبا الى جنب مع دول صغيرة ومنفردة لا تشملها اية رابطة تعاون بعضها مع بعض ، اضافة الى ان أي اعباء مطلوبة لتسريع التنمية في المناطق الاقل

نموا مثل اليمن والضفة والقطاع ولبنان ، سوف تتحملها البلدان النفطية العربية دون غير ذلك من دول المنطقة من دون ان يترتب على عملية التسريع تلك اية اثار لمضاعفة النمو وتسريع النشاط الاقتصادي في البلدان النامية .(44)

وبواسطته ستسحق الطبقات الوسطى مع المعدمة ، لان الراسمالية الاحتكارية ومجتمعها المدني سيتوليان زمام الامور ،فهناك خوف من الفقر والعوز والانقسام وامتهان النخب العلمية والفكرية .(45)

بينما ستستفيد من ذلك الدول المتقدمة منها اسرائيل ويزيد من قدرتها على تحقيق نمو سريع فيها وتركيز جزء من النشاط الخدمي والصناعي المتقدم في اطار قدرة اسرائيل على جذب انشطة الشركات متعددة الجنسية للتوطين فيها اضافة لعلاقاتها الدولية ، والطبيعة الراسمالية اليهودية العابرة للقارات ، اضافة الى ارتفاع مستوى المهارة الانتاجية في اسرائيل تقنيا ، التي تعتبر جزءا لا يتجزء من مراكز الحضارة الغربية التي تمت زراعتها في قلب الوطن العربي .(46)

يرى الكاتب محمود عبد الفضيل بان هذه المخاطر الاقتصادية والتكنولوجية ليست مجرد وهم ، ويدلل على المؤشرات التي تؤيد هذا الاتجاه ما يلي:ـ

1ـ بلغ نصيب الصناعات الالكترونية في بنية الانتاج الصناعي الاسرائيلي نحو 81,5% عند منتصف الثمانينيات .

2ـ تطوير قوى الانتاج في الاقتصاد الاسرائيلي يتوقف على تصريف فائض الانتاج في السلع الزراعية والصناعية في الاسواق العربية ، في ظل المشاكل التي تواجهها الصادرات الاسرائيلية في اوروبا وامريكيا .

3ـ استخدام الشركات الدولية نشاط اسرائيل كنقطة انطلاق ومحطة اساسية للانشطة الانتاجية والتوزيعية في اطار السوق الشرق اوسطية .

4ـ تكريس الواقع المتخلف للاقتصادات العربية في اطار التقسيم الدولي للعمل من خلال اعادة توزيع الانشطة الصناعية والخدمية بين اسرائيل وبقية الاقتصادات العربية بما في ذلك نقل بعض الصناعات وخطوط الانتاج المتقادمة من اسرائيل الى الاقتصادات العربية .(47)

ان هذا السوق سوف يؤدي الى نفاذ اسرائيل الى كل المنطقة العربية في اطار يحميها من المنافسة الدولية والى طبيعة الاقتصاد الاسرائيلي بعناصر قوة جديدة تمكن اسرائيل من الحد من مشكلة البطالة فيها ومن استيعاب المهاجرين الجدد ، وبذلك تصبح مركزا قياديا مهيمنا داخل السوق يسمح بارتفاع معدلات النمو ، وبالتالي ستؤدي الى زيادة الفروق الداخلية بينها وبين دول المنطقة .(48)

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

ويرى احد المفكرين العرب بانه ستسود حالة من عدم التوازن في المنطقة بالشراكة العربية الاسرائيلية عبر النظام الشرق اوسطي . حيث ان اسرائيل لا تمتلك سوقا كبيرة لكي تمتص جزءا من الانتاج الصناعي والزراعي العربي ، في حين ان البلدان العربية تمتلك الارض الواسعة والمصادر المائية والايدي العاملة الرخيصة وفوائض الاموال النفطية ، اضافة لوجود مخاوف من تلك الشراكة ، ذلك ان اسرائيل تمتلك التقنيات والتفوق النووي ، وهذا التفوق يسمح باختراق الاقتصادات العربية والقضاء على المحيط العربي واعادة هيكلية تلك الاقتصادات في اطار نمط جديد لتقسيم العمل بوجود حالة من النمو غير المتكافيء ، ويزيد من عمليات تدويل الاقتصاد العربي والحاقه بالاقتصاد العالمي من موقع متخلف وغياب ارادة ورؤية سياسية فاعلة .(49)

فحافظ **الاسد** يرى بخصوص الشرق اوسطية بانه لا تستطيع أية قوة ولا أي عصو ولا أي زمان ان يحقق هذه الاهداف ، والهدف منها بانه يراد بها استيعاب الامة العربية ، وتطبيع العلاقات مع اسرائيل بدون سلام ، فهي تعتبر موضوعا اقتصاديا سياسيا من زاوية اسرائيل لذلك يجب مقاومتها .(50)

فيجب رفضها لان اسرائيل ليست دولة عادية شأنها شأن اية دولة اجنبية اخرى تتعامل معها الاقتصادات العربية مثل فرنسا وايطاليا واليابان... لانها تمتلك مشروعا صهيونيا معروف الاهداف لم تتنازل عنه وما تفعله ما هو الا لتحقيق الحلم الصهيوني بقيام اسرائيل الكبرى ، وما قامت به ما هو الا اعادة ترتيب اولويات وسائل التنفيذ فبدلا من استخدام التفوق العسكري تستخدم التفوق الاقتصادي من اجل تحقيق اهدافها السياسية .(51)

ـ المخاطر السياسية والاجتماعية

اجمع بعض الكتاب العرب في كتاباتهم على ان المجتمع السياسي الاسرائيلي لن يوافق على تنازلات مرضية للعرب في مجال الارض مقابل السلام الا اذا تلقى مكافأه اكبر مقابلها على جانب القضايا الاقليمية بما فيها الترتيبات الامنية والاقتصادية والوظيفية والسياسية ، وبالتالي خضوع الوطن العربي لشبكة من الروابط الاقليمية الجديدة التي سوف يتم نسجها في ظل نظام اقليمي شرق اوسطي جديد .

ذلك ان صيغة مدريد قائمة على ربط التنازلات حول الانسحاب من الاراضي في مسارات التفاوض الثنائي وانتزاع مكاسب وتنازلات من الجانب العربي حول الترتيبات الاقليمية

الشرق اوسطية الجديدة في اطار مسار المفاوضات متعددة الاطراف ، والتي تم تخطيطها على اساس تجاوز النظام العربي بمؤسساته وآلياته وربطة بشبكة جديدة من الروابط والنظم الوظيفية الفرعية التي تمثل اسرائيل في اطارها موقعا متميزا وقابضا.(52)

اشار احمد يوسف احمد في ورقته(العرب وتحديات النظام الشرق اوسطي) الى ان الخطورة ليست في بداية تشكيل النظام الشرق اوسطي في حد ذاته وليست في كونه مفروضا من خارج النظام العربي فحسب بل ان توقيت التسوية تزامن مع مرحلة ضعف وتفكك عربيين واضحين وان السيناريو الاكثر احتمالا من دون شك هو ان تدخل الدول العربية الى هذه السوق فرادى وليس في اطار عربي متماسك ، وبهذا تتفاقم المخاوف من ان يكون النظام الشرق اوسطي اطارا لتذويب الهوية العربية وليست اطارا للتفاعل بين نظام عربي وبين الحقائق الدولية والاقليمية القائمة على الندية والتكافؤ.(53)

وبهذا سيتحول النظام العربي تدريجيا من رابطة سياسية جامعة وبنية اقتصادية متماسكة الى ظاهرة ثقافية ليس لها تعبير سياسي واقتصادي متماسك ، ويساعد ذلك في وجود تناقض في المصالح الامنية والاستراتيجية والسياسية لمجموعات من الدول العربية (مجموعة مجلس التعاون الخليجي، الاتحاد المغاربي، العراق سوريا مصر فلسطين، الاردن ...) مما يساعد على التشتت والتدهور لمرتكزات النظام العربي الذي نشأ غداة الحرب الثانية .(54)

علما ان معظم الدول العربية كانت منخرطة بالفعل في اكثر من مؤسسة وحركة ورابطة دولية، فهي جميعا اعضاء في حركة عدم الانحياز ، ولم يكن لتلك العضوية ادنى تأثيرات سلبية على الجامعة العربية بل على النقيض .

الا انه في حالة طرح النظام الشرق اوسطي مختلفة كثيرا عن حالة المنظمات الاقليمية والدولية الاخرى التي تنشط فيها الدبلوماسية العربية فهناك جوار جغرافي خاصة في جناحه الشرقي ، وهنا توجد اسرائيل كطرف اساسي في كل هذه الصياغات من اجل بناء النظام الشرق اوسطي ، اضافة لفشل محاولات بلورة العمل العربي المشترك في الاطر الاقليمية والدولية الاخرى مثل المؤتمر الاسلامي ،حركة عدم الانحياز اضافة لربط النظام الشرق اوسطي بعشرات من المشروعات المحددة في مجالات حيوية قد تحدث تحولا جذريا في الهياكل الاقليمية لصالح الشرق اوسطية على حساب الجامعة العربية والنظام العربي.(55)

وهناك وجهة نظر ترى بان الاطار الشرق اوسطي يسقط بالضرورة منظمات اقليمية قائمة على اساس قومي ، مثل جامعة الدول العربية ، وصيغ الدفاع المشرك خاصة ان هذا الاطار ينطلق من افتراض وجود فراغ مؤسسي وتنظيمي في المنطقة يؤدي الى اغراق الوطن

العربي في محيط الشرق اوسطية ، اضافة الى ضياع الهوية العربية او تمييعها في هوية شرق اوسطية تضم العرب وغيرهم .

ويرى اتباع هذه المدرسة ان التركيز في التعاون الاقليمي على دور الافراد والقطاع الخاص سيجعل دور الحكومات هامشيا في ظل غياب الرقابة ومركزية دور اصحاب المصالح الذين قد تربطهم مصالح اقتصادية او اجتماعية او سياسية مشتركة عبر حدود الدول .ويشير هؤلاء بشكل خاص الى خطورة المشروعات مثل منطقة التجارة الحرة التي تضم اسرائيل لجانب بعض الدول العربية ، وغيرها من المشاريع التي ستحد من دور جامعة الدول العربية في تنظيم التعاون والتنسيق فيما بين الدول العربية فقط .(56)

لقد عبر وزير الداخلية اللبناني بشاره مرهج عن اخطار النظام الشرق اوسطي الاجتماعية والثقافية حين قال " ان هذا المشروع يجري تسويقه بديلا عن النظام الاقليمي العربي ،حيث يضع خطوطا لمستقبل المنطقة لا تكتفي بالسياسة بل تشمل جوانب تنموية وتربوية وثقافية تشكل في مجموعها اطارا لهيمنة اسرائيلية كاملة على مجمل جوار المنطقة" .(57)

وهذه النظرة تأتي متطابقة مع نظرة المؤتمر القومي المنعقد في بيروت في 10ـ1993/5/12 ، حيث ورد في البيان الختامي مخاطر قيام النظام الشرق اوسطي "بان هذا المشروع ليس مشروعا جديدا على المنطقة لكن الموضوع الذي يطرحه ، يتمثل بقيام نظام بديل عن النظام العربي والذي سيعمل على تذويبه وتحويل وحداته الى مجرد اطراف تابعة لمركز اقليمي غير عربي يقع في اسرائيل "،وهو بدوره تابع للمركز الراسمالي العالمي ، مما يشكل خطرا على العرب في تبديد ثروتهم في غير موقعها الاقليمي .(58)

ان المشروع الشرق اوسطي ينطلق من البداية من ترتيبات مؤسسية فوقية تؤسس لنظلم شرق اوسطي جديد يطمس الهوية العربية ويعطي لاسرائيل دورا قياديا للتحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية من دون ان يترك للعرب فرصة لالتقاط الانفاس .(59)

ومن اخطاره محاولة تطبيع العلاقات مع اسرائيل ووضع الامة العربية في دوامة الاضطرابات والعنف والحروب الاهلية والمنازعات الطائفية ، تحت ذريعة مواجهة الارهاب التي بدورها سوف تؤدي الى تصفية القوى الوطنية والقومية ، واقامة نظم سياسية موغلة في التبعية وتشويه الثقافة العربية والاسلامية ، وتحطيم كل مقومات الوجود العربي . والاخطر من ذلك اعادة التكوين السياسي للمنطقة بحيث يتم فصل المشرق عن المغرب ، وطمس الهوية العربية الى درجة ان تتحرك دول المغرب العربي تجاه التعامل مع اوروبا ،وترك المشرق يسير في فلك الاقتصاد الاسرائيلي والامريكي ، والتخلي عن أية محاولة عربية تجاه التكامل العربي وعلى كل الصعد .(60)

ويدلل على ذلك تأثير عامل الاختراق العالمي وبيئته ، وتقليل دور الدولة في كثير من الامـور السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والاندماج في نظام اقليمي اوسع والانقسام وفقا لاعتبـارات اجتماعية (غني / فقير ، تبعية /عدم تبعية) وسياسية (عربي / شرق اوسطي).

ومحتمل ان تواجه الاقطار العربية في المرحلة القادمة ما واجهه العراق مـن تجـزء داخلي ، فنحن امام تجزئة جديدة في قلب تجزئة سايكس بيكو القديمة وبدايتها العراق في ظـل هذا النظام العالمي . كذلك هناك خطر انتقال العدوى الى الاقطـار الاخـرى ، فيعـاد انتـاج الانقسامات الداخلية في لبنان ، وتمزيق الاردن بين شرق اردن وفلسطين،وسوريا الى علوييـن ودروز واكراد ، ومصر الى اقباط مسيحيين ومسلمين ، وبهذا سيتحقق الـهدف الاسـتعماري والقديم الذي كان يصر على تسمية المنطقة بمنطقة الشرق الاوسط ، وذلك تجنبا لاعطائها صفة العربية او الاسلامية او العربية الاسلامية ، وهنا تتأكد المقولة الصهيونيـة القديمـة علـى ان شعوب المنطقة عبارة عن فسيفساء ومجموعات من الاثنيات الطائفية .... .(61)

واخيرا نجد ان الغالبية العظمى من السياسيين والمفكرين العرب تبدي تحفظا او رفضـا صريحا تجاه النظام الشرق اوسطي ، وما يبرر ذلك الموقف :ـ

1ـ ان اسرائيل هي الاكثر تحفزا لهذا النظام ، ورغبتها ان تضع حدا للطموح العربي في انشاء كتلة عربية موحدة ، والخوف من ان تدخل الدول العربية الى هذه السوق منفـردة ،وبـالتي لا يوجد مبرر لاقامة علاقات متميزة بين الدول العربية بمجرد انها عربية .

2ـ ان قاعدة هذا النظام اقتصادية ، وتسوق حجتها بانها كجزء من نظام عـالمي جديـد ، وان الشرق الاوسط كاقليم يجب ان يتمكن من مواجه التكتلات الاقتصادية الكبرى .

3ـ كل ما هو مطروح هو محاولة لايجاد هوية جديدة تناقض الهوية العربية .(62)

ب – وجهة النظر التي تقلل من المخاوف المرتبطة بالمشروع الشرق اوسطي

تضم رأي الفئة الثانية وموقفها من الشرق اوسطية ، التي ترى ان هناك مبالغة في اهمية الـدور الاسرائيلي ومخاطر الهيمنة الاسرائيلية في ظل الترتيبات الشرق اوسطية الجديدة ، فانصار هذا النموذج يؤكدون على ان هناك مكاسب اقتصادية ستتولد في ظل هذه الترتيبـات ، وان بعضـا منها سوف تتوزع على عدد من البلدان العربية التي سوف تتدرج في اطار الترتيبات الاقتصادية الجديدة .(63)

فهناك من يقبلها على ان هذه السوق نتيجة تغيرات دولية واقليميـة ومحليـة ، فيعتقـد اصحاب هذا الرأي ان ميزان القوى مائل لصالح اسرائيل وان الساحة العربيـة فـي اضعـف

حالاتها ، ولهذا يطالبون اما باصلاح النظام العربي وتنشيط خطـــوات التكـــامل الاقتصـــادي والاصلاح السياسي العربي ، حتى يمكن الدخول في علاقات متكافئة مع الدول الاخـــرى فـــي المنطقة بما فيها اسرائيل .

وهناك من يرى بانه خلال ادارة الصراع العربي الاسرائيلي يمكن تحقيـــق الاهـــداف العربية ذلك ان التجربة العالمية والاقليمية تعطي دروسا كبرى في كيفية ادارة علاقـــات غـــير متكافئة استطاعت فيها دول ان تحقق اهدافها القومية .(64)

وعلى الجانب الاخر هناك وجهة نظر تؤكد انه لا يوجد تناقض حتى بين الاطار الشرق اوسطي وبين الجامعة العربية ، وتقارن ذلك بعدم وجود تناقض بين كل من مجلـــس التعـــاون الخليجي واتحاد المغرب العربي حاليا وبين الجامعة العربية على اساس ان التعددية قـــد تخـــدم الاهداف والمصالح المشروعة لشعوب المنطقة والتي تمثل خطوطا متداخلة ، ويقلل اصحاب هذا الرأي من المخاوف المرتبطة بالشرق اوسطية ، ويشيرون الى ان مشاركة الجامعـــة العربيـــة ممثلة في امينها العام في قمة الدار البيضاء ، انما يهدف لابراز موقف الجامعة العربية والتـــأكيد على اولوية تحقيق السلام الشامل في المنطقة ،ومن وجود فرص ايجابية من امكانية قيام تعـــاون اقليمي .(65)

وهناك تيار في اوساط المثقفين العرب يعتقد بانه ليس من خطر اسرائيلي تخشاه الامـــة العربية اذا ما طبق التطبيع نتيجة لعملية السلام ، لان اللغة والتراث العربيين من القوة والرسوخ بحيث يستعصيان على أي تأثير فيهما ، من اللغة والحضارة الاسرائيلية الهشة ، ذلك ان الثقافـــة هي نمط وحياة .(66)

وشهدت الساحة العربية ايضا تيارا فكريا يدعو الى الاخذ بنظرية الاحتـــواء الشـــهيرة لصاحبها الدبلوماسي الامريكي (جورج كينان) التي طبقتها امريكيا في صراعها ضد السوفيات ، وان هذه النظرية تقوم على استمرار الاهتمام بالخصم وهنا يجب استخدام كافة وسائل المواجهـــة خاصة التي لا توصف على انها حرب او ارهاب او خارجة على مواد القانون الدولي.(67)

ونتيجة لذلك فان اسرائيل سوف تتأثر بالمحيط العربي على المدى البعيد اذا تم تطبيـــق النظام الشرق اوسطي فانه لا يعني اندثارا كاملا للنظام العربي فهناك روابط اللغـــة والثقافـــة ، وانه اذا قدر للنظام ان يطبق على ارض الواقع ممكن ان تدخل فيه جميع الدول الواقعة جغرافيـــا في منطقة الشرق الاوسط ، يجب هنا عدم اهمال البعد الاسلامي للمحيط العربي .(68)

اما على الصعيد الاقتصادي يرى فريق اخر من الكتاب العرب وعلى راسهم فهد الفانك في ورقته التي حملت عنوان(الابعاد الاقتصادية للحل السلمي) ،حيث ينظر الى ان معظم المخاطر والمحاذير تستند الى رؤيا ساكنة للواقع المتخلف الراهن للاقتصادات العربية ، وان المستقبل يحمل امكانات لتطوير اوضاع الاقتصادات العربية وزيادة مقدرتها التنافسية ، وبهذا تصبح اسرائيل احدى الدول الاجنبية التي يمكنها تصدير سلعها الى الاسواق العربية على قدم المساواة مع المصنوعات الاجنبية الاخرى ، كما تستطيع ان تقيم استثماراتها في البلدان العربية شأنها شأن أي دولة اجنبية اخرى .(69)

ويفند الفانك المبالغات السائدة في معظم الكتابات الاقتصادية العربية المتداولة كالتالي :_

1ـ حول مخاطر قيام اسرائيل بدور الوسيط المالي بين البلدان العربية وبين بلدان العالم المتقدم ، فذلك مثال وارد ، لان الجسور مفتوحة بين المنطقة العربية والعالم الراسمالي ولا تستطيع اسرائيل تقديم أي خدمة في مجال الوساطة المالية بين الاسواق المحلية والعالمية لان العلاقة المباشرة قائمة وسهلة .

2ـ اما بالنسبة لتهديد الصناعات الناشئة في مصر والعراق وسوريا والجزائر والمغرب ، ويرى ان الصناعة العربية تتعرض اصلا للمنافسة من الصناعات الاوروبية والامريكية وصناعات الشرق الاقصى وكلها اقوى واكثر كفاءة من الصناعة الاسرائيلية ، وهذا ينطبق ايضا على التفوق التكنولوجي .

3ـ اما بخصوص فتح الاسواق العربية ذات القدرة الشرائية العالية التي من شأنها ان تعطي الاقتصاد الاسرائيلي دفعة قوية فيشير الى ان الانفتاح يفيد كل منهما وبدرجات مختلفة .(70)

اما على صعيد الموقف الرسمي للجانب العربي نرى الجانب الفلسطيني يقف في مقدمة الدول العربية التي تؤيد الفكرة ، حيث يرىان دفع وتعزيز عملية السلام لا بد وان تتواكب مع التدعيم الاقتصادي الاقليمي الشرق اوسطي ، مثلا فلسطين دولة ناشئة وبحاجة الى اعادة الاعمار ، وبانهاء عملية السلام ستتوقف الدول المانحة عن تقديم مساهمتها المادية الامر الذي يؤدي الى اضطراب عملية السلام ذاتها .(71)

وهذا يتطابق مع الموقف الاردني الذي يقوم باجراءات هيكلية ، والتي تأمل الخروج من ازمتها الاقتصادية عبر التجارة والمشاريع الاقليمية ، مثل مد السكة الحديدية الاقليمية ، وقناة البحر المتوسط ـ البحر الاحمر ، والخط السريع بين ميناء ايلات والعقبة ، اضافة الى المدن الصناعية ... كل ذلك ممكن ان يؤدي الى مكاسب اقتصادية يجنيها الاردن من تلك الترتيبات الاقليمية مثال على ذلك تطبيق الاردن حاليا لاتفاقية الغات.(72)

وعلى صعيد الموقف المصري ،يرى اسامة الباز مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية بان فكرة الشرق اوسطية هي فكرة اسرائيلية وليس بالضرورة ان تكون مؤامرة بل توليفة اسرائيلية لتحقيق مصلحتها بالدرجة الاولى ، وتعود بالنفع على الاخرين في الوقت ذاته ، وذا ما الحقت الضرر بهم فهذه مشكلتهم .(73)

وتعليقا على ذلك يجب الابتعاد عن دراسة الموضوع من ناحية اقتصادية تجريدية ، مع الاخذ بعين الاعتبار الابعاد التاريخية والنفسية والثقافية للصراع العربي الاسرائيلي ، ذلك ان اسرائيل تشكل امتدادا للمراكز الاقتصادية والمالية في العالم الراسمالي المتقدم في قلب المنطقة العربية .

وان اسرائيل في حالة السلم لن تكون مجرد دولة جوار ذات نشأة ونسيج طبيعي مثلها مثل اية دولة جوار ، هناك حساسيات وتعقيدات تاريخية واستراتيجية وثقافية ، فهنا يجب مناقشة الابعاد والترتيبات الاقليمية ليس من زاوية المردود السياسي والاستراتيجي والتشابكات الاقتصادية ومدى تأثيرها على النهوض المستقبلي الحضاري للعرب ، وانما يجب ان يكون التحليل متشابك ومتداخل بين ما هو اقتصادي،سياسي،استراتيجي،امني،اضافة الى مخاطر الهيمنة التكنولوجية .(74)

2ـ النموذج المتوسطي الاوروبي

لقد حذر جميل مطر(مدير المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل) ، من مخاطر الترتيبات الشرق اوسطية والمتوسطية لان كلا المشروعين يقومان على تجزئة العرب الى اجزاء جغرافية منفصلة ومتشابكة مع اجزاء اخرى من الاقتصاد العالمي ،جزء كبير في الاقليم الشرق اوسطي والجزء الاخر في الاقليم المتوسطي .فنحن امام مشروعين احدهما امريكي اسرائيلي يتضمن دول الخليج العربي واخر اوروبي يستثني دول الخليج العربي .(75)

ان المتوسطية تسعى الى دمج بلدان جنوب المتوسط شرقه وغربه في الفضاء الاقتصادي الاوروبي ، وبشكل تدريجي ارتكزت على دول الشمال الافريقي انطلاقا من الهواجس والمخاوف الامنية التي تهدد استقرار العديد من بلدان الجنوب المتوسطية . الا ان هذا المشروع قد يخدم المصالح الاقتصادية لبلدان شمال المتوسط الاكثر تقدما ماليا واقتصاديا ، في ظل غياب مساومة عربية جماعية الداخلة في الشراكة حول قضايا التطور والتحديث التكنولوجي وتدفقات العمالة والمعونات لتأهيل اقتصادات الجنوب المتوسطي للصحوة في وجه المنافسة

القادمة من بلاد شرق اوروبا وشرق اسيا . الا ان المكاسب التي يمكن ان تجنيها تلك البلدان تبقى ضئيلة الاثر على المدى الطويل .(76)

والشراكة الاوروبية المتوسطية الجديدة توحي بصيغة قائمة على تفاعل ثنائي بين الطرفين الاوروبي والمتوسطي الا انها بالاساس رؤية اوروبية يعتبر الطرف المتوسطي فيها هدفا اكثر منه فاعلا ، نتيجة لذلك اقتصر فيها الدور المتوسطي على الاختيار بما هو مطروح مع امكانية تعديله او الامتناع عن الاشتراك في مشروعات تم طرحها .

حيث ان دول الجنوب والبالغ عددها (12) دولة تفاوض الاتحاد الاوروبي فرادى وهذا يؤثر على موازين المفاوضات الثنائية بان تبدو مختلة الى حد كبير لصالح الطرف الاوروبي في مواجهة معظم دول جنوب المتوسط ، اضافة الى ان اوروبا استخدمت مبدأ الاستبعاد في تعاملها مع دول الجنوب المتوسط ، فتم استبعاد ليبيا عن طريق التعاون رغم كونها دولة متوسطية هامة لاسباب تتعلق بخلافاتها مع الدول الغربية .واستبعاد ليبيا من مؤتمر برشلونة بحجة اتهامها بالارهاب علما ان اسرائيل المشتركة في المؤتمر قائمة على الارهاب وما تزال تمارسه حتى الوقت الراهن ، اضافة لتجاهلها دعوة سوريا في التفريق بين الارهاب والمقاومة الشرعية .(77)في المقابل انها ضمت اسرائيل اضافة لدول غير متوسطية مثل موريتانيا والاردن لاعتبارات عملية .(78)

الا ان طرح قضية تعامل الدول العربية بصورة فردية في مواجهة تكتل اقتصادي دولي فائق القدرات الامر الذي يتيح للاخر فرصة تمرير شروطه ومصالحه الخاصة ، فعلى الدول العربية المشاركة ان تتبع في المستقبل رؤية عربية جماعية في اطار هيكل التعاون الاقتصادي العربي المنصوص عليه في ميثاق الجامعة العربية ، وبموجب قرار المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية رقم 58 في 57/6/3 الذي يضم 11 دولة عربية باقرار اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، وبقرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في 64/4/13 بانشاء السوق العربية المشتركة كخطوة نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية .

ان المفهوم المطروح ارتكز على تكريس هوية اوروبية في الاندماج ، فلا تطرح صوغ سياسة تنموية اقليمية تؤدي للتكامل العربي ، والتحولات التي تشهدها المنطقة في العقدين الاخيرين تشير الى انها تسير نحو التهميش في الاقتصاد العالمي والى تراجع تأثيرها السياسي في الساحة الدولية .(79)

وقد اعتمدت الوثيقة المقدمة من الاتحاد الاوروبي كصيغة مثلى للشراكة والتعاون في المتوسط لا تحمل جدية التعاون الحقيقي ، فالشروط التي تكفل تحقيق الشراكة والتعاون في المتوسط يجب ان تستند الى مشاركة واسعة وشاملة للاطراف المشاركة وهذا يتطلب قناعة

مبدئية بمفهوم الشراكة والتعاون .(80) وهذا التعاون يجب ان يستتبعه تعميق للمشاركة ليشمل كافة الدول العربية المتوسطية وغير المتوسطية انطلاقا من اهمية عدم القبول بتجزئة التعاون العربي الجماعي مع الاطراف والتكتلات الدولية ، حيث ان الدول العربية تولي المتوسطية دعم ينطلق من كونها مكملة وليست بديلا عن الحوار العربي الاوروبي .(81)

ومن باب المفاضلة بين المشروعين ، تظل المفاضلة لصالح مشروع الشراكة الاوروبية المتوسطية ، نظرا الى ان الاطار المؤسسي في ظل هذا المشروع يظل اطارا فضفاضا واكثر مرونة على غرار منتدى الباسفيك ، هذا التنظيم الاقتصادي الفضفاض تحول الى جماعة اقتصادية على غرار الجماعة الاقتصادية الاوروبية يأخذ فترات انتقالية طويلة تسمح باعادة ترتيب البيت العربي الذي مزقته حرب الخليج الدامية والمدمرة .

مقابل شرق اوسطية تسير فيه اسرائيل بدور قيادي للتحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية ، ولا بد من التذكير بان اسرائيل توجد ضمن التعاون المتوسطي الذي يحمل نوعا من التعاون الاقليمي مع اسرائيل ، على نقيض الشرق اوسطية التي تعطي اسرائيل موقعا قياديا ومتميزا في ادارة التطورات الاقتصادية في منطقة المشرق العربي ، الا ان اسرائيل في اطار المتوسطية تبقى دولة من ضمن دول عديدة منضوية تحت لواء المشروع المتوسطي دون ان تلعب دورا قياديا على نحو ما هو مطروح في الشرق اوسطية .(82)

الا انه في اطار الشراكة تبقى مشكلة الدول العربية غير المنضمة اليها تتمثل في بلدان الخليج العربي ،السودان ،ليبيا،والعراق . والحل يكمن في ايجاد ترتيبات اقتصادية بين البلدان العربية المشاركة في الترتيبات الاوروبية المتوسطية من ناحية وبلدان مجلس التعاون الخليجي من ناحية اخرى ، لدعم القوة التفاوضية العربية وخلق ظروف موضوعية تساعد البلدان العربية المتوسطية على تطوير اطار للمساومة العربية الجماعية في اطار الشراكة مما يعود بالنفع والفائدة على مجمل الاقتصاد العربي ومنعه من تجزئة فضائه الى اقتصادات متعددة وغير متكاملة .

ممكن للمتوسطية ان توفر لنا فرصة للتنمية اذا احسنا التفاوض في شأنها وانها قد تدفع التكامل العربي الى الاستفادة من المتوسطية ، اضافة الى وجود قاسم مشترك اوروبي عربي يتمثل في مواجهة الهجمة الامريكية السياسية والاقتصادية والثقافية على شعوب العالم ، وهذا يشكل القاسم الشترك ويسهل الامور لقيام تحالف عربي اوروبي لمواجهة التحديات العالمية الجديدة .(83)

لذلك على العرب اختيار الاقل خطرا وهو المتوسطية ،ذلك ان اوروبا غير متعاونة كليا مع اسرائيل مثل امريكيا التي لها اسباب اجتماعية وسياسية وتاريخية بهذا الصدد ، اضافة الى ان الخطر الاوروبي اقل من الخطر الامريكي ، وهناك مصالح مشتركة بين الطرفين ، نتيجة لذلك يجب التفرقة بين الاعداء حتى يمكن تجاوز اللعبة السياسية .(84)

على الرغم من هذه الرؤيه الا انه هناك تخوفات عربية من تلك الترتيبات الاقتصادية الجديدة وعلى المستويين الشرق اوسطي والمتوسطي ، تكمن في :ـ

1ـ ان تطرح الهوية العربية كما لو انها مناقضة لكل ما هو تقدم وازدهار ، حيث بدأت تتبلور قناعة من ان هذه الهوية شئ ينتمي الى الماضي بيننا كعرب .

2ـ الاستمرار في ثنائية قاتلة،حيث عشنا فترة متباينة ما بين شرق اوسطية ولا شرق اوسطية ، والان نعيش نوعا اما الانزلاق والقبول بكل ما هو مطروح من الخارج بحيث تكون طرفا متلقيا او الرفض نحو كل ما هو قادم من الخارج وكلا الاثنين يشكلان خطرا ليس هينا .(85)

وكلا المشروعين ومن منظار اسلامي ما هما الا وجهان لعملة واحدة فهما مبادرتان من قبل العالم المسيحي واليهودي للوقوف بوجه الصحوة الاسلامية التي اصبحت الان احد ابرز التعبيرات عن عالم الجنوب ، وهؤلاء بحجتهم يتعاونون مع فكرة المؤرخ الامريكي صاموئيل هانتجتون القائلة بحتمية صدام الحضارات وبوجه خاص بين الحضارة الغربية المسيحية واليهودية من جانب والحضارة الاسلامية من جانب اخر .(86)

من الافضل للعرب رفض اي موقف الحاقي باي من التكتلات الاقتصادية الكبرى ، سواء في ذلك الولايات المتحدة ام الاتحاد الاوروبي ، فان الالتحاق بالتكتلات الاقتصادية بوساطة البلدان النامية كفيل بان يزيد من ظاهرة تركز الانشطة الاقتصادية في الدول الاكثر تقدما وزيادة حدة النمو غير المتساوي مما يؤدي الى زيادة حدة الفروق بين المناطق الاكثر تقدما والاقل تقدما ما لم تلتزم الدول الاكثر تقدما ببرنامج فعال لتسريع التنمية في المناطق الاقل نموا وللحد من الفجوة بين مستويات التطور والتقدم في مختلف مناطق السوق .

ومن المفلت للنظر ان العرب لا يواجهون اخطار هذه الترتيبات الاقتصادية الجديدة بموقف عربي موحد ، وانما تتبلور في الاوساط العربية ثلاثة مواقف بين التيارات الفكرية والسياسية العربية :ـ

1ـ بان البديل للسوق الشرق اوسطية هو قيام سوق عربية مشتركة .

2ـ اقامة نظام عربي موحد جديد ينطلق من اعلان دمشق والعودة الى التضامن العربي.ينادي بهذا الموقف التيار القومي العربي ويقف على راسهم المفكر العربي جميل مطر .

3ـ يوافق على السوق الشرق اوسطية والحاق عرب الشرق باسرائيل والمغرب بالمجموعة الاوروبية حيث سترغم امريكيا واسرائيل بعض الاقطار العربية على الدخول في تبعيتهم الاقتصادية لاسرائيل مقابل انسحاب اسرائيلي العسكري من الاراضي المحتلة . وذلك لمسايرة خط التاريخ الذي يفرض هذه الايام تحولات عالمية يجب السير في موكبها ، والا لكان نصيبنا التخلف والفقر مثل الموقف الاردني الذي يمثله الامير حسن بن طلال ، وعبد الرؤوف الروابده ،اضافة الى عدد من المفكرين العرب امثال لطفي الخولي من الجانب المصري.(87)

وهنا نجد ان الموقف الاول والثاني تدعمه التيارات القومية ، بينما الموقف الثالث تدعمه بعض الدول العربية وعلى مستويات رسمية اضافة الى عدد من المفكرين العرب .

ثالثا: البديل العربي تحت المجهر

ان الخطاب الثقافي العربي الذي واكب المفردات الشرق اوسطية والتطبيع غرق في اسلوب سجالي ولم يقدم بديلا نظريا يحمل محمل العالمية ، فالخطاب لم يصبح عالميا على غرار الثلاثة نماذج العالمية التي حملت صفة العالمية وواكبت الاحداث الدولية ، وواكبت التداعيات الاقليمية الناجمة عنه ، فهي نظريات فكرية شاملة وتتمثل بـ :ـ

1ـ خطاب فوكوياما بشأن (نهاية التاريخ).

2ـ خطاب صامويل هانتغتون (صدام الحضارات).

3ـ خطاب شمعون بيريز (الشرق الاوسط الجديد).

في المقابل نجد ان الفكر الاستراتيجي العربي لا يزال يعيش في مرحلة ردة الفعل مع الحدث او التعليق عليه بل انه يفتقر الى الاستراتيجية نفسها ، وذلك بسبب تبعية القرار العربي.(88)

وتاريخيا وفي الحرب العالمية الاولى وقبلها باعوام وصولا الى معاهدة لوزان 1923 ، برزت فكرة الخلافة العربية بديلا عن الخلافة العثمانية ، تم ذلك في سياقات تاريخية معقدة تخللتها مستويات من الوعي القومي ومشاريع الدول القومية لدى العرب والاتراك ، وتقاطعت معها المشاريع الاستعمارية والتقسيمات الجغرافية وخطوط السكك الحديدية والموانى والممرات،

الا انه في تلك الاثناء اجتاحت المنطقة ايديولوجيا قومية لها في الاربعينيات والخمسينيات مشاريعها الجغرافية والسياسية والاقتصادية بعضها تحقق وبعضها ما زال مشاريع مستقبلية .

بينما على المستوى المؤسسي لاشكال التعاون كان هناك انجازين على صعيد حركة التاريخ في العالمين العربي والاسلامي في 1969 ، وبتطور الاحداث لغاية حرب الخليج الثانية ادت تلك الاحداث الى القضاء على ما تبقى من النظام الاقليمي العربي .(89)

فالبلاد العربية جميعا تواجه ايا كانت اوضاعها مثل ازمة الخليج وبعدها النظام العالمي الجديد باسواقه العملاقة اضافة الى حالة التهميش التي يعيشها النظام العربي من قبل حركة الاحداث بين التكتلات الاقتصادية .(90)

في ظل تنامي الاهتمام في السنوات الاخيرة باقامة التكتلات الاقتصادية وتوسيع نطاقها الجغرافي وتعميقها ، وعلى الرغم من مسيرة العمل الطويلة للتعاون الاقتصادي العربي ،فما زالت البلدان العربية تفتقر لتكتل اقتصادي تواجه به التكتلات الاقتصادية العالمية ، ومن الثابت من تجارب التكتلات الاقتصادية ومن الناحية النظرية ان محصلة المزايا والاعباء هي ايجابية على المدى البعيد وتسهم في الارتقاء بعملية التنمية الاقتصادية ، وفي الوقت ذاته فان اثر التعاون الاقتصادي لا يمكن ان يكون مستقلا عن بعده الجغرافي وطبيعة اقتصادات البلدان المنضمة له .(91)

هذا لا يمكن الوصول الى حلول وبدائل للخروج من الوضع العربي الراهن من دون تحليل علمي دقيق للادراك العربي الراهن وعلى المستويات الرسمية والفكرية والشعبية كافة ، من اجل التعامل وبشكل جدي مع قضايا الصراع العربي الاسرائيلي والقضايا ذات الصلة بها وادراك طبيعة العلاقات العربية الاسرائيلية فهل هي قائمة على التعاون ام على الصراع .(92)

فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى الفترة الحالية من تطور النظام الراسمالي تمثل نظاما راسماليا دوليا اكثر تكاملا تتزعمه امريكيا والتي تعمل جاهدة من اجل اعادة ترتيب اوضاع المنطقة العربية بشكل يخدم مصلحتها ومصلحة وكيلها الاسرائيلي ، الا انه بامكان العرب مقاومة هذا النظام وهذه الترتيبات اذا تضامنوا وقاموا بتنفيذ مشروع قومي متكامل يهدف الى تحقيق اسباب القوة العربية بجميع جوانبها وهو ضروري لمعالجة الاشكاليات العربية الراهنة بغض النظر عن التحديات الدولية والاقليمية ، فتبني هذا المشروع يدعم الموقف العربي تجاه هذه التحديات .(93)

1ـ عناصر المشروع :ـ

اولا: العمل على احياء النظام الاقليمي العربي ومن ثم اقامة منظومة امنية اقليمية عربية

بداية يتطلب تنفيذ هذا البند اجراء اصلاحات جذرية في الوضع العربي الراهن والمستقبلي .(94) واصبحت هناك حاجة كبيرة في ظل هذه الظروف العربية ،من اجل بناء نظام عربي جديد ليس فقط لمواجهة المتغيرات الدولية والاقليمية ، وانما ايضا ابعاد مخاطر بلقنة المنطقة التي اخذت تظهر لاسباب دولية واقليمية منها جدلية الصراع المعقد بين العراق وامريكيا والغرب ،وفق ما يسمى بمناطق الحظر الجوي الشمالي الجنوبي داخل العراق ، فهذا يشكل العامل الاكثر الحاحا لكل بلد عربي .(95)

ان النظام العربي ليس مجرد نظام اقليمي قيمي يقوم على القومية العربية ، وهو حاليا ويمر هذا النظام بمرحلة ازمة عميقة تمهيدا لخلق نظام شرق اوسطي . ويتمثل فشل النظام العربي في ايجاد حل للصراع العربي الاسرائيلي ، وان النظام الشرق اوسطي مفروض من الخارج ويملك درجة ما من التفاعل والتقاطع مع قوى وفئات اجتماعية عربية متفاوتة الحجم والموقع ، على عكس النظام العربي الذي يمثل وضع طبيعي ويتم وحده لولا مؤامرات الاعداء واهمال العرب لمصالحهم ، والقومية العربية هي مشروع ثقافي سياسي يسعى الى انشاء امة والى تحقيقها في اطار سياسي واحد .(96)

ان الحاجة لمثل هذا النظام في محيط متجانس من الناحية الجغرافية والتاريخية والتعاون الامر الذي يحسن موقعها بقوة في تعاملها مع الاسواق القارية العملاقة والسوق الشرق اوسطية خاصة .(97) ونحن بحاجة للخيار العربي بثرواته المختلفة في الوطن العربي لمواجهة الخيار الشرق اوسطي ذلك النظام الذي املته عملية السلام ومتطلباتها وشروط نجاحها .(98)

واولى المهام من اجل تحقيق ذلك ، تقوم على اجراء مصالحة قومية على المستوى الرسمي والشعبي لمعالجة الواقع العربي الذي يعاني من الانقسامات والتشرذم باعتبارها المدخل الذي لا بد منه لايقاف حالة التراجع والتردي في الاوضاع الراهنة ، وتحظى هذه الدعوة باهمية عالية في منطقة الخليج .(99)

كذلك جدوى المصالحة العربية الرسمية مهمة لان النظم الحاكمة تمسك في يدها بقرارات مهمة تتخذها بالفعل في ظل المناخ الراهن ، وتزيد من تردي الاوضاع فضلا عن ان المصالحة المطلوبة لن تكون ابراء لذمة النظم الحاكمة ، فيتم انجازها عن طريق توليد ضغط

قوي عليها من الرأي العام العربي ، ورأي النخبة المفكرة والسياسية ، وهـذه المصالحـة لـن تتحقق من المنظور الاستراتيجي الا اذا انجزتها مؤسسات ديمقراطية قادرة كما اظـهرت ذلـك الخبرة الاوروبية ، وتشمل مصالحة عراقية خليجية سورية عراقية مع مراعاة ان تكون شـاملة (100).

حاليا التضامن العربي مطلوب في هذه المرحلة من اجل مقاومة الهيمنة الامريكية كمـا حدث في 1973 ، عندما اظهر العرب درجة عالية من التضامن ، الذي كان من الممكن ان يؤدي الى نتائج سياسية ايجابية لولا انفراد مصر بتوقيع سلام منفرد ، كذلك تحقق التضامن العربي في احضان مؤتمر الدوحة الاقتصادي عام 1998 الذي ادى الى اخفاقه رغم الضغـوط الامريكيـة لانجاحه .(101)

اصبح الواقع الوحدوي العربي يفرض نفسه على السياسة العربية ، وان العجز القطـوي واضح الى حد لا يمكن اخفاؤه والاتجاه الوحدوي ينمو نحو الوحدات الاقليمية وهي مقيـدة اذا سارت في اتجاه طريق الوحدة العربية الشاملة ، وهذا الهدف بعيد المنال وان الاتجاه نحو الوحدة معقد جدا بسبب تعدد الاتجاهات .(102) الا ان الاتجاه نحو الدولة القطرية هو ضرورة لتحقيـق تكامل الذات العربية واستئناف مسيرتها على طريق الاسهام في الحضارة الانسانية ،والنظر نحو مسألة الوحدة القومية واعتبارها هدفا نهائيا لا مفر منه ، فالظروف الجارية اليوم تتطلـب مـن العرب التفكير بمستقبلهم ونكران الذات والمصالح الخاصة والشروع في تحقيق المشروع القومي الوحدوي ، والا البديل سيكون التفتت والتجزئة وبالتالي الهيمنة الاستعمارية باشكالها المختلفـة وتحقيق مشروع اسرائيل الكبرى الذي تسعى اليه الصهيونية العالمية .(103)

طريق الوحدة يمر عبر وحدة الثقافة القومية والعمل الفكري المشترك الذي يعني بانتهاء التشتت والانفصال في الفكر العربي المعاصر ، فالثقافة القطرية معرقلة ، وقيام دولة الوحـدة لا تقوم الا من خلال ثقافة وحدوية واحدة على مستوى الوطن العربي . كذلك على الفكر العربـي تبني خطاب مجدد للنهضة ، قبل ان تلتصق القومية العربيـة بالقضايـا العالميـة والانسـانية المعاصرة :ـ

ـ يجب محاربة التلوث وان ترتبط القومية العربية في اذهان الاجيال القادمة بقضيـة حقـوق الانسان .

ـ ان يدفع الفكر القومي العربي تجاه تجسيد العلاقة بين المجتمع المدني او الاهلي والدولة .

ـ احترام حقوق المرأة .

فهذه التجديدات على الفكر القومي العربي يجب ان تكون في صميم افكاره وهنا اسرائيل ستصبح منغلقة عندما تتم تعبئة الطاقات العربية وتصبح مرتبطة اكثر بالقضايا العالمية والانسانية .(104)

لذا يجب تجاوز القطرية والبحث في ايجاد وتطوير مؤسسات عبر القومية ، وان امكانية احياء النظام العربي ممكنة لكن على المدى الطويل ، واعادة قاعدته المتمثلة بمصر اضافة الى احداث قفزة نوعية في قدراتها بما يمكنها من استعادة وظيفة المركز ، واخيرا قوتنا قائمة على الترابط القائم على اللغة ولنا اصول حضارية وثقافية تراثية اصيلة .(105)

ثانيا: يجب في ظل ذلك اقامة منظومة امنية اقليمية عربية ، فالامن القومي في بعض الاقطار العربية في حالة انحسار تتمثل في احتلال اسرائيل للجولان السوري،جنوب لبنان وبقاعه الغربي ، تقسيم العراق الداخلي واحتلال تركيا لحزامه الشمالي .اضافة الى ان التجمعات العربية الثلاثة (مجلس التعاون الخليجي ، مجلس التعاون العربي ، ومجلس التعاون المغاربي) فشلت في حماية الامن القومي العربي كما ظهر في تجربة مجلس التعاون الخليجي خلال الحرب العراقية الايرانية وازمة الخليج فهي منغلقة على نفسها ، ويسود التنافر بين اطرافها ويتأكد ذلك من خلال انسحاب مصر من مجلس التعاون العربي بسبب ازمة الخليج فهي نشأت كجواب على ازمة الدولة القطرية ولاسباب ايضا تتعلق بالامن القطري لهذه الدول .(106)

وقد اثر الانحسار القومي سلبيا وبدرجة كبيرة على التنمية العربية وعلى الامكانيات العربية في مجابهة الترتيبات الراهنة من تطور النظام الراسمالي . الهدف هنا هو تأمين امن اقطار الوطن العربي . وقد تضمن اعلان دمشق قيام نظام اقليمي امني عربي ضمن اطار الدول الموقعة عليه ، والذي يشكل ترتيب اقليمي محدود اضافة لوجود تحفظات فيما يتعلق بكونه احد ترتيبات حرب الخليج الثانية ، وتقوم خطواته على :ـ

1ـ اجراء مصالحة عربية تتضمن عودة العراق الى الشمل العربي .

2ـ قيام الاقطار العربية بخرق الحصار المفروض على العراق والسودان وليبيا.

3ـ الاتفاق على ميثاق شرف عربي وعلى وضع آلية لفض النزاعات العربية واقامة محكمة عدل عربية .

4ـ اقامة قوة عربية ضمن اطار الجامعة العربية هدفها الحيلولة دون اعتداء قطر عربي على اخر وتمويلها يمكن عبر تخفيض نسبة مئوية من الناتج الاجمال للاقطار العربية .(107)

فتحقيق الامن الوطني والقومي لا يكون الا باتباع استراتيجية الدوائر المتقاطعة المرنة والمفتوحة عبر دائرة البعد العربي الواحد ـ دوائر المجموعات الاقليمية (مجلس التعاون

الخليجي ،الاتحاد المغربي، اعلان دمشق ــ دائرة النظام العربي التي تجسدها الجامعة العربية ــ دوائر البلدان الشرق اوسطية التقليدية غير العربية .(108)

ذلك ان هذه الاستراتيجية تحقق لكل عضو فيها استقلالا عن الاخر في جزء من دائرته الوطنية او القومية ، وفي الوقت نفسه يتقاطع مع دائرة او دوائر اخرى حول مصالح مشتركة تضيق او تتسع حسب الظروف ، وتنشيء لذلك نماذج لنظم مختلفة من الامن والتعاون في حدود تقاطع الدوائر وبالتالي تصبح على قدر من المرونة وامكانية التكيف والتغيير من دون عنف او تكلفة باهظة مع متطلبات حركة الاحداث ، من اجل القيام بدور فعال في النظام العالمي الجديد باستناده على عوامل الوفاق القومي بين الدول العربية ، وهذا النموذج شبيه بالموجود في الغرب وانظمته التعاونية والامنية .(109)

ثانيا:ــ انشاء سوق عربية مشتركة

تستند الى الهوية العربية والانتماء القومي ، واهم عامل يبقي هذه الاقاليم موحدة مع الاقاليم الاخرى في دولة واحدة هو عنصر الانتماء القومي العربي الواحد ، فهذه السوق ستساهم في تعزيز الامن الاقتصادي العربي والامن القومي. ذلك ان الاقتصادات العربية اوشكت ان تصل الى مرحلة فقد السيطرة على مواردها خاصة بعد فقدان دول الخليج لهيمنتها على منابع النفط اثر تداعيات حرب الخليج الاخيرة ، كل ذلك يجري لتهيئة الاجواء والمناخات الاقتصادية التي تجعل الاقتصادات العربية تستقبل توجه الاقليمية ومفاهيم الشرق اوسطية اكثر جدية وسط احداث ومتغيرات متلاحقة منذ حرب الخليج الثانية.(110)

ترى مجلة الايكونومست البريطانية التي وضعت تقريرا حول بروز التكتلات الاقتصادية العالمية في العالم ان فرصة بروز كتلة اسلامية كقوة عالمية لا يتجاوز 20%، اضافة الى ضعف العلاقات التجارية والاقتصادية علما ان قيمة التبادل التجاري بينهم قد بلغت 7% من اجمالي مبادلاتها التجارية وهذا الرقم ضعيف جدا ، في حين يشهد العالم ازدحاما بالتكتلات الاقتصادية بعد استحالة تحقيق أي نوع من الوحدة الاقتصادية او السياسية الفعالة بين الدول العربية والاسلامية ، في الوقت الذي يجري فيه الترويج لفكرة الشرق اوسطية التي تجمع بين الدول العربية والاسلامية واسرائيل ضمن اطار عملية السلام الجارية في المنطقة .(111)

على الدول العربية ان تأخذ بعين الاعتبار موقف الدول الكبرى المسيطرة على النظام الدولي من الانظمة الاقليمية ذات الطموحات الاندماجية وتساند أي تجمع ترى في التعامل معه بسرعة من التعامل مع كل قطر على حدة .

فهنا صار لزاما على الدول العربية ان تجعل في اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق نفسها في تكتل اقتصادي اقليمي يبرز شخصيتها ويحقق مصالحها كمجموعة متماسكة وسط هذه التكتلات الاقتصادية الاقليمية وشبه الاقليمية وحركة التجارة الدولية . اصبح هنا ضرورة لبناء نظام اقتصادي عربي متين يهدف لتحقيق نهضة حضارية شاملة ، ويجب فك الاشتباك بين الاقتصادات العربية وتحويلها الى اقتصادات متكاملة والعمل على تنفيذ ما صدر من الاتفاقيات والخطط والاستراتيجيات الاقتصادية التي اعدت في اطار العمل العربي المشترك خاصة تلك القرارات التي اقرت في مؤتمرات القمة العربية والعودة الى المجالس والاتحادات العربية القائمة على الاخص التجمعات الاقتصادية دون الاقليمية (مجلس التعاون الخليجي ، اتحاد المغرب العربي ،والاستفادة من تجاربها .(112)

العمل على تعزيز مؤسسات العمل العربي المشترك على راسها الجامعة العربية والتمسك بهذه المؤسسات وتطويرها على النحو الذي يكفل بقاءها وتحقيقها للانجازات العربية على صعيد العمل العربي المشترك .(113)

اعداد واقرار مشروع منطقة تجارية حرة تقام خلال فترة 5ـ10 سنوات في ظل هذه المتغيرات والتكتلات القائمة ، وصولا الى السوق العربية المشتركة واتخاذ الخطوات اللازمة لذلك ، اضافة الى تحسين مزايا الاعفاءات التي تنتجها الدول العربية للانظمة الاقتصادية في اطار ما تصدره من تشريعات وذلك لتمهيد المناخ المناسب لمنافسة عربية عامة في اطار السوق العربية وتوسيع المؤسسات المالية العربية خاصة المشتركة بحيث يشمل القطاع الخاص والذي له دور في التنمية الاقتصادية العربية ومطالبة الدول العربية باستعمال وسائل الربط والاتصال والمواصلات في المنطقة العربية .(114)

فهناك منافع اقتصادية سيجنيها السوق :ـ

1ـ سيدعم توسيع حجم السوق العربية التنمية العربية وتحقيق درجة افضل من اقامة صناعات ثقيلة وحربية .

2ـ قادرة على اتباع سياسات مناسبة لتحقيق درجة من التكامل الاقتصادي العربي والتخفيف من حدة التبعية للخارج .

3ـ دعم المركز التفاوضي العربي في الاقتصاد الدولي الراهن .

4ـ تحسين المركز التفاوضي ككتلة تجاه شروط منظمة التجارة العالمية الغات ، وتمكين الاقطار العربية المنضمة الى السوق من اعطاء بعضها بعضا معاملة تفضيلية لا تسري على الدول غير الاعضاء ، فالمادة (24) من الغات تسمح للدول الاعضاء في تكتل اقتصادي معاملة تفضيلية لا تمنح للدول غير الاعضاء .

وان اقامة هذه السوق يجب ان تكون تدريجية ويرى اصحاب هذا الطرح بـــان الذيـــن يطالبون باقامة منطقة تجارة حرة لا يرغبون في الالتزام بمرحلة اعلى من مراحـــل التكـــامل الاقتصادي العربي .

كذلك تتضمن اقامة منطقة التجارة الحرة قدرا كبيرا من عدم التكافؤ في المنافسة بســبب عدم توحيد الجدار الجمركي تجاه العالم الخارجي ، في حال توافر ارادة سياسية لـــدى غالبيـــة الاقطار العربية فان اقامة سوق عربية مشتركة اسهل بكثير من قيام سوق مؤلفة مـــن قوميـــات مختلفة خاصة ان المنطقة العربية تتصف بعدم التجانس الثقافي او الحضاري .(115)

لذا من الصعب قيام سوق عربية مشتركة دفعة واحدة ، يمكن التدرج باقامتها بين دولتين او اكثر يتم دعمها عن طريق اقامة المشروعات العربية المشتركة مخططة بهدف خلق درجـــة اعلى من التكامل في الاقتصاد العربي ، ويجب ان تتضمن درجة فعالة من الحماية من مزاحمـة الصناعات الاجنبية نظرا لان مستوى التنمية العربية اقل من مستوى التنمية في الدول الصناعية المتقدمة .(116)

ثالثا:ـ التنمية العادلة والمستقلة

تقود التنمية العادلة المستقلة الى تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية من اجل تحقيق التكامل الاقتصادي واستيعاب التطورات العملية والتقنية الحديثة ، فالتنمية العربية تشـــهد عـــددا مـــن الاشكاليات وتمر بها منها تفاقم سوء التوزيع في الثراوت والدخول واستفحال البطالة والتبـــاطؤ في فترة 1991ـ 1996 في نسبة نمو الاقتصاد العربي والاخفاق في اشباع الحاجـــات الاساســية لغالبية الناس ، وسببه يعود الى ارتفاع نسبة الفقر والتبعية وارتفاع المديونية للغرب ومؤسســاته حيث بلغت عام 1995 حوالي 220 مليار دولار.(117)

لا بد من الاهتمام بالتنمية التكاملية كاساس مادي وتقني للتكامل الاقتصـــادي والتعـــاون السياسي وصولا الى سوق عربية مشتركة واحدة لمواجهة التحديات الراهنة التي تهدد النظـــام العربي ومفهوم التنمية المطروح لا بد ان يكون شاملا للابعاد الاقتصادية كافة التي تؤكد علـــى الانتاجية المتولدة من الاستثمار الداخلي الذي يشمل البترول ،الامن الغذائي،الابعاد الثقافية.

وفي هذا الاطار تبرز مهمة وضع استراتيجية لرفض أي قيد محلي او دولي من أي نوع مـــن تطوير الوطن والانسان وفي كل الحالات .وعلينا ان نقول للبنك الدولي " ان ما تقترحه علينـــا كاستراتيجية للتنمية ما هو الا اكذوبة وهي استراتيجية ادارة الازمة التي ستبقي الاقطار العربيـة

والفلسطينيين بموجبها غير قادرين على الانجاز الاجتماعي او تحقيق الديمقراطية او اية نسبة عالية من النمو" .(181)وهذا الطرح يتجاهل مسألة المديونية العربية والقضايا المتعلقة بها .

رابعا: الديمقراطية

تتمثل الديمقراطية باحترام حقوق الانسان وتؤمن التوازن بين حق الفرد من جهة وحق المجتمع من جهة اخرى،والديمقراطية التي تشكل منهجا في الحكم وفي طريقة الحياة وسيلة ضرورية في المرحلة العربية الراهنة لتعبئة قوى الشعب وراء عملية التغيير المرغوب فيها في الواقع العربي .(119)

اذا استطاع العرب بناء مؤسسة جديدة بمواصفات جديدة وبشروط تحقيق الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الانسان والاستفادة من الكفاءات القادرة على البناء ، عندها يتم ترتيب البيت العربي لمواجهة الغطرسة الغربية .(120)

كما يجدر الاهتمام بعملية التحول الديمقراطي رغم ان انجاز الوطن العربي على هذا الصعيد ما يزال يتسم بالضآلة الشديدة حتى ان الدول التي تمت فيها خطوات على طريق التحول الديمقراطي تواجه صعوبات بالغة الحدة في غمار التحول الديمقراطي ادت الى انتكاسة خطيرة لهذه العملية مثال الجزائر.كذلك يجب الاهتمام بوضع الاقليات في الوطن العربي بسبب ان هناك اهتمام في هذه الظروف من قبل القوى العالمية والاقليمية صاحبة المصلحة في اثارتها ، وهي مسألة ممكن ان تسبب استنزاف الموارد والتعقيدات السياسية في اقطار الوطن العربي ، ويظهر ذلك بجلاء في الحالات اللبنانية والسودانية والعراقية .(121)

اصبح الوضع العربي الراهن يهدد الوجود العربي برمته ، وان النظام العربي لا ينقصه الترميم فهو بحاجة الى عملية تغيير شاملة تنسجم والمخاطر التي تهدده في ظل المتغيرات الدولية الجديدة ، ونقطة البدء لهذا التغيير هي ممارسة الديمقراطية كفلسفة لتنظيم الحكم القطري في الوطن العربي لان هذا يساعد الجماهير العربية على بناء تنظيماتها السياسية وابداء رأيها في قيام الوحدة القومية التي هي امل العرب في تحرير اوطانهم وفي بناء حضارتهم .(122)

ان التطورات والتغيرات التي جرت على الساحة الدولية كان لها انعكاسات هامة على الوضع الدولي بشكل عام ووطننا العربي بشكل خاص وخاصة فيما يتعلق بتأثير هذه التغيرات التي ادت الى شيوع النهج الديمقراطي وقيام دولة القانون والمؤسسات في دول شرق اوروبا.ولقد اثرت هذه المتغيرات ولو بشكل محدود على النظام السياسي العربي الرسمي من حيث الانفتاح السياسي للقوى السياسية في بعض الاقطار العربية .(123)

والمطلوب عربيا وكمطلب اول ضمن اطار الدولة الواحدة هو اشاعة الديمقراطية بالتعددية السياسية والحزبية وتداول السلطة سلميا واطلاق حرية التعبير والمشاركة الشعبية التي تمنح الانسان الثقة المفقودة والشعور بالانتماء للوطن القومي ، والمساهمة في التنمية الشاملة والتوزيع العادل للثروات وحل مشكلة الاقليات ، وقيام انظمة ديمقراطية قائمة على الادارة الشعبية الذي يؤدي بدوره الى حوار عربي يستند الى الحقوق العربية المشروعة كذلك يجب التخلي عن النزعة القطرية الضيقة .(124)

واخيرا فلا بد من احياء النظام العربي الاقليمي في اطار الجامعة العربية وتفعيلها بالشكل الذي تضطلع فيه بدورها الاساسي والجوهري وكطرف فاعل في النظام الشرق اوسطي والخروج من حالة التجزئة وتسوية العلاقات العربية العربية والخلافات الحدودية بالطرق السلمية واهمها توكيد وحدة الثقافة وحماية كل مثقف عربي من كل قمع .(125)

في ظل هذه المعطيات نجد ان الدول العربية على الرغم من انها تكون اكبر تجمع قومي في منطقة الشرق الاوسط ، الا انها فشلت في وضع استراتيجية عربية حالية ومستقبلية لمواجهة الظروف الدولية والاقليمية الراهنة في ظل المتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية منذ سقوط المنظومة الاشتراكية الى حرب الخليج الثانية التي كان لها الاثر الاكبر على السياسة الدولية والتي قادت الى التسوية السلمية وطرح النظام الشرق اوسطي الجديد . واذا امعنا النظر في الطروحات العربية الراهنة فيما يخص المستجدات والتطورات الراهنة ، نجد ان الحكومات العربية لا تزال تقدم المصلحة القطرية على المصلحة القومية العامة ، وكذلك قدمت المضي قدما في التسوية السياسية الجارية والتطبيع مع اسرائيل على اعادة بناء النظام الاقليمي العربي .

هنا دخل النظام العربي مرحلة من التفكك والضعف ، وان الدول التي شاركت في عملية التسوية ودخلت في ادارة المفاوضات على الصعيد الشرق اوسطي لم تضع مشروعا عربيا متكاملا في مواجهة المشروع الشرق اوسطي .

ليست هناك ادنى محاولة جدية لوقف الزحف الامريكي الاسرائيلي والاوروبي ، وهناك تشاؤم فيما يتعلق بالمستقبل والقدرة على مواجهته ، ولا يوجد أي نموذج عربي مقدم يكون خيارا وبديلا عربيا في مواجهة تلك النماذج الدولية والاقليمية لاعادة صياغة النظام الاقليمي في المنطقة .

لا تمثل نجاح تلك النماذج تحديا خارجيا اضافيا للعرب بقدر ما يشكل ذلك عوامل تفضح عجز العقود الماضية والمستقبلية من انتاج أي نوع من العمل العربي المشترك.ان الواقع العربي

غير واعي لمرحلة السير نحو تكوين النظام العالمي الجديد ، ويظهر ذلك من خلال استحضارهم للمفاهيم التي تم طرحها تاريخيا حيث فرغت من مضمونها وهي غير متوافقة مـــع المتغـــيرات المعاصرة ، فلم تكن هناك جرأة عربية لاستحقاقات المرحلة الحاضرة والمستقبلية .

ما يخيفنا كعرب ليس من باب انهما مشروعان مدعومان عالميا (الشرق اوسطي والمتوسطية) بل مرآتهما العربية المكسرة ، وهنا سيبقى المشروع الشرق اوسطي في المنطقة العربية عمليـــا وعلى الصعيد الرسمي من دون بديل عربي موحد ، وهذا ما ينطبق على المشروع المتوســـطي ايضا .

هوامش الفصل الرابع:ـ

1ـ **الشرق اوسطية هل هي الخيار الوحيد**.ص31

2ـ الجميل ،سيار."المجال الحيوي للشرق الاوسط ازاء النظام الدولي القادم".ص4

3ـ **الشرق اوسطية هل هي الخيار الوحيد**.ص69

4ـ **قضايا الواقع العربي؛حوار وشهادات**.ص21

5ـ "مستقبل النظام الاقليمي العربي". المستقبل العربي،عدد163،92/9.ص60ـ61

6ـ **الشرق اوسطية هل هي الخيار الوحيد**.ص69

7ـ المصدر السابق.ص74

8ـ المصدر السابق.ص36

9ـ سعيد، عبد المنعم.**العرب ومستقبل النظام العالمي**.الطبعة الاولى،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربي،1987.ص199

10ـ نوار،ابراهيم."التصور الاسرائيلي لمستقبل العلاقات الاقتصادية مع العرب".ص13

11ـ سعيد،عبد المنعم.**العرب ومستقبل النظام العالمي**.ص200

12ـ Wilson, Rodney:"The Economic Relation The Middle :Toward Europe Or Within The **Region"Middle East Journal** , V48,N2,Sprink/1994.p278

13ـ سعيد،عبد المنعم.**العرب ومستقبل النظام العالمي**.ص200

14ـ**الشرق اوسطية هل هي الخيار الوحيد**.ص69

15ـ سالمان،عبد المالك،كلوفيس مقصود."العرب وعالم الجنوب وتحديات المستقبل".**المستقبل العربي**،عدد217،97/3. ص104

16ـ **الشرق اوسطية هل هي الخيار الوحيد**.ص155

17ـ معوض،جلال عبد الله."الشرق الاوسط الدلالات والتطورات الجارية والمحتملة". ص148

18ـ "مستقبل النظام الاقليمي العربي". ص80

19ـ طالب،محمد سعيد.**النظام العالمي الجديد والقضايا الراهنة**.الطبعة الاولى،الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع،1994.ص323

20ـ معوض ،جلال عبد الله."الشرق اوسطية الدلالات والتطورات الجارية والمحتملة".ص148

21ـ حسين،غازي.**النظام الاقليمي والسوق الشرق اوسطية** .ص124

22ـ جرجس،فواز.**النظام الاقليمي العربي والقوى الخمس الكبرى؛دراسة في العلاقات العربية العربية والعربية الدولية**.الطبعة الاولى،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،1997.

23ـ معوض ،جلال عبد الله."الشرق الاوسط الدلالات والتطورات الجارية والمحتمله".ص149

24ـ حسين،غازي.**النظام الاقليمي والسوق الشرق اوسطية** .ص59

25ـ احمد، يوسف احمد.نحو غد افضل "الاوضاع الراهنة وسبل تجاوز الازمة ".**المستقبل العربي**،عدد197،95/7.ص7

26ـ الحوت،عبد الهادي.**الاقتصاد العربي والشرق اوسطية**.ص132

27ـ الوطن العربي ومشروعات التكامل البديله.ص252

28ـ حسين،غازي.**النظام الاقليمي والسوق الشرق اوسطية**.ص63

29ـ **الشرق اوسطية هل هي الخيار الوحيد**.ص180

30ـ **يوميات ووثائق الوحدة العربية /1996**. بيروت مركز دراسات الوحدة العربية،1996.660

31ـ سعيد ،عبد المنعم.**العرب ومستقبل النظام العالمي**.ص199

32ـ الاصبحي، **احمد محمد.اوراق في المشروع العربي**.بيروت،مؤسسة الرسالة،1996.ص116

33ـ **الشرق اوسطية هل هي الخيار الوحيد**.ص149

34ـ الاصبحي،احمد محمد.**اوراق في المشروع العربي**.ص120

35ـ **التكامل الاقتصادي العربي والشرق اوسطية**.ص274

36ـ عبد الفضيل ،محمود."مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق اوسطية".ص107

37ـ **الشرق اوسطية هل هي الخيار الوحيد**.ص86

38ـ احمد،سيد احمد."التنابذ والتكامل حول البحر المتوسط".ص89

49ـ بيضون،احمد امين.**الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد**.ص201ـ202

41ـ احمد،سيد احمد."التنابذ والتكامل حول البحر المتوسط".ص89

42ـ عبد الناصر،وليد محمد."الجامعة العربية بين الفكرة العربية والشرق اوسطية".**السياسة الدولية**،عدد119،يناير/95.ص173

43ـ بيضون،احمد امين.**الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد**.ص213

44ـ **التكامل الاقتصادي العربي..** ص278

45ـ كوثراني،وجيه."الشرق اوسطية والتطبيع الثقافي مع اسرائيل".ص18

46ـ **الوطن العربي ومشروعات التكامل البديله**.ص630ـ631

47ـ عبد الفضيل،محمود."مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق اوسطية".ص102

48ـ **الوطن العربي ومشروعات التكامل البديله**.ص632

49ـ اسماعيل،محمد زكريا."النظام العربي والنظام الشرق اوسطي".**المستقبل العربي**،عدد196،6/95.ص19

50ـ **يوميات ووثائق الوحدة العربية /1995**. ص574

51ـ اسماعيل، محمد زكريا."النظام العربي والنظام الشرق اوسطي".ص20

52ـ بيضون،احمد امين.**الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد**.ص203

53ـ عبد الفضيل،محمود."مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق اوسطية".ص102

54ـ مكحل ،رحاب."الوطن العربي والتحديات الشرق اوسطية".**المستقبل العربي**،عدد127،ابريل/96.ص56

55ـ عبد الفضيل،محمود."مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق اوسطية".ص17

56ـ سعيد،محمد السيد."الجامعة العربية بين الفكرة العربية والشرق اوسطية".**السياسة الدولية**،عدد119،يناير/95.ص97

57ـ عبد الناصر،وليد محمد."الجامعة العربية بين الفكرة العربية والشرق اوسطية".ص140

58ـ حسين،غازي.**النظام الاقليمي والسوق الشرق اوسطية**.ص130

59ـ المصدر السابق.ص135

60ـ **التكامل الاقتصادي العربي**.ص279

61ـ الجاسور،ناظم عبد الواحد."الامن القوميالعربي واحتمالات المستقبل ".ص25ـ26

62ـ شفيق،منير.**النظام الدولي الجديد وخيار الواجهة** .الطبعة الاولى،الناشر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان،1992.ص56

63ـ **قضايا الواقع العربي؛حوار وشهادات** .ص31

64ـ **التكامل الاقتصادي العربي**.ص276

65ـ المصدر السابق.ص34ـ35

66ـ عبد الناصر،وليد محمد."الجامعة العربية بين الفكرة العربية والشرق اوسطية".ص14

67ـ اسماعيل،محمد زكريا."النظام العربي والنظام الشرق اوسطي". ص20

68ـ المصدر السابق.ص22

69ـ مكحل،رحاب."الوطن العربي والتحديت الشرق اوسطية الجديدة".ص158

70ـ الفانك،فهد. **الابعاد الاقتصادية للحل السلمي**.عمان،ايلول/1992. ص8 نقلاعن محمود عبد الفضيل"مشاريع الترتيبات الاقتصادية " ص101

71ـ عبد الفضيل،محمود."مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق اوسطية".ص100

72ـ السعدني،نرمين."الابعاد الثلاثة لمشروع بنك التنمية الشرق اوسطي".ص158

73ـ **التعاون مع العالم العربي**،شباط/1997.ص23

74ـ حسين،غازي.**النظام الاقليمي والسوق الشرق اوسطية** .ص136

75ـ عبد الفضيل،محمود."مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق اوسطية".ص101

76ـ "ما بعد برشلونه: القسم الاول".ص105ـ106

77ـ عبد الفضيل،محمود."مصر والعرب والخيار المتوسطي:الفرص والمحاذير".**السياسة الدولية**،عدد124،ابريل/96.ص20ـ21

78_ Salame , Chassan. "Torn Between The Miditerranian:Europe And The Middle East In **Middle East Journal** , Vol 48 , No 2 ,Spring /1994.p245

79ـ "ما بعد برشلونه:القسم الاول".ص154

80ـ المصدر السابق ن ص192

81ـ مطر،عبد الرحمن."اسئلة برشلونه..." .ص93

82ـ "ما بعد برشلونه:القسم الاول".ص172

83ـ **التكامل الاقتصادي العربي الواقع والافاق**.ص280

84ـ حتي، ناصيف."مستقبل العلاقات العربية الاوروبية بين الشرق اوسطية والمتوسطية ".ص111

85ـ "مستقبل العلاقات العربية الاوروبية :حلقة نقاشية".ص106

86ـالمصدر السابق.ص14

87ـ احمد،محمد سيد."التنابذ والتكامل حول البحر المتوسط".ص90

88ـ حسين،غازي.**النظام الاقليمي والسوق الشرق اوسطية**.ص136

89ـ كوثراني،وجيه."الشرق اوسطية والتطبيع الثقافي مع اسرائيل".ص4

90ـ المصدر السابق.ص6

91ـ الخولي،لطفي.**عرب نعم وشرق اوسطيون ايضا**.ص112

92ـ **الشرق اوسطية هل هي الخيار الوحيد**.ص158

93ـ الاطرش،محمد."العرب والعولمة:ما العمل؟"**المستقبل العربي**،عدد 227،اذار /98.ص79

94ـ المصدر السابق.ص110

95ـ احمد،يوسف احمد."نحو غد افضل:الاوضاع العربية الراهنة وسبل تجاوز الازمة".ص73

96ـ الخولي،لطفي.**عرب نعم وشرق اوسطيون ايضا**.ص112

97ـ مكحل،رحاب."الوطن العربي ومشروعات الشرق اوسطية الجديدة".ص157

98ـ لطفي،الخولي.**عرب نعم وشرق اوسطيون ايضا**.ص109

99ـ **الشرق اوسطية هل هي الخيار الوحيد**.ص9

100ـ احمد،يوسف احمد."نحو غد افضل :الاوضاع العربية الراهنة وسبل تجاوز الازمة".ص73

101 _ Rumberg,Dirk .**Peace And Stability In The Middle East And North Africa**.Gutersloh ,Bertelsmann Fundation Publishers ,1996 . P13

102ـ الاطرش،محمد."العرب والعولمة:ما العمل".ص110

103ـ شوقي،ممدوح."الشرق اوسطية بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية".ص129

104ـ لويس،مبدر."التغيرات الجارية في النظام الدولي واثرها علـــى مســـتقبل الوحـــدة العربيـــة".**المســـتقبل العربي**،عدد89،شباط/92.ص67

105ـ سالمان،عبد المالك،كلوفيس مقصود."العرب وعالم الجنوب وتحديات المستقبل".ص105

106ـ احمد، يوسف احمد."نحو غد افضل:الاوضاع العربية الراهنة وسبل تجاوز الازمة".ص113

107ـ لويس،مبدر."التغيرات الجارية في النظام الدولي واثرها على مستقبل الوحدة العربية".ص66

108ـ الاطرش،محمد."العرب والعولمة:ما العمل".ص110

109ـ **قضايا الواقع العربي ؛ حوار وشهادات**.ص17

110ـ الاصبحي،احمد محمد.**اوراق في المشروع العربي**.ص122ـ123

111ـ عبد الله،رمضان."تحولات الاقتصاد العالمي :توازن الثروة والقوة،الجزء الاول".ص126

112ـ الاصبحي،احمد محمد.**اوراق في المشروع العربي**.ص126

113ـ احمد، يوسف احمد."نحو غد افضل:الاوضاع العربية الراهنة وسبل تجاوز الازمة".ص79

114ـ **يوميات ووثائق الوحدة العربية/1995**.ص135

115ـ الاطرش ،محمد."العرب والعولمة ،ما العمل ".ص111

116ـ الخولي،لطفي.**عرب نعم وشرق اوسطيون ايضا**.ص173

117ـ الاطرش،محمد." العرب والعولمة ،ما العمل ".ص117

118ـ احمد، يوسف احمد."نحو غد افضل:الاوضاع العربية الراهنة وسبل تجاوز الازمة".ص75

119ـ الاطرش،محمد." العرب والعولمة ،ما العمل ".ص123

120ـ **قضايا الواقع العربي ؛ حوار وشهادات**.ص38

121ـ احمد، يوسف احمد."نحو غد افضل:الاوضاع العربية الراهنة وسبل تجاوز الازمة".ص75

122ـ لويس،مبدر."التغيرات الجارية في النظام الدولي واثرها على مستقبل الوحدة العربية".ص65

123- Rumberg,Dirk .**Peace And Stability In The Middle East And North Africa.**P 14

124ـ الجاسور،ناظم عبد الواحد."الامن القومي العربي واحتمالات المستقبل".ص106

125ـ **الشرق اوسطية هل هي الخيار الوحيد**.ص35

الخاتمة

ان النظام الشرق اوسطي الجديد المطروح حالياً ، اصبح يأخذ صيـــغ اكـثر شـمولية ومتأثراً بالمتغيرات الدولية الجديدة ومرتبطاً بها ، بعد ان اقتصر هذا الطرح في بداية هذا القرن على كونه مجرد مفهوم استراتيجي من اجل وضع ترتيبات جيو سياسية ــ وجيـــو اقتصاديـــة اقتضتها حاجات ومصالح استراتيجية واقتصادية للدول المتنفذة في النظام الدولي السابق متمثلـــة بقوى الاستعمار القديم (بريطانيا وفرنسا لاحقاً ايطاليا والمانيا اضافة الى بلجيكيا) .تطور هـــذا المفهوم على شكل مشروعات للتحالف السياسي والاستراتيجي التي بدأت تطرحها امريكيا بعـــد الحرب العالمية الثانية من اجل مواجهة السوفيات .

فالولايات المتحدة اصبحت بعد انهيار المنظومة الاشتراكية حريصة على ان تبقى هـــي المسيطرة في النظام العالمي الجديد عبر ترتيبات دولية واقليمية ، تتطلب مجابهة القوى العالميـة الاخرى ومنعها من القيام بدور قيادي عالمي ومنافس لها ، خاصة مواجهة اوروبا الموحدة التي تجد فيها منافساً لها على الصعيدين الدولي والاقليمي . وبذلك اصبحت منطقة الشرق الاوســـط وشمال افريقيا محط هذا الاهتمام والتنافس الدولي في ظل التوجه العالمي نحو تشكيل تكتـــلات اقتصادية من اجل مواجهة التطور العالمي وعلى الصعيدين السياسي والاقتصادي .

وعليه اخضعت المنطقة لترتيبات شرق اوسطية امريكية مقابل ترتيبات مقترحة لشراكة اوروبية متوسطية ، يتمثل هدفهما بربط المنطقة بتطورات النظام العالمي الراسمالي ، وذلك من اجل الاستفادة من المكاسب الاقتصادية الكامنة في منطقة الشرق الاوسط .فتمثلت تلك الترتيبـلت الاقتصادية الاقليمية بالسوق الشرق اوسطية والتي تحظى باهتمام الولايات المتحدة والتي تقـــوم على انشاء علاقات اقتصادية ما بين اسرائيل والدول العربية ، الا انها تريد مـــن هـــذا التكتـــل الاقليمي تحقيق مصالحها القائمة على مصالح اقتصادية متمثلة في السيطرة على النفط وعوائده ، ومصالح سياسية قائمة على اعتبار ان من يسيطر على هذه المنطقة يصبح متحكمـــاً بالسياســـة العالمية .

وعلى هذا الاساس ترى الولايات المتحدة أن قيام النظام العالمي الجديد وبهيمنة امريكية يتطلب منها قيام نظام اقليمي شرق اوسطي جديد .وتقوم مركزية هذا النظام على هيمنة امريكيا علـــى الخليج العربي ومنابع النفط ، اضافة الى اهتمامها باسرائيل من اجل ادماجها في نسيج المنطقـــة

على اعتبار انها شريكة في التجارة الخارجية للولايات المتحدة في المنطقة ، وايضاً توافق استراتيجياتهما على اعتبار ان منطقة الشرق الاوسط تشكل مجالاً حيوياً لمصالحهما .

خلافاً لتلك الرؤيا الامريكية شهدت المنطقة ايضاً مشروعاً اوروبياً يتمثل في طرح نموذج المتوسطية التي تعد منافسة للشرق اوسطية في سياق ايجاد سياسة اوروبية نشطة من اجل اقامة علاقات في تجمعات ومجموعات اقليمية ودولية. هذا يأتي ضمن السياسة الاستقلالية الاوروبية ومحاولة منها لبلورة سياسة اوروبية خارجية مستقلة عن السياسة الامريكية ، ولايجاد موضع قدم فاعل لها في المتجمع الدولي بعد ان تأكد تهميشاً لدورها في التأثير على مجريات الاحداث الدولية .

كذلك تعالج هذه الرؤيه الاوروبية مستقبل المنطقة من زاوية توفر بيئة ملائمة من اجل قيام علاقات تعاون مستقرة ما بين دول المنطقة واوروبا خاصة دول جنوب المتوسط التي تعتبر البوابة الخلفية لاوروبا ولانها تمثل مصدراً للخطر والتهديد لاوروبا من جراء الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها المنطقة .

ولا ننسى ان اهتمامها ايضاً قائم على ابراز مصالح الاوروبيين في علاقات متوسطية من اجل تحسين مواقعها الاقتصادية التي تتفوق فيها على الامريكيين ، وابرازها كقوة اقتصادية وتدعيم منافستها الحادة مع القوى الاقتصادية العالمية الاخرى .ولا يفوتنا ان نشير الى ان اوروبا تعمل جاهدة على توثيق علاقاتها التقنية والاقتصادية مع اسرائيل لاعتبار ان اسرائيل شكلت ولا تزال ذراعاً استراتيجياً للعالم الغربي في المنطقة،كذلك يعد الكيان الاسرائيلي الاكثر تقدماً علمياً وتكنولوجياً فضلاً عن امكانية ان يعمل كوكيل لاوروبا وشريكاً لها في تجارتها في المنطقة ايضاً.

ومن الملفت للنظر عند دراسة هذه النماذج نجد ان هناك تداخل بين المسائل الاقليمية في كلا النموذجين ، اضافة الى وجود عدد من الدول الاعضاء منضمة الى المشروعين ، كذلك يؤدي كل منهما بالنهاية الى اقامة منطقة للتبادل التجاري الحر في غضون عام 2010 ، وعلى اعتبار ان هذه الترتيبات الاقليمية مطلباً ملحاً للتعاون والتكيف مع الاسواق العالمية بالغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين البلدان .

وبهذا ستكون منطقة الشرق الاوسط سوقاً للمنتوجات الامريكية والاوروبية ، ذلك ان طرح اقامة منطقة للتجارة الحرة بين دول متقدمة من حيث مستوى التنمية الاقتصادية

والاجتماعية ، واقطار صغيرة واقل تقدما سيؤدي حتما الى تكريس تخلف هذه الاخيرة بسبب ضخامة الاسواق والانفتاح على الاسواق العربية ، مما يعزز من ظاهرة التبعية لمنطقة الشرق الاوسط لانها بالاساس تعبر عن رؤيه تعد فيها منطقة الشرق الاوسط هدفا متلقيا اكثر منه فاعلا في هذه الترتيبات العالمية .

ولم يقتصر الموقف الالحاقي لمنطقة الشرق الاوسط بالسياسات الدولية السابقة الذكر بل شمل ايضا سياسات اقليمية مرتبطة بها ناقشت مستقبل المنطقة ، ووضعت تصورات شاملة لنظام اقليمي جديد متمثلة بالنظرة الاسرائيلية المستقبلية لوضع منطقة الشرق الاوسط في ظل التشكل العالمي الجديد .هذا الطرح على الرغم من انه تم طرحه سابقا على شكل وضع تصورات خاصة بالمنطقة من منظار علاقة الكيان الصهيوني بالدول العربية المحيطة بها لغرض اندماجها في المنطقة ، الا انها كانت تصورات عامة لا يجمعها أي اطار خارج نظرية ان التعاون الاقتصادي يوطد السلام.

الا ان التطورات الدولية والاقليمية والداخلية الاسرائيلية ، دفعت بشكل جدي في تجديد اسرائيل لطرحها في سياق الحديث عن نظام عالمي جديد مرتبط باحادية قطبية ، وذلك من اجل ان تصبح اسرائيل قطباً اساسياً في مشروع الشرق الاوسط الجديد ، ويحولها من وكيل الى شريك للقوى الدولية الاكثر نفوذاً في اطار النظام العالمي الجديد سواء مع الولايات المتحدة ام اوروبا الموحدة .

فالشرق الاوسط الجديد وبابعاده وتكويناته الاقتصادية الجيوبوليتكية يهدف لتبوء اسرائيل مركزاً قيادياً في منطقة الشرق الاوسط ومعتمداً على تحقيق تسوية سلمية للصراع العربي الاسرائيلي ، لان السلام اصبح من وجهة النظر الاسرائيلي هو القادر على تمكين اسرائيل من الانتشار وتبوء مواقع سياسية واقتصادية واستراتيجية بناءاً على تفوقها التكنولوجي مقابل تخلف الاقتصاد العربي الذي بدوره سيساعد على تكريس خضوع المنطقة للمصالح الغربية اضافة لاستقرار الكيان الاسرائيلي في داخله ومحيطه .فهناك تنوع شديد في التصورات الاسرائيلية حول مستقبل علاقاتها مع الدول العربية تمتزج فيها جوانب متعددة وفقاً للقاعدة التي تنص على ان اسرائيل ستحصل على النصيب الاكبر في ادارة هذه السوق بين دول المنطقة .

على الرغم من هذا التفوق في الطرح الاسرائيلي الا انه توجد معوقات تعترض المشروع على الصعيد الاقليمي ، على اعتبار ان النظرة الاسرائيلية القائمة على مبدأ ان التعاون

والترابط الاقتصادي يقيان من الحروب والصراعات هي نظريات تبسيطية للغاية تتجاهل العوامل غير الاقتصادية التي قد تولد النزاعات . فالعوامل التي فجرت الصراع العربي الاسرائيلي لم تكن اسبابه اقتصادية بل سياسية ايضاً . كذلك تتجاهل الدور الهام الذي يلعبه المزاج او الحس السياسي والثقافي العام ، اضافة الى ان حاجة اسرائيل للاندماج اكثر بكثير من حاجة بقية الدول في عضوية اسرائيل في أي تشكل اقليمي اخر ، وهو ايضاً ينطلق من اولويات تعتمد على احتياجات اسرائيل وليس على احتياجات العالم العربي او دول الشرق الاوسط ككل ، ويجب تجنب الاستنتاج ومفاده الى ان توفر التأييد السياسي للمشروع الاسرائيلي كاف في حد ذاته لنقله الى حيز الواقع فمثلاً هناك مشكلة في تمويل الخطط الاقتصادية التي يطرحها المشروع ، اضافة الى وجود تعقيدات وتناقضات اجتماعية واقتصادية وفكرية وسياسية تواجه المشروع .

اما على الصعيد العربي نجد بان تلك الترتيبات الدولية والاقليمية لم تواجه أي معارضة مهنجية عربية رسمية فاعلة او طرح لنماذج عربية بديله ، ويعود ذلك اما لغياب التصور العربي المشترك واما لفقدان التنسيق في مختلف المجالات في المواقف العربية خاصة الاطراف المعنية في عملية التسوية .فالوطن العربي في ظل هذه التوجهات الدولية والاقليمية لا يزال يتخبط غير محدد لاستراتيجيته وبدائله التي قد تضعه على خارطة النظام العالمي المحتمل تشكله. فهناك تشاؤم فيما يتعلق بالمستقبل والقدرة على مواجهته خاصة وان النظام العربي يعاني من حالة تدهور على كافة الصعد . والخوف هنا يكمن في ان تلك الترتيبات ستعمل على زيادة تدهور اوضاع النظام العربي اكثر مما هو عليه الان ، نتيجة اشتراك بعض الاقطار العربية في مشاريع مشتركة مع اسرائيل ، والدخول في علاقات تطبيعية ، فسيكون هناك مزيداً من الهيمنة على المنطقة العربية وتكريس تبعيتها في السوق العالمية الراسمالية ، وستأخذ هذه الهيمنة اشكالاً متعددة منها سياسية واقتصادية وغير ذلك.

يظهر مما تقدم ان اوفر تلك النماذج المقترحة لاعادة ترتيب وصياغة اوضاع المنطقة حظاً ، هي النموذج الاسرائيلي الذي يسعى لبناء شراكة حقيقية مع امريكيا واوروبا الموحدة ، فمن خلاله تستطيع اسرائيل تحقيق المكاسب والتحضير لمستقبلها في ظل النظام العالمي سواء في ظل استمرار احادية قطبية ام ثنائية قطبية او سواها ، ويدلل على ذلك سعي اسرائيل وبشكل

متواصل في تقوية علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع كل من الولايات المتحدة واوروبا الموحدة على حدٍ سواء ، اضافة الى تخطي العديد من القيود التي فرضتها المقاطعة العربية الاقتصادية وامكانية نجاحها في تطبيع علاقاتها مع الدول العربية .

فالمشروع الاسرائيلي يلقى دعماً مباشراً وغير مباشر لاعتبارات مختلفة من الولايات المتحدة واوروبا الموحدة ومن المؤسسات المالية العالمية المهمة ، قاد كل ذلك نجاح اسرائيل في تجنيد مراكز النظام العالمي الراسمالي لتأييد مشروعها الاقليمي في اطاره العام .

الخرائط

خارطة رقم (1)

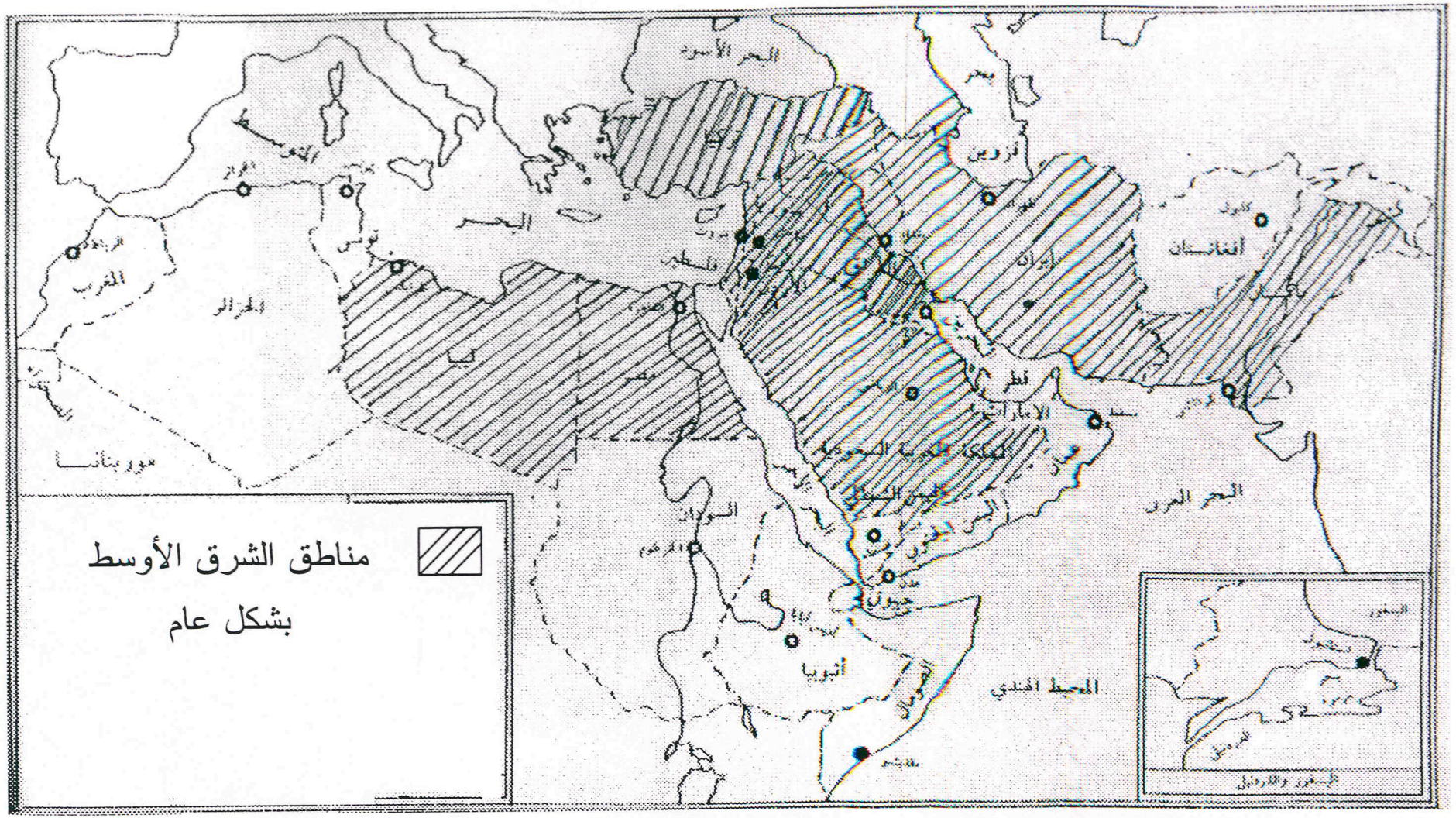
البحر الأسود
البحر
المغرب
الجزائر
تونس
ليبيا
مصر
فلسطين
إيران
أفغانستان
قطر
الإمارات
البحر العربي
السودان
أثيوبيا
المحيط الهندي
موريتانيا
مناطق الشرق الأوسط
بشكل عام

خارطة رقم (2)

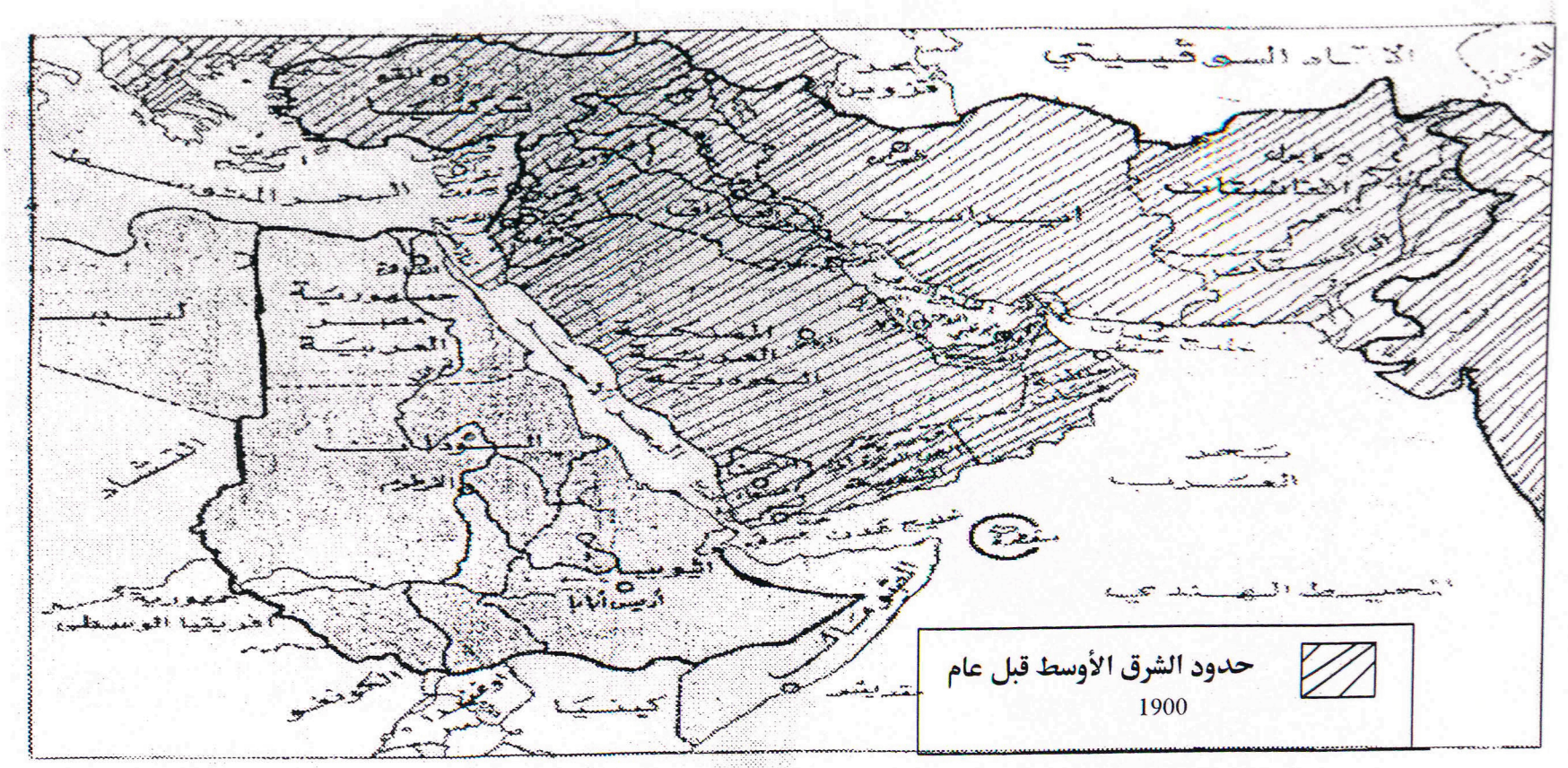
الاتحاد السوفيتي
البحر المتوسط
البحر الأحمر
المحيط الهندي
حدود الشرق الأوسط قبل عام
1900

خارطة رقم (3)

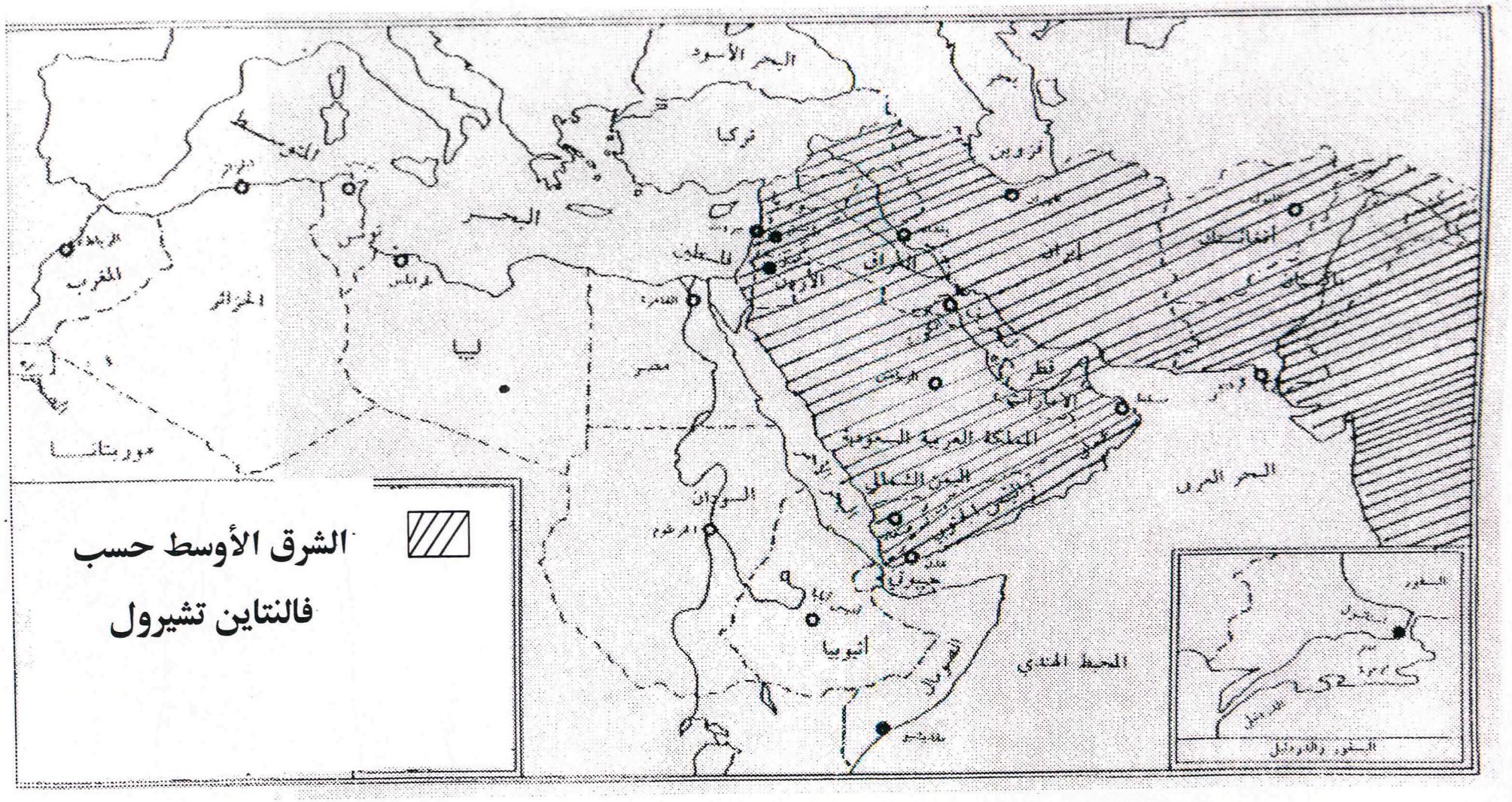
البحر الأسود
تركيا
البحر
المغرب
الجزائر
ليبيا
مصر
السودان
الخرطوم
موريتانيا
المملكة العربية السعودية
اليمن الشمالي
البحر العربي
المحيط الهندي
إثيوبيا
الشرق الأوسط حسب
فالنتاين تشيرول

خارطة رقم (4)

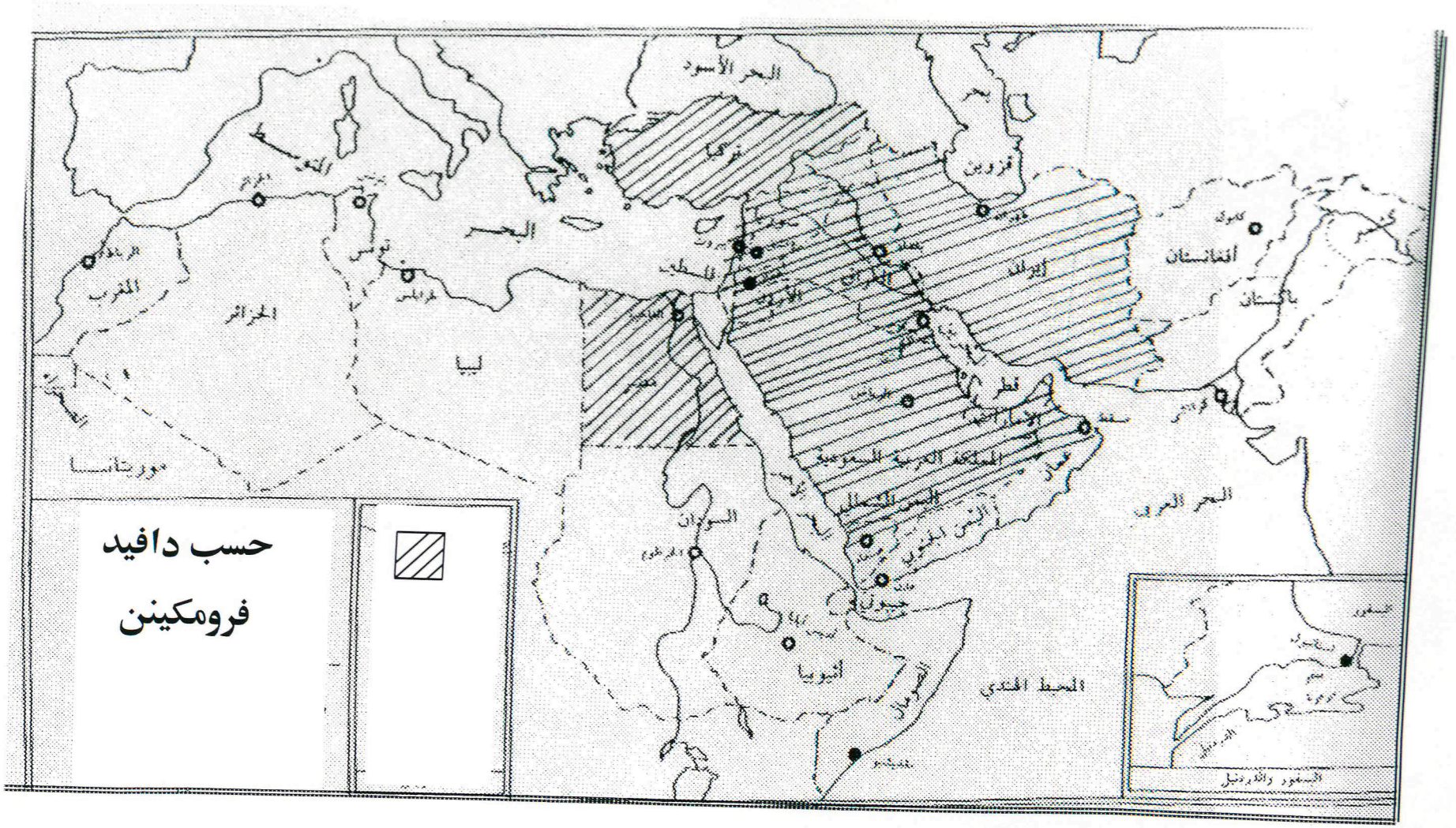
البحر الأسود
البحر
المغرب
الجزائر
ليا
موريتانيا
السودان
أثيوبيا
المحيط الهندي
البحر العربي
أفغانستان
باكستان
إيران
قطر
حسب دافيد
فرومكينن

خارطة رقم (5)

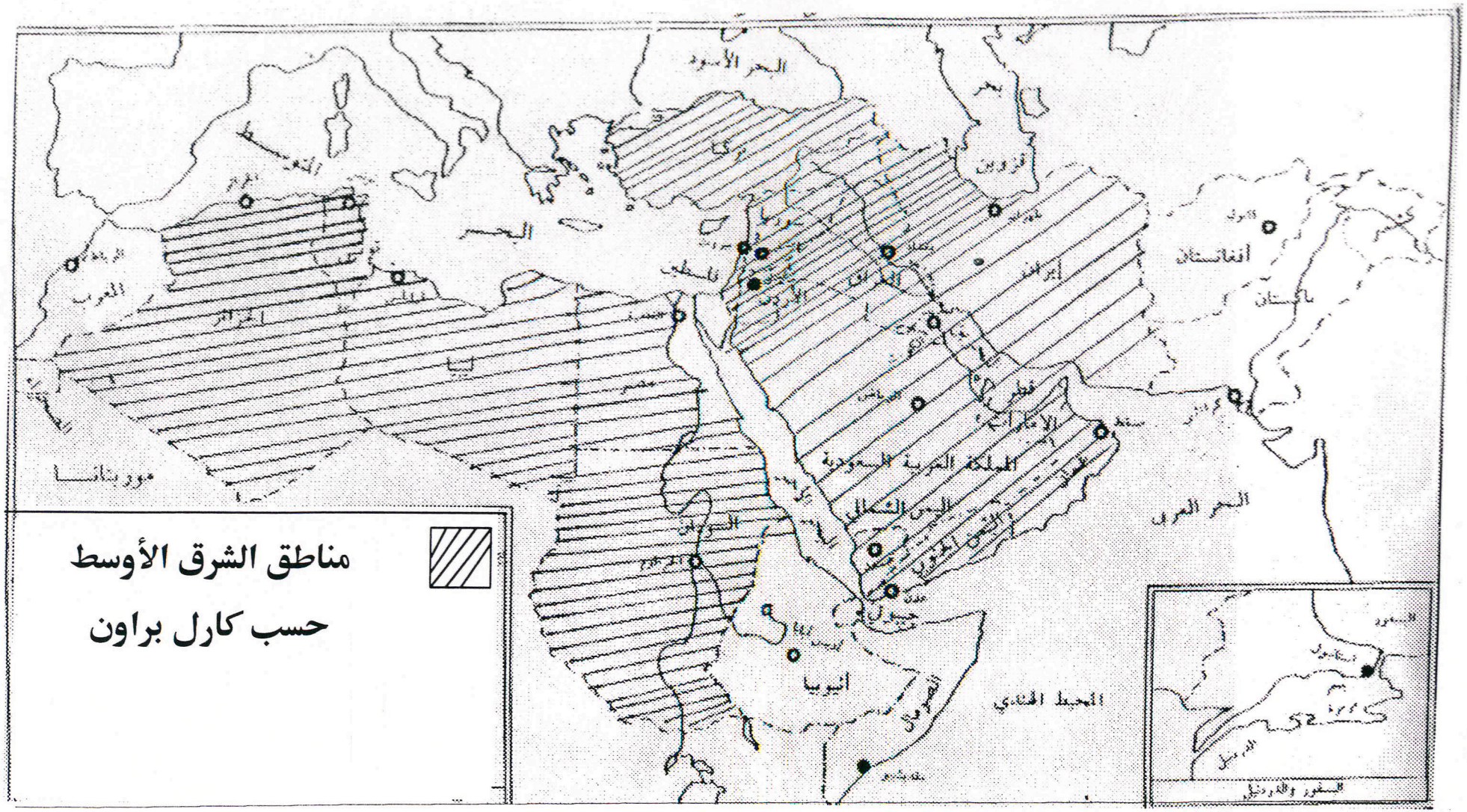
البحر الأسود
البحر
المغرب
موريتانيا
ليبيا
السودان
المملكة العربية السعودية
اليمن الشمالي
اليمن الجنوبي
إثيوبيا
الصومال
المحيط الهندي
أفغانستان
باكستان
البحر العربي
مناطق الشرق الأوسط
حسب كارل براون

خارطة رقم (6)

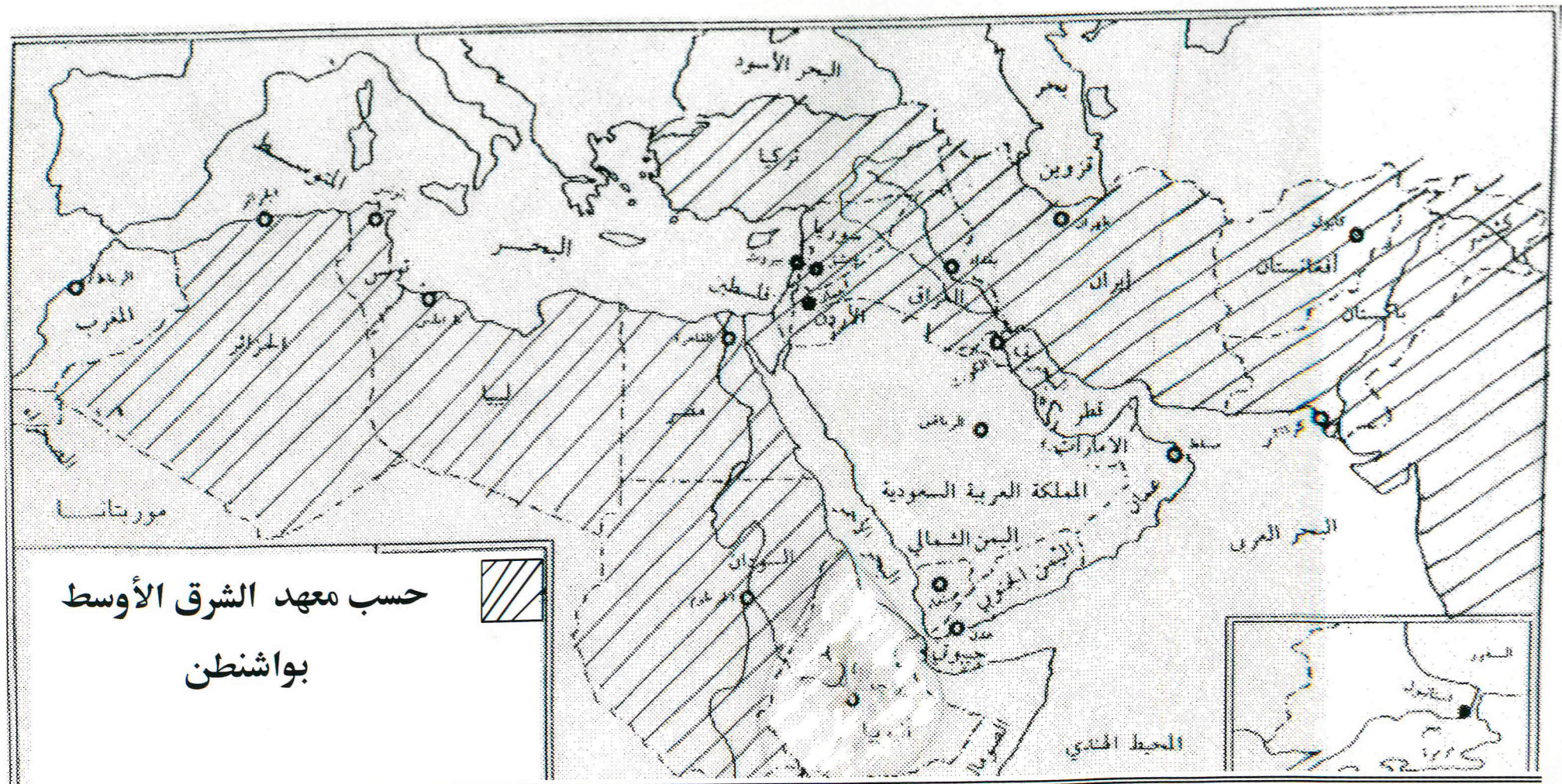
البحر الأسود
تركيا
البحر
قزوين
المغرب
تونس
ليبيا
فلسطين
الأردن
العراق
إيران
أفغانستان
باكستان
قطر
الإمارات
المملكة العربية السعودية
موريتانيا
اليمن الشمالي
السودان
البحر العربي
المحيط الهندي
حسب معهد الشرق الأوسط
بواشنطن

خارطة رقم (7)

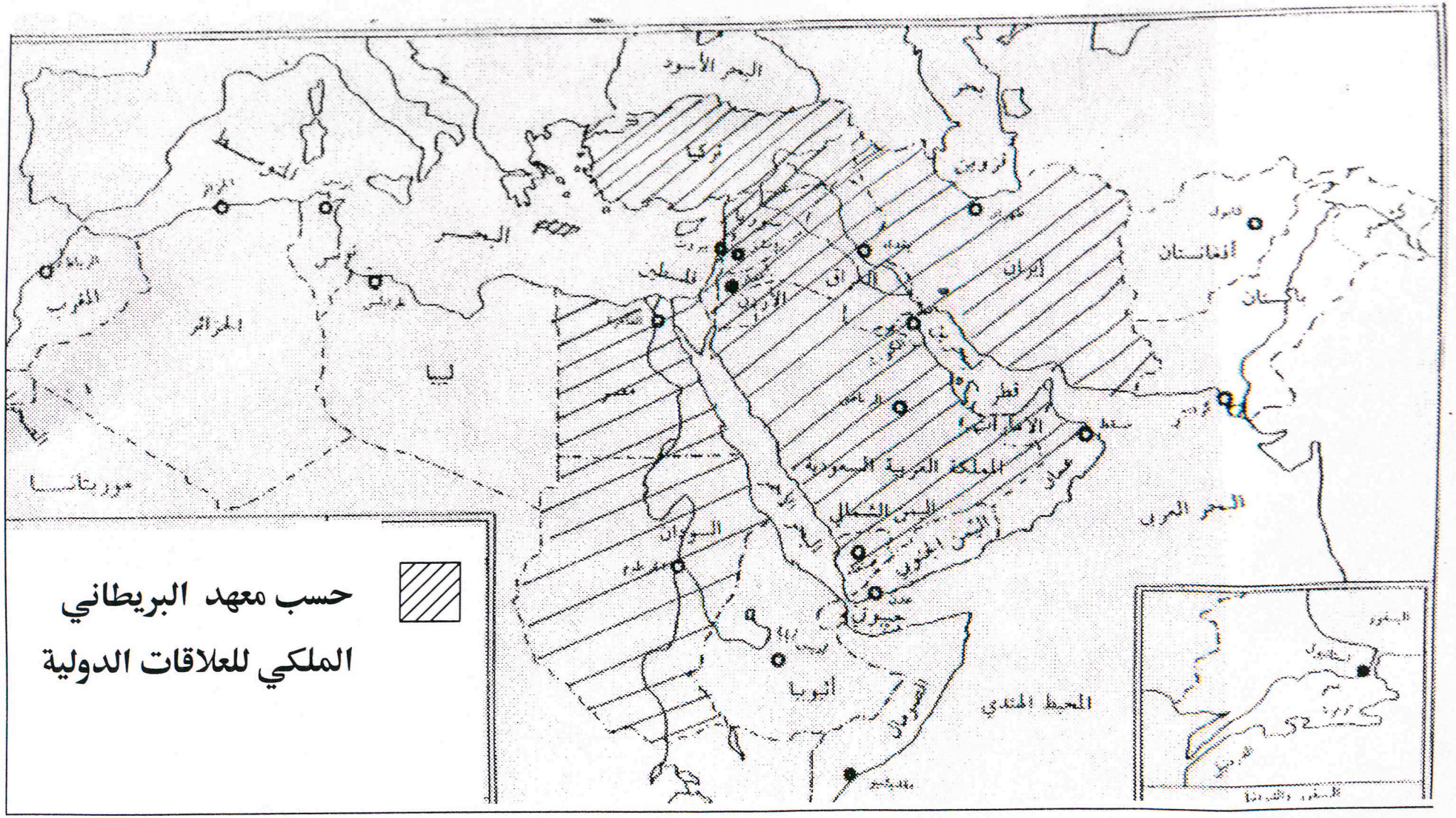
البحر الأسود
تركيا
البحر
المغرب
الجزائر
ليبيا
موريتانيا
السودان
أثيوبيا
المحيط الهندي
البحر الأحمر
أفغانستان
إيران
قطر
الإمارات
المملكة العربية السعودية
اليمن الشمالي
اليمن الجنوبي
حسب معهد البريطاني
الملكي للعلاقات الدولية

خارطة رقم (8)

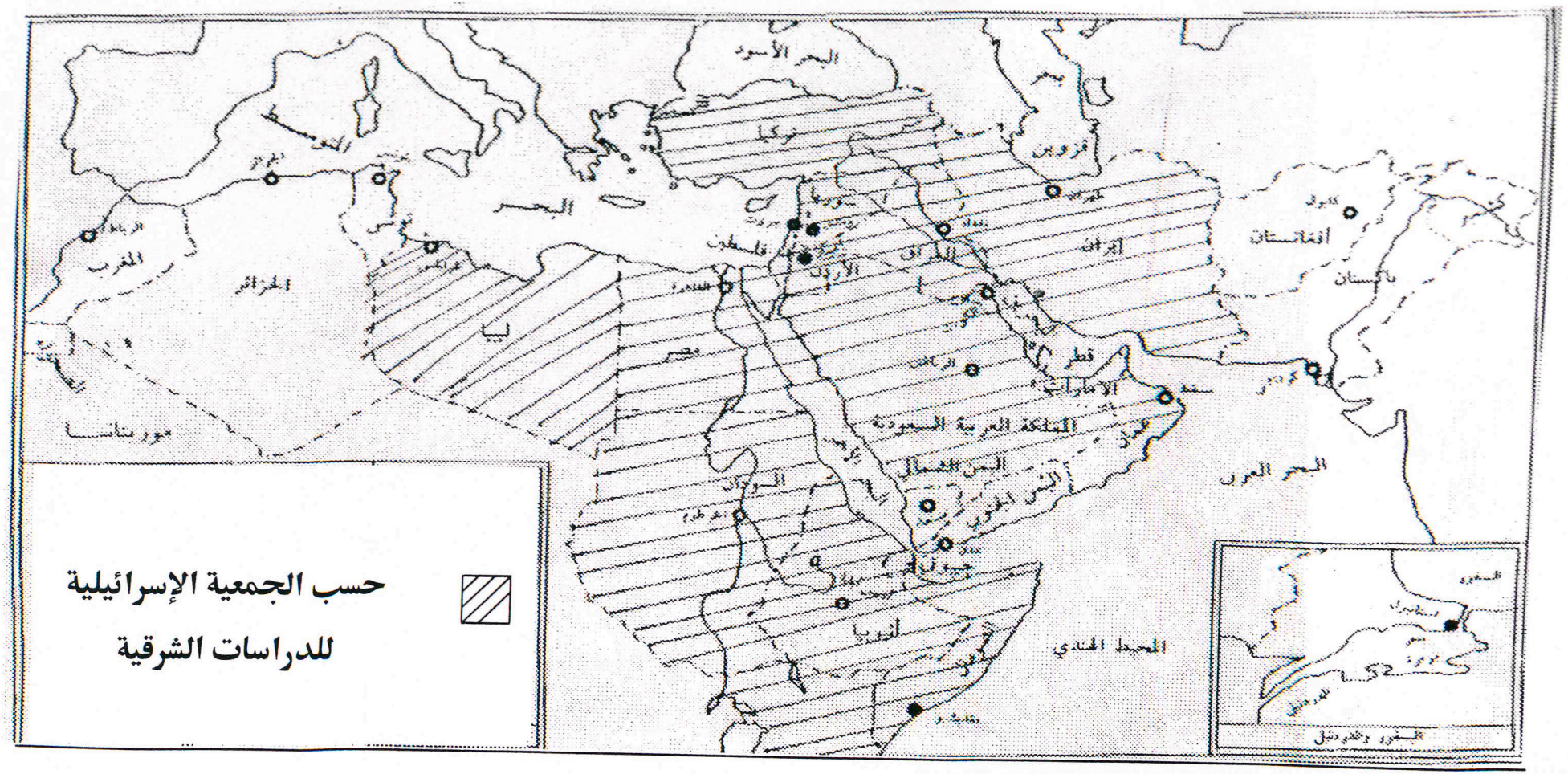
البحر الأسود
تركيا
البحر
المغرب
الجزائر
ليبيا
مصر
فلسطين
الأردن
العراق
إيران
أفغانستان
باكستان
قطر
الإمارات
المملكة العربية السعودية
اليمن الشمالي
اليمن الجنوبي
السودان
موريتانيا
البحر العربي
المحيط الهندي
حسب الجمعية الإسرائيلية
للدراسات الشرقية

خارطة رقم (9)

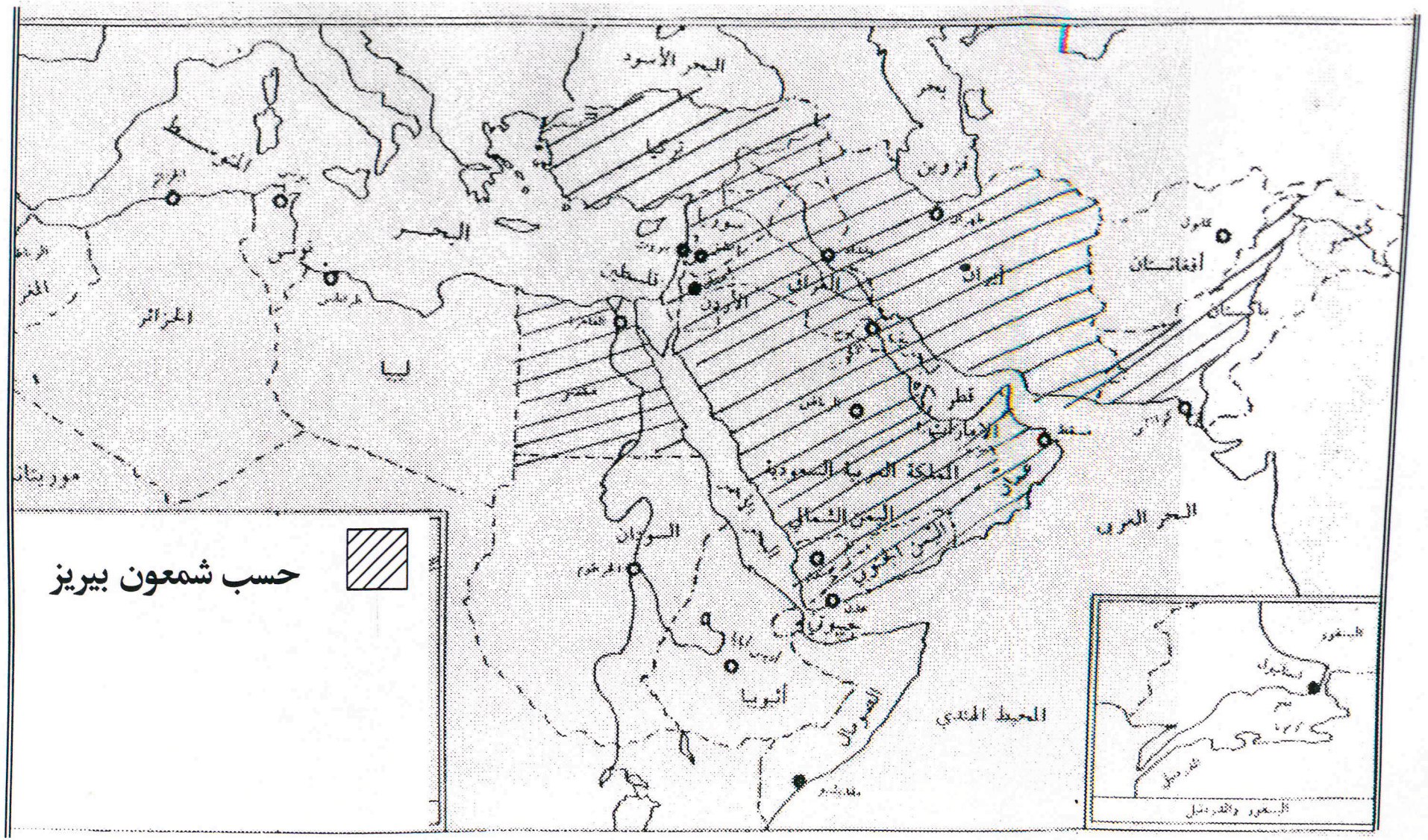
البحر الأسود
البحر
الجزائر
ليبيا
موريتانيا
السودان
أثيوبيا
الصومال
المحيط الهندي
البحر الأحمر
المملكة العربية السعودية
الإمارات
قطر
أفغانستان
باكستان
إيران
العراق
فلسطين
حسب شمعون بيريز

خارطة رقم (10)

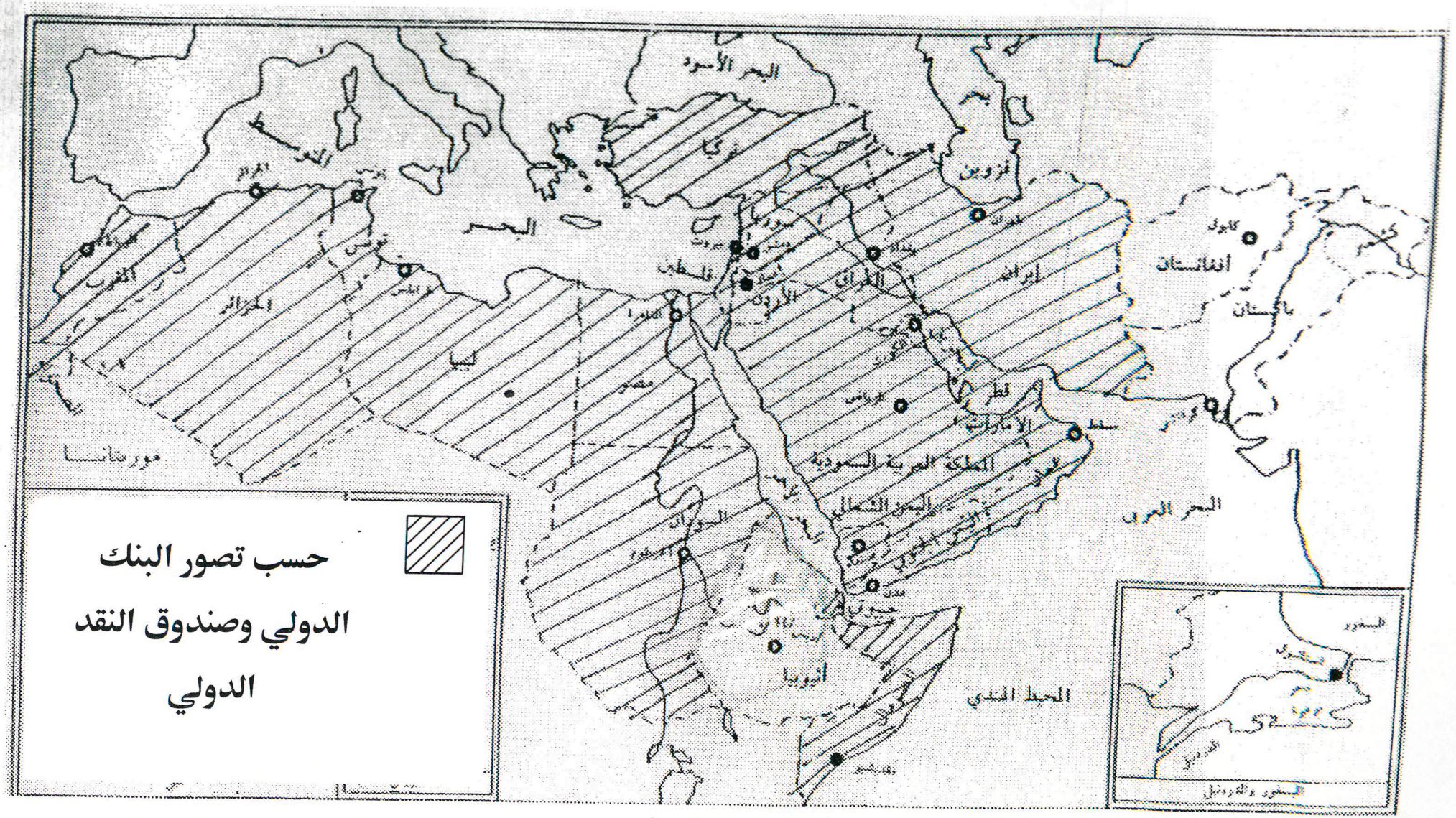
البحر الأسود
البحر
تركيا
قزوين
أفغانستان
باكستان
إيران
العراق
سوريا
الأردن
فلسطين
مصر
ليبيا
الجزائر
تونس
المغرب
موريتانيا
قطر
الإمارات
المملكة العربية السعودية
اليمن الشمالي
البحر العربي
المحيط الهندي
أثيوبيا
حسب تصور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

قائمة المراجع

الكتب

- أبو بكر ، توفيق . **الولايات المتحدة الامريكية والصراع العربي الإسرائيلي** . الطبعة الثالثة، الكويت ، ذات السلاسل للبطاعة والنشر ، 1987.
- أبو بكر ، توفيق. **حصاد الثمانينات حوار وشهادات**. الطبعة الأولى، مركز جنين للنشر، 1993.
- أبو زعرور ، محمد سعيد بين سهو. **العولمة، وأهميتها ونشأتها، أهدافها، الخيار البديل** . الطبعة الأولى، عمان، دار البيارق، 1998.
- **آفاق التعاون العربي في التسعينات**. تحرير السيد ياسين، الأهرام مركز الدراسات السياسة في الإستراتيجية 1991.
- الأصبحي ، أحمد محمد . **أوراق في المشروع العربي**. بيروت، مؤسسة رسالة 1996.
- **التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي**. الطبعة الأولى، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.
- **التكامل الاقتصادي العربي ؛ الواقع والآفاق** . بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية،1998.
- **التنمية المستقلة ؛ بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية : 1987.
- الجميل ، سيار. **العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط ؛ مفاهيم عصر قادم**. الطبعة الأولى، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتدقيق، 1997.
- الحمارشة ، مصطفى.**العرب في الإستراتيجية العالمية**. عمان، مركز الدراسات الإستراتيجية، 1994.
- الحوت ، عبد الهادي .**الإقتصاد العربي والشرق أوسطية** . الطبعة الأولى بيروت، دار

الشروق للنشر والتوزيع، 1996.
ـ الخولي ، لطفي.**عرب نعم ، وشرح أسيطون أيضا.** الطبعة الأولى، القاهـــرة، مركـــز الأهرام للترجمـــة والنشر، 1994.
ـ **السياسة الامريكية في الوطن العربي** . الطبعة الثالثة ، بيروت ، مركز دراسات الوحـدة العربية ، 1991.
ـ **الشرق اوسطية هل هي الخيار الوحيد.** تحرير سلامه عمر سلامه احمد ، الطبعة الأولى، القاهـــرة، مركز الأهرام للترجمـــة والنشر 1995.
ـ الكعكي ، يحيى أحمد الكعكي.**الشرق الأوســـط، والصراع الدولي؛ دراسة عامة لموقـع المنطقة والصراع.** بيروت دار النهضـــة العربية للطباعـــة والنشر 1986.
ـ **المتغيرات الدولية والدور الإسلامي المطلوب.** بيروت، مؤسســـــة الرسالـــــة ، 1993.
ـ **الوطـــن العربي ومشروعات التكامل البديلة.** الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراســات الوحدة العربية، 1997.
ـ بيريز ، شمعون. **الشرق الأوســط الجديد.** الطبعة الثالثة، دار الجليل 1996.
ـ بيضون ، أحمـــد أمين. **الإقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث في ظل النظام العـالمي الجديد** . الطبعة الأولى، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام ، 1996.
ـ **تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد.** الطبعة الثانيـــة، بـيروت، مركـز الدراسات العربي الأوروبي 1997.
ـ جرجس ، فواز. **النظام الإقليمي العربـــي والقـوى الكـبرى؛ دراســة فـي العلاقـات العربيةـالعربية ، والعربية ـ الدولية.** الطبعة الأولى، بيروت، مركـــــز دراسـات الوحدة العربية 1997.
ـ حتي ، ناصيف يوسف. **القوى الخمس الكبرى والوطـــن العربي؛ دراسة مســـتقبلية.** الطبعة الأولى، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية 1987.
ـ حسين ، زكريا. **العرب إلى أين؟ الصراعات العربية في القرن العشرين.** تقديم مصطفـى حموده، القاهرة، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، 1996.
ـ حسين، غازي. **النظام الإقليمي والسوق الشرق أوسطية** . الطبعة الأولى، دمشـــــق، 1994.
ـ خضر ، بشارة . **أوروبا والوطـــن العربي ؛ القرابة والجوار.** الطبعة الأولى، بـيروت،

مركز دراسات الوحدة العربي، 1993.

ـ دافيد ، فرومكين.**سلام ما بعد سلام : ولادة الشرق الاوسط 1914ـ1922**. ترجمة اسعد كامل الياس،لندن،رياض الريس،1992.

ـ سعيد ، عبد المنعم. **العرب ومستقبل النظام العالمي**. الطبعة الأولى، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

ـ شفيق ، منير. **النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة**. الطبعة الأولى، الناشر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، 1992.

ـ طالب ، محمد سعيد. **النظام العالمي الجديد والقضايا الراهنة**. الطبعة الأولى، الأهالي للطباعة والنشر، والتوزيع، 1994.

ـ عبد المحسن ، عوني. **مخطط التفتيت والتحدي الامبريالي ـ الصهيوني**. بيروت، دار المستقبل العربي 1985.

ـ **قضايا الواقع العربي، حوار وشهادات**. الطبعة الأولى، مطابع الدستور التجارية 1996.

ـ كامل ، مصطفى. **التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر**. الطبعة الأولى، القاهرة، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتدقيق 1997.

ـ **ماذا بعد العاصفة ؛ الخليج رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط**. الطبعة الأولى، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر 1992.

ـ **مستقبل الأمة العربية التحديات والخيارات**. الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1988.

ـ مطر ، جميل ، علي الدين هلال. **النظام الإقليمي للعربي؛ دراسة في العلاقات السياسية العربية**. الطبعة الخامسة ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1986.

ـ موسى، محمد . **أضواء على العلاقات الدولية ؛ والنظام الدولي**. بيروت، دار البيارق، 1993.

ـ نيتناهو ، بينامين. **مكان تحت الشمس**. ترجمة محمد عودة الدويري، الطبعة الثالثة، عمان ، دار الخليل للنشر، 1997.

ـ هلال، جميل . **إستراتيجية إسرائيل الإقتصادية للشرق الأوسط** . الطبعة الثانية، بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1996.

ـ ياسين ، تحرير السيد. **نحو تأسيس نظام عربي جديد**. الطبعة الأولى،

عمان 1992.

ـ **يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989 – 1993** . بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.1995.

ـ **يوميات ووثائق الوحدة العربية 1996** . بيروت، مركز الوحدة العربية، 1996.

الدوريات:ـ

ـ إبراهيم ، حسين توفيق ." أزمة الخليج والأمن القومي العربي وتساؤلات حول المستقبل ". **شؤون عربية**،عدد67،ايلول/1991.

ـ إبراهيم، حسين توفيق ." المشكلات العربية البينية وإحتمالات تطورها " . **شؤون عربية**،عدد 67، كانون أول 1991.

ـ ابو ،عامود."التوجه المتوسطي في الفكر السياسي المصري". **السياسة الدولية**،عدد124،ابريل/96.

ـ أبو عامود ، محمد سعد. " الإحتمالات المختلفة لمستقبل النظام الإقليمي العربي " **السياسة الدولية**، عدد 108 ، إبريل / 1992.

ـ أبو عامود ، محمد سعيد . " الشرق أوسطية في الفكر السياسي للعربي ." **السياسة الدولية** ، عدد 115، يناير، 1995.

ـ أحمد ، محمد سيد ." التنابذ والتكامل حول البحر المتوسط ".**السياسة الدولية**، عدد 124، إبريل، 1996.

ـ أحمد ، أحمد يوسف ." مستقبل العلاقات العربية." **المستقبل العربي**، عدد 162،1992/8.

ـ أحمد، أحمد يوسف. " العرب وتحديات النظام الشرق أوسطية مناقشة لبعض الأبعاد السياسية ". **المستقبل العربي**، عدد 127،ابريل/96.

ـ أحمد ، يوسف أحمد " نحو غد أفضل : الأوضاع العربية الراهنة وسبل تجاوز الأزمة ". **المستقبل العربي** ، عدد 197، 1995/7.

ـ إسماعيل ، محمد زكريا " النظام العربي والنظام الشرق أوسطي ." **المستقبل العربي** ، عدد 196، 1995/6.

ـ الأطرش ، محمد ." العرب والعولمة : ما العمـــل ؟ ". المســتقبل العربـــي ، العــدد 227، آذار/1998.

ـ الأطرش ، محمد. " المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطـــــن العربـــي ." **المستقبـل العربي**، عدد 10 ، 1996/8.

ـ **التعاون مع العالم العربي** ، شباط ، 1997.

ـ **التعاون مع العالم العربـــي** ، تشريـــن أول / 9. 96

ـ الجاسور ، ناظم عبد الواحـــد ." الأمـــن القومي العربي وإحتمالات المستقبل " . **دراسات عربية**، عدد ،5،آذار /997، .

ـ الجبالي ، عبد الفتـــاح."المؤتمـرات الاقتصاديـــة الشـــرق اوســطية". **دراســات العربيــة**، عدد30،1997.

ـ الجميل ، سيار. " المجال الحيوي للشرق الأوسطي إزاء النظام الدولي القـــادم : مـــن مثلـــث الأزمات إلى مربـــــع الأزمات: تحديات مستقبلية ." **المستقبل العربي**، عدد 184، 1994/6.

ـ الحديدي ، علاء ." الشرق الأوســـط بين آسيا وأوروبا ". **السياســة الدوليــة**، عــدد 130 أكتوبـــر /1997.

ـ الدجاني ، أحمـــد صدقي. " العلاقات العربية الأوروبية : رؤية مستقبلية ." **شؤون عربية** ، عدد 95، أيلول 1997.

ـ الدور الأوروبي في الشرق الأوســـط وشمال إفريقيا على مجك الإختيار. **التعاون مع العالم العربي**، تشرين أول/1997.

ـ الرميحي ، محمـــد ." بعد إتفاقيات السلام مع إسرائيل؛ إستشـــراف المســتقبل العربـــي ". **السياسة الدولية** عدد 119 نيابر / 1995.

ـ السعدي ، نرمين. " الأبعاد الثلاثة لمشروع بنك التنمية الشرق الأوســـط ". **السياسة الدولية** ، عدد 126، أكتوبر /1996.

ـ الشريف ، ماهر ." ماذا يعني الإستقلال الثقافي في زمـــن العولمة ." **النـــهج** ، عــدد 50 ، ربيع /1998.

ـ الصراف ، شهاب الدين. " قراءة جديدة لبرنارد لويس للشرق الأوســط ". **قــراءات سياســة** ،العدد الثالث، صيف / 1993.

ـ العلاف ، موفق. " مسيرة السلام في الشرق الأوســـط التطورات والتحديـــات ". **المســتقبل العربي**، عدد 202، 1995/12.

- العيسوي ، إبراهيم ." تقييم النظام الجديد للتجارة العالمية من منظور التنمية العربية ." **المستقبل العربي** ، عدد 1995.
- المجدوب ، طه . " الأمن الأوروبي المتوسطي من وجهة نظر مصرية ." **السياسة الدولية** ،عدد 124، إبريل 1996.
- المختار، مطيع. " تطورات مشروع الإندماجات الجهوية في الوطن العربي ". **السياسة الدولية** ، عدد 58 ، حزيران 1989.
- النجار ، أحمد السيد ." الإقتصاد الإسرائيلي رؤية مستقبلية ." **السياسة الدولية** ، عدد 126، أكتوبر / 1996.
- الهواري ، فخري ." هل سيشهد القرن الحادي والعشرين إنهيار الولايات المتحدة الأمريكية ". **السياسة الدولية**،عدد 126 ، أكتوبر /1996.
- امين ، سمير " التأسيس لإقتصاد فلسطيني تابع :عرض النظرة الإسرائيلية إلى العلاقات الإقتصادية بالحكم الذاتي ". **مجلة الدراسات الفلسطينية** ، عدد "16"، خريف / 1993.
- امين ، سمير . " النزعة العسكرية الأمريكية في النظام الدولي الجديد ". **مجلة الوحدة** ،عدد 90 ، آذار / 1992.
- أمين ، سمير. " موقع الوطن العربي في النظام العالمي". **المستقبل العربي**، عدد 201، 1995/11.
- بحيري ، مروان ." الفرد، ماهان : أفكار وآراء حول القوة البرية والشرق الأوسط كمفهوم إستراتيجي". **الفكر الإستراتيجي العربي**، عدده ، تشرين أول /1982.
- بلات ، هاندلس." منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الطريق لتصبح منطقة نمو إقتصادي." **التعاون مع العالم العربي**، تشرين ثاني / كانون أول / 1996.
- بلقزيز، عبد الآله. " العولمة والهوية الثقافية أم ثقافة العولمة ". **المستقبل العربي**، عدد 229، آذار / 1998.
- تطورات أوروبا الشرقية والوضع في الشرق الأوسط ". **الملف**، عدد 2/ 74، أيار / 1990.
- تيكلس ، هدى. " النظام الدولي الجديد والواقع العربي ." **شؤون عربية**، عدد 88، كانون أول / 1996.
- حال الأمة العربية، الأوضاع السياسة والاجتماعية والاقتصادية للأمة العربية خلال العام 1995." **المستقبل العربي** ، عدد 207، 1996/5.

ـ حتى ، ناصيف ." مستقبل العلاقات العربية الأوروبية بين الشرق أوسطية والمتوسطة ". **المستقبل العربي**، عدد 205، 1996/3.

ـ حتى ، ناصيف. " حدود الدور الأوروبي وفرصة في عملية التسوية في الشرق الأوسط ". **المستقبل العربي**،عدد 215، 1997/1.

ـ حرب ، أسامة الغزالي." نهاية الشرق أوسطية " .**السياسة الدولية**، عدد 131، يناير / 1998.

ـ حسن ، عبد المنعم علي. " قرار مجلس التعاون الخليجي ومصير المقاطعة العربية الإسرائيلي ". **السياسة الدولية**، عدد 119، نيابر 1995.

ـ حسين ، عدنان السيد ." التكامل العربي والتعاون المتوسطي : محددات وأبعاد ".**المستقبل العربي** ، عدد 224، 1997/7/10.

ـ حسين ، عدنان السيد ." ملف شمال الأطلس : إستراتيجية في الشرق الأوسط ".**الفكر الإستراتيجي العربي**، عدد 43، كانون ثاني / 1993.

ـ حمودة ، عمر كحال. " النفط العربي، والنظام الدولي الجديد، المخاطر والمحاذير ". **الفكر الإستراتيجي العربي**، عدد 40، نيسان /1992.

ـ خالد ، خالد محمد " المنظمات الإقتصادية الدولية، والنظام الدولية الجديد ". **السياسة الدولية** ، عدد 115، نيابر / 1995.

ـ خالد ، خالد ملحم. " سياسة إسرائيل الإقتصادية تكامل الأدوار بين المطامع الصهيونية والأهداف الامبريالية ". **الفكر الإستراتيجي العربي**، عدد 31، كانون ثاني /1990.

ـ خالد ، محلم خالد . " الإعتبارات السياسية والإجتماعية للموقف الإسرائيلي من التسوية السياسة ". **شؤون عربية**، عدد 58، حزيران / 1989.

ـ خطاب بوش في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر مدريد". **مجلة الدراسات الفلسطينية**،عدد80،1993.

ـ دياب ، أحمد عبد الحكم ." إتحاد المغرب العربي والمجموعة الأوروبية في إستراتيجية العلاقات الدولية: آفاق عام 2000". **المستقبل العربي** ، عدد 184، 1994/6.

ـ رسلان ، أحمد فؤاد سلامة. " التقارب التركي الإسرائيلي من الشرق أوسطية إلى القوقاز". **السياسة الدولية** ،عدد " 130 " أكتوبر / 1997.

ـ ريشاني ، غازي . " السياسة الخارجية الإسرائيلية ما بين المطرقة الأوروبية وأزمة الخليج ". **الفكر الإستراتيجي العربي**، عدد 35، كانون ثاني /1991.

ـ زهرة ، عطا محمد صالح ." العلاقات العربية البيئية وإحتمالات المستقبل ". **شؤون عربية** ، عدد 68، أيلول /1991.

ـ سالم ، بول ." الولايات المتحدة والعولمة : معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين ". **المستقبل العربي** ، عدد 229، آذار / 1998.

ـ سالمان ، عبد المالك،كلوفيس مقصود."العرب وعالم الجنوب وتحديات المستقبل".**المستقبل العربي** ،عدد 97/3،217.

ـ سعد ، أحمد. " التطورات والمشاريع الإسرائيلية حول مستقبل المنطقة ". **النهج**، عدد 37، خريف /1994.

ـ سعيد ، محمد السيد ." افكار حول التنبؤ بمستقبل الجامعة العربية ".**السياسة الدولية**، عدد 119، نيابر 1995.

ـ شاهين ، احمد سمير " أزمة الخليج نحو نظام دولي جديدة". **شؤون فلسطينية**، عدد 213، كانون ثاني / 1990.

ـ شرف الدين ، رسلان. " أطروحة الشرق الأوسط الجديد ومشروع النظام العالمي الجديد ". **شؤون عربية**، عدد 11، أيلول 1997.

ـ شهدي ، حسن ." مراقبة التسلح، الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط من منظور إيراني ". **الدراسات الفلسطينية** ،العدد 20، خريف / 1994.

ـ شوقي ، ممدوح. " الشرق أوسطية الجغرافي السياسية والجغرافيا الاقتصادية ". **السياسة الدولية** ، عدد 127، يناير /1997.

ـ عبد الحي ، وليد " أثر التغيرات في النظام الدولي المعاصر على مستقبل الوظيفة الإقليمية للكيان الإسرائيلي " **شؤون عربية** ، عدد 65 نيسان / 1991.

ـ عبد الحي ، وليد. " المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على مستوى القوى الدولية ". **السياسة الدولية** ، عدد 126 ، أكتوبر/ 1999.

ـ عبد العزيز ، محمد ربيع ."سياسة إمريكيا الجديدة وتوجهاتها الشرق أوسطية ". السياسة **الفلسطينية**، العددان 4،3، صيف وخريف /1994.

ـ عبد الفضل ، محمود. " مشاريع الترتيبات الإقتصادية الشرق أوسطية التصورات المحاذير وإشكال المواجهة". **المستقبل العربي** ،عدد214،3/96.

ـ عبد الفضل، محمود. " تداعيات التسوية وتأثيرها في مستقبل التنمية العربية ". **مجلة الدراسات الفلسطنيية**، عدد 25، شتاء /1996.

ـ عبد الفضيل ، محمود. " مصر والعرب والخيار المتوسطي، الفرص والمحاذير " .**السياسة الدولية** ، عدد 124، إبريل 1996.

– مكحـــــل، رحاب ." الوطـــن العربي والتحديات الشرق أوسطية الجديـــدة ." **المســتقبل العربي**، عدد 127، إبريل /1996.

– منطقة الشرق الأوســـط وشمال إفريقيا ومؤتمـــر برشلونة ." **الندوة** ،العـــدد 4، ديســمبر /1995.

– نافعـــة، حسن ." هل تستطيع إسرائيل الإستغناء عن المعونة الإسرائيلية ." **السياسة الدوليـة** ، عدد 126، أكتوبر / 1996.

– نتسان،جوناثان،وشمشون بشلر."من ارباح الحرب الى عوائـد الســلام :الاقتصـاد السياســي الاسرائيلي الجديد". **السياسة الفلسطينية**،عدد12،خريف/96.

– ندوة " مؤتمـــر القاهرة الإقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ؛ القـــاهرة – 12-14 تشرين ثاني / 1996 ". **المستقبل العربـــي**، عدد 215، 1/1997.

– نوار ، إبراهيـــم ." التصور الإسرائيلي لمستقبل العلاقات الإقتصادية مع العرب ." **السياســة الدولية**، عدد 75، تيار /1994.

– هاز، ريتشارد." السياسة الخارجية للولايات المتحدة فـــي الشـــرق الأوســـــط ". **السياســة الفلسطينية**، عدد 7، صيف /1995.

– هلال، جميل ." صناعة إيديولوجية السلام في إسرائيل " . **السياسة الفلسطينية**، عـــدد 807، صيف / 1995.

الكتب باللغة الانجليزية

-Butt , Gerald . **The Arabs.** London, I.B. Tauris Publishers, 1997 .

-Boulding ,Elize. **Building Peace In The Middle East**. Boulder Lynne Rienner Publishers,1994.

-Fahmy,Ismail. **Negotiating For Peace In The Middle East**.London, Croom Helm.

-Freedman, Robert.The **Middle East After Iraq's Invasion Of Kuwait**.Gaineville, University Press Of Florida, 1993.

-Jawad. Haifaa.A. **The Middle East In The New World Order**. Birming .1994 ,-Ham, Westhill College

-Kipper, Indith (ed). **The Middle East In Global Perspective**. United State, West view Press, 1994.

-Lewis, Bernard. **The Shaping Of The Modern Middle East**. New York, Oxford University Press, 1994

- Mallat , Chibli . **The Middle East Into The 21 Century**. Lebanon, Makoto Mizutani, 1996.

- Marantz , Pand. **Peace – Making In The Middle East**. London, Croom Helm, 1985.

- Naff, Thomas. **Middle East Challenge 1980-1985**. Carbondale And Eduard Sville, Southern Illinos University Press, 1981

- Rumberg, Drink. **Peace And Stability In The Middle East And North Africa**. Cutersloh, Bertelsmann Foundation Publishers, 1996.

- Tschirgi, Dan. **The Arab World Today**. London, Lynne Rienner Publisher, 1994.

-Weidenfeld, Werner (ed). **Europe And The Middle East** .Gutersloh, Bertelsmann Foundation Publishers, 1995 .

الدوريات باللغة الإنجليزية

- Baram , Haim ." Peres The European ". **The Middle East International** ,No 468 ,February /1994 .

- Ben – Meir, Alon . "The Israeli-Syrian For Equitable Peace " .Middle East Policy ,Vol 111, No 1,1994.p25

- Joffe, E.g.h. "Relations Between The Middle East And The West". **Middle East Journal** ,V48 , NO 2 ,Spring /1994.

- Lewis, Bernard. "Rethinking The Middle East ". **Foreign Affairs**, Vol. 71, No4, 1992.

- Murphy, Emma".Structural Inhibitions To Economic Liberalization In Israel". **Middle East Journal** ,V 48,No 1, Winter /1994.

- Niblock , Timothy ."The European Community and Regional Cooperation Integration In The Middle East ". **Journal Of Arab Affairs** ,Vol 12,No1.

-

- Nikkir, Keddi . "Is There Amiddle East " **International Journal Of Middle East Studies** ,V14,NO31 (July/1973).

- " Symposium In Dual Containment : U.S. Policy Toward Iran And Iraq ". **Middle East Policy**, Vol. 111, No1, 1994.

- Salame , Chassan ."Torn Between The Atlantic And The Mediterranean: Europe And The Middle East Post – Cold War ". **Middle East Journal**, Vol. 48,No 2, spring /1994.

- R.Starr, Joyce."Water Wars ". **Foreign Policy**, No82, Spring /1991.

Wilson, Rodney."The Economic Relations Of The Middle East: Toward Europe Or Within The Region ". **Middle East Journal**, V48, NO 2, spring /1994.